



للمطويعات على يد مؤلفها
موقف المكتوب خزان

موقف المكتوب خزان

شبه المطول لاسيد الشريف قدس سره مع الخطاني رحمة الله عليه

سيد المطول وفطاح عليه

بمدرست العلامة مولانا بها الملة والدين الحواشي رحمه الله
جعلت عفا في في جيتوني وديدي
وعظم قطع البدين على النبي
ننتجته نالها من يدي وفي

عن الخوئي بن فوري علم وهو فوري الغفر سراد الوج في تلامي
فاجابه بيت واحد
صدا النام وصيقلا لا
سكن الشيخ جبي الدين كركلا

Handwritten marginal notes in the top left corner of the left page, including phrases like "سيد المطول" and "فطاح عليه".

Handwritten marginal notes in the middle left of the left page, including phrases like "عن الخوئي بن فوري علم".

Handwritten marginal notes in the bottom left of the left page, including phrases like "فاجابه بيت واحد".

Handwritten notes at the bottom of the right page, including the word "سند".

قوله ولان الما بعد منها السمع والابصار
 ومخيرة وان يوجب لها ان تدلوا الى قولهم والسمع والابصار
 الام لم يندلوا على تصحيحها فبادروا الى تصحيحها وتهديلها بوجه اللسان
 والله اعلم ان مبنى الكلام على اعتبار الشايع عيانا
 وان قوله ههنا اشار الى قوله نحو انطلق الى نحو كما هو المتعارف
 قوله كما حقت فيه فند في الكلام من وفيدو والاعطاف المقرون
 ارباب بين الصناعات على ان الشئ بعد التام ان السبب اذا اتى
 على الكلام فيه فيد بوجه الى ذلك القيد وبنى اصل الكلام على التبريد
 هذا يكون معناه ان التعليل المحقق فيما سبق اليقين
 على تقدير عطف قوله من او يكون المستند فعلا الى آخره على قوله
 ان يكون مفهوما الى آخره غير موجودة في المستند المستد باليد
 الفعلية المتأصلة للسبب على تقدير عدم العطف عليه كما
 باقية غير متغيرة وليس المقصود من نفس التركيب تدوي الحكم
 في الفاظ لا بد من قرائن ليخرج منها علينا ما يانه مما يصلح
 لان نظره بعين التحقيق ويرفع من رايه
 الله تبارك وتعالى

مقام
 من انفق في توبه الصدقات
 محي احمد الخاوي
 عامه وعمله
 المشيخ

Süleyman	...
Kış	AMEA ZADE
Yeni	HÜSŞİN DAK
Eski Kış	384

علم النفس علم حلال
 علم الفرائض علم حلال
 علم الخلاف علم حلال
 علم الحكم علم حلال
 علم الفقه علم حلال
 علم الفقه علم حلال
 علم الفقه علم حلال

في يومه العظمى العلم للغير
 في يومه العظمى العلم للغير
 في يومه العظمى العلم للغير
 في يومه العظمى العلم للغير
 في يومه العظمى العلم للغير
 في يومه العظمى العلم للغير
 في يومه العظمى العلم للغير
 في يومه العظمى العلم للغير
 في يومه العظمى العلم للغير
 في يومه العظمى العلم للغير



هو لا اله الا هو فاعلموا

وبهذا يظهر ان مادة اله من اللام في الحمد لتعرف بحسن دون الاستغفار

فلا يكون جمع الحماد راجعاً إليه فالله جعل الحماد بغيره مخصوصاً به تعالى ثانياً

الجامعة المشهورة وكانوا في الطنف مذبحاً للمعصية في ذبحهم قلب وولاعش ليركون

عيني بغير راحة ولا راحة على افعاليهم كمن يحكي ما يحكيه في النار من هذا الوجه عليه

لِيُنْجِئَ بَعْدَ ذَلِكَ أُمَّةً مِّنْهُم مَّا يَخْتَارُونَ

عن علي بن ابي طالب عليه السلام اخبرني وجعل في المنام اخبرني عن علي بن ابي طالب عليه السلام

رعاية مذهب، من اختصاص المحسنين والوجه لا كرم سائرنا لاختصاصهم بجمع الثروة أو قلب

بالسكان الى حمامه فلا فرق بين اختصاصه بالجنس ورواها في انما تنافوا في الجنس الكاثر بالعمارة

خلق الامم اعطاهم لغتهم وانيها ليعلم ان تاي ولا يندفع به سكر المفااة ملا تخرج لاضرار احد هادله

لا حول ولا اوج وهما محض وهو ان محصولا ذكره الشارح في توجيه كلام صاحب
 التوفيق

محمولاً على الحسن فماتوا مشغولين بذلك إلى أن نفدت قوتهم ولا مسماوي الذي هو في كذا والمكان

من اول ما خلق الله
 من الارض
 من الماء
 من النار
 من الهواء
 من الارض
 من الماء
 من النار
 من الهواء

وَهُمْ مِنْهُمْ فَلْيَايِلَ الرَّسُولَ مِنْ هَذَا الْعَبْدِ الْكَذَّابِ الْفَاسِقِ شَقِيقِ الْمَوْتِ الْمَوَافِقِ يَوْمَ مَوْعِدِ يُونُسَ الْكَافِرِ

بدليل قوله فان قلت انهم الموقوف منه وقوله وعنه كذا ما كان في المسئلة من العيان

مدعيه في الحرام المرفوع باللام الجنبه فيصير ذلك نصيبا لنا به في نواصير عبيدنا والماله نعمه

فمنها ما شاع في الجاهلية والجاهلية على الخصائص المذكورة فينتج لرب العالمين هذا الاختصاص حاصل

عنه قدوس الجنى ولما استقر في بلاد لالة فقه على تعين احدهما ونفى الآخر واما البرغم من قوله

فما سلف من معرفتك الحسن فان عدلوا استوفوا عرادكم على معرفتك الحسن وبيان

ثم الجنب كما قصد اليه مرثي مؤلفه قصد اليه وحشائه في معنى جمع افراد بمؤنة

القاسم واما المقدور في كونه الموقوف على فلس في ذلك منع كما سطرنا ايضا فالذي يدرك

الحمد لله الذي جعل الدنيا دار فناء

وَقَوْلُهُ عَنِ ابْنِ خَالَسٍ لَا مَعَاذَ لَمْ يَتَوَصَّ بِمَا كَانَ يُعَلِّمُ بِهِ أَصْلًا لِلَّذِينَ عَلَى أَيْدِيهِ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دلائل لآياته العظمى وعلما لخاصاته الجليلة

فمنها الى الاستعانة بالمعالم مع لراخصياص الحسن نسوم معالم اخصياص جمع الافراد وبنود

مودة ولا يحتاج ههنا في تادية اهل المصود اعني اهل المحامد عنده تعالى ونبوته الى الله

برادع الجسد يعني رانديستنان هم بالقراسي ولاحوال قال الله تعالى ولا تسفهن بالانصار
 اختصاصه اذا لم يكن مصححاً واذا كان كذلك لا ينفك عن الكلام بكونه من باب ما ضاعوا ولم يردوا

فلم اخبرك قلت لا خصاصان متلازمان فان كان المقصود اختصاصا بجنس

[Faint handwritten notes at the bottom of the page.]

ونعم الوكيل عطف على جملة وهو صحيح الخ استنصب الشاعر هذا العطف ولا موهين
لانا نحاروا لانه معطوف على مجموع جملة وهو صحيح لكننا نقدر في المعطوف شيئا لا يفرقه ذكره
سابقا في موقع الوكيل ومعناه على ما هو المشهور وحيث انك انما هو المعطوف عليه فلو لم يفرقه
فكأنه على السمع خبره متعلق خبره بجملة فعلية فاشبهه ولا يشبهه في صفة عطفا على الجملة لا السمع الخبرية
السابقة ونحارنا لانه معطوف على جملة لا حاجة الى اعتبار تضمينه معنى تخفيف وتكفيف فان
الجملة لها محل في الاعراب اقعة في موقع المفعول فيكون عطفا على المفعول وعلى قوله ونحن في هذا
روى في التنقيح كناية فوقع لرب الله بيشرك بكلمة منه اسمية الجمع على من عرف جهات في الدنيا
ولا غيره وهو المقربين وكل المالك فان وجدنا والمهنة والكل في الدنيا

فان الحجة في الآخرة لا تترك في الآخرة وان كان الحق حجة الله في الآخرة فلا بد من الحجة في الآخرة
ان الله لا يترك الحجة في الآخرة وان كان الحق حجة الله في الآخرة فلا بد من الحجة في الآخرة

ما هو المشهور في الكتب مقدمة الكتاب وهو اصطلاح جديد لا نقل عنه في كلامهم ولا في كلام
الطحا قاتهم والذي قد انما ذكره وان كان شهد به عبارة احدهما دفع لا يشك في عا وقع في
او ايل الكتب من قولهم مقدم في تعريف العلم وغايته وموضوعه فانه لو لم يثبت لامدومة العلم
لزم كون الشيء عظم الفائدة فان من لا يعرف عن عدم العلم واذا جعل مقدم العلم في مقدم
الكتاب يدفع الاشكال والكتاب ينبغي بذلك عن ان يوقف سائل العلوم العظمى على ما ذكره
في مقدم مقدمه وبيان المضاحه والبلاغه وما يتعلق به مع الزلل الى اورد في في اخر على البيان
والكشف واذا جعل بين مقدم مقدم الكتاب بالمعنى الذي في مقدمة الشارح منه لم يخرج الى بيان
التوقف فظهر وجه التقديم والماخذ واعلم ان الشارح ذكره شرحه للرسالة السنية لمر
مقدم الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقاصد لا يتباطأ بها في وهي منها مقدمته لاول

والتابع بالقرن التاسع عشر
أو يقيم القديس القسوس الحارثي

بان الحاجة الى الخزان ثم قال واما ما ذهب اليه لنا من ان المراد بالعدم ما سوف عليه
الشروع في العلم فله نظر لا يمكن الشروع بدون من لا مبدء وما ذكرنا من البصيرة فليس اولا
محيوطا ببعضها فصار على ذكرنا هذا الكلام ونظير لك منه لما جعل في هذا الكتاب مقدم
العلم واحد والموضوع والخامسة جعل في شرح الرسالة مقدم الكتاب بالعدم الذي ذكر
هنا ونفي توقف الشروع في العلم على من لا مبدء في لا يثبت عنده الامور الكما في بعض فحاج
في توجه قولهم المبدء في هذا العلم وبما تارة وموضوعه الى يكلف لان من لا مبدء عنده الكما
بالعلم المذكور كما احتاج اليه في اثبت عدم العلم فقط على بنية وان اثبت زمانا توضع الحال
فما سمع ما يتلى عليك في هذا القول ان اسما العلوم المدونة في البحر والصف والمعا وعزما
قد تطلق على معلومات مخصوصة وقد تطلق على اركانها كما ينبغي عنه مواضع استعمالها
ثم ان كل علم منها ما لم يدرى عن احوالها عن معنى مخصوصة تصدق به وتصويره والشروع في
ذلك المعنى وانما اركانها بصفة سوف كما هو المشهور على ادراك معنى اخرى تصدق به وتصويره
فاذا اردنا ان نعتبر في الفاظ العلم الاول والثانية فكلما وقفنا وجب لعدم لالفاظ الدال
على المعنى الثانية الموقوف عليها على لالفاظ الدال على المعنى الاولى المقصود لفهم الموقوف على
اولا ويشع في ادراك المعنى صانعا وكذا اذا اردنا الدلالة عليها بالتقوس الدال على المعنى
بنسبة العبارات التي في الكتاب في ان عدم بابا زاء الموقوف عليها واحدا او اعمدها فنقول
الكتاب المؤلف في الجناح مثلا وما ذكره في المبدء والاقسام اما لكونه عبارة عن لالفاظ العبارة
الحقيقية الدالة على كل المعنى المحصورة وهذا هو الظاهر والمبدء التقوس الدالة عليها بنسبة
لكل لالفاظ واما عن المعنى المحصورة حيث انها مدلوله لالفاظ العبارات او تقوس واما عن
الركب على الطبيعة او لا ينبغي منها فان كان عبارة عن لالفاظ او التقوس او المركب منها

هذا هو المقصود بالعدم
ما سوف عليه الشروع في العلم
فليس اولا محيوطا ببعضها
فصار على ذكرنا هذا الكلام
ونظير لك منه لما جعل في
هذا الكتاب مقدم العلم
واحد والموضوع والخامسة
جعل في شرح الرسالة
مقدم الكتاب بالعدم الذي
ذكر هنا ونفي توقف
الشروع في العلم على من لا
مبدء في لا يثبت عنده
الامور الكما في بعض
فحاج في توجه قولهم
المبدء في هذا العلم
وبما تارة وموضوعه
الى يكلف لان من لا
مبدء عنده الكما
بالعلم المذكور
كما احتاج اليه في
اثبت عدم العلم
فقط على بنية
وان اثبت زمانا
توضع الحال
فما سمع ما يتلى
عليك في هذا القول
ان اسما العلوم
المدونة في البحر
والصف والمعا
وعزما قد تطلق
على معلومات
مخصوصة وقد
تطلق على
اركانها كما
ينبغي عنه
مواضع
استعمالها
ثم ان كل علم
منها ما لم يدرى
عن احوالها
عن معنى
مخصوصة
تصدق به
وتصويره
والشروع في
ذلك المعنى
وانما اركانها
بصفة سوف
كما هو المشهور
على ادراك
معنى اخرى
تصدق به
وتصويره
فاذا اردنا
ان نعتبر في
الفاظ العلم
الاول والثانية
فكلما وقفنا
وجب لعدم
لالفاظ الدال
على المعنى
الثانية
الموقوف
عليها على
لالفاظ الدال
على المعنى
الاولى
المقصود
لفهم
الموقوف
على
اولا ويشع
في ادراك
المعنى صانعا
وكذا اذا
اردنا
الدلالة
عليها
بالتقوس
الدال
على المعنى
بنسبة
العبارات
التي في
الكتاب
في ان عدم
بابا زاء
الموقوف
عليها
واحدا
او اعمدها
فنقول
الكتاب
المؤلف
في الجناح
مثلا
وما ذكره
في المبدء
والاقسام
اما لكونه
عبارة
عن لالفاظ
العبارة
الحقيقية
الدالة
على كل
المعنى
المحصورة
وهذا هو
الظاهر
والمبدء
التقوس
الدالة
عليها
بنسبة
لكل لالفاظ
واما عن
المعنى
المحصورة
حيث انها
مدلوله
لالفاظ
العبارات
او تقوس
واما عن
الركب
على الطبيعة
او لا ينبغي
منها فان
كان
عبارة
عن لالفاظ
او التقوس
او المركب
منها

والعلم الثاني الموقوف
على لالفاظ العبارة
الحقيقية الدالة
على كل المعنى
المحصورة
وهذا هو الظاهر
والمبدء التقوس
الدالة عليها بنسبة
لكل لالفاظ
واما عن المعنى
المحصورة
حيث انها مدلوله
لالفاظ العبارات
او تقوس
واما عن الركب
على الطبيعة
او لا ينبغي منها
فان كان عبارة
عن لالفاظ
او التقوس
او المركب منها

فلا شك في ذلك الى القسم الثالث من الكتاب في على المعنى والبيان اذ معناه ليس من لالفاظ
او التقوس او مجموعها في بان ذلك المعنى هو المخصوص ولا في قولهم المبدء في بان هذا العلم
الغرض منه وموضوعه لان معناه على فاس ما ذكر كون العبارات في بان المعنى المذكور وكذا
قولهم الكتاب لالفاظ علم كذا وابوابه وفصوله في كذا وكذا مقدم الكتاب الى من وجوده
عبارة عن لالفاظ المعينة واما استحققت تلك لالفاظ المقدم والتسمية بالعدم حيث انها
في بان ما هو مبدء العلم والاطلاق لعدم على بان لالفاظ لا يحتاج الى اصطلاح ولرب كان عبارة
على المعنى حيث انها مدلوله لالفاظ التقوس فليدريج قولهم مبدء في كذا بان مفهوم
المبدء ما سوف عليه الشروع في العلم على بنية وهذا مفهوم كل معني فليدريج من المبدء او كذا
اذا ضم اليها ما بحثنا لالفاظ فله في هذا الكلي هذا الجس في كذا مفهوم القسم الثالث على
محمدة على المعنى والبيان وهذا كماله في نظايرها ولا خفاء في كونه كماله في نظايرها
عدم العلم في تصور برسمه والمصدق بموضوعه وغايته حيث انها موضوع وغايته
ولس في المدونة لعدم هذه الادراكات بل معاني يتوصل بها اليها فله في قولهم في المعنى
محصلة لالفاظ ادراكه وكذا العطان عبارات في كسبه عن المصدق بها مستند الى دلالتها
ولس في المدونة القسم الثالث من المصدق بها بل بانه حصل ذلك المصدق بكل المسائل
وقد يوجب نظاير قوله القسم الثالث من الكتاب في على المعنى والبيان بان مجموع القسم الثالث
بعض من هذا العلم لعدم انحصارها فناد كذا القسم الثالث فله في قولهم في هذا العلم
ولرب كان عبارة عامر كذا المعنى وغيره فليدريج قولهم في كذا بان مفهوم
مبدء المبدء المخصوصة في كذا لالفاظ ولرب كان بعضها مبدءا في كذا بان مفهوم
الكلامه ثبتت فيما عسى ان تروا فيه لالفاظه وقد سبق منها احكام ساول ان الخمار على ان

هذا هو المقصود بالعدم
ما سوف عليه الشروع في العلم
فليس اولا محيوطا ببعضها
فصار على ذكرنا هذا الكلام
ونظير لك منه لما جعل في
هذا الكتاب مقدم العلم
واحد والموضوع والخامسة
جعل في شرح الرسالة
مقدم الكتاب بالعدم الذي
ذكر هنا ونفي توقف
الشروع في العلم على من لا
مبدء في لا يثبت عنده
الامور الكما في بعض
فحاج في توجه قولهم
المبدء في هذا العلم
وبما تارة وموضوعه
الى يكلف لان من لا
مبدء عنده الكما
بالعلم المذكور
كما احتاج اليه في
اثبت عدم العلم
فقط على بنية
وان اثبت زمانا
توضع الحال
فما سمع ما يتلى
عليك في هذا القول
ان اسما العلوم
المدونة في البحر
والصف والمعا
وعزما قد تطلق
على معلومات
مخصوصة وقد
تطلق على
اركانها كما
ينبغي عنه
مواضع
استعمالها
ثم ان كل علم
منها ما لم يدرى
عن احوالها
عن معنى
مخصوصة
تصدق به
وتصويره
والشروع في
ذلك المعنى
وانما اركانها
بصفة سوف
كما هو المشهور
على ادراك
معنى اخرى
تصدق به
وتصويره
فاذا اردنا
ان نعتبر في
الفاظ العلم
الاول والثانية
فكلما وقفنا
وجب لعدم
لالفاظ الدال
على المعنى
الثانية
الموقوف
عليها على
لالفاظ الدال
على المعنى
الاولى
المقصود
لفهم
الموقوف
على
اولا ويشع
في ادراك
المعنى صانعا
وكذا اذا
اردنا
الدلالة
عليها
بالتقوس
الدال
على المعنى
بنسبة
العبارات
التي في
الكتاب
في ان عدم
بابا زاء
الموقوف
عليها
واحدا
او اعمدها
فنقول
الكتاب
المؤلف
في الجناح
مثلا
وما ذكره
في المبدء
والاقسام
اما لكونه
عبارة
عن لالفاظ
العبارة
الحقيقية
الدالة
على كل
المعنى
المحصورة
وهذا هو
الظاهر
والمبدء
التقوس
الدالة
عليها
بنسبة
لكل لالفاظ
واما عن
المعنى
المحصورة
حيث انها
مدلوله
لالفاظ
العبارات
او تقوس
واما عن
الركب
على الطبيعة
او لا ينبغي
منها فان
كان
عبارة
عن لالفاظ
او التقوس
او المركب
منها

والعلم الثاني الموقوف
على لالفاظ العبارة
الحقيقية الدالة
على كل المعنى
المحصورة
وهذا هو الظاهر
والمبدء التقوس
الدالة عليها بنسبة
لكل لالفاظ
واما عن المعنى
المحصورة
حيث انها مدلوله
لالفاظ العبارات
او تقوس
واما عن الركب
على الطبيعة
او لا ينبغي منها
فان كان عبارة
عن لالفاظ
او التقوس
او المركب منها

كيفية الاول لان الاول لا يشترط فيكون عارضا على الثاني
والا لكانت العلة والعلية واحدة كما في النار والحرارة
التي لا يشترط في النار ان يكون لها ادراك فعدم
الادراك

هو ان الكتاب عيان عن الالفاظ والعبارة وهي مظهرة لكما وقد اشترطنا في الالفاظ
قوله الكتاب فليس لمركب من الالفاظ الاخر ومظهرة فانه كذا لا يحدده لان ظرف الالفاظ هو
بيان الكتاب بناء على الالفاظ مسوقة لذلك البيان الذي يحصل بعينه فكل ان البيان كخط
بالالفاظ وظرف الكتاب هو الالفاظ بناء على المركب فوجود الالفاظ ونزولها في الالفاظ
وتنقص نقصانها فكل ان الالفاظ قوالا يثبت فيها الكتاب بقدر ان الكتاب انهم صدروا
كتب المفرد في ذكره وبيان غايته وموضوعه وحقائقه بالمقدمة فذهب بعضهم الى
لرصد العلم ما سوف علمه في العلم واخرى لما رواه وتوقف الشروع على ان لا
يل على تصور العلم بوجه والمصدر باني له فائدة مطلوبة للشارع زاد وابد البصيرة
وصحروا ان ما سوف علمه في العلم وعلى بصره في كل من العلة وتارة زاد واعلمها رابعا
والمقصود توجه ما صدر وابه الكتاب لا حصر لمقدمه فيها بالبرهان فلا بد عليهم ان
البصر لم يستلزم مضبوطا لبعض لا يحصر على ذكره بل لروى خاسا لاربعه
شارك اياها في قاعدة البصر فكل ان تضم الالفاظ وتجعل منها فانهم لم ينفوا ذلك ولم ينفوا
صرا على انهم لم يربطوا الذي ذكره الشارح في المقدمة ليس ام مضبوطا ببعض
لافتقار على عدمه بل هو على انما يختلف بعضها المتفاوت كما في قوله
وهي منها احد بل على انما لا يرتبط بالمصادر وتقع فيها انما نحن نعلم عليها انما
تتوقف الشروع فيها على ايجاد بصره في الشروع لا يجد الارتباط والسمع لانه لا
بعض الامور كونه مدك في المصادر دون عدمه عليها فالصواب لا يوجب البصر
واما ما ذكره بعض الافاضل وان الاول لرصد مقدمه العلم بما في الشروع
فراجع اليها لان لا سماعه في الشروع انما يكون على احد الوجهين الثالث لرافضا حة
ان الامانة البصيرة

في قوله العلم ما سوف علمه في العلم
العلم ما سوف علمه في العلم

انما يكون على احد الوجهين الثالث لرافضا حة

في قوله العلم ما سوف علمه في العلم
العلم ما سوف علمه في العلم

والبلاغة لا كما تنبغي لعلم البيان والبيان واما تقدم كتاب الزمان وتفصيلها يوجب
زمان بصره في الشروع فضلها المصنوع المحدث واما الكتاب في فانا احوها فطر التي تاتي
الغاية ولرصد الشروع لا توقف على معرفتها من قبل بل كلفه لاجمال المسافة وكلامه في مقدم
كتابيه يوصف بها المفرد والكلام المراد بالكلام هو المركب مطلقا مجازا املي
باب الخلاق الخاص على العام ومما يثبت المفرد قسمة لذلك بناء على ان المصادر والمفرد عند
الاطلاق ما يعامل المركب وفي ما يعامل المنع والمجموع او ما يعامل الجملة والقول ان الكلام
محمول على حقيقة والمفرد بناء على ان المركبات التي لمست بكلام بطلان تلك المركبات
قد تشمل على كلمات كثيرة هي آيات او اضافات آيات فربما يوجد فيها تناقض الكلمات
ضعف الثالث والتعقيد ايضا فبحاج في غير فصاحة المفرد لا في وجوده او في تحصيله
وعدم تناقض في غير الفصاحة بالكلية لا في لونها وجناتنا
على ما نقل عنه ان الكلوص لازم عند محمول للكون الفصاحة وجوهية والكلوص عدمها فلاح
لرافضا حة في الكلوص وان صح لرصد الفصح هو انما الفصح انما استقام في الجملة لقصد المباح
وادعاء كونها نفس الكلوص في كل واحد من الكلام لرصد الفصح في كل واحد من الكلام
مثلا لا يسلم تضاد في آيات في لفظي الفصح والكلوص احداهما في الجنس لا في المحرك
والماض فانه يصح الشيء كونه مخصوصا وما نحن بصدده ليس كذلك كما ذكرنا وفي بحث اما
اولا فلان هذا الوجه لا ينفذ علم صح في غير الفصاحة بالكلية لا في لونها وجناتنا
ليس محمول كما هو المشهور في السنة القوم ودعوى الادعاء وقصد المباح في كل واحد من الكلام
في الفصح انما انما فلان لكون الفصاحة وجودية والكلوص عدمية لا يسلم لرصد الكلوص
محمول على الجواز صدق العداوات على الوجودات كما في قولك الباطن لا سوادا في

مصدر الشرح في قوله العلم ما سوف علمه في العلم

في قوله العلم ما سوف علمه في العلم

انما يكون على احد الوجهين الثالث لرافضا حة

والتحقيق في هذه المسألة
والإجابة على هذا السؤال
والإجابة على هذا السؤال
والإجابة على هذا السؤال

A detail from a manuscript showing musical notation on staves with square neumes. The notation is written in black ink on aged, yellowed parchment. The staves are hand-drawn, and the neumes are small squares placed on the lines. The text is written in a Gothic script below the staves.

لكننا لم نلت
على المصدر

الحصول
واللكن

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

Handwritten text in a script, likely Indic, visible on the left margin of the page.

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a name, written diagonally across the page.

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a name, written vertically on the right side of the page.

1760

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and titles.

الذراية التي كل ما لم يدر في
عالمنا في ظلمة قد لا يدرك في عالمنا
في نفسه وسيرة ودراسة

كل ما استقرت عليه
القدر انما هو

الحق والعدل
والبر والنجاة
والهدى والسعادة
والنيل من الرزاق
والعزة والمقام
والجود والكرام
والعلم والفضل
والشرف والجلل
والعظمة والهيبة
والكبر والجلالة
والعظمة والجلل
والعظمة والجلل

الارتفاع بالافراد
الاخو للاعم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

جدان
يه
سنة على ايام المذكرة
في حاضرة النفس النقية
من الفعل احد الايام
بلفظ افعالهم
نحوه

في عبارة غير المقصود منها بيان العموم ونحو ذلك من رد العلم بنفسه اصولا والتواعد
اذ الرد العلم بالملك او نفس المتواعد كنج لا تدبر متعلق العلم لكن ان اردت ان يكون له فلا بد من
تدبر ان علم بتواعد اصولا والتواعد للمعنى الحق للفظ العلم هو لا بد ان يكون له المعنى
متعلق هو المعلوم ولا يتأتى في الحصول للمعنى في كل المراتب وسيل اليه في البقاء هو الملك وقد اطلق
لفظ العلم على كل واحد منها اما حقيقة معرفة او اصطلاحية او مجازية اخرى وقد اخبر الخارج
على ما اورد من المعنى وعلى ما اورد من الخارج ايضا فالمراد بالركب يعرف البلاغة
بركبت كل المتكلم اورد على ذلك المتكلم ان لم يعتد بلاغة فليس لتركيبه خواص له
لا اعتد له بها وان اعتبرت عاد المخذول وفيه بحث لان هذا الموضع ان لم قوله معنى
توفيق خواص البركبت حتما ان يورد كل كلام موافقا لمعنى كمال فايراد ساقط عنه لانك
لما املت البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني اختصاص بان يورد كل كلام له موافقا
لمعنى كمال لم يتجه لربما ان لم يعتد بلاغة هذا المتكلم فلا عبرة بخواص تركيبه ولما اعتبرت
عاد ذلك المخذول لان ما ذكره يعرف بلاغة المتكلم فيطبق عليها وليس في شيء من قوده ما يجوز
الا عبارات مبنية بلاغة ليعود الدور وان كان في الواقع بلاغة مجموع ما ذكره في معرفته
وان لم يشك اتحاد مذهب المتهوئين وان كانا سلا من غير ارض هو يزداد في اورد
وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلاغة ومجازاتهم على وجهها اعترض عليه بانه لا
ما هو المعنى اذ اوردنا تشبيهات المجازات فواعيها بل هو كقولنا الف الف الف اذ اريد
به اشخاصها المعينة الواردة في بركبت البلاغة وفي بعضهم المراد بالركبت موقف
البلاغة البركبت البلاغة بقرينة اضاءه الاصول لها فلا يلزم الا توقف موضع بلاغة المتكلم
على معرفة بلاغة الكلام وناعكس فلا دور وورد ان الشكل لم يفسر بلاغة الكلام في كتابه

الظاهر ان
المتكلم
لا يورد
تشبيهات
المجازات
فواعيها
بل هو كقولنا
الف الف الف
اذ اريد
به اشخاصها
المعينة
الواردة
في بركبت
البلاغة
وفي بعضهم
المراد
بالركبت
موقف
البلاغة
البركبت
البلاغة
بقرينة
اضاءه
الاصول
لها فلا
يلزم
الا
توقف
موضع
بلاغة
المتكلم
على
معرفة
بلاغة
الكلام
وناعكس
فلا دور
وردد ان
الشكل
لم يفسر
بلاغة
الكلام
في كتابه

لا يورد
تشبيهات
المجازات
فواعيها
بل هو كقولنا
الف الف الف
اذ اريد
به اشخاصها
المعينة
الواردة
في بركبت
البلاغة
وفي بعضهم
المراد
بالركبت
موقف
البلاغة
البركبت
البلاغة
بقرينة
اضاءه
الاصول
لها فلا
يلزم
الا
توقف
موضع
بلاغة
المتكلم
على
معرفة
بلاغة
الكلام
وناعكس
فلا دور
وردد ان
الشكل
لم يفسر
بلاغة
الكلام
في كتابه

فلزم ان يهاجم في تعريف بلاغة المتكلم ثم لا يوضح في تعريف علم المتكلم انما كان اوضحا
على الترتيب الخفة على اعتبار الجينية اذ قد طرح فيه ما هو المقصود خلاف تعريف المتكلم ولا يلزم
يتوجب علمه ذلك لان الشكل الذي اورد على تعريفه لفظا يحتاج الى دفعه والمذكور في
الخبر صفة الكلام الا قوله فلا دور ولا يثبت ان ما هو صفة المتكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة
بناء على قولنا متعلق صدق معناه صادق كلام او موقوف على ما هو صفة الكلام بناء على معناه
لولا ان المتكلم بحسب كلامه صادقا فالصدق لازم وجوابه اما على الاول فهو ان الصدق والكلام
وان اتخذ في اليقين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيها كما ذكره فلا دور في تعريفه لا جاز
بالاشارة الى الخبر على الدوام واجمع في دفعه الى وجوبه واما على الثاني فهو ان المتكلم على ما هو صفة المتكلم
موقوف على معرفة الكلام وصدق وليس شيء منها موقفا على صدق المتكلم واذا ف صدق المتكلم
بالخبر عن شيء على ما هو موقوف على معرفة الخبر بمعنى لا جاز ولا يحدده فيه ولا يقال في الخبر
اذ اللازم من توقف صدق المتكلم على الخبر الموقوف على صدق الكلام ولا عكس فلا دور
للفرد الظاهر من قولنا العام حاصل لزيد الخارج وحصول العام له ارضى موجودا في الخارج
لا خفاء انك اذا املت زيد موجودا في الخارج قولنا مطابعا للواقع كان فذلك الخارج ظرفا
لوجود زيد لا زيد نفسه ولا ارتباطا ايضا لوجود الخارج بزيد لا وجوده فظهر ان
الموجود الخارج كان الخارج ظرفا لوجود زيد لا ظرفا لنفسه كوجوده وان صدق قولنا زيد
موجود في الخارج لا يستلزم صدق قولنا وجود زيد موجودا في الخارج فقلنا انقول الخارج في
فذلك العام حاصل لزيد الخارج ظرفا لحصول القيام لزيد وجوده لا ولا شك لزيد وجوده في
لغيره فزع وجوده في نفسه فلكون العام امر موجود في الخارج وموجود فيه لزيد واما حصول
العام له فليس بوجوده خارجا لان الخارج ظرفا لنفسه كحصوله لا تحتمية ووجوده فالنظر

فانما كان اوضحا
على الترتيب
الخفة على
اعتبار
الجينية
اذ قد
طرح فيه
ما هو
المقصود
خلاف
تعريف
المتكلم
ولا يلزم
يتوجب
علمه ذلك
لان الشكل
الذي اورد
على تعريفه
لفظا
يحتاج
الى دفعه
والمذكور
في الخبر
صفة
الكلام
الا قوله
فلا دور
ولا يثبت
ان ما هو
صفة
المتكلم
راجع
الى صفة
الكلام
حقيقة
بناء على
قولنا
متعلق
صدق
معناه
صادق
كلام
او موقوف
على ما هو
صفة
الكلام
بناء على
معناه
لولا ان
المتكلم
بحسب
كلامه
صادقا
فالصدق
لازم
وجوابه
اما على
الاول
فهو ان
الصدق
والكلام
وان اتخذ
في اليقين
على ذلك
التقدير
لكن الخبر
متعدد
فيها كما
ذكره
فلا دور
في تعريفه
لا جاز
بالاشارة
الى الخبر
على
الدوام
واجمع
في دفعه
الى
وجوبه
واما على
الثاني
فهو ان
المتكلم
على ما هو
صفة
المتكلم
موقوف
على
معرفة
الكلام
وصدق
وليس
شيء
منها
موقفا
على
صدق
المتكلم
واذا ف
صدق
المتكلم
بالخبر
عن شيء
على ما هو
موقوف
على
معرفة
الخبر
بمعنى
لا جاز
ولا يحدده
فيه
ولا يقال
في الخبر
اذ اللازم
من
توقف
صدق
المتكلم
على
الخبر
الموقوف
على
صدق
الكلام
ولا عكس
فلا دور
للفرد
الظاهر
من قولنا
العام
حاصل
لزيد
الخارج
وحصول
العام
له ارضى
موجودا
في
الخارج
لا خفاء
انك اذا
املت
زيد
موجودا
في
الخارج
قولنا
مطابعا
للواقع
كان
فذلك
الخارج
ظرفا
لوجود
زيد
لا زيد
نفسه
ولا
ارتباطا
ايضا
لوجود
الخارج
بزيد
لا وجوده
فظهر
ان
الموجود
الخارج
كان
الخارج
ظرفا
لوجود
زيد
لا ظرفا
لنفسه
كوجوده
وان صدق
قولنا
زيد
موجود
في
الخارج
لا يستلزم
صدق
قولنا
وجود
زيد
موجودا
في
الخارج
فقلنا
انقول
الخارج
في
فذلك
العام
حاصل
لزيد
الخارج
ظرفا
لحصول
القيام
لزيد
وجوده
لا ولا
شك
لزيد
وجوده
في
لغيره
فزع
وجوده
في
نفسه
فلكون
العام
امر
موجود
في
الخارج
وموجود
فيه
لزيد
واما
حصول
العام
له
فليس
بوجوده
خارجا
لان
الخارج
ظرفا
لنفسه
كحصوله
لا تحتمية
ووجوده
فالنظر

لا يورد
تشبيهات
المجازات
فواعيها
بل هو كقولنا
الف الف الف
اذ اريد
به اشخاصها
المعينة
الواردة
في بركبت
البلاغة
وفي بعضهم
المراد
بالركبت
موقف
البلاغة
البركبت
البلاغة
بقرينة
اضاءه
الاصول
لها فلا
يلزم
الا
توقف
موضع
بلاغة
المتكلم
على
معرفة
بلاغة
الكلام
وناعكس
فلا دور
وردد ان
الشكل
لم يفسر
بلاغة
الكلام
في كتابه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing several lines of text with some ink bleed-through from the reverse side.

Handwritten text in Arabic script, likely from a manuscript. The text is written diagonally across the page.

مما نحن بصدده لان كلامه الثاني للماهيات من حيث ذواتها لا يخلف عند الاحوالها واختلاف
 عوارضها فظهر ما ذكرنا من قوله وقام له السيد المعلوم من حيث معلومه لا يخلف الصدوق والكذب
 ما لا يفتن واكتفى بما لا يفتن ان اراد به السيد المعلوم من حيث معلومه لا يخلفها عند العالم
 بها فلم يكن المدعى له ذلك السيد من حيث ذواتها وما هيتهما تحملا وايضا احدهما ولا يخلف والآخر
 السيد المعلوم للمخاطب لا يخلف الصدوق والكذب صلا فهو قاسم لما قيل ان يقال السيد
 الذي منه في المركبات الجزئية تشويع حيث في بوقوعه في خارج عنها فلهذا اخذت
 عند العقل مطابقتها ولا مطابقتها واما النسبة المركبات المتعددة فلا اخبار لها من حيث
 هي بوقوع سبب اخي تطابقها او لا تطابقها بل بما اشهرت بذلك من حيث لزومها
 اشارة الى سبب خبره بيان ذلك انك اذا قلت زيدا فاضل فعلمت منها نسبة ذهنية
 على وجه تشويعها بوقوع سبب اخي خارج عنها وهي النسبة التي لا يفتن في نفسها ولكن
 تلك النسبة الذهنية لا تسلم من هذه الخارجية سلبا ما عطفها فان كانت النسبة الخارجية
 المتشعبة واقعة كانت كمالا صلاقة والافله ذهنية واذا لاحظ العقل تلك النسبة الذهنية
 من حيث هي فظهرت كمالا من على السواء ويومع لاحمالها اما لو اقلت ما زيدا فاضل
 فعلمت منها نسبة ذهنية على وجه لا تشويع من حيث هي ان الفصل ثابت الواقع بل من
 حيث لزمها اشارة الى مع فوكن زيدا فاضل اذا المبدا في الالهام لم لا توصف في الالهام
 ثابت فالنسبة الجزئية تشويع حيث في توصفها عيانا بالمطابق واللامطابق ان المصدر
 والكذب في من محله لها واما التفسير فانها تشويع نسبة خبره ولا نشأته تسلم
 شيئا خبره فلهذا لا يخلف الصدوق والكذب واما محب منها فلا فصل في الحق
 ما هو المشهور وتكون الاحمال في خواص خبر الاستدلال واما الكذب فليس بدلوله حاصل
 فظهر

لا يخلف الصدوق والكذب
 ما لا يفتن

لا يخلف الصدوق والكذب
 ما لا يفتن

الباري الاحوال
 اسناد الخبر

لا يخلف الصدوق والكذب

ما ذكره ليرى لنا زيدا فاضل على نور انعام لزيد في نفس لا وقاد اقلت مدعى وكان
 قيامه واقعا فظهر من قوله وان لم يكن واقعا فظهر تخلفه المدلول وذلك جائز لان
 دلالة الالفاظ على معانيها وضعية وليست بعلاقة عقلية تنقض استلزام الدليل للمدلول استلزاما
 عقليا يستلزم تخلفا في دلالة كانه على المتوهم ويمكن ان لا يلزم فاعلم الخبر
 لاسمال لعل المكمل قد ياتي بالجزء الجزئية على حكي غلبه عن قصد لا معناه وشعوره فلا يخفى
 صورة الحكم في ذهني لانا نقول الكلام فظهر بصدده الاخبار والاعلام لا يسلط بالجملة
 الجزئية كما هو سبب خبره قوله وبما ضروري كل عاقل يقضي للاخبار ومنها محب اخ
 وموانة فساد الخبر ولازمها اولها بالحكم وتكون الخبر عالما به فوافعا لما في المتنازع وذكره لير
 مع اللزوم ج انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس فاللزوم انما هو بحسب استغناء
 المخاطب ايما وعلية بها من الخبر نسبة لبا عيانا كحقها في نفسها ثم يعلو العلم والمص لها جلية
 القيادة ولازمها علم المخاطب بالحكم وعلية يكون المكمل عالما به وعلى هذا فمع اللزوم ط وموانة
 كلما يحس العلم لا وله من الخبر نسبة محس العلم الكاشفة كادون المص بعوله في معني الخ ثم قال ههنا
 ويمكن ان يعلم ان لا يلزم فاعلم الخبر هو كون الخبر عالما بالحكم فلهذا جمل اللزوم عيانا عن المعلوم فاما
 لم يحس القيادة ايضا عيانا عن المعلوم لا وراعي الحكم لينتبا شيئا فيخرج تغربها ولزومها
 الى ذكره اولا وقد سلم ههنا بعوله اولم يعلم انه لا لزوم منها بذلك الحق لانه اذا لم يعلم السامع
 من الخبر ان الخبر عالم بالحكم وقد علم منه الحكم لم يصدق قولنا كلما افاد الحكم افاد انه عالم به فيتم مقصود
 السامع واما ان يحسها عيانا عن العلم كما يقتضيه سياق كلامه ويكره مع اللزوم انه كلما يحس علم
 المخاطب للحكم من خبره محس كذا الخبر عالما به من غير عكس ففهم بعد لنوات التناسب في القيادة
 ولازمها ولانه اورد عيانا لا يمكن لذلك لما صرح به من كونه منافا لنفسه المص في اللزوم ولان
 ما

لا يخلف الصدوق والكذب
 ما لا يفتن

لا يخلف الصدوق والكذب
 ما لا يفتن

لا يخلف الصدوق والكذب
 ما لا يفتن

لا اله الا الله محمد رسول الله
لا اله الا الله محمد رسول الله

الفاية الخبر الى مخاطب لم يتصور منه بناء نرد او انكار ذلك انما قلنا ان الخطاب
لما سئل راجع قد يكون الخبر شاعرا الى مخاطب ينكر كون الميكلم عالما به فيقول
انك لعالم كما سئل فان تالكه يدعي انك صاد عن صدق ربه ووقوع اعتقاد نعم الرضا
انك لاف اعبرت خلوة من الخطاب عن عكس ما كان عليه او تدره فيه او ان كان
له صار يثبت عكسه منصوصا اصليا وصار يثبت العمام له في متعلق ذلك المقصود
فبقي له بعد عنه بما يقيد قصد او صرحا فكون في فاسد الخبر وانتم خبرنا ذلك انما
حسن اذا تقرر العلم بالصدوق او مطلقا او مقيدا بالخير وحده او به وبالطائفة التي
معا والافاقه خصوصاً انكم مطلقا فلا كما لا تخفى قال الشيخ في لاسل على عجز
المراد من ان حكمه لا ينفرد في نفسه وهو انهم صرحوا بان كلف وانما لها
انما هي طلب النص فقط والتاكيد بان لا ينص الا في الصدوق وكما انهم لم يرد على قوله
رسالة انه صالح في جواب كلف زيدا ثم في الدار في جواب ابن زيدا الا انه حكم بانها لم
يجاب والامتناع لرسالة الجواب صالح او في الدار في جواب الجواب اصله في التاكيد
بأن يرد في الاشياء بان لا يسمعه المعلوم فوجب ان يكون في الجواب التاكيد
ان يكون لاسل في خلافه فيراخص في قوله ويمكن نقولها بان الصدوق يكون زيدا
كان يغار الصدوق في الدار مثلا فاذا قلت ابن زيدا فانت مصدق بالاول
وطالب التاكيد بان التاكيد بان لا اصل هو الصدوق لا ولو لم يميز عن الصدوق
بأن يكون لاسل في خلافه فيراخص به يقتضي لاسل التاكيد بانها في جوابي واخرها
ان

انما في عالم اولي
للعالم لقيام زيدا

انما في عالم اولي
للعالم لقيام زيدا

انما في عالم اولي
للعالم لقيام زيدا

انما في عالم اولي
للعالم لقيام زيدا

انما في عالم اولي
للعالم لقيام زيدا

الفاية الخبر الى مخاطب لم يتصور منه بناء نرد او انكار ذلك انما قلنا ان الخطاب
لما سئل راجع قد يكون الخبر شاعرا الى مخاطب ينكر كون الميكلم عالما به فيقول
انك لعالم كما سئل فان تالكه يدعي انك صاد عن صدق ربه ووقوع اعتقاد نعم الرضا
انك لاف اعبرت خلوة من الخطاب عن عكس ما كان عليه او تدره فيه او ان كان
له صار يثبت عكسه منصوصا اصليا وصار يثبت العمام له في متعلق ذلك المقصود
فبقي له بعد عنه بما يقيد قصد او صرحا فكون في فاسد الخبر وانتم خبرنا ذلك انما
حسن اذا تقرر العلم بالصدوق او مطلقا او مقيدا بالخير وحده او به وبالطائفة التي
معا والافاقه خصوصاً انكم مطلقا فلا كما لا تخفى قال الشيخ في لاسل على عجز
المراد من ان حكمه لا ينفرد في نفسه وهو انهم صرحوا بان كلف وانما لها
انما هي طلب النص فقط والتاكيد بان لا ينص الا في الصدوق وكما انهم لم يرد على قوله
رسالة انه صالح في جواب كلف زيدا ثم في الدار في جواب ابن زيدا الا انه حكم بانها لم
يجاب والامتناع لرسالة الجواب صالح او في الدار في جواب الجواب اصله في التاكيد
بأن يرد في الاشياء بان لا يسمعه المعلوم فوجب ان يكون في الجواب التاكيد
ان يكون لاسل في خلافه فيراخص في قوله ويمكن نقولها بان الصدوق يكون زيدا
كان يغار الصدوق في الدار مثلا فاذا قلت ابن زيدا فانت مصدق بالاول
وطالب التاكيد بان التاكيد بان لا اصل هو الصدوق لا ولو لم يميز عن الصدوق
بأن يكون لاسل في خلافه فيراخص به يقتضي لاسل التاكيد بانها في جوابي واخرها
ان

انما في عالم اولي
للعالم لقيام زيدا

انما في عالم اولي
للعالم لقيام زيدا

انما في عالم اولي
للعالم لقيام زيدا

انما في عالم اولي
للعالم لقيام زيدا

انما في عالم اولي
للعالم لقيام زيدا

في انكاره صوابا
فقد فسد انحصار احوال المخاطب
بما يجزئ في العلم والكل
وهو انكاره والسؤال في العالم لا يتصور مع اخراج الكلام على معنى الظاهر ان معناه ان
لا مخاطب بما يتعلم فاذا اجوبت فقد ترك منزلة عنده من العلم واخرج الكلام لا على
معنى الظاهر بل على ان السائل والمنكر يصور مع الوهم ان فان نظر مخاطب الى حاله
في نفسه كان القاء الجواب اخرج على معنى الظاهر وان ترك ذلك منزلة احد الاخرين لولا
لا معنى لمنزله في الخطاب بمنزلة العالم كان اخرج على خلاف معناه فانحصار اخرج الكلام
في انفسه عن فساد ثلثه منها اخرج على معنى الظاهر وتعدى على خلافه ثلثه في العالم وتعدى في
عنه وجوه متعديتها منها ان الضمير في قوله مع الجواب مع الجواب والى الدلالة
لولا تامله المنكر لا يتدبر ومنها ان ما عيان عن العقل ان مع المنكر عقل لولا تامله في قوله الجواب
واوصل العقل ومنها ان ما عيان عن انفسه الا ان المستند تامله راجع اليه والى الدلالة
راجع الى الجواب المنكر ان مع المنكر عقل ان تامل ذلك العقل الجواب لا يتدبر عن انفسه
طافى التمثل ان ظاهر العيان معنى لولا لا ريب فيه فمثل لا يوصفه فيكون
امثلة فمثل المنكر لم يتصور ان الجواب بمنزلة عن المنكر ويحمل لكونه نظيره او فنيها من حيث
انه جعل فيه وجود الرب كعدمه فقولنا على ما ينزله من اصله فلا يكون مثالا لما نحن فيه ويؤيد
هذا الاحمال قولهم فاما بعد ويكفي اعباء ان ليس لا شعاع بان ما تقدم اعتبارات
لانبات وامثلة فقط ولو كان قوله لا ريب فيه مثالا لكان حاصلة النفي فلهذا ريب
تأخيره وقوله ويكفي اعباء ان النفي مما لا يصح له حكم به لكثرة المترادفات
وذلك لان الرب مما لا يخفى ان يكون الوجود الربا سلم وجوده ولما جعل مصدر
لقولنا رايه فارتاب احتج الى كونه هو لولا ريبا لما كان محاذيا للرب في وجوده

ان حكمه لا يجوز علينا اذ قيسنا من هو اعلى بدار منكم فجعل غير السائل
السائل كسب منوعه سواء في الخالي الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو لا والآن يعلم
المقود انما يتغير النقص الى الخالي او انما تنزل العالم منزلة السائل فراجع الى جهة بوجه كماله في
منزله منزلة الخالي الا انه بعينه هيما ظهر على ما ان تردد السؤال وسحب الكلام في منزل
المنكر منزلة السائل استوفى الخرد الطالب لم يرد ذلك اني مخاطب بواسطة
المقود صار مستغفرا ومرتدا بالافعال والالفاظ الكسح واخرج الكلام على معنى
بل اريد ان المقود مشانه لرحمة من رد اطالبها واما انه صار كذا لم لا يفر منظر الله
وفي قوله فصار العالم معام لم يردد مخاطب قوله حتى لم النفس البتة والضم المنساع
يكد يتردد في شأنه الى هذا المعنى ومثله وما ابرئ نفسي من النفس لا مان بالسؤال
على السب فلم اكدنا كدنا وكان كنهنا احديا قلنا لعل احديا لعدم ذلك المقود
ولما لوكون من الخرد في نفسه مما لا يقبله الوهم بل يتردد فيه او ينكره سواء حمل النفس
على العموم او العبادا ما على عدد من العموم فلان الوهم يستبعد ذلك الحكم الكلي ولا يخرج عنه
واحدة والنفس واما على عدد من العباد فلان ظاهر حاله في ذلك نفسه وطهارتها مما
يوقع الوهم في انكار الحكم او التردد فيه ويجعل غير المنكر كالمكر اذ الاح على شئ من
اكثر انكار اريد غير المنكر الخالي الذهن والسائل والعالم جميعا لان ظهور شئ
وعلا ما كانا مشتركا بين الكل والظاهر المتبادر ومنزل العالم بمنزلة المنكر ويجعل
المنكر كغير المنكر اذ كان هو في فان ترك منزلة الخالي الذهن لم يوكد بان يلقى الله اصلا
وان ينزل منزلة السائل كدنا كدنا هو دون ان كان ويكفي ان شاء الى الجواب الملقى الله ما
لا يلقى لتعال ان كان بل غايته ما يتصور منه ليرتدده ولا معنى لمنزلة المنكر منزلة العالم

لا لولا نزله منزلة العالم
لا لولا نزله منزلة العالم
لا لولا نزله منزلة العالم

في انكاره صوابا
فقد فسد انحصار احوال المخاطب
بما يجزئ في العلم والكل
وهو انكاره والسؤال في العالم لا يتصور مع اخراج الكلام على معنى الظاهر ان معناه ان
لا مخاطب بما يتعلم فاذا اجوبت فقد ترك منزلة عنده من العلم واخرج الكلام لا على
معنى الظاهر بل على ان السائل والمنكر يصور مع الوهم ان فان نظر مخاطب الى حاله
في نفسه كان القاء الجواب اخرج على معنى الظاهر وان ترك ذلك منزلة احد الاخرين لولا
لا معنى لمنزله في الخطاب بمنزلة العالم كان اخرج على خلاف معناه فانحصار اخرج الكلام
في انفسه عن فساد ثلثه منها اخرج على معنى الظاهر وتعدى على خلافه ثلثه في العالم وتعدى في
عنه وجوه متعديتها منها ان الضمير في قوله مع الجواب مع الجواب والى الدلالة
لولا تامله المنكر لا يتدبر ومنها ان ما عيان عن العقل ان مع المنكر عقل لولا تامله في قوله الجواب
واوصل العقل ومنها ان ما عيان عن انفسه الا ان المستند تامله راجع اليه والى الدلالة
راجع الى الجواب المنكر ان مع المنكر عقل ان تامل ذلك العقل الجواب لا يتدبر عن انفسه
طافى التمثل ان ظاهر العيان معنى لولا لا ريب فيه فمثل لا يوصفه فيكون
امثلة فمثل المنكر لم يتصور ان الجواب بمنزلة عن المنكر ويحمل لكونه نظيره او فنيها من حيث
انه جعل فيه وجود الرب كعدمه فقولنا على ما ينزله من اصله فلا يكون مثالا لما نحن فيه ويؤيد
هذا الاحمال قولهم فاما بعد ويكفي اعباء ان ليس لا شعاع بان ما تقدم اعتبارات
لانبات وامثلة فقط ولو كان قوله لا ريب فيه مثالا لكان حاصلة النفي فلهذا ريب
تأخيره وقوله ويكفي اعباء ان النفي مما لا يصح له حكم به لكثرة المترادفات
وذلك لان الرب مما لا يخفى ان يكون الوجود الربا سلم وجوده ولما جعل مصدر
لقولنا رايه فارتاب احتج الى كونه هو لولا ريبا لما كان محاذيا للرب في وجوده

في انكاره صوابا
فقد فسد انحصار احوال المخاطب
بما يجزئ في العلم والكل
وهو انكاره والسؤال في العالم لا يتصور مع اخراج الكلام على معنى الظاهر ان معناه ان
لا مخاطب بما يتعلم فاذا اجوبت فقد ترك منزلة عنده من العلم واخرج الكلام لا على
معنى الظاهر بل على ان السائل والمنكر يصور مع الوهم ان فان نظر مخاطب الى حاله
في نفسه كان القاء الجواب اخرج على معنى الظاهر وان ترك ذلك منزلة احد الاخرين لولا
لا معنى لمنزله في الخطاب بمنزلة العالم كان اخرج على خلاف معناه فانحصار اخرج الكلام
في انفسه عن فساد ثلثه منها اخرج على معنى الظاهر وتعدى على خلافه ثلثه في العالم وتعدى في
عنه وجوه متعديتها منها ان الضمير في قوله مع الجواب مع الجواب والى الدلالة
لولا تامله المنكر لا يتدبر ومنها ان ما عيان عن العقل ان مع المنكر عقل لولا تامله في قوله الجواب
واوصل العقل ومنها ان ما عيان عن انفسه الا ان المستند تامله راجع اليه والى الدلالة
راجع الى الجواب المنكر ان مع المنكر عقل ان تامل ذلك العقل الجواب لا يتدبر عن انفسه
طافى التمثل ان ظاهر العيان معنى لولا لا ريب فيه فمثل لا يوصفه فيكون
امثلة فمثل المنكر لم يتصور ان الجواب بمنزلة عن المنكر ويحمل لكونه نظيره او فنيها من حيث
انه جعل فيه وجود الرب كعدمه فقولنا على ما ينزله من اصله فلا يكون مثالا لما نحن فيه ويؤيد
هذا الاحمال قولهم فاما بعد ويكفي اعباء ان ليس لا شعاع بان ما تقدم اعتبارات
لانبات وامثلة فقط ولو كان قوله لا ريب فيه مثالا لكان حاصلة النفي فلهذا ريب
تأخيره وقوله ويكفي اعباء ان النفي مما لا يصح له حكم به لكثرة المترادفات
وذلك لان الرب مما لا يخفى ان يكون الوجود الربا سلم وجوده ولما جعل مصدر
لقولنا رايه فارتاب احتج الى كونه هو لولا ريبا لما كان محاذيا للرب في وجوده

في انكاره صوابا
فقد فسد انحصار احوال المخاطب
بما يجزئ في العلم والكل
وهو انكاره والسؤال في العالم لا يتصور مع اخراج الكلام على معنى الظاهر ان معناه ان
لا مخاطب بما يتعلم فاذا اجوبت فقد ترك منزلة عنده من العلم واخرج الكلام لا على
معنى الظاهر بل على ان السائل والمنكر يصور مع الوهم ان فان نظر مخاطب الى حاله
في نفسه كان القاء الجواب اخرج على معنى الظاهر وان ترك ذلك منزلة احد الاخرين لولا
لا معنى لمنزله في الخطاب بمنزلة العالم كان اخرج على خلاف معناه فانحصار اخرج الكلام
في انفسه عن فساد ثلثه منها اخرج على معنى الظاهر وتعدى على خلافه ثلثه في العالم وتعدى في
عنه وجوه متعديتها منها ان الضمير في قوله مع الجواب مع الجواب والى الدلالة
لولا تامله المنكر لا يتدبر ومنها ان ما عيان عن العقل ان مع المنكر عقل لولا تامله في قوله الجواب
واوصل العقل ومنها ان ما عيان عن انفسه الا ان المستند تامله راجع اليه والى الدلالة
راجع الى الجواب المنكر ان مع المنكر عقل ان تامل ذلك العقل الجواب لا يتدبر عن انفسه
طافى التمثل ان ظاهر العيان معنى لولا لا ريب فيه فمثل لا يوصفه فيكون
امثلة فمثل المنكر لم يتصور ان الجواب بمنزلة عن المنكر ويحمل لكونه نظيره او فنيها من حيث
انه جعل فيه وجود الرب كعدمه فقولنا على ما ينزله من اصله فلا يكون مثالا لما نحن فيه ويؤيد
هذا الاحمال قولهم فاما بعد ويكفي اعباء ان ليس لا شعاع بان ما تقدم اعتبارات
لانبات وامثلة فقط ولو كان قوله لا ريب فيه مثالا لكان حاصلة النفي فلهذا ريب
تأخيره وقوله ويكفي اعباء ان النفي مما لا يصح له حكم به لكثرة المترادفات
وذلك لان الرب مما لا يخفى ان يكون الوجود الربا سلم وجوده ولما جعل مصدر
لقولنا رايه فارتاب احتج الى كونه هو لولا ريبا لما كان محاذيا للرب في وجوده

فوجوده انما سلم له
فوجوده انما سلم له
فوجوده انما سلم له

لما صرح به في موضع ولا شك في البين والبراهين المذكورة من فعلان وفعال المسكوك والملاو
منها ملزوم لكما وفي الملزوم خفاء واللازم واضح فيقتضي اليقين منه الملزوم فيكون ذلك
امثالا واحدا في علمه الا انه لا يكون كناية مصطفا عليها لفظي هناك استعمال اللفظ
منكلم

فان لم يكن الحجة والمجاز والكناية مراداً من الغايات بالمكان الى مكان هي مقصودة
منها اصالة ظهور كبريائها معني حدودها وقد يقع المفاج على المراد من استعمالها في عرفنا
هنا بالمكان الا الغرض لاصل وما ذكرتم والمكان ليس غرضاً اصله والمركبات المذكورة
صحة
عرفناه

فلا يوصف شي من بابا بالمتكامل اليها فلسف
 والما في عرف البلغاء في اغراض صله منها وطامنا مني عا فم كما استنا اليه
 حقيقه او مجاز - وذلك لان المتبادر من افعال الخرج العباد في تعاسم لا شيا هو كرا فم
 اكتمل او المانع واكملوا اذ باحدهما يصير لاسام مصنوطه دون المانع والجمع اذ لا يعلم به فانما في
 عدة لاسام وطما فلوا ورت اما لالت عا اخصار لاسان في كصه والمجاز والمص لا يقول شي من كصه
 وهذا المدخلية ما يطابق الاعتقاد دون الواقع
 قوله ما يولد بتبادر منه الى انهم ما يولد بحسب الواقع لاسانوا ما يطابق الواقع وما اعتقد مع القدر فقط
 وما يطابق الواقع فقط ولا تتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لا يطابق شي منها فاذا زيد بجواز
 قوله عند الحكم لان المطابق لها باقيا حاله داخل في الحد فخرج به ما يطابق الواقع فقط
 وهو علم في الحد ما يطابق الاعتقاد فقط وكان ما لم يطابق الاعتقاد فقط ما لم يطابق شي منها فكونه في
 باقيا حاله خارجا في الحد فخرج به ما لم يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق شي منها فخرج به
 شي منها فخرج به في الحد فخرج به ما لم يطابق الاعتقاد فقط ما لم يطابق شي منها فكونه في
 تغليب لان ما لا يطابق الاعتقاد ولا الواقع كان خارجا في الحد فخرج به ما لم يطابق الاعتقاد فقط
 قوله عند الحكم فلان باقيا خارجا في الحد فخرج به ما لم يطابق الاعتقاد فقط ما لم يطابق شي منها فكونه في
 وقد خرج عنه بهذا الزمان فنبهنا الخرج التي تغلبت فالحسب زمان القول على الحكم لا الاعتقاد
 العتود في الاثبات يجب ان يكون مخصوصه فكيف يصدر لكون كل واحد من قوله عند الحكم ما يولد
 وفي الظاهر موحيا لان يدخل في الحد ما كان خارجا عنه بدونيه فلسف لشي مني منها فقيدها
 بل هو حقيقه للعبان السابعة عن مضاي المتبادر منها الى معنى آخر اعم منه فان قوله ما يولد

— 2 —

والايرى انك اذا قلت عندك حصة راحة الله لا زكوة في مال العبي نعم منه انه كذلك في اعتبار
حصة وامانة لا اطلاق على السائر فذلك لا يقع في بناء الجمع المذكور الى لا يخلو والاطلاق
لا ينافي في كونه على خلاف ما يتبادر منها في الجاهل فليس باعتبار المنطق نعم
ما عده في حصة وما عده في المنطق فكل اعم منها فلا يتبادر منه احد ما قلت انما
لها لا بعض عدم الباري فان الوجود نعم الى الخارج والذهني واذا اطلق متبادر منه
الخارج وكذلك الوضع نعم الى ما يكون متبادر وما يكون محصور اذا اطلق متبادر منه ما هو
كيفية كل دلالة للعام على خصوص بعض افراده وليس
الظن ان اللفظ حقيقة في ذلك المعنى المتبادر منه ومجازه لان معنى التقسيم اعم من اعتبار
الاخرى في ذلك التناول والاختلاف على معنى ثالث يتبادر منها من باب عموم المجاز لان جعل حقيقة في القدر المتحرك فيها
من باب عموم المجاز يتبادر منها من باب عموم المجاز لان جعل حقيقة في القدر المتحرك فيها
بنا راجد مما ح كثره اطلاقه على القدر المتحرك فيه من صدارته الى المعنى الحقيقي اما
لما وجد في قوله على نحو قولها فاما على ما في قوله لا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
نابان للثاقه من حيث السناد الى ما صدق على سنادها اليها انه اسناد يقع الفعل الى
ما هو له فاندرج في تعريفه مع انه مجاز كما نقض على السخ فالسبب المجاز العقلي اما
اسناد الى غير ما هو له او ما سئل على اسناد الى ما هو له لا يقال ولا يقال ولا يقال ولا يقال
قائمة بها لكنه غير محمول عليها موافقة واذا قيل اقبلت لئلا كان لا سناد جمع وافا قبل من اقبل
لان مجاز لان لا يقال ليطبق على انما هو لا فراد فاذ اقبل عليها فقد جعل على غير ما هو محمول عليه
حصة ويظهر ذلك من ان لو قيل مع ثبوت حصة هو اسناد الفعل او معناه لا شيء هو ثابت على السناد
على وجه اسناد اليه اندفع لا غير ايضا ولما سئل الى المبدء عندك ليس جمع ولا مجاز
ان مطلقا سواء كان اسنادا جليا او اسميا او جامدا وكل المص اخذ هذا القول من ظاهر

افور الاستعانة في قوله وقد سئل لا سناد
الاسماء على طريق المجاز على سنان ليس
مطلقا لان السناد لا يقع على اسم

عبارة الكسب وحسب قال لا لا تفرد هذا ان الفعل لا ياتي بلا سناد في ثبوت السناد
المصدر والزمان والمكان والسبب فاستلزامه الى الفاعل حصة وقد سئل الى من السناد على
طريق المجاز وقال انما سئل المجاز ان سناد الفعل ليس بمتعلق بالذي هو في حصة
فان اقتضاها في الموضوعين على ذكر الفعل يومهم ليس جمع والمجاز في سناد الفعل فالتقيد
فيها لا في حكمه وبقي اعمادها خارجا عنها وقد روي هذا المذهب بان الفعل ليس على النسبة
فانما في نسبة في مكانها فسميت حصة او في غير مكانها فسميت مجازا او اما المستحق فمخوذين
فانما في نسبة الى ضميره توصف بها كحالة في نسبة الى المبدء لكونها خارجة عنه وكذا الجمل الفعلية
في نحو زيد يضرب فان النسبة بين الجمل توصف بها دون نسبة الى المبدء لا ذكر المصدر
لنوع اقتضائه النسبة جارية في حكم ما دخل النسبة في مفهومه والنسبة التطبيقية لا يخلو وما
في معناه ملحقه بالاستدلاله ولما كانت خارجة عن لوازمها ولا تخفى على من علم انه نفس
ليس هذا النسبة الذي مفاد بيان والظن وذلك لان النسبة المتبادر بها من نحوها والاضافة
مقصود الكلام والنسبة في كوايت الربع البطل مع ما هو المقصود منه وليس
والمعنى عند صاحب الشافق تليق اسناد الفعل الى الفاعل فالصحيح ان السناد قبل هذا الكلام
وقد سئل الى من لا سناد على طريق المجاز ليس سنادا وذلك لاضافة الفاعل الى ملاءمة
الفعل كما مضى من الرجل اسدي خواته فيستعار النسبة فيدفع بيان المعنى مقتضاها من
بما هو له الفاعل في ملاءمة الفعل فحمل انما اطلق التليق بالفاعل ثانيا اعتمادا على ما سبق
فيكون ملاءمة الفعل عند ايضا اعم من ان يكون بواسطة حرف اوله وحتم انما اطلق النسبة
بنا على ان المعنى عند التليق بالفاعل ليس مطلقا سواء كان في ملاءمة الفعل او لا
لا يحتاج الى مؤنة نعم الملاءمة وانما يبين سابقا لثبوتها وكثرة استعانة فليس

افور الاستعانة في قوله وقد سئل لا سناد
الاسماء على طريق المجاز على سنان ليس
مطلقا لان السناد لا يقع على اسم

لازكوة الحمد
الكعبة ما عبد العز وافر
صلوا ما عبد العز
كوكب كوكب الحمد
ما يفيض على الحمار العز
نظر في

لا تطلعوا على خلق الله وعلما خلقه ما ساء ومضد لما قالوا فليس
ثم اريدت من هذا ما يقول هذا الحكم في الطمع ان علمه الحسا ورفقا
ان الحسا وعلما من ان يكون على الاخلاق والانس فمهما ما
القرص من

1871

لا يدرك العقل بالبيد كما
فإن مكانه الأصلي

[illegible]

الله الموصع في قوله
الحمد

في القصر
الملك
والنساء

عند الاطلاق

۱۰۰

وفي كون كل كلمة من حيث هي جملة مجاز الغويا وجمعة لغوية عند استكمالها لا يصرح في بعضها
 بالكلية ولم يصرح بان المجاز اللغوي فحان مفرد ومركب كونه يتركب من اجزاء لغوية
 مما هو مركب من فوكرات كالتقديم رجلا وتوخر اخرى فان نظرا الى مقتضيه تفرقه وانحصار المجاز
 واكتفاء اللغوي في المفردات لم يفرق المجاز والكمية العقلية في كل اقسام الكلام وانظر
 الى مقتضى تسمية لان لا تحصر فيها ظاهرا على ما ذهب اليه ايضا فلو قلنا ان بعض اجزاء الجملة
 حصة لغوية وبعضها مجاز الغويا فالجميع مركب هو بوصفها من اجزاء لا يصح ان تحصر
 على ما ذهب اليه اصلا فلو قلنا بل يوصف المجاز اللغوي لان المعنى الحقيقي للجموع هو مجموع المعاني
 الحقيقية لمفرداته فالحق المركب من بعضها ومن خارجها بل هو كالمركب الحقيقي لا سيما في كلام
 بالمدكور على ان من جملة العمل او عاده ان من جملة العمل فلو سئل ان اسما على وعمله
 على التسمية فلو سئل فقال ان اسما لا سيما الى العمل والعلة يوجب ايهما
 في صفاتها لان ذاتها وان كانت بحاجة اليه فان لا سيما له لازمة والمسمى هو القيام لا العقل
 وان جعلت موصولة بما في الحكم باسم الى الشئ وعده محالا لان قوله ما يسمي العقل لا يصح
 مضافا الى معنوها فلا يصح ان يجعل فاعلا لها فاعلم ان التسمية كاضافة لان التسمية عن الشئ
 المفعول مفعول كالرسم في التسمية الى الفاعل فاعل وكيف لا وتلك التسمية في الحقيقة انما هي الى المميز
 وانما صفت في الظاهر غير قصد الى طبعه كاجزاء التفصيل والصحة لانتصابها على المصداق
 ان اسما عقلية او عادية او على الطريقة المقتضية الى العقل او العادة وان تفرقه لها بيان
 لحاصل المخدوع وتوجيه لاجزاء الظهور اي صيغة الله بسبب هو كالمعنى كالكلمة
 وهو ان يضرب في المثال بملأ في مجتهد في عبارة على الراء او في قوله وفي متوسط
 بين ما هو اسم في المعنى لاجزاء من المعظم وبين خبره يضرر لما كذا للصوت منها في الواو
 لان قوله صير في التي قوة قولنا
 صيرت ويضرب لملأ في

لاصل

في كل كلمة من حيث هي
 جملة مجاز الغويا

المتوسطة من الموصوف والصحة لذلك على اجون صاحب الكتاب ومن نظار ما في قول الشاعر
 وكنت ويا تيمم لومعنا اذا جمل كان على الناقصة وقيل الواو لخصا في الظاهر على ما تراه
 اي صيرت هو ان يضرب في المثال لاني واما الالف فقدم المصروف كان قوله على ورحمة الله السلام
 وقيل لاجل الجزم بكون في صيرت بالالف والالف ان يضرب في المثال فان جزم دخول الواو
 على المضارع المثبت فذلك لا يقدّر بغيره اي انا يضرب وقال الامام الرازي في نظر
 لالا العقل للبدن ان يكون فاعله في الجملة فانه مختص بالشئ زعم صاحب المنهاج
 اني اعترض الامام حنبل في فاعله في الافعال هو الله تعالى وان الشئ لم يفرق عن صفاتها فحقاها فبقية
 وظن ان هذا يكلف واكثر ما ذكره الشيخ ونقل عنه في ترجمه فانه حقاها لانواع في الفعل لا بد له
 فاعله لانا نعلم قطعا ان الموجود في امثال هذه الصور افعال لازمة كالقدم والزبد والصبر
 والمروءة لا افعال معدة كالاقدام والمرة وكوبها لكن ينبغي ان يكون له لفظ قدم لا يفرق
 جميع لعدم مجموعها وقد استعمل استعمالا صحيحا فلم يركن بجاء فلا يكون المجاز في استعمال
 واشت تعلم ان هذا المفعول لا يدل على صفة بل اذ عاها الشيخ ولا يبعد ظنا بصحة اصلا بل هو في الحقيقة
 اي اذ استعمل على اجزاء الصور المذكورة والمجاز العقل وبما ان لوجوب عدا مجازات لغوية
 فيقال بذلك من جهة الشيخ وغيره معا ولا اختصاصا بل احدهما ليعتد ظنا بصحة ما هو وان ثبت
 يقينا في مذهبه فاستمع لانا نقول اذا قدمت بلفظها على كل شيء علمه ثم قلت قد منى بذلك
 حق على كل فقد صدر عنك فاعل هو القدم لاجل دواعي هو ان كل نيت القدم بابت لافعال
 واستدته الى الحق فان اردت بالاقدام اكل على القدم كان مجاز الغويا ولا سيما في جميع وان
 اردت به معناه اكنهه وسميت كونه قدم متوهم في هذه الصورة وكان المقصود من الكلام
 هو التسمية بقرينة نسبة لاقدام الله هو اسما على بالكتابة واذا نظرت الى حسابية كمن

في كل كلمة من حيث هي
 جملة مجاز الغويا

في كل كلمة من حيث هي
 جملة مجاز الغويا

في كل كلمة من حيث هي
 جملة مجاز الغويا

في كل كلمة من حيث هي
 جملة مجاز الغويا

في كل كلمة من حيث هي
 جملة مجاز الغويا

في كل كلمة من حيث هي
 جملة مجاز الغويا

في كل كلمة من حيث هي
 جملة مجاز الغويا

ووجدت في سطور الخط انما هو في قوله تعالى او لم يعلم ان الله قد علم ما في قلوبهم
ووطئ مغاوتة وليس بنا في اجناس مختلفة يا ربا يرسل المسدالة موصلا الى واحد منها
١٥

وہیں یعنی لہو و قہر

التصنيف منفردة عن علم معرفة المصنف واما في السببان فخرس في من يتبع ويحقق في العلم
الحكيم عرض بالبيت مهاجرة واما كون فاحكم الكلام منبهة للفطن على اخافته لانه مفقود فما علم
اخر الموصوفه وتبدل الاجل لا سيما بالفعلة مع لعل لا يورس مفقود منها ايضا عاها لها وتعلم قطعا
في اعظم الامانة
ويعتق في العلم
والعلم الجود
والعلم الجود

مستوفى

فان اصل اسماء لا شان لها انما هي محسوسه فذلك واقع في عبارة نجم كائنه
 وهو محسوسه المعنويه ولا وال اصل المحسوسه ما يخرج بالمحسوس المعنويات وبما ما هو ما اذكره باليه
 وبما في سد وهو ما اذكره باليه ما بالالف ما يذكره باليه ما بالالف ما يذكره باليه ما بالالف ما يذكره باليه
 فان

فان زيدا مثلا موضوع للشخصي هو والا لم يكن قصد بذكر نفسه للمخاطب فخرج عن محل لوله
وايضاً يلزم ان يكون قوله وهو زائد على اصل المراد المستدل في البيان او تجميعاً بالتب
نظيره بالبعد كما في القريبه قد يطلق على قرب المرتبة ودناؤه المحل معاً فلان قريب المحل
دائماً المرتبة والبعيد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيد المرتبة او لئلا هو العقلة مجرى
لما هو المحسوس كذلك قد يطلق على كل علمها اعني اسماً او شأناً على معنى المعنى بهذا ما ذكره
صاحب الكفاي واشار الى شارح بقوله تنزيلاً بالبعد ورجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة
اذا بينهم منه تنزيل قرب الدرجة ووضع المحل منزلة قرب المسافة ولكن ان تقول لا واكتفوا
بمنع على الكل بل يكون قريب الوصول سئل المتأول واقعا بين أيديهم وأرجلهم فاحتاج ثواب

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲

وتستلزم بوجه اولاً والعظم شأن علمهم ويصدق عليهم بحالته ورفعة شأنه فالعظم يناسب
البعد الثاني ويستلزم بوجه ثانياً تفرق البعد عن ساحة غير المحصور والخطا في ساحة المحل
بذلك بعد المسافة يعلم من ذلك انه قد يقصد التقرب بالقرب بان يترك قربة من ساحة ضد القول
غير المحصور والخطا في ساحة قد يقصد التقرب بالقرب بان يترك قربة من ساحة ضد القول
لكن يقال لا يراد بالعظم شأنه ان يتوجه اليه العلم ويتطلب للرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه
يناسب العظم الرب العالي ويستلزم بوجه ثالثاً كقوله في شأنه لا يلتفت اليه في الوجود والارض
عنهم في هذا الوجه يكون كتمان مناسبة البعد الثاني ومستلزمة له وقد ذكر المصنف كذا
المعلم بلفظ البعد وقال في محله لا يشار اليه المصنف كذا في مقدم ذكره بلفظ
البعد كما يقول الله تعالى في ذلك اسم عظيم لا فعلن قاله كذلك يضر الله لئلا
انما لهم من ذلك ان يشار اليه في مقدم ذكره وانما جاز ذلك في المصنف
يذكر كذا في حيزه في شأنه حتى في حكم البعد ولا غلبت عليه في ساحة بلفظ
القرب فيقال ويترافق عظم وانه لكونه حاضراً ومذكوراً في ساحة المصنف
مخلاف المصنف في ساحة البعد فيكون في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره
ولا يكره ان يكون غائباً في ساحة البعد فيكون في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره
كذلك في الغائب المتقدم ذكره اذ كان غائباً في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره
لما يشار اليه شأنه حتى في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره
محاذير ذلك كقول المصنف في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره
راجع لما تقدم عقب المصنف في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره
وهو المتقون لان الذين يؤمنون ورجلة لا وصف كذا في مقدم ذكره

والمصنف في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره

والمصنف في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره

وتستلزم بوجه اولاً والعظم شأن علمهم ويصدق عليهم بحالته ورفعة شأنه فالعظم يناسب
البعد الثاني ويستلزم بوجه ثانياً تفرق البعد عن ساحة غير المحصور والخطا في ساحة المحل
بذلك بعد المسافة يعلم من ذلك انه قد يقصد التقرب بالقرب بان يترك قربة من ساحة ضد القول
غير المحصور والخطا في ساحة قد يقصد التقرب بالقرب بان يترك قربة من ساحة ضد القول
لكن يقال لا يراد بالعظم شأنه ان يتوجه اليه العلم ويتطلب للرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه
يناسب العظم الرب العالي ويستلزم بوجه ثالثاً كقوله في شأنه لا يلتفت اليه في الوجود والارض
عنهم في هذا الوجه يكون كتمان مناسبة البعد الثاني ومستلزمة له وقد ذكر المصنف كذا
المعلم بلفظ البعد وقال في محله لا يشار اليه المصنف كذا في مقدم ذكره بلفظ
البعد كما يقول الله تعالى في ذلك اسم عظيم لا فعلن قاله كذلك يضر الله لئلا
انما لهم من ذلك ان يشار اليه في مقدم ذكره وانما جاز ذلك في المصنف
يذكر كذا في حيزه في شأنه حتى في حكم البعد ولا غلبت عليه في ساحة بلفظ
القرب فيقال ويترافق عظم وانه لكونه حاضراً ومذكوراً في ساحة المصنف
مخلاف المصنف في ساحة البعد فيكون في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره
ولا يكره ان يكون غائباً في ساحة البعد فيكون في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره
كذلك في الغائب المتقدم ذكره اذ كان غائباً في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره
لما يشار اليه شأنه حتى في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره
محاذير ذلك كقول المصنف في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره
راجع لما تقدم عقب المصنف في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره
وهو المتقون لان الذين يؤمنون ورجلة لا وصف كذا في مقدم ذكره

والمصنف في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره

والمصنف في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره

والمصنف في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره

والمصنف في ساحة المصنف كذا في مقدم ذكره

لم يرد بالشم الكسفة ولا استواء ويطو ولا المعهود المعز لقصور على ما هو
المقصود من النسخ بالآلة والوقارة مواضع يطيش فيها أو لولا كلام السجينة ولا
يثبت فيها الأرباب العزائم المائلة وإنما قال أربصغة المضارع مع الموافق لقوله
فخصبت صيغة الماضي دلالة على استمراره قال أمروا بوقت ما ينهم من الليالي
موصوفين بعدت ولا أحازبه بل لا التفت اليه وأيقظ عنه فوهنا يعلم لئلا
يحل يثبت على الكمال وتقييد المور بوقت مخصوص ليس بجيد قال قلت المعروف كلام كسبه
وعلم الجنس لولا اطلاق واحد كما في دخل السوق رات ساعة مقبله أحسن بمقام مجاز
وهو علمه لاسم الجنس عند ما كان موضوعا لواحده واحد جنس
فإذا وقع في كلام الكسفة وأريد به موزن المسمى عن عبارات لما صدق علمه ولا فلو كما ذكر
فقد استعمل في معناه فلو كان اطلاقا سواء ثم هناك بعدد باعتبار الوجه وانضمام
الفرقة كان كوادخل السوق ولم يهتم كان مقام التعريف الذي يند عن المجموع المركب من اسم
واللام موضوعا لآلة الكسفة وصفا خاضعا للوضع موزنه وفيه بعد نعم يصح لونه
حققة إذا جعل موضوعا لآله من حيث من علم الجنس والفروق مما أشبه الله فلو كانت
مستغلة وجوب اللفظ المستعمل فيها والوحدة التي يوجب انضمام التران الكارجية قول
وجوابه انما لا يتم عدم تميز تعريف العهد عما يميز العهد بل ان النظر في المعهود لا فرد معز
أو اشترى أو جماعه كلاكه كسبه فان النظر فيها بالنسبة لما هو المهور والمهور باعتبار كونها حاضرة
في الذهن إذا كان تعريف الجنس عيانا موصوفا لما هو في الذهن وتويف العهد
عوضه فرد معز أو فرد معناه من المكنى أخيرا في مما هو مع التعريف حقيقة أعني كسوة
في الذهن وأما الكاضرة أحدها لما هو في لا فرد أو لا فرد فهو اختلا في راجع إلى
وسلوو جنس

المعز لكونه
المعز لكونه
المعز لكونه

وإنما على النظر في
الآلة على وجه الشك
وإنما الآلة على وجه

لأنه لا حاجة اليه
لأنه لا حاجة اليه
لأنه لا حاجة اليه

الانتماء للمعز الحار

موضوعا للتعريف أعني الكاضرة لا اليه نفسه فلو سمي كسفة في أحدها تعريف معز وفي الآخر تعريف
جنس كان لمجرد لاصطلاح ولا كلام فيه وإنما الكلام في كسبه مع التعريف كسبه وبيان
أن حقيقة ما هي واليكائية على ذلك حيث قال لا ان تعريف العهد ليس منه غير القصد إلى
الكاضرة الذهن حقيقة أو مجازا فيقال في تعريف العهد حقيقة في أنه مجرد القصد إلى الكاضرة
وليس شأنا ورأى فيعلم أنه لكون الكاضرة ما هو أو فردا أو خارجا عن حقيقة تعريف العهد
وأنه لزم مع التعريف مطلقا هو لاشان أن لزم لولا اللفظ معهود أي معلوم كاضرة في الذهن
يؤيد ذلك أن صاحب اللسان في تعريف الجنس في الحد بانه اشان إلى ما يؤيد كل واحد
وان الحد ما هو والشرع ابن الحاجب صرح في كرايضاح بان زيدا موضوعا لمعهود مذكر وبني
مخاطب ومان غلام زيد لمعهود مذكر بحسب تلك النسبة المخصوصة ولذا سلك اختيار اللام
لرمزها العهد وباجله لولا استقوت ظاههم وكسفت محمولة استويقت ما ذكرناه
قال بعض ما فاضل التعريف بقصده معني عند السامع حيث انه معز لانه اشبار اليه بذلك
الاعبار وأما النكرة فيقصد بها التثنية النفس إلى المعز حيث ذاته ولا يلاحظ فيها
تعيينه في نفسه لكن يبين صاحبه التعريف ولا حطة فرق على مذهب تصور ذلك مقدم على كسبه
ثم التماز لا يلاحظ بموت اللفظ الوضع والعلم به فلا بد لكون المعز متصورا مما زابعضها
وبعض عند السامع فإذا ذكر اسم علمه فالمراد بذلك لا اعتبار أي كون المعز متعينا
عند السامع مميزات ذهنية ملحوظة معه أولا فالاول يسمى معز والتميز كونه قال لا شأن
إلى تعين المعز وحضوره لكانت يجوز اللفظ سمى علما أما جنسيا لكان الكاضرة المعز
وما هي كسامة أو شخصيا لكان فردا منها كزيد أو كزيدا ياتي وان لم يكن يجوز اللفظ
فلا بد من خارج عما يشابه ذلك لاشان في سماء لاشان وكقراءة التكملة والخطاب
بأنه مقام القائل

وإنما على النظر في
الآلة على وجه الشك
وإنما الآلة على وجه

كان تعينا

المعز لكونه
المعز لكونه
المعز لكونه

المعز لكونه
المعز لكونه
المعز لكونه

المعز لكونه
المعز لكونه
المعز لكونه

المعز لكونه
المعز لكونه
المعز لكونه

المعز لكونه
المعز لكونه
المعز لكونه

المعز لكونه
المعز لكونه
المعز لكونه

المعز لكونه
المعز لكونه
المعز لكونه

المعز لكونه
المعز لكونه
المعز لكونه

اسم الجنس لفظان مفردا و عرف بلام الجنس وجعل على المفرد كان استغراقه
بشموله لا في مستواه ومن لواحد واذا ثبت له حكم كان الظاهر انما هو واحد
فلا دل على الجنس مع الجمعه فلو اخرج من حال المفرد كان مفردا على كل حال
لاكل واحد واحد فاذا ثبت له حكم كان الظاهر انما هو واحد على كل حال
ثبوته بالجمعه ميسر بالنسبة لكل واحد منها فمعرفة كل واحد لا كانت لاحد
لاحتلاله في قياسه على المفرد في استغراقه كمن في المعنى مستلزم تكرار في مفهوم الجمع المستغرق للافراد
لان اللفظ مثلا جمعة فيستدعي فيه بنفسها وجوهر لربها والجنس وباقوته فيستدعي فيه ايضا سواها
في ضمنها بل يقول الكل من حيث هو كل جمعة فيكون مقتضى الجمع المستغرق ما عداها والجمعة سواها
وتدريج فيه فلو اعتبر كل واحد منها ايضا كان تكرار محضا فلهذا ذكر في كماله في مفهوم الجمع المستغرق للافراد
اما بكون واحد واحد فكل المفرد في استغراقه لانه قد يطلق عليه مع الجمعه فيضار للجنس كما في
الى اورد ما واما المجموع وحيث هو مجموع كما في فوكل للرجال عندي درهم حيث حكموا بان اقرار بدرهم
واحد للكل خلاف فوكل رجل عندي درهم فانه اقرار لكل رجل بدرهم والمفرد لا يكثر استعماله
والكامل - اذا قيل لارجال الدار فان قصد به نفي كل واحد واحد فلا فرق بينه وبين
رجل لا استغراق وان قصد نفي الكل حيث هو كل يكون صادقا اذا كان واحد الرجل فقط
خارجا عن الدار وتطلانه وان قصد نفي كل جمعة جمعة كان تكرار يعني ما ذكرتم في المعرف باللام
قلت قد اشار الى عدم الفرق بين استغراق المفرد والجمع في صورة اللفظ ايضا حيث قال
لو سلم كون استغراق المفرد استغراق النكرة المنقبة وتوجيهه ليقال كما ان رجلا فوكل رجل
في الدار يدل على الجنس والوحدة المطلقة فربما يقصد بغيره نفي الجنس المتصف بتلك الوحدة
فكأنه ما ظاهرا في استغراقه وربما يقصد نفي الوحدة المتعاقبة للعدد فلا يكون من العموم في شيء
اي في الصفة - فانه في قوله لولاء الدار
وقد الموصوف كونه استغراقا لولاء الدار
المفرد على ما هو عليه في الجموع سواء
في السواء

الاسماء العارضة للجمعة
بشموله لا في مستواه
فلا دل على الجنس مع الجمعه
لاكل واحد واحد
ثبوته بالجمعه ميسر
لاحتلاله في قياسه
لان اللفظ مثلا جمعة
في ضمنها بل يقول
وتدريج فيه فلو اعتبر
اما بكون واحد واحد
الى اورد ما واما المجموع
واحد للكل خلاف
والكامل - اذا قيل
رجل لا استغراق وان
خارجا عن الدار وتطلانه
قلت قد اشار الى عدم
لو سلم كون استغراق
في الدار يدل على الجنس
فكأنه ما ظاهرا في
اي في الصفة - فانه
وقد الموصوف كونه
المفرد على ما هو عليه
في السواء

كما سلف ذكره لانه لا رجال يدل على الجنس والجمعة فربما يقصد بغيره نفي الجنس مطلقا في الجمعه قد
بطلت على ما في المعرف باللام فلا يكون فرق بينه وبين لارجال وربما يقصد به نفي العدد الذي هو
الجمعه ويكون الجنس تابعا لخاصة الوحدة او لخاصة الجنس فلا يكون من العموم في شيء واما رجال فوكل
في الدار يدل على الجنس والجمعة والوحدة العارضة للجمعة فيستدعي فيه بنفسها وجوهر لربها والجنس وباقوته فيستدعي فيه ايضا سواها
الجمعة قد يطلق على ما في لارجال فلهذا ذكر على استغراقه لانه لا يخلو من لارجال وان قصد نفي الجنس المتصف بتلك الوحدة
هو الجمعه فكل الجنس تابعا لخاصة الوحدة او لخاصة الجنس كما في لارجال فلا يكون من العموم في شيء وان
يقتضيه نفي الوحدة العارضة للجمعة في لارجال فلهذا ذكر على استغراقه لانه لا يخلو من لارجال وان قصد نفي الجنس المتصف بتلك الوحدة
حالات فتلخص لك ما ذكرناه لتفكر في الدار رجل يحتمل معنيين وليس فيهما رجل يحتمل معنيين
ولارجال فيهما يحتمل ايضا معنيين واما لارجال فهو نقيض في استغراقه للارجال من نفي الجنس لا يحتمل معنيين
اصلا ولا لارجال لفظا لاجل ما لا يوافق لم يكن به وبين لارجال فرق ذلك وانما الفرق بينهما لارجال
لا يحتمل معنيين سوى الاستغراق ولارجال يحتمل ان يقصد به نفي الجمعه مع ثبوته في شاذ وصف الوحدة
او لانيته فوكل لارجال في الدار يدل فيهما رجل ادرحان فظهر بطلان ما ذكره صاحب المعناح
الطاهر كلامه انه على كل الجمع المستغرق في المجموع وحيث هو مجموع ونبوت ههنا لا يستلزم نبوت
وهي كل فرد منه ويحتمل ان على كل الجمع المستغرق على كل جمعة جمعة ونبوت لوهي لجمعة لا يستلزم
نبوت لكل واحد منها وادنا من نبوتها وحيث معاملة المتبادر من ههنا العظام نبوت ههنا
لكل واحد منها لا نبوت لكل جمعة منها او لكلها من حيث هو كل فلا فرق بين ههنا لوهي للعظام
فدائبي وههنا العظام وههنا العظام وايضا لادلاله لقوله لشمس كل جنس ما ينبغي به عايزا
وذلك لان قول لشمس كل جنس ما ينبغي به مدركه على المخرج على الجمعه فوكل كل واحد
ما ينبغي العالم ولو اراد ما ذكره في المثال لقال ليدل على ان ينبغي اجناسا مختلفة ولا نزاع في المسألة
صاحب ما انما هو
صاحب ما انما هو
صاحب ما انما هو

كما سلف ذكره
بشموله لا في مستواه
فلا دل على الجنس مع الجمعه
لاكل واحد واحد
ثبوته بالجمعه ميسر
لاحتلاله في قياسه
لان اللفظ مثلا جمعة
في ضمنها بل يقول
وتدريج فيه فلو اعتبر
اما بكون واحد واحد
الى اورد ما واما المجموع
واحد للكل خلاف
والكامل - اذا قيل
رجل لا استغراق وان
خارجا عن الدار وتطلانه
قلت قد اشار الى عدم
لو سلم كون استغراق
في الدار يدل على الجنس
فكأنه ما ظاهرا في
اي في الصفة - فانه
وقد الموصوف كونه
المفرد على ما هو عليه
في السواء

الاسماء العارضة للجمعة
بشموله لا في مستواه
فلا دل على الجنس مع الجمعه
لاكل واحد واحد
ثبوته بالجمعه ميسر
لاحتلاله في قياسه
لان اللفظ مثلا جمعة
في ضمنها بل يقول
وتدريج فيه فلو اعتبر
اما بكون واحد واحد
الى اورد ما واما المجموع
واحد للكل خلاف
والكامل - اذا قيل
رجل لا استغراق وان
خارجا عن الدار وتطلانه
قلت قد اشار الى عدم
لو سلم كون استغراق
في الدار يدل على الجنس
فكأنه ما ظاهرا في
اي في الصفة - فانه
وقد الموصوف كونه
المفرد على ما هو عليه
في السواء

المراد من هذا الكلام ان لا يخلو عن الاحاد
لان هذه الوحدة لا تفرق ولا تنقل لان الجمع متاكد لا يفرق في مفهوم مفرق
وهذا هو المراد وقد اختلفت المصنفات في تعريف الجمع والامر بك
فلا اعتبار باصلها ان الجمع والمفرد اذا استوفيا متساويان لان احدهما مستغنى عن الآخر
لان الحرف المذكور على كونه واحد في اللفظ والاسم المزدوج حال كونه
مجردا في اللفظ على معنى الوحدة اذ قيل ان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة عزيمته
تجوز عن معنى الوحدة والحال في الماهية حيث على سبيل المثال لانه اسم اللفظ في جرد وضع
الاسم في معنى الوحدة وقد مر في ذكر الاشياء والماضي اقل من موضوع الماهية فهو على جميع
الاشياء اذ المكنى بالوحدة داخل في مفهوم الاسم لا يتصور تجزئتها فالاعتراض انما يتصور على
المراد الاول وانما قلنا ان كل اسم لا يمكن ان يكون مركبا من شيئين لان كل اسم لا يمكن
لا حاكم ولا كان اكثر احكام المسئلة في اللفظ لانه جاريا على الماهيات حيث انها في مفهومها
لا عليها حيث من فهمه من كل الاحكام مع اسمها لا يمكن ان يكون مركبا من شيئين فصار
اسم الجنس اذا اطلق في حده يثبت في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
والعلم من الوحدة فاذا دخل عليه حروف توافق في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
ولانه ان المفرد الداخل على حروف توافق في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
المتاخر لا يفرق لانه هو مجموع اللفظ في ملاحظه وحدة وفردية اصلا
تختلف في كونها فردا لانه لا ينفك عن اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
او اقلها ما هو اقل المراتب اعني فردية واحدة وان وجد بيقين اعبارا مواز في اللفظ
فلا يكون متافيا لنفسه لان اللفظ يفتقر اعتبارا لفردية ولا يمنع من اعتبار
هذا المعنى

المراد من هذا الكلام ان لا يخلو عن الاحاد
لان هذه الوحدة لا تفرق ولا تنقل لان الجمع متاكد لا يفرق في مفهوم مفرق
وهذا هو المراد وقد اختلفت المصنفات في تعريف الجمع والامر بك
فلا اعتبار باصلها ان الجمع والمفرد اذا استوفيا متساويان لان احدهما مستغنى عن الآخر
لان الحرف المذكور على كونه واحد في اللفظ والاسم المزدوج حال كونه
مجردا في اللفظ على معنى الوحدة اذ قيل ان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة عزيمته
تجوز عن معنى الوحدة والحال في الماهية حيث على سبيل المثال لانه اسم اللفظ في جرد وضع
الاسم في معنى الوحدة وقد مر في ذكر الاشياء والماضي اقل من موضوع الماهية فهو على جميع
الاشياء اذ المكنى بالوحدة داخل في مفهوم الاسم لا يتصور تجزئتها فالاعتراض انما يتصور على
المراد الاول وانما قلنا ان كل اسم لا يمكن ان يكون مركبا من شيئين لان كل اسم لا يمكن
لا حاكم ولا كان اكثر احكام المسئلة في اللفظ لانه جاريا على الماهيات حيث انها في مفهومها
لا عليها حيث من فهمه من كل الاحكام مع اسمها لا يمكن ان يكون مركبا من شيئين فصار
اسم الجنس اذا اطلق في حده يثبت في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
والعلم من الوحدة فاذا دخل عليه حروف توافق في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
ولانه ان المفرد الداخل على حروف توافق في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم

في قوله عليه السلام
الحسن عند ما كان
المراد من هذا الكلام ان لا يخلو عن الاحاد
لان هذه الوحدة لا تفرق ولا تنقل لان الجمع متاكد لا يفرق في مفهوم مفرق
وهذا هو المراد وقد اختلفت المصنفات في تعريف الجمع والامر بك
فلا اعتبار باصلها ان الجمع والمفرد اذا استوفيا متساويان لان احدهما مستغنى عن الآخر
لان الحرف المذكور على كونه واحد في اللفظ والاسم المزدوج حال كونه
مجردا في اللفظ على معنى الوحدة اذ قيل ان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة عزيمته
تجوز عن معنى الوحدة والحال في الماهية حيث على سبيل المثال لانه اسم اللفظ في جرد وضع
الاسم في معنى الوحدة وقد مر في ذكر الاشياء والماضي اقل من موضوع الماهية فهو على جميع
الاشياء اذ المكنى بالوحدة داخل في مفهوم الاسم لا يتصور تجزئتها فالاعتراض انما يتصور على
المراد الاول وانما قلنا ان كل اسم لا يمكن ان يكون مركبا من شيئين لان كل اسم لا يمكن
لا حاكم ولا كان اكثر احكام المسئلة في اللفظ لانه جاريا على الماهيات حيث انها في مفهومها
لا عليها حيث من فهمه من كل الاحكام مع اسمها لا يمكن ان يكون مركبا من شيئين فصار
اسم الجنس اذا اطلق في حده يثبت في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
والعلم من الوحدة فاذا دخل عليه حروف توافق في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
ولانه ان المفرد الداخل على حروف توافق في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم

لان اللفظ المذكور سائر
منه الوحدة المخلو
مراد في قوله
فلا يكون متافيا لنفسه لان اللفظ يفتقر اعتبارا لفردية ولا يمنع من اعتبار
هذا المعنى

فردية مع اخرى ولا يذعن على ان الجواب الاول هو المسمى باللفظ والدار والدار هو المسمى
لنوع من جملتها ولذا لا يمنع وصفه بغيره كما لا يمنع وصفه بغيره
ما يطول واللفظ المذكور في كل جملتها واللفظ المذكور في كل جملتها
معنى ما لا يزيد على الجنس وفردية اللفظ المذكور في كل جملتها
فالاولى لزيد كرهناك اوله لانه لا يطين الى احضار سوى لاضافة نحو غلام زيدا بالباب
فانه نظير لاني لزيد لاضافة فيكون متكونا لغيره لانه لا يطين الى احضار سوى لاضافة نحو غلام زيدا بالباب
لاحضار بطريق الموصولة فيقال الذي هو غلام لزيد بالباب ولعل المصنف لم يلفت الى هذا الوجه في
لايضاح ايضا لذلك مع انه ذكر في المنهاج وما يحمل المعظم والتقليل قولنا اذا خاف
ان يتكذب عذاب الرحمن ان قولنا على المعظم كان متاخر في الوجود واستعظاما لما هو متاخر في الوجود
بانه ينقض استحسان عذاب عظم للكون المتاخر في الوجود وان قولنا على المعظم كان متاخر في الوجود واستعظاما لما هو متاخر في الوجود
وخوفه وان يصبى اذ يصبى فيكون داخل في قول النصب في كل منها يتناسب الختام ووجه
اي كونه فردا في الدواب ونقطة معناه او كل نوع من انواع لم يلفت الى كونه فردا في الدواب
الدواب مخلوق من نوع والنقطة مختص بكل المفرد لانه خلاف الواقع ومستبعد جدا وانما علمه
اعني خلق كل نوع من الدواب من شخص واحد فيقال ان كل فرد صاحب المنهاج لانه متاخر في الوجود
لان المفرد لو شخص واحد نوعا لا يتكبر المسند اليه اقول ان كل فرد صاحب المنهاج لانه متاخر في الوجود
وتسبب تنكبه ايضا فبانه السبب في ذلك ان كل فرد صاحب المنهاج لانه متاخر في الوجود
حالات اخرى باير له اصله من غير الباب المحو عنه وهذا وجه وجيه في تخلصه عن التعينات التي
يرتكبها بعضهم في توجيه كلامه اما الوصف في ذكر اللفظ المسند اليه فكلونه ان الوصف
اراد بالوصف الذي في الصفة التابع المخصوص لانه المسمى باللفظ والدار والدار هو المسمى

المراد من هذا الكلام ان لا يخلو عن الاحاد
لان هذه الوحدة لا تفرق ولا تنقل لان الجمع متاكد لا يفرق في مفهوم مفرق
وهذا هو المراد وقد اختلفت المصنفات في تعريف الجمع والامر بك
فلا اعتبار باصلها ان الجمع والمفرد اذا استوفيا متساويان لان احدهما مستغنى عن الآخر
لان الحرف المذكور على كونه واحد في اللفظ والاسم المزدوج حال كونه
مجردا في اللفظ على معنى الوحدة اذ قيل ان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة عزيمته
تجوز عن معنى الوحدة والحال في الماهية حيث على سبيل المثال لانه اسم اللفظ في جرد وضع
الاسم في معنى الوحدة وقد مر في ذكر الاشياء والماضي اقل من موضوع الماهية فهو على جميع
الاشياء اذ المكنى بالوحدة داخل في مفهوم الاسم لا يتصور تجزئتها فالاعتراض انما يتصور على
المراد الاول وانما قلنا ان كل اسم لا يمكن ان يكون مركبا من شيئين لان كل اسم لا يمكن
لا حاكم ولا كان اكثر احكام المسئلة في اللفظ لانه جاريا على الماهيات حيث انها في مفهومها
لا عليها حيث من فهمه من كل الاحكام مع اسمها لا يمكن ان يكون مركبا من شيئين فصار
اسم الجنس اذا اطلق في حده يثبت في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
والعلم من الوحدة فاذا دخل عليه حروف توافق في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
ولانه ان المفرد الداخل على حروف توافق في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
المتاخر لا يفرق لانه هو مجموع اللفظ في ملاحظه وحدة وفردية اصلا
تختلف في كونها فردا لانه لا ينفك عن اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
او اقلها ما هو اقل المراتب اعني فردية واحدة وان وجد بيقين اعبارا مواز في اللفظ
فلا يكون متافيا لنفسه لان اللفظ يفتقر اعتبارا لفردية ولا يمنع من اعتبار
هذا المعنى

المراد من هذا الكلام ان لا يخلو عن الاحاد
لان هذه الوحدة لا تفرق ولا تنقل لان الجمع متاكد لا يفرق في مفهوم مفرق
وهذا هو المراد وقد اختلفت المصنفات في تعريف الجمع والامر بك
فلا اعتبار باصلها ان الجمع والمفرد اذا استوفيا متساويان لان احدهما مستغنى عن الآخر
لان الحرف المذكور على كونه واحد في اللفظ والاسم المزدوج حال كونه
مجردا في اللفظ على معنى الوحدة اذ قيل ان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة عزيمته
تجوز عن معنى الوحدة والحال في الماهية حيث على سبيل المثال لانه اسم اللفظ في جرد وضع
الاسم في معنى الوحدة وقد مر في ذكر الاشياء والماضي اقل من موضوع الماهية فهو على جميع
الاشياء اذ المكنى بالوحدة داخل في مفهوم الاسم لا يتصور تجزئتها فالاعتراض انما يتصور على
المراد الاول وانما قلنا ان كل اسم لا يمكن ان يكون مركبا من شيئين لان كل اسم لا يمكن
لا حاكم ولا كان اكثر احكام المسئلة في اللفظ لانه جاريا على الماهيات حيث انها في مفهومها
لا عليها حيث من فهمه من كل الاحكام مع اسمها لا يمكن ان يكون مركبا من شيئين فصار
اسم الجنس اذا اطلق في حده يثبت في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
والعلم من الوحدة فاذا دخل عليه حروف توافق في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم
ولانه ان المفرد الداخل على حروف توافق في اللفظ الذي هو اللفظ على حدة مع ذلك الاسم

المعنوي واللفظي ومجمل جارئة صفة محضة لانها خالصة لشرائها ان رفعت يقتضي ان شرارك
لا لا شرارك المعنوي وعينت حصة واحد فلم يتبعها عن جارئة لانه شرارك المعنوي يعني افراد كل المعنى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه

هذا النوع العام
وخاصة كونه
في هذا النوع

انما قد يكون له في بعض المواضع
لا يستعمل الا في موضع واحد وهو
التي هي كالتقريب لا في موضع واحد
بل في موضعين او اكثر

لان كل من الوضع والموضوع له عالمه الخاص
واما كون الوضع خاصا بالموضوع له عالمه
والا طائر يطير جناحه فليس معنى ذلك ان
الوضع له عالمه الخاص

والموضوع له عالمه الخاص
فان كان الوضع له عالمه الخاص
فان كان الموضوع له عالمه الخاص
فان كان الوضع له عالمه الخاص

فان كان الوضع له عالمه الخاص
فان كان الموضوع له عالمه الخاص
فان كان الوضع له عالمه الخاص
فان كان الموضوع له عالمه الخاص

من علمه ان لا يكون له عالمه الخاص
فان كان الوضع له عالمه الخاص
فان كان الموضوع له عالمه الخاص

ولاحظة الى كلام المصنف
والله اعلم بالصواب
فان كان الوضع له عالمه الخاص
فان كان الموضوع له عالمه الخاص

فان كان الوضع له عالمه الخاص
فان كان الموضوع له عالمه الخاص
فان كان الوضع له عالمه الخاص
فان كان الموضوع له عالمه الخاص

فان كان الوضع له عالمه الخاص
فان كان الموضوع له عالمه الخاص
فان كان الوضع له عالمه الخاص
فان كان الموضوع له عالمه الخاص

من علمه ان لا يكون له عالمه الخاص
فان كان الوضع له عالمه الخاص
فان كان الموضوع له عالمه الخاص

هذا هو الوجه الثاني في كون التوهم
بأنه لا يمكن أن يكون له وجود
مستقل عن غيره من التوهم

ولو سلم أنه أراد ذلك توجه كلام العلامة بما ذكره وإن السلك لم ير حاشا لما كذا
بل مجرد التوهم بخلافه وانت عرفت أنه قد يفيد تقريراً كاملاً ونقطة يتضح الحكم بانها كونه
التي في كلامه ليست على ظاهره وإنما أراد أن لا يخلو المذکور واقع بقرب ذلك الفصل فإنا
إليه توسعاً نقول الشارح ولو سلم أن السلك أن التوهم أراد بقوله كما ينطبع على ما به
خلاف ظاهره بل هو مجرد على حقيقته فيبطل ذلك التوجه ولو سلمنا أنه أراد به خلاف ظاهره
فليجعل كلامه إشارة إلى ما ذكره في قوله لا تكذب أنت لولا يلزم منه حمل التوكيد على غير المصطلح
ولا يرد عليه التبرير مستفاد والعدم والالتفات للنصوص للخصص كان ولي السلف لا
مخالفة ظاهر الحاشية ولا خلاف وإنما كان الظاهر أن الحاشية على ذلك الفصل صحت فيج
لتراعي وقد ورد في ذلك الفصل هذا البحث الذي شاعرت لما كذا اصطلاحاً ولا يلزم على
هذا التوجه إلا السلك إشارة باب التوكيد اصطلاحاً في شأن إجماله إلى السلك كما كذا
اصطلاحاً حاشاً ولا بأس به فإنه يصرح في كل من أبواب ما قبله من السلك منها بل يتأسسها
ولا يدفع هذا التوهم بما كذا المعنى وهو ^{بأنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل} فأنه إذا كان زيد نقضاً احتلانه أنه
لرسول حاشاً وهو نفسها وتلفظ بمرادها من عمرو ^{بأنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل} للتوهم أن بعضهم لم يحس إلا أنكر
لم تستدبرهم إلى إطلاق التوهم وأردت به من عدا ذلك البعض كما أنهم هم التوهم
يدفع توهم عدم التوهم في لفظ التوهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض في الواقع
الكلية على أنهم في حكم شخص واحد وذلك لتفاوتهم واشتراك مصالحهم واشتراك
مضارهم ورضى كلهم بما فعله بعضهم وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم التوهم في لفظ التوهم
إذ علم أنه يريد به الكل لكن توهم أن الفعل المنسوب إلى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم
وإنما نسب إلى كلهم لما ذكره فالظاهر أن في الكلام مجازاً اسناداً يوافي كون التوكيد بطل

وإنما قاله لفظاً طوائف يكون
بأنه لا يكون له وجود مستقل
بأنه لا يكون له وجود مستقل

هذا هو الوجه الثالث في كون التوهم
بأنه لا يمكن أن يكون له وجود
مستقل عن غيره من التوهم

الاسناد

وأخيراً دفع التوهم بهذا الجواز ^{بأنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل} فأنكر إذا قلت جاز التوهم كلهم توهم منه لا حاشاً
والشواهد أحاد التوهم قطعاً ولا يلزم ذلك إحاطة النسب وتوهمها لتلك الأحاد الأخرى
فإن كل التوهم فعلوا كذا بقوله لا حاشاً ومع ذلك حمل التوكيد الفعل المنسوب إلى الجميع لا حاشاً
صاحب بعضهم وأعمال النسب الفعل الواقع والبعض إلى الكل وجهاً آخر وهو كونه
وقوعه فيما بينهم وح يكون الجواز لغوياً أما في اللغة التركيبية وأما في لفظ الفعل والتوكيد بطل
يدفع هذا الجواز أيضاً فإما ^{بأنه لا يمكن أن يكون له وجود مستقل} ولادلالة لا يجوز على كون وجودهم في زمان واحد على ما توهم
ذكر بعض كلامه الحاشية في أصول الفقه لرفاعة المحمود في لاء الدلالة على أنهم
اجتمعوا في زمان واحد على السجود كونه قيل سجوداً وكلهم مجتمعين في ذلك الزمان تفرع وتعيين لا يلزم
لأن الحكم الضعيف إذا اجتمعوا على اعتنا المأمور به في زمان واحد ولم يتخلف أحد منهم عن ذلك
الزمان كان مخالفة بعد عن الحق وأدخلة الذم واعترض عليه بوجهين الأول أنه يقتضي وقوع
اجمعهم حالاً مع كونه مرفوعاً ومعرفة ولكن ما أشار إليه الشارح وهو أن أفعال التوكيد على
كل ولو لم يكن كل لم يفد اجتماع في الزمان قطعاً وكذا ما هو معناه وأجاب عن الأول أن قوله كانه
قيل سجوداً وكلهم مجتمعين على ما حصل المعنى لا توجيه لمرادهم الكانه والظاهر أن معنى كل الالتراف
أجلاً استقاف ذلك على الاجتماع فلا بعد لزيم خط ذلك كما لا يخفى على الأصلية في الكيفية كما هو
وهنا بحث وهو في ذكر عدم التوهم أنما هو زمان موضع والآخر قبل دفع توهم
التوهم وهذا ما يصح إذا أريد بالتوهم شيئاً من العقول والنفوس وأما لفظ شخص التوهم
العمل كما يشوبه كلام السلك حيث قال وأما كانه أن تنقضي بالذم في لاء كانه المراد لا يلزم
بكر السامع في حمله ذلك نحو الأوسه والوشتيا فلا بد من التوضيح لعدم التوهم في نفوس
لم يندرج في الجواز المذكور على هذا المقدر قوله بل لا يوافي أنه لدفع توهم كونها كائناً واحداً منها

وإنما قاله لفظاً طوائف يكون
بأنه لا يكون له وجود مستقل
بأنه لا يكون له وجود مستقل

هذا هو الوجه الرابع في كون التوهم
بأنه لا يمكن أن يكون له وجود
مستقل عن غيره من التوهم

هذا هو الوجه الخامس في كون التوهم
بأنه لا يمكن أن يكون له وجود
مستقل عن غيره من التوهم

من ذوات الألبان بعد العاد
في هذه الأوقات

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and titles.

بقية الدنيا في هذا الاثر والحمد لله
الذي هدانا لهذا فيه راى ابي ٥٢

زلا فوس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

24

مجدد

وكانوا من الامم التي
كانوا منكم في يوم
الفرار من بين يدي
الفرار من بين يدي

لا يجوز

هذا الفصل من كتاب
الشيخ الفاضل
الميرزا محمد باقر
الطهراني
في شرح
البيان

من اوضح كانه الفصل بعد الجمل والغير بعد الابهام **قوله** او اذ تكرر معنى واحد تكرر
في هذا السامح ووجهه ان يكون الاول في التفصيل بعد الجمل اشارة الى بدل البعض فان الكل
جمله لاجزاء والتفصيل يناسبها والى ان التفسير بعد الابهام اشارة الى بدل الاشكال فان الاول
فيه مذهب يحتاج الى تفصيل كما عرفت ووجهه ان يكون الاول نظرا الى المقصود في نفسه فانه كان محلا
ثم فصل والى ان نظرا الى مخاطبة ائمة عليهم القصد او لانهم ازيل الابهام وقس على هذا
ما ورد عليك من نظائر **قوله** فلان لاحسن لرفع التور والتورير ورايضا كما وقع في البيان
قوله القول بان ذكرها معا احسن كلام حسن **قوله** احسن منه لربنا مع ذلك لما تفرع على اختلاف
العبارة وهو لربنا كما جمع بين التور والتورير ورايضا اشارة الى التمثل بدل الاشكال واددوه
بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر من بدل الكل مع الكلام في مخصصات المسند اليه و
التخصيص لاولي اظهر والمصداق في التفسير اشارة الى التمثل بدل الكل لظهور فيه
وعقبة بدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشكال **قوله** فلفصل المسند اليه **قوله**
في ذكره منقلا متعديا او لوجه في الخصوصات بوجه كقولنا جائز زيد وعمرو وجائز
زيد ورجل او رجلا وامراة ويقابل لاجال ذكره وهو لزيد كرايضا او شاملا كما في قوله
جائز رجلا او رجلا واما نحو قوله رجلا رجلا او رجلا في كلام البلاغة وان عذبه فليحل
التفصيل كما ذكره متعدد منفصلا بعضه بعضا في العبارة والذكر **قوله** من عذر بعض لعدم
اوتافوا ومعية **قوله** فلا يكون في تفصيل المسند اشارة الى تعدده وامتياز بعضه بعضا
واما لزم في القام باحدهما غير القام بالآخر فانما يستفاد من جلاله العقول وان التركيب لان
نود اية مطلقا لجمعي الابهام العقل **قوله** بان ذلك المطلق ثبت لا حدهما في ضمن فرد ولا في
ضمن فرد **قوله** فان في تفصيل القام على مع انه ليس وعطف المسند اليه بل وعطف على فليست
الجمعي **قوله** في جاني زيد ان فقل

هذا الفصل من كتاب
الشيخ الفاضل
الميرزا محمد باقر
الطهراني
في شرح
البيان

هو في تفصيل المسند حيث عثر من فعل كل واحد منها بلنظا على حدة قلت فلا فان لفظا
في الجمل يدل على مطلق الجمعي واما فيهم فتدو به سهولة العقل **قوله** وتفصيل المسند انه قد
حصل من احد المذكورين اولا وعموما بعد مراحيا او غير مراح **قوله** يستدل الى تفصيل
المسند انما هو بان يشار الى تعدده وامتياز بعضه عن بعض بحسب الوقوع في لازمة اما على
التعاقب والتراخي فان هذا هو المعتد باب العطف دون باعده ولا اعتبار بحسب القوة
والضعف او المحل والمعلق فان المورد في قولك مرت مرت ومررت ومررت ومررت ومررت
وفي قولك مرت مرت ومررت ومررت ومررت ومررت ومررت ومررت ومررت ومررت ومررت
او سمة **قوله** انما احترز في ذلك لانه في القسم الاول اذ العطف فيه اقل تفصيل المسند له مع
اختصار يحذف العامل الذي قام العاطف مقامه **قوله** فاما تفصيل المسند وتعدده بحسب الوقوع
في لازمة فانما استفيد من التقييد بالظرف لان العطف ليس في الكلام باعتبار تفصيل
اختصار فقه لا حيز **قوله** في هذا الصرح في انه انما يقال اجاز زيد وعمرو ولم اعتقد ان
الجمعي منفصلا عنها الا ان هذا الاعتقاد انما حصل بعد تفصيل الجمعي وعذبه لانه لا توقع
ان عمرا ايضا لم يجرى انما في من نفي الجمعي عذبه لانه لا توقع ان عمرا ايضا لم يجرى
لعدم افراد وقطع الشك بينهما في عدم الجمعي الا ان الظاهر ان المتكلم انما قصد هذا القصر بعد تبيين
المخاطبة لشرائها في انشاء الجمعي عنها لاني صدر كلامه **قوله** واما انه ما لم يعتد بانها جاء على ان
لم يصر افر له فلم يقل به احد **قوله** رتبا يوجب ذكره لانه يلزم ان لا يكون للاشياء الذي بعد لكن فائدة
لكونه معلوما للمخاطبة لا نزاع له فيه بخلاف ما في استعماله في قصر القلب لكل واحد من النفي
للاشياء هناك فائدة ظاهرة وهو منتقوض بقوله جائز زيد وعمرو في قصر لاول لان المخاطبة تعلم
بلا اشياء ويؤيده فلا فائدة في **قوله** قد قصدت هنا التنبية على حال المخاطبة في تقرير صوابه
ويؤيده

قوله في قوله
الجمعي من
الاشياء
التي هي
موضوع
البيان

قوله في قوله
الجمعي من
الاشياء
التي هي
موضوع
البيان

قوله في قوله
الجمعي من
الاشياء
التي هي
موضوع
البيان

من المومنين من لم يسمعوا
 من الله الا ما كان له
 من الامور والاعمال
 من المومنين من لم يسمعوا
 من الله الا ما كان له
 من الامور والاعمال
 من المومنين من لم يسمعوا
 من الله الا ما كان له
 من الامور والاعمال

وقد خرج هذا
 في المصحف
 وجهه الله تعالى
 ما كان مصروف
 المتسوع الى اليا
 اي في من جهه
 واحفظها
 اي في ما جاتي
 اي هذا المرد
 التي بان المتسوع
 كالمساكين او الكرم
 محقق في المتسوع

فاسان الحاصه اصابه
السا حال النصف حاله لا لا
لازمه قوله حاله لا لا
عمره و حاله لا لا
حاله لا لا
حاله لا لا

[Faint handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

ويجعل لا وفي حكم المسكوت عنه وأما من يقول أن المجهول من غير المسبوع ثابت للباع فلا وجود
 للمفرد على قوله **لا يخصص** بل يجب أن يخرج **الشيء** ذلك لأن مدلول اللفظ بثبوت حكم واحد ما عظم
 فإن كان لا أصل فيها المنع استغنى التخيير وعدم جواز الجمع والآلة استغنت لرباها وجواز
 الجمع بينهما **فالمستثنى** من هذا وجه **الوجه** بقوله أيضا لا يصل تغاير المعطوف والمعطوف عليه
 لقلة العطف على سبيل التخيير **والحاشا** طرفة قوله خصصت فلا يابا الذكر إذا ذكرت دون
 غيره **الوجه** حاصله راجع إلى ملاحظة معنى التخيير ولا يرد له أنه قيل وأما الفصل فهو التخصيص
 وما في لاشياء الصالحة كقولها من هذا الباب المستند وهو ما هو مع قصر المستند على المستند
 وكذا اختص بالعبادة معناه فيذكر وتذكر من بين المعبودين بالعبادة فكل العبادات مقصورة
 عليه معار وكذا قوله واختص بواي من المندوبين المندوبين بواي يكونوا مخصوصة بالمندوبين
 وكذا قوله يختص برحمته **وإن** أو بالجملة تخصص شيئا آخر في غير ما لا يخصه **فإن** جعل التخصيص
 مجازا في التخيير فهو راء العرف من صار له حقيقة فله **وإن** التخصيص من التخصيص بهي اليمين
 فلا تخط المعينان معا ويكون الاء المذكورة صلة للمضمر ويؤثر للمضمر في أخرى ويقال فيخص
 بالعبادة مثلا فيذكر بها مخصوصا أي بالكل **لا** تريد أنه كبطال المعبود ولا قصر على بطلان
 ما لا **الوجه** أعلم بقصر الجنس بالغة وأما طريقتان متعاربان **لا** لأن إبعاد المقصود
 من ذلك الجنس يبلغ والنقصان مبلغا آخر مع عرته ذلك الجنس واستحقاقه لشيء هو
 فما عاده ملحق بالعدم **الأن** ان المقصود عليه ترفع في الكمال إلى حد صار معه لأنه الجنس كله وال
 هذا شار من قال اللفظ عند لا خلاف تصرف في الال **وإن** ذلك هو أن يراد بذلك
 بالخير الموقوف أن المحكوم عليه سلم لا تصاف به معرفة على طرفة قوله **والله** العبدان ظاهره أن
 الصنف **وإن** المع وفروع الموقوف الجنس لأنه لو عطف أو لا وقوله خبره ثم عرف فصار توليفه وحضور

تأليفه
معارف و فضائل منافع و لا اله الا الله

وَجَعَلَ لَهَا قَوْلًا حَكِيمًا مَكْتُومًا عَنْهُ وَأَمَّا بَيْنَ يَدَيْهَا فَلَا مِجْرَافَ بَيْنَ يَدَيْهَا وَإِنِّي أَعْلَمُ بِمَا تَكْتُمُ عَلَيْهِمْ فِي الْكَهْفِ هَـ

مجلس اول

وادی

دعوى لا تحال بل لم يقدم الوهم عليها فضلا عن ان يتلقاها بالقبول لذل كان هذا المعنى
عند المتأخرين اربابا من اربابنا ولا نقول وليس ثل تأملت على هذا المضمر الموصوف
فاشارت الى ان الوهم قد يكون غيرا حتى يقصد **ايضا** ومنه البتة فان الموصوف
فيه ليعود متغيرا صواب الوهم وانما يتجوز ما علم فهو من فروع العهد وفيه قصر المسند
على المسند قبله ان اخوك هذا لا من شئ من اهل ابيك بل لا يشاركه في الاخوة المستهزاة
وليس كذلك ان تدعى كل من البطل المحامي والساد والمطون لغوات تلك المبالغة ولو كانا
لكلام الشخين **فان** ما ذكرت في كسب المعنى انما للغير لم يكن هناك قصرا أصلا
فانما في الفصل **فان** فائدة هي الدلالة على ان الوهم بعد خبر لا صفة وتؤكد
الحكم دون الحصر او تقول كلمة مهم مبتدأ لا فصل واما على المعنى الاول اعني العهد فهو كذا
بغير ايضا حاضر المسند المسند له افراد الى لم يدخل غير المسند الكاس الذي نلتك انهم
ينتمون في الآخرة وتذهب الى ان لا قصر على المعنى الاول ايضا وان ما ذكره من ان الفصل
يقتضي كسبان لغاية الفصل على الاطلاق فائدة في هذا الموضع كما في مستبعدا جدا
ابعد منه لنتقال كلمة مهم الى الية على الوجه مستدأ اما بعده خبره وليست بفصل فيها بل في
مواضع اخرى **العدم** فربان عدم عيانه بالآخر وعدمه لا على شئ من الناحية
الضرب الاول لعدم معنوي والضرب الثاني لعدم لفظي على فاسد لاضافة المعنوية واللفظية
لانه المحكوم عليه فلا بد من حقيقة قبل الحكم **ان** اراد بالحكم وقوع النسبة ولا وقوعها فاد المسند
فهو مسبوق بمحقق المسند له والمسند معاني الذهن وقوع النسبة لا تحقق الا بعد تحققها
لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطاع من عدم المسند له على المسند **ان** اراد بالحكم المحكوم عليه
ملائم انه لا بد من محمول المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم نعم كما ان المحكوم عليه هو الذات
ان المحكوم به

هذا هو المحكوم به
ان المحكوم به
ان المحكوم به

هذا هو المحكوم به
ان المحكوم به
ان المحكوم به

هذا هو المحكوم به
ان المحكوم به
ان المحكوم به

والمحكوم به هو الوصف كما ان لا اول لم لا حظ قبل المحكوم به واما انه يجب كذا فلا بد ان اراد
قبل الحكم تقديم الفعل وان اراد حقيقة قبله في الخارج فلا نزاع فانه اذا كانا من الموجودات
الخارجية الا ان ترتب كذا لفظا لنا دية كما يجب ترتيب تلك كذا في الفعل لا في الخارج
فالان في التعليل ان يثبت التحقق في الذهن **بل** انما يدل على المضارع **ان**
قد يقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد والتحقق كسب المعاني ووجه الكتاب للزمان
المستعمل مستعمل في بناء قياس قاسم الى يراد بالفعل الدال على مع تجدد على نحو
تخلاف الماضي لا تقطاعه والكمال السرعة زواله وما يدل على ان المضارع لا يدبره ههنا استمرار
السؤال اليك انما يكون على احوال المستمرة فاذا قيل كيف زيد بجواب نحو صحيح
او سقيم لا يخو قام واقعا لا اذا كان لاحد من نوع استمرار **واجب** ايضا بانه لا يراد
بالتحقق ههنا كسر بل التحقق بالذکر **ان** الى لم يرد تخصص لاثبات تخصيص النبوت
لكن ما بان كون العدم مفدا الزمان التخصص نوع خفاء **وذلك** لان التخصص
بالذكر حاصل لا تناقض قدم المسند له او آخر وغاية ما يقال في توجيه الضمير لو كان موحدا
لاحتل خوف لربكون مسند الى غيرهم فاذا ذكر الضمير تخصص لاثبات بهم بعد هذا الوهم
وما تقدم تخصص لاثبات بهم بوجه اخر ذلك لا احتمال في ان تخصص لاثبات قد تقوى بالتقدم
واراد به صاحب المسامح قائل الحصر مما لا انما لا يجوز المسامح كقول ما انت علينا به **ان**
هذا هو الحق وذلك لان العدم انما اقتضاه كسب بناء على ما ذكر من ان العدم يدل على المحاطب
قد اصابت اصل الحكم واخطأت في قدم من قود فصار ذلك القيد اهم عند الحكم فيقدم في الذكر
فاصدا بذلك فرب صوابه ورد خطاؤه وهذا السبب مشترك بين الافعال المستفاد بل
والجوايد ايضا الال معان الجوايد والجسم والجوهر والكمون مثلا امونا بانه غير متغيرة قلنا بانه
سند الى المحققين

هذا هو المحكوم به
ان المحكوم به
ان المحكوم به

هذا هو المحكوم به
ان المحكوم به
ان المحكوم به

هذا هو المحكوم به
ان المحكوم به
ان المحكوم به

هذا هو المحكوم به
ان المحكوم به
ان المحكوم به

هذا هو المحكوم به
ان المحكوم به
ان المحكوم به

ساحد والکس او ذکرا حد فانی وانی کی غرضیہ کنی معروف من خست تعلقی الرویه به
فحقه کز شازالیه بذکرا عیار و لا یصح لک مال ههنا ما انا راس حد الانه فی قوه قو لک

السلام أو اسم الناس

وَقَدْ كَانَ مِنْ بَيْنَا وَانْ تَصَدَّقَ مَعِيَ أَقْرَابًا لَنَا لَكَ الْخَيْرَ لَكَ الْجَنَّةَ وَأَوْ أَعْمَلُ لَكَ رَحِمَ الْعَالَمِ

[illegible]

لن قوله من غير ارادة تعريض لغرض المحاطب مؤكدا للاستعمال على سبيل الكناية لا قيدان كما فهم بعضهم
 وزعم انه لابد من احد هما لا استعمال الكناية والتمثيل لا يكون هناك ارادة التعريض
 فلو كانا متعلقين بطريق واحد او الكناية وقصد بها التعريض على انساني معنسان لم يكن
 سندا لما لازم كما اذا كان هناك من يدعي انه مايل للمخاطب مع كونه مخرجا ففعل متعلق لا يتصل
 وتعريض بانه ليس مثله وفيه تحجب لان الظاهر عند قصد ذلك المعنى لا يكون استعمال الطريق
 الكناية لان كوني المخاطب غير متعلق لا مدخل له في نقل المماثلة وذلك لان بل كونه في ذلك الفعل
 غير كوني مائلا له وعلى اخصر صافيه كما قيل فلان يتصل وشكلا لا يتصل فيكون كوني كالمهم
 الا ان قصد المعنان معا عن طريق الفعل والمخاطب بطريق الكناية ونشئ المماثلة بطريق التعريض
 وايضا لا معنى للتعريض بشئ الغيرة ولا اشارة بخلافه في الخلية **قال** وقد تقدم المسند المستقر
البيان انظر الى الضمير المفعول به في قوله راجع الى المسند له مطلقا وان كلمة قد لتقبل وتدخل
 الى ما ذكره بقرينة سياق الكلام كما نتحقق **قال** وانما قال في اول المسند **البيان**
 الواضح ان المراد بالان مفهوم السالبة الجوهريه كذا في الحكم وبعض كافرله وذلك بغير نفي الحكم
 عليه لا فله لانه متنازه لانه كجمل الجوهري **قال** ولما قرب لم يحل عطفها على اخوت **قال** وانما كان
 اقرب لانه ان جعل عطفها على اخوة فان اخذ الدخول مطلقا لم يزل جعل الخاق فيهما للتمام وتوحيده
 فليس كذلك ان في الدخول التام لفظا او رتبة وان في التام لفظا فقط لم يزل مع صرفه
 عطفه وجعل الخاق وج فيهما لصاحبه وفيه بعد ايضا وليس ان تقول في الدخول
 التام لفظا ونحو المعول المتقدم ولا يجوز ان يزل مع تقدير ان على خلاف الظاهر لانه متنازه
 المعول لا تساعده ولو قيل المراد بالدخول التام اخره اذ ان النفي ان لم تدخل على الفعل العامل
 في كل واحد والمعول باقي على اطلاقه بغيره لان متنازه المذكور فيهما فتح عطف معوليه على دخله
 جواب لوجه

أي ان السند لا بد له

ولا يتصل
 طريق الكناية

مطلقة

الداخل

المعول

المعول

المعول

المعول

المعول

المعول

المعول

المعول

المعول

المعول

وأيضا لا بد من احد هما لا استعمال الكناية والتمثيل لا يكون هناك ارادة التعريض

وأيضا لا بد من احد هما لا استعمال الكناية والتمثيل لا يكون هناك ارادة التعريض

ولم يجمع الى بقدر فعل وكان اقرب من حيث اللفظ مع انه لا اشكال في المعنى وكان ان اراد
 تطبيق كلام المعص على كلام الشيخ وابقا للدخول في التنزيل على اطلاقه فاخترنا العطف على
 اخوت بذلك لما ويل فصار مجموع المعطوفين تنزيلا للدخول في التنزيل وهذا الضمير عائد
 الى متعلق مفعول في الذهن بهم باعتبار الوجود لا لظهوره نعم الرجل **البيان** ان اللام في قوله
 للبعد الذهن كما اختار بعضهم وزعم ان اللام هنا للام في قوله ادخل السوق حيث لا عهد
 بمرور بني مخاطبك وزعم كونه للجنس لغوات لاهاهم المقصود في هذا الباب ولما كان تنزيه
 بزيد مثلا وكما كان متينته وجمعه واجيب بان المراد هو الجنس اذ عا لا حقيقة فلاهاهم
 موجود كان المعهود وصحة تنزيهه مخصوص ايضا بالانتم الرجلان ونعم الرجل فالمراد جنس
 البنية وجنس الجمع فلا اشكال في اوله او لا او جمع ثم عرف بلام الجنس وفي الجملة على الجنس
 زمانا ببالغته سبب المعام وعلى انما الفرض نعم رجلا عايدا الى الجنس ايضا ولا يخفى انه
 والتعريف لان اخصا من المسند له حكم مدرك على ما مضى به اياه فاجعل على الرضا **البيان**
 مبان عنه تعطف واخصا من كون الحكم بدعيما ذكره في القابل خلاف الظاهر او
 ادخل الروح في ضمير السامع وتربية الهابة لم يدخل فيها وفي الضاد لانها متنازلة بان فان
 لاول ادخال الخوف ابداء والتمثيل استزادة الخوف كالحاصل حيث لم يقل انا العاصي **البيان**
 هذا يعني عايد ههنا لا جنس حيث جئت ابداء المظهر من صفات الحكم والمخاطب بذكر الحكم من الكل
 نحو المسمى وريت وعلل الحكم المعول واستدل بما ذكره بولع ليعتكم اليوم العامة لا ريت
 الذي خبره او الباقون على الرأى الذي خبره او وصف مقطوع عن موصوفه للام **البيان** ان امر فوقع المحل
 ومضمونه قالوا لا يلزم لكون كل تعطف مقطوع بفتح اوائ نقاء ما قطع عنه بل كلف هناك
 في الوصفه كان فوقع ويل لكل موهبة لانه الذي جمع مالا واستدلوا على امتناع ذلك لا بد الى
 ومعنى لفظا ومعنى لفظ
 ومعنى لفظا ومعنى لفظ

وأيضا لا بد من احد هما لا استعمال الكناية والتمثيل لا يكون هناك ارادة التعريض

اللام

نعم الرجل

عابدا الى الجنس

عابدا الى الجنس

عابدا الى الجنس

عابدا الى الجنس

عابدا الى الجنس

عابدا الى الجنس

عابدا الى الجنس

عابدا الى الجنس

عابدا الى الجنس

عابدا الى الجنس

عابدا الى الجنس

نية الماخية كالمسألة والى حال لصاحب الكساف لما ذاق قطع في كرامة بالوجه الكمال والى الواف
 والصابون كعمل كرمكون اعراضه لا عاطفة الى عزه كذا ينظر الى حال الصادق في كرامة
 الكرامة وان في السواد مضواهم وان جعلت اذ اسماء غير ظرف مع الوقت جعلت
 بدلا عن السواد في السواد زمان مضىهم ولم جعلت ظرفا لبلده وقوله في السواد المع وحل
 وحله على حد والمبدء موافق وذلك لكون الصبح فعلا للكلمة منسوب الى الله
 كما في كمال المصدر فاك لو لم يكن عندك عمرو ام عمرو عندك كخرج ام على اتصال الى
 كالمطاع اما على الاول في الاتفاق لان الجملة الواقعة بعد ام والجزء لولا اختلافا بل هو
 احدهما اسم ولا في فعلية نحو اقام زيد ام عمرو فاعده وبتقديم خبر احدي لا سيما وان
 خبر لا في سواها كما تشارك في جواز كذا عندك ام عندك عمرو ام لا لكون اقام زيدا
 عمرو فاعده فان ام هناك منفصلة بلا خلاف اما على الثاني فلو كانا منقطعة لان الجملة الواقعة
 بعدها لولا كما تشارك في كذا في الفعل نحو اقام زيد ام عمرو واسمى مشترك
 في المسند اليه كذا زيد ام هو فاعدا وفي المسند كذا زيد ام عمرو عندك لم يكن هناك
 اختلاف على لا سيما في تقديم الخبر في احدهما دون الاخر كما في المثالين الاولين
 في من الصور الثالث منقطعة لما ذكره بقوله لانك قد راعى واما قوله سوا علمهم اذ هو مفعول
 ام انهم صانعون فاما خلافا في الجملة فمع كونها متصلة للاشياء لا لتبكيك بالانقطاع
 جملتان مشتركان في احد الجملتين اذ لم يترك الجملة في شيء من الجملتين نحو اقام زيد ام
 عمرو ازيد فقام ام عمرو فاعده واقام زيد ام عمرو واخرب زيد ام عمرو فقام ام عمرو فقام
 لا يشارك المفعول الذي هو فضيلة فالمتاخر من جملتها يكونها متصلة لا غير وجوب الشيخ
 ابن الحاجب لا بد له كونها متصلة وانما خرج في ان لا يشارك كما في السجدة صوتا وتروى

في حال المصداق
 في حال المصداق
 في حال المصداق

في حال المصداق
 في حال المصداق
 في حال المصداق

فمالت اضرب زيد بعد ام صاحب فلان فمخونه قال سيويه اذا قلت ازيد عندك ام لا في
 الهزة منقطعة بناء على انه يفهم ظن يكون عنده الى انه ليس عنده فاضربت عن كذا
 شئت علكا ولو جعلت متصلة لم يكن يقولك ام لا فان واعلم لم حذف احد حرفي الجملة
 بعد المنقطعة يجوز في الخبر نحو انها لا تلي ام شاء ولا يكون في الاستفهام لانها تنصب بالمنصلة
 الا اذا كان الاستفهام بغية الهزة فان سئال المتصلة مع ما في نحو قولك ازيد فقام ام عمرو
 شاء قليل واعلم ايضا بالمنصلة اذ اولها مفعول فالاول في الرفع الهزة قبلها مفعول واليها
 ليكون ام مع الهزة يتاويل في المفعولان بعدها يتاويل اضيف اليه اي نحو ازيد عندك
 ام عمرو ومع انها عندك يجوز كذا عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرو واعندك زيدا ام
 جواز احسن لكن المعاملة احسن واما استقصينا في نقل من المباحث هنا دفعا للوغة
 الكلام النامية ما نقله الساج لان هذا الكلام عند مدبر سورافرض فاشعار
 بان السوال في نظم كرامة ليس محتوي انما يصير محققا اذا وقع ذلك المقدر بان تسالهم فجيروا
 كما كان في كرامة فمخونه فمخونه اذا تحققت وان تعلم ان كرامة من ذات السوال
 ومن مخونه كرامة ومنها هو المراد بقوله لسوال محقق كونه سوالا وهو الموضع المقدر فيها
 فلا فرق بين نظريتين بل في السوال فاجابوا بكون السوال الذي هو كرامة محققا واما الفرق
 بين اتصاف السوال الاجواب بالسوالية والاجابة مرفوعة كرامة ومحقق هناك واجواب ان
 حمل الكلام على تلك الزبان فتأمل كما تكرر لا سنادا وتوثيقه وعلى مطابقة الاجواب للسوال
 في كون كل منها جملة اسمية خبرية بجملة فعلية والتطابق بينها او ثبوتها عندهم كما صرحوا به فيما اذا صنعت
 فاحمل على الجملة الاولى واما قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية فصحيح لكن الكلام في الحكمة
 الباعية على ترك المطابقة للمهمة واخفى الاجواب لتتالي السوال جملة اسمية صورية وفعلية حقيقية

في حال المصداق

في حال المصداق

في حال المصداق

قول لا عار لغيرنا ان
 الجوارس والى مقدره
 اذا في كنفه الغنى بغير
 من حشا في الكلام ورجى
 قال اولي ان سرح و
 قول لا عار لغيرنا
 لتعز على ورتبه و
 الغنا هو صول لا
 والاصاره في قول
 عاب كان كسره
 سليل للفظ مع
 سرح ولا نصير
 الكلام لعدم عليه
 واما قوله

في ان في المعنى وخرج عن عومها بل عن المضايقة ايضا وانما لم يعلم مع عدم قصد التقوى كما شعوب لغز المضاح حنف قالوا انما الكالة المتميزة لافروا المسند في اذا كان فعلا و لم يكن المقصود من نفس الركبت تقوى كالم والمقوله ليشمل صوت التخصيص فهو على المعنى سوق الكلام لتبديل لقوله وانما لم نقل مطلقا لانه قال مع عدم ان في التقوى لم يعلم مع عدم قصد التقوى لانه ذكره من صوت التخصيص ويدل على ذلك قول فيما بعد فعدم ان في التقوى من عدم قصد التقوى هو اسهل وطغيان القلم فان اعادة التقوى من قصد التقوى يكون علم ان في التقوى من عدم قصد التقوى فخرج به صوت التخصيص فلا يرد نقضا عما ذكره الم في اقله المسند كما يرد على الحكم واما يتوهم لرفع قوله ليشمل راجع الى عدم قصد التقوى في قوله ان لم يقل كونه شاملا ويدفعه ما ذكره في قوله ليشمل بان في غير المعنى عند من له ذوق سليم وقد توهم ايضا انه قد بدل في بعض النسخ لفظ اعم باخص وعلم ان اسنى لربيد ليشمل يقولنا لخرج كذا في قسم الكلام لكنه ينبغي ان يذكر الاستدلال وفي بيان المفتاح اشار الى ذلك في كلامه نظم الكلام بالاخبار الاول وهو ان يجري على ظاهره بان يجعلنا مبدا وعرف خبره لا يفيد التقوى الحكم بالاخبار الثاني وهو ان يقدرا انما هو انهم يقدم يفيد التخصيص فان تركه لخصر لا فان في التخصيص يشير الى انه بالاخبار الثاني يفيد التقوى ايضا وقد عرفنا في اشار الى ذلك

المبتدأ على الخواص وتجدد الجواهر وحدوثه بمعنى تجدد الكل وحدوثه ^{بما لا يدل على مجموع}
 مفهوم الفعل المركب من الزمان وغيره مجرد حادث بتجدد جوهري الذي هو الزمان وليس مقصود
 وإنما المقصود بتجدد المسند الذي هو الحادث وما ذكره لا يدل عليه فإن تجدد الزمان لا يستلزم تجدد
 ما يتقاربه بل المعادن للزمان الماضي مثلا جاز لم يكن موجودا حال ثاقفه كضرب زيد ولكن مسمى
 كعلم الله والصواب أن دخول الزمان الذي شأنه التغير مفهوم الفعل يؤذن باعتبار
 التجدد في حدث وذلك لأن المسبب منها أكثر وأعم من المقتضى على ما هو الوجه الأول وأنب ثم
 الدليل على اعتبار الحادث في الجملة إلى بدل الأفعال كما اقتضاهما زمانه مخصوصه هو أن اللفظ مفهوم
 منها ذكره وتفردها به وما ذكر من أن بيان مناسبة ما يربط لا دليل مستلزم على الخط
 ولذلك قال السكاك في الفعل موضوع لا فاده التجدد ودخول الزمان في مفهومه يؤذن بذلك فما مل
 وإذا استعملت الأفعال في كلام المستمرة كنزك علم الله ويعلم الله كانت مجازات من هذه الحكمة ^{بما لا يدل على}
 لغايرها بالتجدد والحادث كما أشار إليه وأما أن يريد بالتجدد والتقصي شأنا فالتصحيح ^{أنه}
 ليس اختلافي مفهوم الفعل وضعا بل فهم مخصوصه الحادث أو اقتضاء المعام وقد تضمنت
 المضارع الدوام التجدد في قد سبق بحسب بل لا فاده النبوت الدوام ^{بما لا يدل على} الاسم كعلم مثلا
 يدل على نبوت العلم الذي حكم به علمه وليس فيه تعرض لحديثه أصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقصي
 أو لا وأما الدوام فإنا سنصادف معام المدح والمبالغة لا مرجع من اللفظ فالحق قد ذكر
 الشرح أن حاجتنا إلى اسم الفاعل يدل على حدوث دون الصفة المبهمة فليدبر في المضارع
 بأن كوزد عالم سفا دونه النبوت صرحا بنا على الأصل لا اسم صفة أو غير صفة الدلالة على النبوت
 فالشرح عبد المعام لا تعرض في مدخل لا لرايات لا انطلاق فعلا كما في زيد طويل وعمر قصير
 وجعل المبتدأ في الصفة المبهمة متدرج في اسم الفاعل وأما فرقهم من حاسن وحسن وصانين متيقن

في بحث عدم المسند إليه
 في بيان قوله بل لا فاده
 في الفعل المضارع

على الفعل

فقد يتوهم بأن اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ جاز لم يصدر به الحوادث معونه الزمان دون
 الصفة المبهمة أو لا يصدر بها وصفا لا مجرد النبوت أو للدوام مع باقتضاء المعام وقد ينكشف
 الجمع في الكلامين بأن يدل على النبوت أو لا يصدر به التجدد أو لا يقتضي نبوته أراد به ما لا
 وهو أحسن منه ومعنى لا يحصل لنا في نبوت كلامه والظن أن المراد بالتجدد هنا كذا في حدوثه فإن
 الفعل لم يعتبر مفهومه وصفا التجدد والتقصي شأنا فإما كذا في حدوثه معنى لا ينطلي
 لولا أن لا يحصل منه جوهري أو يميزه وله ويترجمه معنى لا ينطلي على المصارع وقد تضمنت
 المعنى كما سلف لأن جعل ذلك معتبرا مفهومه كالأفعال وضعا مستبعدا نظر إلى الماضي وإلى الأفعال
 إلى نوع أنما ويستمر زمانا لا لا بد من استعمال صيغة الفعل في كذا أفعال مجاز كذا غير الجارية
 أشار إلى أنه مستثنى من الحكم بغير خبره لأن شبيهة بالمفعول وتدرج في نحو الأمانة ليس قبل
 للفعل وشبهه بل لا يراد بالظن أن الفعل هو متد صوغ في خبره الذي هو متد حصة
 وأما وضع الباب ذكر أو لا الاسم والخبر باب لأن مبتدأ وخبر كحسب المعنى واللفظ
 كان ويكون نظائرهما غير لظروف تقع قبل ذلك الخبر الذي هو المسند إليه كحسب فتكون الأفعال
 للأخبار وثانها كذا في الأخبار متضمنة معان تلك الأفعال لا شكل الصفة متضمنة لموصوفاتها
 فتكون الأفعال متضمنة للأخبار وتعمل غرضه وإيراد الوجه الثاني مع خفاء واستغناء عنه بظهور الأول
 أن يتبين معنى ما قيل من أن الأفعال تدخل في الحكم لا اسمها لا عطا الخبر حكم معناه وقد بينى بيانية على
 تفرد ما عرفت من أنه حيث قيل لا أفعال الفاعل ما وضع لتعريف الفاعل على صفة وزاد على النبوت
 قيد ابتغا لغيره فعال على صفة غير مصدر ذلك الفعل أحراز على الأفعال الباقية فإنها وضع لتعريف
 الفاعل على صفة من مصدره ولا حاجة إلى أن الزمان لأن المبادر من حركات اللفظ وضع ذلك
 المعنى لذلك المعنى موضوع له لا أنه جوهري ولا أفعال الباء موضوعه لصفة وتعريف الفاعل عليها معا

على حدوثه
 نبوت سفا دونه
 قال يدل على
 خبره في ذلك غير
 في الخبر الذي هو
 في الخبر الذي هو
 في الخبر الذي هو

ولا فيقال الناقصة موصوفة لتقرر الفاعل على صفة فكون الصفة خارجة عن محلها فالصواب منطوق
علمها دون الامة وقوله اعني تلك الصفة موصوفة بكل الافعال مع قوله ويترامع قولهم انها لا اعطى
الحكم حكمها يعني لا يقتضي ان يكون لفظ حكم مصدره وحقق اضافته الى معناه بانه لا ينفك عنه وغاية
ما يوجب له السامع من صفة لا انتقال وجوه لا يتصف بالانتقال بل يكون منتفعا له ويترامع
منه على الانتقال في قوله فاعطى صفة خبره حكم معناه لا وكذا في قوله كان في قوله كان الله علما
استمرار الفاعل على العلم فكون الخبر صفة خبرها معناه لا وكذا في قوله فان
للتفتيح في المثال حكم لا سال الا في الحال التي استلزمها موافق ما ذكرناه لا ما ذكره وقوله انه مصنف
بالعام المصنف يكون ان الحصول الوجه في الماضي وقوله انه مصنف في المصنف بالصور
ان الحصول بعد ان لم يكن الماضي وحسن العام على ان الوجه من نفاس المباحث
سواء اولها كحما وعدة ثانيا في نفاس وكل ذلك يتبع منه بما قد وقع اليه ولا طائل تحته اذا
لست عنه غطاء وسيان الخبر اذا قيد حكمه بزمان او قيد هو كان صدقة يتحقق حكمه في ذلك
الزمان او مع ذلك القيد كدب بعدد في اومع واذا لم يقيد فصدقه يتحقق في الجملة وكذا في
بغالبه فاذا قلت اضرب زيد واردت استقبال فان تحقق ضربك اياه في وقت ملاقات
الاستقبال كان صادقا والافك ذبا وكذا اذا قلت اضرب يوم الجمعة او قايما فلا بد في صدقه
من تحقق ضربك اياه وتحقق لك القيد معه فان لم تضربه او ضربه في غير يوم الجمعة او في غير حال
القيام كان كاذبا وكذا اذا كان العبد مضافا كقولك اضربه في زمان لا يكون مضافا ولا حالا ولا
فان الخبر يكون كاذبا وباجله انشاء القيد سواء كان متبعا او غير متبع يوجب انشاء القيد من
حيث هو مقيد فيكذب الخبر الذي يدل عليه وكنت فوكل اضربه يوم الجمعة قايما مشملا على
وقوع الضرب منك عليه وعلى كونه ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة او مقارنا لحال العام فلو فرض

سواء اولها كحما وعدة ثانيا في نفاس وكل ذلك يتبع منه بما قد وقع اليه ولا طائل تحته اذا لست عنه غطاء وسيان الخبر اذا قيد حكمه بزمان او قيد هو كان صدقة يتحقق حكمه في ذلك الزمان او مع ذلك القيد كدب بعدد في اومع واذا لم يقيد فصدقه يتحقق في الجملة وكذا في بغالبه فاذا قلت اضرب زيد واردت استقبال فان تحقق ضربك اياه في وقت ملاقات الاستقبال كان صادقا والافك ذبا وكذا اذا قلت اضرب يوم الجمعة او قايما فلا بد في صدقه من تحقق ضربك اياه وتحقق لك القيد معه فان لم تضربه او ضربه في غير يوم الجمعة او في غير حال القيام كان كاذبا وكذا اذا كان العبد مضافا كقولك اضربه في زمان لا يكون مضافا ولا حالا ولا فان الخبر يكون كاذبا وباجله انشاء القيد سواء كان متبعا او غير متبع يوجب انشاء القيد من حيث هو مقيد فيكذب الخبر الذي يدل عليه وكنت فوكل اضربه يوم الجمعة قايما مشملا على وقوع الضرب منك عليه وعلى كونه ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة او مقارنا لحال العام فلو فرض

سواء اولها كحما وعدة ثانيا في نفاس وكل ذلك يتبع منه بما قد وقع اليه ولا طائل تحته اذا لست عنه غطاء وسيان الخبر اذا قيد حكمه بزمان او قيد هو كان صدقة يتحقق حكمه في ذلك الزمان او مع ذلك القيد كدب بعدد في اومع واذا لم يقيد فصدقه يتحقق في الجملة وكذا في بغالبه فاذا قلت اضرب زيد واردت استقبال فان تحقق ضربك اياه في وقت ملاقات الاستقبال كان صادقا والافك ذبا وكذا اذا قلت اضرب يوم الجمعة او قايما فلا بد في صدقه من تحقق ضربك اياه وتحقق لك القيد معه فان لم تضربه او ضربه في غير يوم الجمعة او في غير حال القيام كان كاذبا وكذا اذا كان العبد مضافا كقولك اضربه في زمان لا يكون مضافا ولا حالا ولا فان الخبر يكون كاذبا وباجله انشاء القيد سواء كان متبعا او غير متبع يوجب انشاء القيد من حيث هو مقيد فيكذب الخبر الذي يدل عليه وكنت فوكل اضربه يوم الجمعة قايما مشملا على وقوع الضرب منك عليه وعلى كونه ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة او مقارنا لحال العام فلو فرض

انشاء العام مثلا لم يكن الضرب المقارن له موجودا فيقتضي مدلول الخبر فكونه كاذبا سواء وجد منك
ضرب في غير حال العام او لم يوجد اذا عرفت هذا فنقول اذا قلت ان ضربت زيدا فلو كان
معناه اضربه في وقت ضربه اياي لم يكن صدقا الا اذا تحقق الضرب مع ذلك العيد فاذا فرض انشاء العبد
اعني وقت ضربه اياك لم يكن الضرب المقيد به واقعا فكون الخبر الدال على وقوعه كاذبا سواء وجد
منك الضرب في غير ذلك الوقت او لم يوجد وكل شرط قطعا لانه اذا لم يضربك ولم تضربه وكنت
بمجرد ان ضربت ضربه عند كل ما كان من صدق فاعرفا لغة فظهر ان الحكم لا يخبر عن متعلق بارتباط
احد الطرفين بالآخر لا بالنسبة بين الجاء وان ما ذهب اليه المذايبي لا يخالف كلام اهل اللغة
كيف هو بصدق بيان معنوا العضاضا المستعملة في العلوم والفنون فيخرج النحو فبان ان كلام
المجاز انما على سبيل الاول مسيما كما وفيه شأن الى المقصود هو كارتباط بين الشرط والجزاء
بمع كلام السالكين موافقا لاختلاف الناحية وبذلك لا يخفى فثبت ان اهل العربية باسمهم كناية كلام
ظاهر ربما عاهد الله ما راعى من جعل الشرط في قوله المسند صريحا للكلام وتقبلا للانتشار
او ربما اوقعه صحة ذلك فادعى ان فوكل ان جئت اكرمك على فوكل اكرمك على بعد محض او
وقت محض ولم يدرك في الحكم الجزئي في صدر كتابه ما يخص الجملة برده على المقصود بل انما هو
قوله بكل الجزئية التنبه على مجموع الشرط والجزاء كلام واحد او على العرض لما يصح موقف كون
الجزاء معلقا لا موقفا كون الشرط معلقا عليه وما توجب فاسد لان معنى المعلق والشرط مراد من
فوكل على بعد محض او وقت محض والام لم يكن صحيحا لما ذكرناه واخر اوقع الجاء انشاء كقولك اكرما
زيد فاكرمه كان ما ولا اى ان جاء كفايت ما قوبل كرامه او بسحق هو ان تؤمر بكرامه بما قد اتى اوله
فما لا اوقع خبرا للبنداء بغير ذلك كله لمن تأمل او اتع السمع وهو شهيد لان المادى هو
لان المادى غير مطوع

ما ذكره في المحاور

ما ذكره في المحاور

ما ذكره في المحاور

بل انما يدعى كذا عتاد الراجح القائم مقام الجسم في المجاورات و لذلك ان مطون الوقوع معا
 لا اذ دون ان قال ايضا ان الراجح الوقوع موقعا لاذ او المتساوي الطرفين موقعا لان واما الذي
 رجع لا وقوعه فليس موقعا لانه لا يشك ان الحكم النادر الوقوع راجح لا وقوعه
 فلا يكون موقعا لان الالف لا يكتسب بها مجرد عدم الجسم والرجحان في جانب الوقوع وقد يطلق
 او يقال ان النادر اقرب الى كونه موقعا لان كونه موقعا لاذ اللام الالهي
 مصدبه نوع مخصوص فان محله التمكن مثلا على التصغير والتكثير او غير ذلك ولا موقعا لاني
 فقد كسب صاوي ما في لكون المطع حصولا كسبا موجبا للمطع لحصول ذلك المخصوص فردا
 لان او نوعا واما ان يقال ان المطع النوع او مطلق الفرد كما هو المبدأ من طاهر التمكن في
 المطع حصولا كسبا موجبا للمطع حصوله ضرورة انه لا يستحق الا في ضمن فرد ما يرفع ما يرفع
 فكل كسب كسبا في قولهم اذا اجابتم احسنه الى واجب وقوعه كثرته واتساعه لعمق كل
 نوع وانواعها لذلك نوع منها مطلقا في قولهم وان مضى حتمه الى واجب وقوعه كما ذكره
 ولا نظير وجه اختصاص احد لاسي باذا او لا في بان كما لا فرق بين ان يقول ان تعلمت
 نوعا العلم اني نوع لان قصدك بذلك وان تقول ان تعلمت العلم اني جنس وادرك حقيقته
 ولذلك تورد كلامها بان او باذا ولا يخصها منها باحدتها وان اراد العهد على مذهب
 اجب على كذا بان اراد موثقا كسبا على مذهب الجسم و موثقا العهد على مذهب كونه
 قال المراد احسنه المطلقة ثم اللام فيها اما لو موثقا كسبا بالمعنى الذي نفوه واما لو موثقا كسبا
 بالمعنى الذي اخبرناه ولما كان بخلاف راجعا الى العهد عبرة ووجه لا اشكال في كون افضى
 كسبا بلغة كما ذكره وكلامه يدل على ذلك حيث قال لكون حصول احسنه المطلقة معطوفا على غاية
 كثرة وقوعه واتساعه لذلك عرفت ذابا الى كونها معهوده او موثقا كسبا فقد صرح بان

(هذا هو المذهب الذي ذهب اليه في هذا الموضع)

المعروف هو احسنه المطلقة وقد عرفت ذابا الى كونها معهوده خاضعة في اذ ثابته وما ذكره الا لفظ
 لا حاج اليها ذكره دورا فثابته وهو موثقا كسبا على ما اخبرنا او عرف موثقا كسبا اي
 موثقا كسبا الى كونها معهوده وهو موثقا كسبا على مذهب غيره وحاصله للاحسنه المطلقة
 عرفت انما جعلها معهوده او بدلا من ذلك وهذا سطر ما ذكره ان راجح العلامة اي
 ما ذكره وان المقدس ان المراد بالاحسنه المطلقة المقطوع بها كثرة وقوعها واتساعها بطول
 اذ وادع الى المصود بها نوع من مذهب الرضا او بما ذكره ويطلان ارادة العهد على
 مذهب الجسم هو سطر قوله لا يكتسب عليه ظاهرا ولا يمكن علمه على عهد احسنه المطلقة على طريقه
 ولو امكن ليطر ايضا لانه بعد موثقا كسبا على مذهب غيره فكيف يكون افضى كسبا بلغة منه
 وعلى الجواب بان معنى كونها معهوده انها عيان عن خصوصية معناه والاحسنه موثقا كسبا
 فعلى هذا يكون العهد خارجا فقد ربا برسمه ذكر ما سأل في قوله ولما اخذنا آل فرعون
 بالبنين واما قوله ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق كسب الرضا من غير بعض بعض
 عليه كسبا اذ المراد بها مطلق كسب الرضا لم يكن ليركون موثقا كسبا بهذا المعنى موثقا كسبا
 كونها وافراد كسب وفرد كسب السطر فلا يمكن جعل كلامه على ذلك واما المضم فقد عرفت بان
 احسنه عرف موثقا كسبا كما وفكلامه عن كل احسنه على مطلق كسب الرضا على قولنا
 النادر في تقدير لانه فاعلم ان الكسب كسب الرضا معنى ليركز على القبول بعضه
 احسنه المطلقة كانه قال كسب الرضا ونظيره موثقا كسب الرضا فاعلم ان الكسب كسب الرضا
 المستلزم عن معنى العلم فانما انما تقدم منه في قوله ان عذاب الرحمن حيث علم
 انه لا دلالة للفظ علم المستلزم على السطر بل في قوله مستلزم فاعلم ان عذاب الرحمن لا انما
 للمحال من المعام نزل منزله لا مطلق بعده فان قلت فانما طول السطر بلا طيل لفظ

(هذا هو المذهب الذي ذهب اليه في هذا الموضع)

لربنا انما استعملنا في هذا الشرط المعطوع به الواقع بينهما على انه لا ينبغي ان يكون صدور
 العامل معطوعا به توسعا له وللحاجة الى جعله محالا ادعاء ثم جعل ذلك محالا غير له بالقطع
 بلا وقوعه فليس في ظهور المسألة فائدة جلية من الجبلة العامة في التوسيع الى معصية المقام
 لا سال الشرط انما هو وقوعه لا ريب ان لا سال في جوابه كمال المذكور ان عدم
 لا ريب وان جمع على تقدير الغلب معطوع به في كمال الكثرة مشكوك في استبعاد وهو المعنى
 اللفظي ان فلا اشكال في الجواب مع اندفاعه ما ذكره رد على الغلب بصرفه والى
 المسقف بالارتباب وعدمه في كمال التيسار لان في احوال وجوده لا ريب وعدمه في الاستبعاد
 ان لم يجب استصحاب الا في حاله لا استبعاد كما هو عليه في المباح والمحال وذلك لعمدة دلاله
 كان على المضى لمحضه لان لا كذا المطلق الذي هو مدلوله يستلزم من الخبر فلا يستلزمه الا
 الزمان مثلا لعل لا يخرج عن غرضه من الافعال النافعة كصار مثلا لان لا سال الذي هو
 مدلوله لا يفهم من خبره حتى يخصص للدلالة على الزمان نعم لو افترضنا التعليل على تحية كان ولا حلا
 المحضوه لزم لربنا كمالها في ذلك احوالها ولا يحصى عن هذا الاشكال وذلك لان اللازم
 توجه الغلب على المعنى السابق كون الشرط معطوعا بعدمه لا كونه محالا مستلزم المعنى بعد
 حتى يباحث في من ينزل المحال منزله مالا قطع بعدمه فعلى لربنا الغلب على وجه يصير الشرط
 مشكوكا كما قرر في المحال المذكور اعني قوله ان نعم عدت لان في الذكر العائش يحكم الغلب
 وفي ذلك ان مبالغة في وصف حريمهم بالطاعة والامتناع حيث جعلت الرجال الا طر
 في افعالهم واقوالهم دون النساء النافعات العتوق لادان اولستون في ملتصافه
 تغلبا في احدها ما ذكره وهو الغلب نسبة العود اذ غلبت بها على شعبي عم ابتاعه
 والكن الغلب المحاطب الذي هو شعبي عم في خطاب علمهم ومنه غلب المحاطب على العا

ان ص

نحو انه وزد فعلنا فالرب بل انهم يوم يجهلون من العمل اعني غلب المحاطب على
 الغالب فلم افرده فليس بل هو نوع من الغلب على حدة وذلك ان الغلبة والخطاب
 هناك وادخمتها في شيء واحد فان القوم لما جعل على انهم اجمع فيه مما في وجه العيب وحسنه
 ومنه ومنه وجه الخطاب من حيث اتحادها بالمتبادر انا مغلب جانب الدار المعنى
 محاجبا للمؤمن واللفظ هناك غلب الخطاب على الغلبة ومنها غلب المحاطب على الغالب
 فالنوع واضح وجمع من سواك والمكلف وغيرهم الظاهر لفظ غلبهم منادى غيرهم
 من العجم فان نظر الى الواو محض العمل كان في تعلق غلب العمل على غيرهم من جمع
 في غير العمل جريتا غلب احدها وحيث اخصاص الواو بالي العمل لا يوافق حيث انك
 وهذا جازية كل موضع غلب فيها المحاطب على الاصلح اصلا لم يكون مخاطبا كانه محال او لا صلا
 للخطاب غلبا للعقل على غيرهم ثم مخاطبا ثانيا غلبا للمخاطب على غيره وهذا في ذلك
 قولهم نزلوكم فيه واعلم لخصوصه لفظ الواو ولفظكم لا مدخل لها في اجماع الغلبين
 في غير العقل وفي كل واحدة من الغالبين بل ذلك لاختصاص خطاب العمل كاستماع لـ
 مخاطب كلام واحد انما من غير عطف كما في قوله ان بازيد وان باعمر ورجلان فاضلان
 وقولك يا زيدا وعمرو او غلبه او جمع كما في قوله ان بازيد وان باعمر ورجلان فاضلان
 فليس تعلمون صفة جمع يجوز ان مخاطب من غير غلب فليس الا في قوله وبارك
 مخاطب بلا صريح لربنا في تعلمون على حصة الخطاب والالتفات في كلام واحد مجرد لادراك
 والعطف غيره لان الحكم معلوم بعبادته لا بعبادته وذلك لان العلة لا يكون
 لربنا لربنا في الحكم لا محالة على ولا مخاطب لان العبادات منهم ليست لربنا العتوق بل
 لربنا الثواب واذا تعلق بعبادته لم يلزم له سماع الا لاداءه شيئا بها بالزجر على طمع

اقول

من غير ان يكون على وجه
 ولا يجوز ان يكون على وجه
 من غير ان يكون على وجه
 ولا يجوز ان يكون على وجه
 من غير ان يكون على وجه
 ولا يجوز ان يكون على وجه

ان ارتفاع المحبوب كان لفظا على حصة في هذا المعنى خصوصه لعلها فيه دون لا تخاف
 الذي هو ارتفاع المكون او من مفعوله فيها بما لا يسلط لان التدرج في ذلك المعنى يستلزم لادراج
 كانه قيل لا تخلفكم ومن قبلكم وبنواكم ومنهم المتقوى وقيل هناك اسعاف مفسله نسبة حال
 خالقهم بالحق اليهم في ان خلقهم واقدرهم على التقوى ونصب لهم الدواعي لربها والزواجر
 وتركها فصار بذلك وجودها ارجح وعندها بحال المرحى المسكن الى المرحى منه القادر على المرحى
 ويتركه مع رحمان وجوده خبير وقيل من مفعوله في التامه جنان دون الغرض فلا يلزم من اشتغال
 وبين الوجوه لا يجرى في العمل لاجل متعلقه بوجه اعمد والكا شرهده الفناء السله
 ما قدره وهو جعل لا نعام من اضرها ازواجها. هذا العدد يصرح به في الكشاف في المنهاج
 ثم يقولون السارح وهو جعل لكم ولا نعام ازواجها لكان فيه تصريح بوجوه المنفعة
 خلقها نعام ازواجها الى المسكن ولا ممان بدلك علمهم كما منع لکنه لا يعضى كون الخطاب في نذركم
 خاصا بهم بل سائر الكلام وبجاء اللفظ على المضاء العموم في الخطاب ذلك انه معاذ كونه
 المسكن صفة من منشاء الكثرة والبقاء وذكر في لا نعام ايضا ثم صرح بان كل الصفة منبع
 الكثرة ومعدنه فالذي شرهده الذوق السلم والطبع المستعمل لسان كونها منشاء ومعدن الكثرة
 والبقاء مناول الحين معا والالكان المسبب عدم بيان ذلك على ذكر لا نعام لانه من ثمه
 خلقهم ازواجها لا يعلق كلف لا نعام ازواجها قالا اول النجاشي هذا العدد ويحمل الخطاب على ما
 ولا مدح في اختيارهم جعل خلق لا نعام ازواجها صفة راجعة الى المسكن كانه قيل خلقكم ازواجها
 وخلقكم لا نعام ازواجها بكم واما في هذا التدبير والما بعد الكساف فحصل ان في خلق لا نعام
 ازواجها كثرها بالناس او ابتداء كما في خلق المسكن كذا علمهم ذلك واما الخلق لا نعام على ما في
 الصفة النافعة لها انما هو صفة خالصة للمسكن فقد علم سائر الكلام وصرح به في مواضع اخر

10
 في قوله تعالى
 ولا نعام
 من اضرها
 ازواجها
 هذا العدد
 يصرح به
 في الكشاف
 في المنهاج
 ثم يقولون
 السارح
 وهو جعل
 لكم ولا نعام
 ازواجها لكان
 فيه تصريح
 بوجوه المنفعة
 خلقها نعام
 ازواجها الى
 المسكن ولا ممان
 بدلك علمهم
 كما منع لکنه
 لا يعضى كون
 الخطاب في
 نذركم خاصا
 بهم بل سائر
 الكلام وبجاء
 اللفظ على
 المضاء العموم
 في الخطاب
 ذلك انه معاذ
 كونه

ومنه فطلب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغيره والى جعلها نوعا من المعاش على
 حدة ولا والى الارتفاع في علمه لا كثر على الاقل وحصل فان ذلك لا يكون في نسبة وصفه بغيره الا كثر
 الى الجمع كما في المفعول وقد يكون في خلافه لخص بغيره الا كثر على الجمع كما في قوله بما قدمت يدكم
 فان اكثر افراد جنس العمل نزلوا باليدى فقدمت يدكم بغيره الا كثر وقد اطلق على الجمع ولكن
 لم يخطه راجعا الى طلب لا كثر وحصل على الاقل في النسبة فان ذلك لا يكون في النسبة لا مثاله كما
 في المفعول يكون في النسبة المطلقة فان عدم لادى واقع على اكثر افراد جنس العمل وقد جعل
 واقعا على الجمع طلبا فغيره بما قدمت يدكم كقولكم طلبها كوان جاء كزيد فذكره
 لانه فعل اسعاف الى الاله على كدوت في المسبيل لانه صرح على ان مثل ذلك الكرم زيدا
 بظاهره على طلبه كالا كراهه في لا اسعاف فصنع معلق الطلب كاصلة كمال على حصوله كاصلة
 المسبيل الا اذا اقل بان تحمل اللفظ بواسطة الترتيب على الطلب لا سعيها كما في الجملة كاسمه الدالة
 بظاهرها على بغيره من جنسها حالا فلا فرق بينها في مخالفة اللفظ والما كرايم فالما يرتفع على الزاوي
 حيث هو مطلقا في قول اذا جاء كزيد فذكره كراهه مطلقا مع ما ذكره من هذا الطلب كمال تاويل
 الطبع الجزى واما ان يعلق عليه حيث هو جود وكان الطلب حاصلا في كماله في قول اذا جاء كزيد
 يوجد كرايم اياه مطلقا مثل كمال فلهما ما ويل الطبع الجزى ولا يكون للطلب معلقا بالزاوي
 وبالحمل لانه جعل الطلب على آيات تاويل الا خلافا لظهوره كما يؤيده قوله لانه فعل اسعاف الى الاله
 اكدرت في المسبيل على رد الاله كما كدوت في المسبيل ليست بالمسكن الى الطلب بل الى المطاع
 مع انه يدل على طلب جوده في المسبيل ثم القائل بما قبله من الجاء الطبع الجزى انما ارتكبه ليرتبا
 له ملاحظة كونه مسيئا والشرط على ما يقتضيه كلام المجازة فان الطلب المستفاد من الكرم وان صح
 يا عيسى يا عيسى لطلبه عليه كنه حيث هو مستفاد منه لا على ملاحظة كونه مسيئا

11
 في قوله تعالى
 ولا نعام
 من اضرها
 ازواجها
 هذا العدد
 يصرح به
 في الكشاف
 في المنهاج
 ثم يقولون
 السارح
 وهو جعل
 لكم ولا نعام
 ازواجها لكان
 فيه تصريح
 بوجوه المنفعة
 خلقها نعام
 ازواجها الى
 المسكن ولا ممان
 بدلك علمهم
 كما منع لکنه
 لا يعضى كون
 الخطاب في
 نذركم خاصا
 بهم بل سائر
 الكلام وبجاء
 اللفظ على
 المضاء العموم
 في الخطاب
 ذلك انه معاذ
 كونه

لا تشقوا الملك عمرو

لولا انما

هشتاد و یک

ولما كان انما انما التولي عنهم لا مدخل له في ذمهم ولا موصاف لمقام المذمة والتوبيخ خلاف
وام التولي لزوم على من يذم لا يسمع وعنده فان قلت اذا لم يكن سماع لم يتبين قوله
واغراض فكيف يصح استمرانها التمدد من طلب منع لانه على ما ذكره الكافي لو علم
في هؤلاء الغم الكرم خير الى انقطاعا باللفظ لا بغيره للطف بهم حتى يسموا سماع المصدقين ولو
اسمعهم لتولوا ان ولو لطف بهم لما منع منهم اللطف فذلك منهم انطاق وعلى هذا فالتولي عيان
عن عدم منع اللطف منهم وعدم انقطاعهم به وهذا مستمر على ما يسمع ابر اللطف وعدمه
فان قلت ولا يفسر قوله ولو اسمعهم لتولوا بوجه اخر حيث قال ولو لطف بهم فصدقوا
لازددوا بعد ذلك وكذبوا ولم يصدقوا فاذ اتوا في طلبه هو ايضا محمول على الاستمرار
ولا كعبه لا يزداد بالطلب وعدم الاستقام في الدين فالمنع لركن الملوك لازم لهم
لا يملك عنهم انما لا يعتد به او يفتدح في زوم اياهم **قال** واذا كان لولا شرط في الماضي

اراد مع القطع باسما الطر كما مر عليهم عدم النبوت والعطع بالاشهاد والله سار ببوله
اذ النبوت ينافي المغنوق والحصول الفرضي لان العطع بالاشهاد لازم للحصول الفرضي كما سلف
قال ولو كان بالصفى ان لو كان في ذلكم بالصفى **قال** يصنف تاسعة على مفارقة عدله

وشوق كايه الى ما دجله كما لم ينطخ القصد واسبابها ولم يراجح انصاف الخط فان
المكروب فيها على صدره وقال بخدا والطويل ومظهرها طرين لصفوة البارقي المنعالي عدله
وهنا ما بين وما لي ثم قال تفت قوتها والضارة حيا لها تراث لها من ايتي وجمال وفوق
نزل على باب حلت والضارة نزل عدله وحله ابياتها فيا يروق ليس الكرخ داري وانما
راني له الدم من ذلالي **شعر** در خانه غم بودن از بهت دوى با سده واندر دلد و بهت
قالوا ادنى ثم غموا اسرار توجهن با سده بر وجه من لوزي من داني كه هاني از رزي داني و داني كاشي از غم من غم با سده
على نياق ما كسبه نوحا

الاشيق معاقبة السبل
التوق ثم استغله
الضمة على الواو قد توم
قالوا ادنى ثم غموا
على نياق ما كسبه نوحا

فانما لا يسمع
فانما لا يسمع
فانما لا يسمع

فمن لم يكن من آيات الحقرة فقه يغيب بها ظن ان ليس بسال ومع البت ان لابل ابو وضعت
بها في دجلة ليس لجود الماء وسيت بما تمقت من المياه وخلق قلوبها على كفاي
على هذا فلا حاجة الى جعل كلمة لولا لاسباب **قال** ولا مستترا هو السخية ولا مستخاف في معناه
انزال اليونان **قال** ان معناه المقصود هو ما يكون من الخلاق من السخية فاقامته لعلقه السخية
والسخية لان غرض المستر من استمرانه ادخال اليونان والكمات في المستر **قال** و
القط هو كاول **قال** اما حب اللفظ واما حب المعنى فلان غرضهم في وقوعهم في المسفة
والمال انما لازم من استمرار على اطاعتهم فما يستصوبون في مقتضيتهم فما بينهم مستطون فما
يحتاجهم وفي ذلك من اخلاق ابراهيم اليانته وانتكاس تدبر ما يتعلق بالرياسة لا لا تخفى على احد واما
مواقفة اياهم في بعض ابروت فيها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بالاعتراف **قال** واذ خفي ما
اذ اصدق حكامه على المنكر **قال** لا يخفى عليك ان قصد حكامه المنكر مغاير لقصد عدم الكفر والعهد
ولكن في جماعه وان كل واحد من القصد من مستل بافضاء النكية فحمل احدها على الاخر
لا يخلو من صنف فالصواب ان يجعل كل منهما مقتضيا لاسباب في المنصاح حيث قال واما الحاله
المعصية لكونه منكرا في اذ كان في الجور وادحا حكامه المنكر كما اذ اجتمع من رجله فوكل عند
رجل تصدناك فعل الذي عندك رجل او كان السند له نكره ثم قال لو كان السند له معرفه لكن
المرد بالسند وصف غير معروف ولا مقصود لا خصا **قال** واذ صرحوا في جمع ذلك بان اسم
لا سنها مبيداه والمعرفة بعد خبره **قال** منهم من ذهب الى ان ابوك من ابوك مبتداه
ومن خبره عدم علمه تضمنه ما بعض صدر الكلام وكذا الحال كم درها ما لك نعم مذهب سوبه جواز
لا اخبار معرفة عن كره مصنفه اسنها ما كمن ابوك ونكرة من فعل افضل معدم على خبره
والجمله صفه لا جعلها كوررت برجل افضل منه ابوه وعند غيره لركرة في من المثال حفر مقدم

الحمد لله الذي جعل
الرجل في الدنيا
فروجه ومجده

الرسالة
التي هي

العارض بالمعروف عن فرد كذا بان مثلا ما صدق به عليه فان المحمول المتكرر هو كذا اوله
 ولم ينه منه لا يحصر كما عرفه وان كان لظهور بطلانه لانه لا يمكن ان يكون له حصة وان
 كان غوه لم يصح بها كما جاز في الانسان بحسب نفس لا فردا انما انسانا لان صدق فرد في الانسان
 على فرد في الجزء المتكرر تسليم صدق ما هذه الانسان على علمه ولم يرد منه انحصار كذا وانما انما الانسان
 ما ذكره وانما ايضا الصدق في كل لا محاد ولا يحصر تسليم لا لا يصدق عام على خاصا صلا
 فبطل العزم مطلعا ووجه وحل البنية لا لا محاد الوجودا كما جاز في الاسلام انما البنية
 في انفسها فالتاويها جاز في الرشد احدها بالايخو وبنو لير وبيع فكل من كل واحد من المنة
 حصة منه كما كمولد السكان الى انواعه ولا ولى في عرض من اشكال من المباحث فانها تفتقد
 في هذه الصناعة فصولا وليس في الاصل اذ اقلنا بذكر ما يربط صدق الجنس فان علمنا على الاستغراق
 فاحفظ ولا معنى لرجل كما ادعا اتحاد مفهوم الجنس به اذ لو ارد صدق علمه لضعف التفرع
 فظاهر الحصول المقصود بالمتكرر ايضا ووجه لا يوجد الجنس في ذاته ادعاء وهذا المعنى معارفا يحصل
 والحل على الاستغراق ومعنى الاسم بغير اهل عدم مرتبة اعلم منه ويدرس لاندائه فما باله في
 عبادا بما هو فاعرف من الجنس المعروف في اللام مع عزاء كذا وهذا فالحاصل ان المعروف في الجنس
 ان جعل مبتداء فهو مقصور على الجنس سواء كان الجنس موقفا بالام الجنس وعنه وقوله وان جعل
 خبرا فهو مقصور على المبتداء فان لم يكن المعروف في الجنس ان جعل مبتداء كما في قوله
 لا مبرز بذا فاد قصره على الخبر وان جعل خبرا كما في قوله بذا فاد قصره على المبتداء فاذا
 كان كل واحد من المبتداء والخبر موقفا بالام الجنس ليجل لكون المبتداء مقصورا على الخبر ولا يكون
 الخبر مقصورا على المبتداء فبما انتمز احدهما لا هو فليس هناك قصر المبتداء على الخبر اظهر
 لان العزم منى على قصره لا استغراق شمول جمع كذا اوله وذلك المبتداء انما هو العدم في الـ

الغالب وفي الخبر الى المنة وقيل ان كان احدهما عام فهو المقصور سواء قدم او اخر كقولك الكرم
 المستوي والنعوى الكرم فان المقصود قصر الكرم على المستوي ادعاء ولما كان منها عموم من وجه
 فيقال ان قرين الاحوال لكون العلم الخاسع ان قد مقصوران قصر العلم على الخاسع وان
 علمه فان لم يكن المقصور عموم في المقصود فليس كذلك كقولك كرم احدهما عام منزها
 وليس او ما صدق فانه واما دعوى لا تخاد فلا كلف منها المقصود سواء حكم بان اتحاد المبتداء
 بالخبر او بالعكس كذا والظاهر لان الجنس في حد ذاته واحد ما يصدق عليه الخبر
 هذا مع كذا ما ورد على النظر اجمالا فبينما في نفسه فبانه لا فرد علمه فالصواب ان يقال
 لان المعنى ان كل يتوكل على الله وكل يتوكل على الله وكل كرم في العرب فكل من يكون الكرم
 مقصورا على الانصاف كونه في العرب لان كل فرد منه موصوف بكونه فبهم فلا يوجد عندهم ولا
 يلزم وذلك ان يكون كذا ما يكون في العرب موصوفا بكونه كرم يلزم قصر الخبر على المبتداء
 وبهذا يظهر ان تعريف الجنس اجمالا عند قصر احد على الانصاف كونه الله هذا انما يظهر
 لفا قصدا بذكر كل حد على فاس ما قرناه في كلامه السابعة واما ان قصد به الجنس من حيث هو
 فانما يلزم اختصاصه بالله بدلالة اللام على الاختصاص كانه فيل جنس اجمالا يخص بالله فكل من
 اختصاص افراده ككلمته وليس كمن قصر المبتداء على الخبر بل هو المعنى بغير لربط الكرم بخص
 بالعرب اذ لم يرد به لكون الكرم مقصورا على الجنس في العرب لا يفتقر الى المخصص بعزم بل اريد به
 بهم لا يفتقر الى غيرهم وهذا المقصود المقصود لفظ الاختصاص في عتق او اللام هناك
 واما ان لا يفتقر فلو علم على قصر الجنس لم يلزم فيها اختصاص وقصر صلا لان الحكم بان الجنس الكرم
 موصوف بكونه حاصلا في العرب لا تسليم اختصاص افراده فبهم لجاز ان يثبت لهم في ضمن فرد و
 لغزهم في ضمن اخر وحيثما قرناه ذلك ان المعاصد اجمالا التي هم فيها مواضع كثيرة يتشاكل فيها

تصديق

كما ذكرنا في بابنا الشارح عليه ما هو اوضح من حيث التنبؤ وهو انك تذكر الشرح في
دلائل الاماكن النظر في ذلك انت الحبيب نودى انت الحبيب لكن لم تذكر ذلك المقدر
اعمالا على قدره اكال فهو من قبل قصر الجنب المخصوص باعتبار تقديره بنظره الى هو كل زيد
المنطوق حاجك و يلو من من قصر مع محبته عليه لا من قصر ما هو غير النوع ويندرج فيها
ذكر سابقا الى القيد منها مقدر وهذا القيد لا يعض جعله عليه منفردة وكذا لا يعضه كون
الطرف مثلا على او يعضه عن ضم المصطلح لان المقيد بالظن يوجد على راس محله في فاده
التخصص و شئ منها لا يعضه خروج المقيد كونه جنسا مخصوصا من النوع
انما يخص حكم القصر بالان من نوع الجنس لان العصور عده انما يكون فيما يتعلق في العموم والشمول
ربما شئهم وعندها لم يصح لاصح صيانة في الموقوف بالام العود وان حكمه في اعلام
المضايف اذ لا عموم فيها حتى يعقل قصرها على كمالها في الموقوف بالام الجنس وذلك غير صحيح لان
المعروف في كونه كزيد المنطوق يمكن ان يقصر على زيد وقصره على اذ لا يعضه المحاطب كونه غير
زيدا وقصره على ان اذ ترد فيهما فاما زيد المنطوق لا غير ذلك اخوك فيكون زيد اخوك وعمرو
فيكون زيد عمرو ونعم لا يعضه في ذلك فاما لا يعضه في الاستماع لم يعضه كونه عمرو وشيئا كان
زيدا وعمرو وكوني لاج والمنطوق المعهود من شئ كان زيد وعمرو ولعله اراد ان السورف
العمود باللام واني حكم لا يعضه المقيد المقيد السورف الجنس فلا يكون يعرف العمود بتعاريف الطاق
الدالة على القصر فاذا قصده المعهود قصده على غيره فلا بد لزيد عليه بدليل بخلاف الجنس
فانه يدل على المقيد اعمل على الاستفراغ كما في فلا حاجة موه الى طرقت آخره شئ ذلك الى ذكرنا
قوله المص والام لا يعضه قصر الجنس فتدبر والمقوله وعده فوج صح ان مرادهم عدم الملكة الى
عدم المقيد عا وشانه ذلك فلا يعضه المعهود قصره لعدمه بذلك المعنى وهو مع هذا السلف

قصر

في بعضه يستدرك البان قطعا وشيئا لا يخصه من الاماكن المصغر للاصطلاح
اختصاصه من يد المحاطب مثل ان زيد في الواقع كونه في الواقع كونه في الواقع كونه
مقصودا بالظلم ولا بد لزيد عليه في قلبه يوم ان يسمع صراخ الاصطلاح لان الجنس كونه
لا يكون محولا للمص فان زيدا مثلا اذ ارتبته صلة يتفرع منها معان كونه محولا من غيره ولا يحل محلا
طبي منها نظرا ذلك بالرجوع الى الفطرة السليمة واما سلب زيد عما سواه فهو صحيح لكنه ليس كحل
حقيقة وما وقع في بعض كتب المنان وان الجنس كونه محولا على واحد دون كونه محولا على
قد توهم كونه من الخفاء لراحمه الواحد خبره صيدا لا يصح ان يكون انشائه لان الجزاء
لا حقا والراحمه لاول غلط انشاء واستدرك لفظ الجزاء في ما سلب لا نشاء و معنى خبر المبدء واما
الدليل الكافي فلم يرد به الى خبر المبدء يجب ان يكون تابعا للمبدء على ما ينبغي ان يكون
الله موقوفة موجبة ليقته ان هذا الوجوب كنهن النظام الجزئي والقضية الموجبة بل ارادانه
يجب ان يعضه نسبة الى المبدء بالنبوت سواء كانت موقوفة او موضوعا او مسئلة فيها فدل
في ذلك الظرف في كونه كزيد عندك اذ يورد من ازيد حاصل عندك باعتبار النسبة بالنبوت منها
ما لا ينبغي ان يشارك فيه لان المقيد انما يذكر بالنسبة الى بطون من الطرف حاله من احواله وربطه
بوجود الوجوه حكم واحكامه وتمايز فرق بين ضرب زيد وزيد ضربه فحكم بان زيدا في الاول
مفعول وفي الثاني مبدءا مع لرفع الفاعل واقع عليه الصورة من مساو ذلك لان ذكره لا ولى
بيان لا وقع عليه العمل وفي الثانية لئلا يفسد حاله من احواله وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان زيد
ابن منطوق معناه زيد منطوقا بربطه بما في المفعول من الحكم لا نشاء طلبا لان او غيره ولان
حاصلا منها كونه فام بالطالب والمنشئ فاذا قلت زيد اضربه فطلب المضرب صفة فام بالمسك
وليس حاله احوال زيد الابا باعتبار تعلقه به او كونه مفعولا في حق او اسما له لربطه فلا بد

لأنه لا خلاف في وقوعه جنرا عنه فهو كحقيقته فكانه قبل زيدا مطلوب ضربه او متوكل حقه في ذلك لا يخفى
الكل لا يلزم على من لم يسمع له من سناد من لفظه ضربته طلب ضربته ومن ربطه بالابتداء
منه قوله لا سناد من هو كل ضرب زيدا او مساقفه من حال الصدوق والكذب بحسب المعنى الاول
لأنه في احكامها بحسب المعنى الكافي فظهر ما قررنا ان مصدر المتوكل لانه آت بالواقع اخبارا
للمبتدأ في مثل قولهم بل انتم لا اوجب لكم وقولهم اما زيدا فاضربه ليس بقصد انما فاعله العربة بل هو
ما يفسد تلك القواعد نعم من لا يفتي بها ولا يفتي في ضرب زيدا او ضربته بحسب المعنى
فانه يعود بنفسه محضا فالعض النجاء انما وجب الجمل الى وجهه صلة او صفة كونه جنرا
لاننا انما جئنا بالصلة والصفة لتعرف المخاطب الموصول والموصوف من انصافها بمعنى الصلة
والصفة فوجب ان يكون علمنا في مضمون الحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة
الجنرية ومنه من الجملة الجنرية فان كانت كسبت واخوانها والطلبية لا لا رواه اخوانه لا يعرف
المخاطب حصوله من انصافها الا بعد ذكرها والمالم يكن جنرا للمبتدأ موقفا له ولا يخصصا جازا لوجه جملة
ان كانت كسبتا واما انما في ما نقله الساجح وقد عرفت انه ورد على ما ذكره من ان السناد
ما منع مخصوص به جنرا للمبتدأ لا مسلم لم لا يكون هذا مانع اخوتم قال وقد منع الجملة الطلبية صفة
لكونها جملة بغير محذور في هذا النسخة كسبتا واما في قوله ان السناد الذي يفتي
موقفا عنده هذا المتوكل كما منع حاله كونه مفتيا في الاضربة واقفنا ان موقفا في وجه هذا القول
منقولنا انما في باب طعن كحو وجدت النكاح خبر نقله فدا وحيث لم يأت في الحال ليكون
بنا ان الله في الحال في المنقول كما مر باب علمه لصح نقل العلم به قاطل والما على ما ذكره
الساجح في لال لا يجازي وهو ان لا يتم ترك هذا المعنى الذي ذكره الساجح انه عند المتوكل
فمنه من اجار المبتدأ اذا ما ضرب عنه سواء كان جمل او مفردا ولا يتعلق بضابطه

خبر
زبور

كون الجنز جملة والقبول هناك على ما في المنهاج وجوابه ان الموقوف ان عدم الموقوف معصوم على
لا تصاق به قد مر فيما سبق فرق بين قولنا ما انما قلت زيدا وقولنا انما قلت زيدا فاعلى
فكان ذلك الفرق من لعلنا عدم الطريق الى ان حرف النفي يمتنع لكون النزاع في محل ما يب
وقع خطا او سكتا فاذ اني محلي غير ما فخره له بسبب جملة ما سألها عن غير الموقوف ودرنا
ذلك عبارة الكافي حيث قال في لقا وفي الطريق لقصد ان لا يتعدى الموقوف وهو ان كانا اخوفا للرب
لا فيه ولا جنرا للاحراج ههنا ان يكون حرف النفي المندم على المسند جوازا والمسند له الماخو عنه
فالماخو عنه في انما قلت هذا من لكون الحذف المندم على المسند جوازا والمسند له الماخو عنه فيكون
في معنى انما قلت هذا وسبب ما اعني به في اظهار الفرق بينهما ولعله لانه ان كان ذكره من العاقل لم يجعل
حرف النفي جوازا والمسند له او المسند فصل الى ليركن المصحح به ويختصي المحققين به لانها كانت
في اكثر الصور لا حاجة اليه كان في ذلك انما قلت هذا وقد ركبه فليست في هذا الكلام
والخطب والخرج عن العاقل اما الخطب محض لاختصاص ههنا في كسبتا كما عرفت على معنى
ان ذلك لا يجازي في غيركم وهو من يعابكم وفي ذلك لا يجازي في غيري وهو من يعابني بناء على
ان النقص عن محقق ووجه القول على معنى ان المحققين بكم ذلك لادنى من ذلك بظاهره على ان ذلك محقق
بكم ودينني ليس بخصا بكم وذلك نعم منه اسد اكد منه ومنهم وبذلك الكلام في قوله والمحققين
في ديني لادنى من ذلك محقق في المثال المذكور اعني انهم زيد مراتب وهم المسند له على
مخلاف المحققين عازمة واما الخرج عن العاقل فمن حيث انه لم يجعل عدم المسند مفيدا للمسند
ففيه وعلمنا ان كان اول المسند في المسند اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق العبد والمسند
هذا لا ينقل مقدم على الفعل كانه من لا ضل خارج بعبارة في الدرر لا وفي خلاف نحو قوله زيد
اذ كان لا ضل لا وفي من لا ضل هو اسناد الفعل الى المبتدأ كان في المسند في الدرر لا وفي كل

خروج من هذه المسألة بعد بل كبر داخله فيه واردة نقضاً على ما ذكره والقاعدة
 الفاعلة للفعل لعدم اليقين بما استدل به في الدرجة الأولى وكلام الشارح أيضاً لا يحسب
 اعترافاً بذلك صنف باللائمة انما يدل على ان الاستناد للفعل الى الفاعل هو المبدأ الأول
 الى المبدأ والمصدر عليه وعلى استلزامه هو لا اعتباراً ولا غيره ان شئت زائدة
 توضيح لما قرئ فاستمع لما سئل عن قول خبر المبدأ اذا كان محلاً مستنداً الى خبر فاستدل
 الفعل الى الخبر لا سوف لا يلحق به فاذ امكن الخبر ارتباط الفعل به ثم هذا المجموع المرتبط
 احدى وجهه بالآخر يصلح ان يكون خبر المبدأ ومصرفه المبدأ الى نفسه ثم ان لوحظ ان خبر
 الخبر عائد الى المبدأ وعبارة عنه فكل من استدل الاستناد الى المبدأ وحده حصل
 استناد اخر من الاستناد الاول لا اعتباراً بالاستناد الى ما خرج من الاول لوقفه على ارتباط
 الذي بين الفعل والمصرف يحصل مجموع صحيح كونه خبر المبدأ سواء كان الصالح للغير في
 في الصورة بالجملة لا الفعل وحده ولا اعتباراً لما لم يأت به اذ بعد كسب الفعل والخبر
 المرتبط احدهما بالآخر يحمل الاستناد الى المبدأ على شيء اخر والمالك هو مع توقفه على
 ذلك توقف على اعتبار كون الخبر عائد الى المبدأ وعبارة عنه فيكون الاستناد الى
 الى المبدأ في الحصة ولا شك ان هذا صنف للفعل المرتبط به الفعل وما خرج عنه يعرف
 بالفاعل وذكر لان الكلام في احوال معلقات الفعل وذكرها وحذوها وتقدمها لا في
 احوال الفعل وانما كل واحد من الفاعل والمفعول والفعل دون العكس وانما قوله في
 فاذا لم يذكر معلق بالمفعول في الفعل **قال** من ان وما ذكر من ان يثبت بالمفعول
 من وقوعه عليه كما صرح به في الاضاح يعلم لرواده بالمفعول والمفعول به وانما خفي
 البحث كخوف المفعول به لقربه والفاعل كونه مفعولاً للفعل وانما يكثر الخذف منه كونه

هذا الاستناد الى المبدأ
 هو الذي هو المقصود
 في هذه المسألة
 وهو لا يخفى

توقف الفعل على
 المفعول به
 لا على الفاعل
 في هذه المسألة

شايعة واما احوال غيره والمفعول على ما هو المتعلقات فيعلم بالمقايضة **قال** فكل كلام مع مراد
 اعطاء غير الدان ولو لم يكن كلاماً مع مراد اعطاء ولا مدر لمعطاه لكان حسن الا ان
قال لا سال ان افاده السمع افراد الفعل انما يكون الغرض نبوءة لفاعله او غيره عطفها
 لان مع لفظها ان لا يعبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا يتعلق من وقع عليه فليس كعموم
اقول علم لرويد لا طلاق من ذكره في كلام السالك بل عبارة بكلام او المصدر الى نفس الفعل
 بنوع المبدأ من غير اللام وذلك على قطع النظر عن العلل بالمفعول لا يدل على قطع النظر
 عن اعتبار عموم افراد الفعل وخصوصها ووجه فلا اعراض على كلام نعم لم يصح ذكره لاطلاق
 وفرضه ما نقله الشارح وحمل كلام السالك على ذلك فاجبه عليه السؤال انما ظاهره ان لا اعتبار
 المذكورة السج ركنها فان المعبر عن ارباب البلاغة كما هو الحال المعصودة للفظ وما
 نفهم العيان ولا يكون معصودة لا اعتد به ولا يعدو خواص الراكب ولهذا قال السالك في
 عمل الخصاصه مثل اسموا الى تلك من تركب ان زيداً منطلقاً اذا سمعته على العار في صفة
 الكلام من ان يكون معصوداً له في الشكر او رد ذلك فاعاد وتركب زيداً منطلقاً لانه لم يرد
 المصدر الى الاخبار او من نحو منطلق هو الاستدلال من ان يكون المبدأ ووجه لا حصر
 وضح في قصه المتوفى بان المكلم اذا لم يكن ملحقاً بالمعنى الى مع فهم كلامه لانه عن مقصوده
 فاذا لم يكن السمع افراد الفعل معبراً الغرض والمقصود لم يكن اعتد به عندهم ولا يظهر في
 لا اعتبار ان يقال ان المبدأ للعموم في افراد الفعل هو الفعل معونه العام كخطابه وذلك لا يكتفي به
 شانه كون الغرض من الفعل لا طلاقاً على الخبر المذكور غايته ما في الباب لرايكون العموم
 مقصوداً بفعل الفعل بل به مع معونه العام وهنا بحث وهو لا يجعل الخذف
 للقيم ولا حصر انما هو فيل ما يجب انه بعد من المفعول بحسب الراي ان افاده التعميم

هذا الاستناد الى المبدأ
 هو الذي هو المقصود
 في هذه المسألة
 وهو لا يخفى

هكذا واما في اربابهم كثر الفصل كما لو قصدوا الى التفرقة فصار هكذا واما في اربابهم
ارهبوني قد فذل اول وجوبا المقصود الى جعل الكثرة في الاء وانما الغاية الى المقصود لم يذ
اذ لا دلالة له على التمام مع كونها دالة على الشط المزدوج في الاء الصاكي ورجل فليكن والرجل
فاجبه ونظائر لكن العمل هنا اقل وقد صرح بعضهم بان كذا ما تفرد في المثال في المثال
ونظائر من هذا الجنس ان مثل هذا الاء ليس للمخصص ودفعه المكلف ايضا
لعدم المفعول وقد يكون عوضا عن الشط المزدوج مع افادة الاختصاص فلا يجعله يكون
العدم مع كونه متبينا في افادة التزوم المصود والكلام ومنه على الحي الفل في المتوسط
وشاغلا لغيره لا التزم حذفه بغيره مبنيا للاختصاص اذ لا اسماء في اجماع التواضع الكثرة
في شيء واحد وعلى هذا فلا يظهر المحسوس المذكور ان ليس العدم هنا للمخصص بل يظهر
ذلك في المثال لنوع عنه وعلى مراده لئلا المحسوس ظهر منه للتقدم فوايد غير المخصص فادا
كان المعام ابيانه فليحمل على تلك الفوايد فليكن المحسوس مدخل في عدم جعل العدم للمخصص
وذلك على انه اراد ذلك قوله لظهور حسن لم يسل ولطهر ولكن لا مراعاة اهم
مع وكما ان اختصاص الاء اذ لا يتوجب المعام فلا يرد ما توهم من كون غير اسم الله تعالى
اهم منه وهو مبني على ان يكون باسم ركب ياء الاء على المفعول ودخول الاء للدلالة على
الكثرة والدوام كقولك اخذت الحطام واحدا من الحطام عبارة المفتاح هكذا فالوجه
عند ان يحل اقراء على معنى فعل القراء واوجدا على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطى ويمنع
في احد الوجهين غير معلى الى المزدوج ولم يكون باسم ركب مفعول اقراء الذي بعد مفعول
الاء على هذا بما يورد وبواسطه حرف الباء باسم سعيان به او يكتسب به حال القراء
وكما يكتسب قطع النظر عن العلوي لا وان يكتسب قطع النظر عن العلوي كما في كلام المفتاح ان اقراء الاول

قطع فله النظر عن العلوي الكثرة متعلقة بالمعقوبة الاء العلوي لا والاعنى جعله بالمعقوبة لان قطع
النظر عن العلوي لا اختصاصا بل باقراء الاول بل هو فيها مكنون فقوله افضل القراء واوجدها
الى مع قطع النظر عن العلوي باقراء به مدرك على ذلك انه قال غير معلى الى معقوبه ولم يقل الى معقوبه
واما قوله مفعول اقراء الذي بعد بناء على المفعول يطلو على معلما العمل بواسطة الحروف
الجار وكذا كل المعقوبه ولا يطلو على معنى اعم منها ولا العلوي بغير المفعول به وقوله على نحو ما تقدم
منسبة لقطع النظر عن العلوي بغير المفعول به بقطع النظر عن العلوي به على ما قررنا في استعمال الكلام
واسميان المرام غير متبنا على ما زعموه من ان اربعة اركان الاء فيها مفعول بغير واسطه
دلالة على الكثرة والدوام منسبة على ما ورد في قولهم اخذت الحطام وفي الاصطلاح كخصص
بشيء بطريق معهود كانه اراد به العطف واخواته اللزاما واحدا واما مع ضم الفصل وتوحيده
المستد ايضا واما نحو قولك اخذت الحطام فزيد فزيد معصرا على المعام فلا يسمى ضمرا اصطلاحا
ومستدرا في ذلك فرب **قال** وهو غير محسوس بل اضاف **القول** وقد يطلو كخصص على ما عاين ايضا
فما في مثله الصفة اما جمعها واما اضلاله وقد يطلو على ما عاين الحجازي فمع انما مع جمع
وذا كذا مع مجازي والظاهر كخصص الشيء بالشيء على معنى انه لا يجاوز الى غيره اصلا انما سمى قصرا
وكخصصا حتميا لانه حصة المخصص المتأدية للاشراك ولذا كذا في هذا المعنى عند اطلاق
المخصص ما في معناه واما كخصص الشيء باخر على معنى انه لا يجاوز الى غيره فمعناه هو معنى
مجازي للمخصص غير متنا ولا اشراك ولذا كذا في هذا المعنى في معنى المخصص على قوله وكخصصا
غير محسوس والاشراح اخذ كخصص ما بالاضافة وذلك قال وهو غير محسوس بل اضاف في قوله عليه
للمخصص مطلقا من قبل الاضافات فاحاج الى نصف وهو ان المراد بالاضافة ما يكتسب بالاضافة
الى بعض اعداد المعصوم عليه وما كخصص ما بالاضافة الى ما جمع ما عداه وكذا انما سمى ايضا فانظروا

الباب الثاني في القصة

بأن يتغيرا وهذا المعنى حاصل في وصف الموصوف على الصفة إذا كان جسيما وهو موجود قطعا لا
 لأن ادعائنا وكذا كخصص صفة باء دون سائر لامر معنا لثبوت الحكم بكل الصفة لذلك
 وبما قد سئل لا موزان بين تلك الصفة عنه وهذا المعنى موجود في وصف الصفة على الصفة إذا كان
 حقيقيا كحقيقا أو ادعائنا قطعا ما موجودان فان كان وجود الخصص بذلك المعنى المذكور
 انكار الصفة كحقيق فليكن باطلا قطعا فالاولى لتورد هذا السؤال ابتداءا بشرطه على الصفة كحقيق
 ثم محابها ما ذكره ^{التاريخ} ويمكن انكاره انما قال يمكن لانه خلاف الظاهر اذا المتبادر الى الفهم
 انه لو ثبت معنى علم ذلك العلم كما هو اللابن بخلاف المعانيات ^{الاسرى} انه ليس معنى
 جازم زيدا عمرو انه لم يكن وعمرو بجي مثل كان وزيدا انه اذا قصد هذا المعنى كان لا نسب لزيد
 في الكلام ما ليس ظاهره ان الصفة في قطع الشك في التبعيد بوحدة او ما يورث مؤداه واما في ذلك
 بجاني زيدا عمرو فانه ظ في ما عابله صريحا وهو على انبساط لا شريك في المعنى كما تشهد به المذوق
 السلم ولا بعد لربنا ان طريق المعنى ولا ستماء في وصفه لا في ذلك اذا قلت بجاني لا زيد
 كان المعنى جازا احد الا زيد فان الجوى على عموم كان وصف جسيما لا صفة في كفراد والطلب
 والسبب في ان خصص المعنى وقع فيه التراجع كان معناه ما جازا احد هو لا الا زيد وبما در
 منه الى الفهم افراد زيد من منهم هذا الحكم المعنى الجوى وهذا المعنى بعينه قائم في انما
 فاذا اقلت انما جاز زيد لم تكن تسمى لربك ان قد جاء مع زيد غيره هذا الكلام اعني توكل انما جاز زيد
 سندا كضمان المعنى زيد فان كان معنى توكل ان الجاني زيدا غيره فمدرج الى معنى طريق العطف
 وكان ظاهره ان هذا العطف كحقيقه ولربك معنى توكل انما جاز الا زيد فالارب في وصفه لا في ذلك
 لا عرفه في طريق المعنى ولا ستماء وكلام الشيخ مبني على الاول فيما مل وفي هذا الكلام اشار
 الى الرابع اما من النافه ^{ان على عدد} يعني ما والا

امور

ان على عدد
 معنى ما والا

قوله

امور

كونه معنى ما والا وذلك لان ان لا يدخل الاعمال باسم وما النافه لا في الامم دخل عليه باحاطة الحياة و
 انما انزله على ما ذكره اجماع حوز كليات والمعنى ما واجماع ما لها مصدر الكلام ويجوز انما
 ان اذا لم يكن في العمل فالصواب انما على ما طلب ان صح ذلك فالملامح في اعمال الحرف
 المعنى وكونه فاذ زيد ما على المعنى نعم وورد في هذا ما ساقض المعنى الا واما ما لا ذكره في الصواب
 لم يرد وانه لربك واحد من الحوزين ان وباقي حال المركب كما معناه لاصل السجدة عليهم السلام ذكره
 بل هو بيان مناسبه لتفسير انما معنى المعنى ولا يثبت ان المورد من كان احد ما حال لا يورث مع كمالا
 وورد في المعنى مناسبه ذلك ان تفسير المركب منها معنى المعنى ولا يثبت معناه من المعانيات
 على عكس الطريق كالاكتفى واما في وصف الصواب فيكون للاحد ما واكتفى بكون
 كل واحد منها على السادس ^{المقروء} بين فام زيد وعمر ومثله حكم بنور المعاني لاصدا
 وهو صواب واما في كلامها فان كان عبارة عن زيدا وتلكها فذلك ليس حكما حتى يوصف
 بالصواب واكتفى بل الشك في الحكم لانه معنى رحمان احد الطرفين المتماثلين للشك ولربك
 عبارة عن حكمه بان كلامها جاز الوقوع ما والاخرة جواز الوقوع واما لانه فلا شك انه حكم لكنه
 صواب قطعا ولربك عبارة عن حكمه بقا وبما في الوقوع فظان المورد في حال عدم ضرورة
 انه تعلم الواقع احدها معينا في نفسه لكنه استنبه عليه ذلك المعنى من حيث نفسه كقول الحكم
 بناء على الوقوع لكان حكما بوقوعها معا ويعلم وهو معا معا للمول بان المخاطب في وصف
 المعنى حكم حكما صوابا وصوابا خطأ بل هو حكم حكما صوابا ومزود في ان احدها
 واقع ولا في خلافه والمعصية بالعرض برب صواب ووقع تزود به بعض ما هو الواقع
 ودلالة الشك في الواقع بالوضع هذه الشك ولربك الوقوع على المعنى لا لربك كونه افرقا
 او قلنا وصفا انما مستفاد منها معونة المعاني ومن المعصية في هذا المعنى دون ما استفاد منها

المنع

دلالة
 معونة

يجوز الوضع وانه لا يحسن ليرى المصداق بغير كلام النبي واما ما ذكره ان
 دون الرسول كان الصواب شاعرا للمباراة التي هي موطن تضامهما وذكر
 كلام النبي فادكره المصداق لا يركب احسن ليرى بها والمنطق يجوز بداهة لا يجر
 احسن لاحتمال الرضا وهو ما بين مراتب السوء دون المحض فلا يكون هناك الا طريق العطف
 فقط الا ان الرضا لا يحال في جرح لان قوله لا يجر ويدل على المصداق مع المحض فكان المنطق
 به حسنا الا ان المنطق ليس فيه احتمال احسن وشرط بما معه التائب لا يكون الوصف محضا
 بالموصوف هذا في قصر الصفة على الموصوف وقد نكس على قصر الموصوف على الصفة فصار شرط
 بما معه النبي في العاطفة بطريق ان لا يكون الموصوف في نفسه مخصصا بهذا الصفة فلا يكون او
 لا يحسن ليرى انما المتشبه بغيره في نفسه فغير الجدل في التباين الذي هو ليس هناك انكار
 اعلا فتسأل الكافر اذا هو قول وما محمد الا رسول قال صاحب الدنيا والمغ والحمد
 الا رسول وقد علم به الرسل فيخلوا كما خلوا وكما اتبعهم بقوا متسكنين بدينهم بعد خلوصهم
 انتم كنوا ابدنهم بعد خلقه لان الغرض من جهة الرسول يتلوه الرسالة والزمان الحجة لا وجود
 بين اظهر يوم فيل في تفرقة اشعار بان معتمد العصر هو الوصف في دخلت وانهم جعلوا
 محلا لعم اسوة وقيل في الرسل في بناء دينهم ووجوب التمسك بعد خلقه فالعصر على فيه ظرف
 ولا يكره وقد كمل ما رتب عليه واجل الشبهة اعني قوله فان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم قوله
 لا معصاة للعالم ان الرسول لا يكون شرا مع اصرار المخاطبة على دعوى الرسالة فالمشاة في توطئ المخاطبة
 من له المكنة في المال هو حال المكلم مع حال المخاطبة في المال السابق حال المخاطبة فقط
 لكي لا صاحب المنافع على انه قصر افروغ يعني الذي ساء المصداق في بناء على تلكه ويولر
 الكفار ترى في مخاطبة من يقطعهم يكونهم ملاقاة لا معنى ليرى من العاطفة البتة بل غاية

لا طريق البديعة
 قوله من المخاطبة التي هي
 المخاطبة وسكرها قول
 في قصر العطف على الكل
 واما سكر في كل واحد
 من السمع والاشارة في
 قصر الافراد يكونان معا
 في السمع وقوله واما في
 قصر السمع مع

ان

ان

ليرى انما قد دلت على الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامع لا يحسن ليرى
 الرسل يكونهم صادقين معناه انهم ما يقطعهم يكونهم صادقين معناه انهم لا يكونهم صادقين عند الكفار
 فاذا اراد يبينوا على لقطعهم بصدقهم ما لا ينبغي ولرغبتهم ان يقرروا بين الصدق والكذب
 كان مضامنا معنى منكم فطعنكم يكونكم صادقين معناه انهم ما يقطعهم يكونهم صادقين عند الكفار
 مقروء من من يكونكم صادقين معناه انهم ما يقطعهم يكونكم صادقين عند الكفار
 حال المدعي ليرى في حال المدعي صدقهم والكذب في نفس الكافر وان ليرى بظاهر حال تردده
 في كونه صادقا عند السامع او لا ذبا عنه كما سوي قوله عند السامع ان معنى الكلام ينبغي لكم ان
 تفرقوا وان صدقكم وكذبكم بحسب نفس الكافر كما يتردد في صدره وكذا عند السامع فيصير
 المدعي ركنك ونظام الكلام حثفا له المصداق انكم ترون في نفس المدعي ما هو ظاهر حال
 المدعي واعلم ليرى ان الكافر لا يقطعهم يكونهم صادقين معناه انهم لا يكونهم صادقين عند الكفار
 الكذب كما يكون ظاهر حال المدعي اذا ادعى بل انهم عند ما مقصودون على الكذب لا يتجاوزونه الى اخف
 كما يدعون فقولهم عند السامع لولا لاطا ليرى واذا جعل معناه ليرى ان الزود مشوبا
 الى المكلم اي ستم عندنا كما ينبغي بين الصدق والكذب والمخاطبة تزداد من كونكم صادقين وكذا في
 بل يحسن جازم من انكم كما يورد وتنضم الشبهة بظاهر حال المدعي ان ظاهر حاله ليرى في السامع
 في صدقه وكذا في وسطه على ان المخاطبة كما يطابق قوله بل انهم عند ما مقصودون على الكذب
 فالظهور عيان المنافع ما ذكره بعضهم من اننا جعله فخر افراد شاعرا في المكلم اذا عند المخاطبة
 اعتمد تردده كان له الرسل مع طبع القصر فالكفار اعتمدوا الرسل اعتمدوا كونه عند الكفار
 وارضى بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي ان يقطعهم يكونهم صادقين عند الكفار
 عند السامع ففهم عيان معنى ليرى عندنا في الصدق والكذب لستنا مقروء من من في ذلك

بل انهم مندبا بمصورون على الكلدان بولنا فاجعل قصرا فردنا على الزاوية
 مترددون في انهم صادفوا عند الكفار وكذا بعد عندهم كما هو ظاهر حال البدع
 متردد ابني كونه صادقا اولها عند الساجدين على ان يكون قوله عندنا هو لا يجب
 الجمع للصدق والكدب ويكون النسبة ظاهرا او كذا يكون عندنا في قوله بل انهم عندنا مصنفين
 على الكلدان بمحوه للكدب بحسب المعنى كما هم بالاولى لا ترد واما ان يكون كونه صادقا في
 عندنا بل هو خوارا بل كونه عندنا ويزال الوجه مع كونه محالنا لظاهر عبارته ادركه مما ذكرنا
 الشارح **قوله** مع قصر القائل على المفعول مثلا قصر العمل المسند الى العاقل على المفعول
 اي من حيث هو مفهوم متعلق بالمفعول المذكور صنفه مثلا في قوله ما ضرب زيد الا عمر فصر
 زيد على عمر ويصح ان يكون مضمونا لزيد صنفه معصوم على عمر واما اذا حمل على انه قصر جسمى
 اما اذا حمل على انه قصر جسمى اي ضرب عمر اولم يضرب بكر او خالدا جسمى فيه ما ذكرنا
 كونه ايضا ليعلم ان زيدا معصوم على كونه ضارا بالعمى ولا تتعداه الى كونه ضارا بالكره فكلهم
 من قصر الموصوف على الصنف لانه حمل ما زيد الا ضرب عمر او هذا مع صحيح الا انه يلزم من الفصل
 بين الصنف والموصوف عليها وبين قيدها ويلزم ايضا كون الموصوف على معدا على كماله الا وان
 كان قيدها مضافا عنها وعلى ان يكون البؤى **قوله** نعم لو احسن مع العشرة كالمثله البنية
 رجح الى هذا المعنى فهو ما جاز زيدا لا كالموصوف على الصنف اذ معناه المتبادر
 ان زيدا في زمان الجي لم يكن الا على صنف الركوب ونحو ما جاز الا ان زيدا في صنف الصنف على الموصوف
 لان معناه الظاهر صنفه الجي على صنف الركوب لم يثبت الا لزيد وربما امكن من احوال
 على كل واحد من المعنى والحق على احد ما واما ان وعلى العدد من فالحق ما هو الظاهر
 مقوله لا اشتبه اقوم الاله باب الامير ولا دافع الحاجب محمول على انه قصر في الشاعر
 في البيت

في قوله ما ضرب زيد
 الا عمر فصر
 زيد على عمر
 ويصح ان يكون
 مضمونا لزيد
 صنفه معصوم
 على عمر

الاج

الانقال

في زمان اشتباهه باب الامير على صنف الكواكب له فهو من الموصوف على الصنف ويمكن في اشتباهه
 باب الامير على موصوف الكواكب له لا تتعداه الى موصوفها بصفة كرادته له وهو قصر الصنف على
 الموصوف يمكن لرمال صنفها الباطن على انه مجمع مع كراسته له دون ارادته اياه لا
 في قصر الموصوف على الصنف ثم اشتباهه الشيخ ان لم يكن معلوما للواردته لم ينافي كراسته فجاز
 لكونه في مشتبه ومكره في ذلك لاذات المحرم عند الزيادة كما جاز لكونه في مواد انصورا عنه
 لاداءه المودة عند المرض فان قيل لا اشتباهه مسلم لاراده فاجمع منه وبين الكواكب باختلاف
 الجرم فستنزل في الامور لافه من الزواله وبكره لافه من المذلة ودفاعا كما جاز في كصفه
 المشتبه هو التورب المكونه هو تلك المذلة اي ما ليس الشيطان من من ادم عن النساء الا
 عازما على اتيانهم من قبلين اي اسس مرجع جهات الخور والاضلال من عرجه النساء كما لنا
 على حاله لاجل الا عازما فذل لربهم الجرم اشد جبايله وافوا ما حث يوحنا من اذ ليس
 مرجع ما عدا ما تمسك بها واما انه بل ساس من بين الجرم ايضا ولا فلا دلالة في الكلام عليه وقيل
 لانه حمل بعد الا صنف ظرف محذوف اي ما اسس الشيطان جيبا لا موصوفها بانه انا هم من قبل النساء
 والحاصل انه كلما اسس تايم من قبلين ولما استند على الحام استعظام من الحالة دل على لمر
 تملكتان من قبلين لازالة الياس ولا حاجة الى اويل التامان بالغمم عليه ولا الى تعيد الياس
 بخبر النساء فان قيل لا مع لالتان من بين الجرم بعد الياس منها ومرتبا اجب
 بان المعاودة اليها بعد الياس من سنها ونفع غمها فدل على انها اقوى للموسائل وعلى انها لا ياكل
 منها بالكلمة كما مر غمها وهذا القول الكريم بالغة واحسن طبعا ولا فصد بالحدث **قوله** واراها
 معانها المصنوعة لا الكلام المشتمل عليها بكونه قوله واللفظ الموصوف له **قوله** اذا قلنا ليت
 زيد اقام فقدد لنا على نسبة القيام الى زيد في النفس وعلى هيئه نفسانية متعلقة بتلك النسبة

بالاثر

عنه وحيث ان احتمال الصدق والكذب فالجميع المركب من اثنين كالمركب من لفظين لفظي انما هو مجموع
المركب من معانيها كلام نفسي انشائي وهو مدلول الكلام اللفظي لانه انشائي وظاهر كونه ليس
موضوعا للكلام اللفظي لانه لا يولد ولا لا يولد احدهما ولا الاحداث تلك اللفظية التفاضلية بل هي
موضوعه لتلك اللفظية فغيرها فالاناء المنقسم الى المعنى بهذا المعنى لا يصح ان يقرر ان الكلام
ان شئت نعم اذا اريدنا ان الكلام انشائي مخصوص بان فاسمى لان انشاء المعنى لا يقع
وج لا يصح ان يقال ان اللفظ الموضوع له ان المعنى ليس لانه لم يوضع لائقا كلام انشائي مخصوص
الامر بحمل الامم للغاية والتعليل كما في قوله لظهور ان ليس مثلا موضوع لا فائدة في التعليل
واما ان جعل الام صلة للوضع كما هو اللفظ فالضمير المحرور في له عايد الى المعنى لا يقع القاء
الكلام المخصوص لا يقع احداث الله المخصوص بل يقع الله المترتبة على ذلك احداث العارضة
مثلا نسبة القيام الى هذه النسبة الى المعنى لتلك النسبة على احتمال الصدق والكذب كما هو
وربكم الخزيه فان رب لا نشأ والتعليل وكما الخزيه لان نشأ الكثرة والاشياء في ذلك كون
ما دخل عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة غير نسبة التعليل والكثرة فاذا قلت كم
رجل عندك فهو باعتبار نسبة الظرف الى الرجل كلام خبري كقول الصدوق والكذب واما
باعتبار استينافك اياهم فلا محتمل لانك استنكفرتهم ولم تخبر عنك منهم ولا وان كان
المطالع حصول اخره وهو الطالب فهو لا سنهاهم فيل ينقض على علم في معنى فاللفظ
من حصول اخره وهو الطالب ليس سنهاهم فالاولى لربنا والاولى ان كان المطالع مطلوبا
من حصول اخره وهو الطالب ليس سنهاهم والفرد في وجوب بان المطالع قد ذكر في العلم
والسنةم ليس كلاما احصائيا وهو الطالب ان اسلم حصول اخره فان كان ذكر
لا مراد فعل هو النفي فان سئل سئل قولنا انكر الزنا اجبت بان المراد اساء

المنقول وعدمه من حيث يتناقض وعدمه لا من حيث انه منقول بل من حيث انه منقول في نفسه ووجهه في ذلك
بحسب لزوم ولا يمكن وعندها فاذا قيل لا تنزل فقد لو خطا بغير ترك الزنا محتمل ان حاله هو
وجعل اللفظ الخطا لا ملحوظا في نفسه بخلاف ما اذا قيل انكر الزنا فان انكره هنا جازا ملحوظا
بالذات ومنه في مصدره ارود والادانكر وقيل لو تدفن كلامه المعنى المستفاد وروا
وعلم منه المنقول فتوسعوا في اطلاق المنقول عليه فظن من ذلك ان لو حرف مصدرية لكنه
حاصل معناه لانه قال تركه مع لا وما لفظ تركه مكررا وقعت في بيان المنفاج على صيغة كانه
فان قرئت مرفوعة وجعل خبرا اوليا ورد ان ملك الحرف في غير حروف المحض ليس تركه
مع لا وما فلا بد ان يكون تركه كسب الجواب الاول منها لانه قيل تركه اجاوبا لا الاول مع لا وما والقرئت
منصوبة وجعل حالا من الضمير المحرور في منها احيى شذرها من كلمة واحدة او من جملة جماعة
من الكلام فلا بد ان يكون تركه كسب الجواب الاول منها لانه قيل تركه اجاوبا لا الاول مع لا وما والقرئت
لبعد المجرور كحصول دلالة على العمل منها مسوقة في معنى الترجي كفي الرجوع قد شابه
المعنى فصار ترجيح بحيث يولد منه مع المعنى فاعطى حكمة نصب الجواب وعلى هذا الظرف
معنى لو وبنى على اعادة معنى المعنى او التصور كقولك ادب مع لانا الامم على اولى الحاجة
وبكلام في الزب القول بان المعنى في مثل قولك ادب مع لانا امم على اولى الحاجة
او المسند او غيره من معنى على الظن توسعا والحق انها لطلب الصدوق ايضا فان السائل
قد تصور الدرس والعلم بوجه وبعد الجواب لم يرد له اصلا في تصور ما شئ بل في تصور
على ما كان فان سئل الصدوق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه اجبت بان حاصله
الصدوق بان احدهما مطلقا لانا مثلا والمطالع بالسؤال هو الصدوق بان احدهما معين
كالحصول في لانا واما ان الصدوق محتمل ان لانا لان لا خلاف بينهما باعتبار

تعين المستند له في احداهما وعدم تعيينه في الاخر وكان اصل المصدر حاصلا توسعا نحو
 بان المصدر حاصل وان المطر هو نقص المستند له او المستند او في غير هود
 في ان ضرب زيدا اذ كان الشك في الفاعل من موضع العلم بوضع ضرب على زيد
 اطلاق الشك منها على المطر المصدر فعلى معنى الفاعل او المفعول اذ لا شك في المصدر
 فان قلت المصدر مبدوء بالمصدر فكيف يصح طلب المصدر مع حصول المصدر
 ام المقصود نحو ان يرفع ام يرفع قلت المصدر هو العلم بنسبة المصنوع الى احد
 المذكورين والمط هو نقص احداهما على التعيين وهو غير المصدر السابق على المصدر في التصور
 بوجهما
 على المعنى ان يعلم نسبة المصنوع الى احداهما بعينه بعد ان علم نسبة الى احداهما مطلقا فالقصر
 فالط هو المصدر في الحكم واما المصدر زيد وعمر وخصوصهما فهو حاصل في حال السوال
 واما المجهول المط فله نسبة المصنوع الى خصوص احداهما وهذا لا يخفى على من في حكمه جليا
 اهل عرف الدار بالخرق
 بغيره كرا برين وسما غرض من لسان السنان في المنذر لان يغربا بدم من فتنه اذ اخرج في يوم
 بوسه كذا في الصحاح وقيل لان ينادى رجلا في العرب خالدا المتفضل وعمر ورسعود
 لا مديان فشر ليلة معها فراحها الكلام فضربت امرأتها فجعلت في نابوتين ويدفنا
 بظلم الكوفة فلما اصبح شال عنها فاجبر بصنيع فقدم وركب حتى وقف عليها وامر ببناء
 الفرتين وجعل لنفسه في كل سنة يوم نعيم ويوم نوبس فكان يضع سريره بينهما واذ كان
 يوم نعيم فاذا من طلع عليه يعطيه مائة ولا يلوا اذ كان يوم بوسه فاذا من طلع عليه
 عليه راس طربان ومن دويبة منقذ الريح وامره فيقتل ونفس بدم الفرتين

الطربان
 في القطع
 العائنه
 الجداره

فعمل المصدر بوجهه وهو اخوك لكونه في علم المراد انما الضرب الواقع في كمال الاستقام
 ووجه الضرب المسبب
 لكونه اخا واما كونه في وجه الضرب كمال فلا يلزم من ظاهره انما يلزم من كماله انما يلزم
 جالانوب لما خفي في ان كماله لا شك ان مضمونها مقارن للضرب العامل فيها فمضمون
 الضرب زمان كمال ايضا
 هو الحكم بالنبوت والاشهاد والنفي والاثبات انما يوجهان الى الصفات التي هي مدلولات
 لها فبالمرحى من لا الى الذات التي مدلولات لها سماء من حيث هي لان الذوارق وانما هي
 وفي كماله فيما سبيل
 فعمل الموصوف على الصفه هو انك بعد علمك ان انفس الذوات تمنع نفسها وانما تمنع صفاتها وبحسب
 ذلك يطلب من علوم اخرى قلت ما زيد توجه النفي الى الموصوف حين النزاع في قوله ولا في نفسه
 ولا سواها ولا باضنه وما شاكل ذلك واما النزاع في كونه شاعرا ومبغيا لها النفي فاذا قلت
 الاشاعرا الموصوف وكس وجه الصفه الكما مع فهم الصفه على الموصوف هو انك من ادخلت
 النفي على الوصف لم تنوّه وهو وصف الشوق لبيت شاعرا وما من شاعر ولا شاعر توجه
 تحكم العمل بالنبويه المذموم لعمري كما كوكب الدنيا شعراء او في قبلة كذا شعراء وان خاصا
 كوكب زيد وعمر وشاعران فيتناول النفي نبويه كذا في قلت لا زيد فاذا التعمير وقال في
 مباحث هل يكاد وكون هل يطلب الحكم بالنبوة لا شعراء وقد ثبتت فيما قيل على ان النفي
 والاثبات لا يوجهان الى الذوات انما يوجهان الى الصفات لاستدعاء المحققين لا سيما
 على كمال ذلك ان تعلم لراحم لا سيما ان يكون لصفاته الذوارق لا لا من لذوات لان
 الذوات من حيث هي في ذات فيما مضى في كماله في لا سيما لا سلم ذلك من ان خصا

له في العزوم بالكون كونه زمانا نظره لا فعلا فالشراح في كلامه المذكور في جباله الكنه
 تعرفه بان جعل دليل الحكمة على عدم احتمال الزايب للاستبعاد للملاحة عدم احتمالها للنسب
 ولا نبات ولكن هو ان يثبت كلامه في الموضع المتعارفة ويثبت على يتقرب به حادثة فلا حكاية
 فذلك سمى على الطبع ثم نقول منهم من زعم انه فعل عن الحكمة لمرادها بالزوايا من كل جانب
 فانها لا تتغير بل تتبدل في عوارضها في غير الكون والنجار وصورها النوعية فيها واما ان يثبت
 جسم من البين بمعنى انه سخدم مطلعا في حال بل يصدر الجسم بتبدل الصور الجسم او النوعية
 جسم اخر وجعل كونه راجع الى الطبيعة حيث يثبت فيها لاجزاء العالم لا تتخلل الزوايا
 لا مسامح الدواخل ولا انقصان المسامح ككلاء وورد عليه بعد كون ذلك البيان في زوايا خروج
 الفضا الواقع في الاراض عن الزوايا الجسم فلو كان اخار بعضهم ان المراد بالزوايا جبالا
 ومن مقرر في انفسها السبب بجعله جاعلا عند المعركة فلا يمكن تزوج النقي لها انما المنق منها
 والمثبت لها الوجوه واما متبوعه والصفات كحسب ذلك موكل الى علم النظام ويرد عليه ايضا
 انما ذهبوا الى غير تردد وانها في انفسها من غير ان يعلل بها جاعلا على
 بعض اسمها لانه في المنق والنبات لها معنى جعلها متغير في الواقع فانه ايضا احتمل الزايب
 وجعلها ثابتة في الواقع فانه ايضا محتمل لا يحصل الحاصل والنبات لا معنى احكم ثبوتها و
 انفسها فانها في الواقع لا يمكن وصفه واما ان يثبت فكونه كذا بالكنه يمكن ان لا يتصور في النوع
 والكلام هو ان في المنق كذا في لا ولا لا بعد لعل كذا الذي اراد على كنهه فمما والحوار
 ولا عارض في نظر من العالم بكونه فلا عارض في كذا على كذا على المسجل بالمفهوم الى المنق
 المحفوظ بالذات واما في ما قالوا الذي لا يصح لعل لم يعلم ويخبر عنه وجعل الصنف على ما لا يستقل
 بالمفهوم ان ما يكون الى ملاحظة مفهوم اخر لا حقا في لا حكم في المنق والنبات انما هو جاني

فيكون
 فيكون

الى السبب حكما الى من صفات هذا المعنى فالحق ان تصور مثلا نورا او لسان او اسودا
 لم يتصور مع شيئا اخر اذ صلا لم يثبت من قبل ولا نبات وان تصور مع مفهوم الوجوه او النما
 بالغير ولم تلاحظ منها نسبة فلا يمكن ان يثبت بالنبات ايضا وان لا يثبتها فاما ان يجعلها ملحقه
 بالذات من حيث انها نسبة الوجود او المعاني الى احد ما فلا يمكن ايضا ان يثبتها ولا منها ثم يمكن
 ان يجعلها ملحقا عليها او بما تصور فيه الوجود الى الزوايا او نقول في النسبة نسبة الوجوه
 الى الزوايا واما ان يجعلها الى ملاحظة الطرف وتلاحظها وحيث انها حال منها فيمكن ان يثبتها وانما
 فظهر ان الحكم بالنسب والنبات شبح وورد في الزوايا بل لا يتوارى ان الاعمال الصفات التي هي
 النسبة الحكم من حيث انها ملحوظة بين اطرافها والذات لتعرف حوالها وقوله وحيث لا نزاع في قوله و
 ولا اسوده ولا يثبت لم يرد في السوال في ملاحظة من حيث هو صنف له كما قد يتجاذل في ذلك من ظاهره بل اراد
 في السواد باعتبار ثبوته وانسابه الصنف له ولذا كان ايضا والله لتعلم السبب الحكم التي هي الصنف
 في الحكم وكذا قوله على الوصف المسلم شيئا وهو وصف السبب صنفه ظاهره فان مفهوم السو
 في نفسه من قبل الذوات كما في ذلك المفسر للذات كنهه وحيث فلهذا بالغير والنبات الى يطلع عليه
 الوصف في الزوايا الصنف بالحكم من نسبتها الى ذلك الغير وما ذكرناه ثم وجه حكمه في الغير ويكون
 الحجة راجعة الى العلوم الى علمها المحال الذي تنوارد عليه المنق والنبات بحسب الحكم ولنت تعلم ان
 اذا عيب من هو غير النسب لم يكن في نفس احتمال اختصاص زمان محصور فلهذا عيب هو
 نسبة الوجود او غير ذلك من ملاحظة كذا الاحمال فالذوا ليس فيها احتمال اختصاص لا يستبعد
 انما ذلك الصفات وجعل ينفع ما ذكره في هذا ايضا لان لا يمكن ان يثبت حكمه يصح لستوارد عليها
 المنق والنبات كذا ولها انساب الى الزمان واحمال اختصاص بعضها وضعا كذا في المختار
 فان نسبتها بعد لا يصح لذلك لانساب الى الزمان واحمال اختصاص بعضها عارضا وان كان في

العلم الموروث به ومنه يابى انه منقول عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في صحيحه
احد قوله - وذكر في صحيحه بيان علاقة المجاز وكيفية المناجاة المبحورة له ونحن نذكر في هذا الموضع
ما ينبغي به وجه المجاز فيها وقسمي به فيما عدا ذلك لا يستطاع بحكمه وهو كل كلام
يخرج من دواعي اياه معلوم الجملية المسلم لا يستطاع عادة او ادعاء لان الفلحة يكون
معلوم واستطاع مسلم لا يستطاع كذلك ان عاده او ادعاء لا يستطاع وعنده دعاء
مسلم لا يستطاع هذه الوسائط فاسهل لفظة فيه وكذا نقول قوله من غير ان يكون كلام
عز في ان الله مسلم الجملية بزمانه والجملية مسلم استبعاد عاده او ادعاء لان لا ينبغي
قريب ان يكون معلوما ما ينبغي ما يابى بانه واما ما ينبغي بالموافقة ان يكون معلوما واستطاع
مسلم استطاعه وفي على ذكرنا نظائره والنجح بخلافه لا ارى له وجه
لا يستطاع عيب عدم رؤس الله هو مسلم الجملية المناسب للعبج والمناسب عن رؤس
لانه كيف نعلم انه تابع للادراك هو الفلحة الوقوع المبرولة لا سباب والنبه على
الضلال الخوف من منجهت لا يستطاع عن النبي مسلم منبه المخاطبة عليه وتوجه ذهني
الذ فاذ استطاع في اوضح الضلاله برعكس ان هناك غفلة منه ولا ينبغي ان ذلك الطوبى فاذ ان
نبه عليه ووجه هذه الالبته لفضله فلا يستطاع عن ذلك الطوبى مسلم توجه هذه الالبته
للبينة على كونه ضالا من استطاع الاستطاع دون النصح بكونه طوبى ضالا لغيره احد
لركونه ضالا امر واضح كمن في العلم به مجرد الاستطاع اليه والثانية انهم لم يخاطبوا علم بذلك الطوبى
والمسلم حيث يحتاج الى السؤال عنه والموعد كموعد كرسى لا ادب الم او ادب فلانا
هذا الاستطاع مسلم منبه المخاطبة على خوار اساءة لادب الصارفة عن غيره ومنه النبوة
مسلم وعنده على اساءة لادب وفي العذر والاستطاع عن لادب بان سؤل ادب فلانا

الى الاستطاع عن النبي انهم لم يخاطبوا منبه من لادب فلو كان قد علم على اساءة وفيه والمخاطبة
والعذر الاستطاع عن النبي منبه المخاطبة مسلم على على ان ما هو معلوم منه وقوله في
كذلك انما النبي منبه كراهية والثقة وقوله في احد لا زمني وادعاء انه ما لا ينبغي ان يقع
في مسلم يوجب الذم اليه المستند على الجملية المنقضية الى الاستطاع عنه او نقول الاستطاع عنه
مسلم الجملية المسلم لعدم توجه للذهن اليه المناسب كراهية والثقة عنه وادعاء انه ما لا ينبغي
ان يكون واعدا وقس على ان حال الانكار مع التذنب والتكلم كواصوله بل هو كرسى
يكون صلوة آخرة له بذلك فاستطاع دعاء لم يخاطب معتقده وادعاء اعتقاده اياه مناسب
لا يستطاع واليهكم بالجملة استطاع من اكله من سباب التكلم والحققة والتهويل ولا
مناسبه بانه لا هو لا يستطاع واضع فان لا يستطاع عن النبي مسلم الجملية المناسب
لخلافه من وجه لان احده لا ينفك اليه فلا يعلم له قبوله من وجه اخر وهو لان لا والها بل العظمة والخفا
بان لم يخاطبه علما ولا استبعاد وقوله ايضا لان ما هو قريب الوقوع فالاولى به ان يكون معلوما
وعنده بانه طلب فعل عكس على عهده لا يستطاع هذا من وجه اخر من هذا الوجه اني الخاف واعتبر
في المعنى ان قوله عكس على عهده لا يستطاع فاعلم ان عدم الفعل قدور ان فعله في المعنى كرسى
على الفعل المنفي عنه فاحاج الى اخراج النبي عن تعريفه لا من هذا القدر فورد عليه بطال ان المعنى نحو
كفر عكسا فالصواب على هذه ان يترك هذا التعبد وتعتبر الحجة فان الكفر اعم من ان احد ما
حسبهم وانه فعل في نفسه وهذا لا اعتبار بموطن في ذلك كفر الزنا والكا حيث انه كفر بفعل
وحال من احواله والتملاخطة وهذا لا اعتبار بموطن في ذلك لا تترك فاذ اقبل طلب فعل من حيث انه
فعل دخل فيه كفر الزنا وخرج عنه لا تترك واعرض عليه ايضا بان لا يستطاع عن معتقده لغيره
حكمة عن فزعون ما ذاتنا ورون اذ لا يصح استطاع مع دعوى كالموهبة وفي المنهج لا ارى له وجه

بما فعلوا ولست بكلام لؤلؤ اسناد ما مقصود الذب عنه الظاهر ان اراد به نحو الواو من
 حروف العطف فان قلت دعوى ظهوره ان اراد به المعنى شيوان فذلك احتمال ارن
 مع اخذوا وهو طلب هناك احتمالان احدهما بعد ولا واو بعد اما لا وال فهو ان يوزن نحو
 لعطف نحو منصوبا عطفا على مفعولا ونفسه يكون قرينها العطف او يكون بلفظ وانما لا وال
 نقرأ مجزعا عطفا على الضمير المجزوع كونه على مذهب من يجوز ذلك فلو ان المعنى ان شرط كون
 عطف الجملة الثانية على الاولى ان لها محل مفعولا وشرط كون نحو هذا العطف هو عطف المزد
 على المزد مفعولا للمكون بنى الجملة والمفرد من جملة جامعه ولا يظهر ان يترك لفظ الظاهر
 اراد به نحو الواو من حروف العطف لانه بان لنا معكم فكل حكم في الكسائي انه يؤكد له لان
 قوله انا معكم معناه التماس على اليهودية وقوله انا نحن من ثبوت رد للاسلام ودفع له منهم
 لان المسنون بالشيء المستحق منه كونه ودفع لكونه معتد به ودفع لبعض الشيء تأكيد لبيان
 او بدلان من حركه السلام فقد عظم الكثرة واستغنى في المنهاج انه مأكوله او استغنى فانه
 قال لعلنا المأكوله لان المراد باننا معكم هو انا معكم فلو بان كان معناه انا توهم اصحاب محمد
 لهما مان ودفع قوله انا نحن من ثبوت مفعولا ففصل ولكن لا تخل على سناى ولا كفى على كل
 المفرد بنى توهم الشك في وان جعله باننا لى واضح وسواء جعل اياك اوبدا او
 باننا لم يصح العطف على لاسلامه لم يكون الله مستتر بهم مقولا لهم ولم يكون ايضا ايدا
 او بدلا وباننا لمولاهم انا معكم وكذا لا يصح العطف على لولا جعل استغنى لاسلامه لم يكون
 مقولا لهم ولم يكون ايضا من تمام الجواب السوال المودر وهو ما بالكم ان صح انكم معناه توهم
 اهل الاسلام يراكم في حكم كلامهم واما كلامهم مع شيئا منهم فقد فصله انا نحن مستتر في
 عما قبله لكونه مأكلا او بدلا او استغنى لاسلامهم الله مستتر بهم ليشعر فصله او

في الكلام
 في الكلام
 في الكلام

فالكلام لا يخفى به هو الحكم دون المحكي فانه مثال لما لا بد له من استغنى عن جعل لا محله
 ولا عراب فتأمل ولا تغفل عن صحة استنساخها في كلامه في كلامه في كلامه في كلامه
 بالمحكى فيها فاما المحكي منه والحاصل انه ان نظرا الى فصل الله مستتر بهم عما قبله في الحكم
 وفي جعل لا محله ولا عراب وبهذا لا عراب استغنى به في هذا المقام وان نظرا الى فصل انا نحن
 مستتر في عما قبله في الحكم وفي جعل لا محله ولا عراب وبهذا لا عراب استغنى به في هذا المقام
 البدل او لا استغنى عن جعل لا محله ولا عراب وانما اظنه اني توضيح الكلام لتعقبي به في
 دفع ما توهمه السارح فيما سدد على عراب ان حتى والاعاطفة لا يتعان في عطف الجمل
 اما طه لا فلا انها موضوعه لان سنيها ما اوجبه للبعوض وذلك في المفردات ما في حكمها
 نحو كون مدحهم منافق في مدحهم لاسيما ما امر وليس بهام ولا يصح في الجمل التي لا محله ولا عراب
 واما نحو كون مدحهم حسن لافعلهم في خطا بالاعتقاد حسن وجهه وجميع فعله فلا بعد عنه
 فيما سالا في مع كون مدحهم حسن لوجه لا يصح الفعل فكل ما بها لا نفع في عطف الجمل بناء على المثل
 جعل لا محله ولا عراب اذ الكلام فيها واما طه حتى بلاني شرطها لم يكون ما بعد اجزاء ما قبلها
 اما اصف او اعون ولا محله في الجمل اصلا وظاهر كلام المنهاج شعور وقوعها بين الجمل حيث لا
 في تحت العطف لا بد من حركه التدرج كما بينى عنه قوله وكنت في من جند الحسن اذ المبادر منه
 انه مثال حتى العاطفة وح جعل الشرط المذكور مخصوصا بحكي العاطفة للمفردات ويمكن له ان
 حتى في البيت استغنى فانه والعاطفة رجعت الى اصل واحد من الجانبين فاعتبار التدرج في
 احدها بيني عرابان في الاخرى رعاية الجانب الاصل بقدر إمكانه ويمكن له ان يجعل احدها
 عرابا مستغنى لاسيما مع كون الجملة الثانية على الاولى وعدم مناسبتها وذلك ما بعد
 درجته وعلو قدره بالمكان الى مضمون الجمل الاول والثاني والرابع والماجور منها

وكذا في قوله
 في الكلام
 في الكلام

وعدم تناسبها كما في المثال الثاني وقد يحى لجد الدرب والدرج في درج الاربعاء
 مع الدرج في ذكر المعالي ذكرها هو لا في الاول في الثاني في السبب فان سببها نفس احض به او
 اولي من سببها اية ثم سببها اية عسيلة جده فالنجم كانه فتم منها في قوله نفس
 شوى للتكرار فتم اجماعها فان مدح الشيخ لا وذهبه يصح بعد جرح كره اجتمعت لتكرار
 فذلك منع رجوعه فذلك بضره اشار الى فائدة العطف بالواو على الجملة لانها من
 الاعراب فانها اذا لم تعطف بعضها على بعض احتملت الرجوع ولا يخلو واذا عطفت فتم
 اجماع مضمونها في الحصول بطريق النصوصه وان خبر بان من الاحتمال انما جرى في بعض
 الصور والاحسن ان يقال ان الجملة ان لم تعطف احد بها على الاخرى فتم اجماع مضمونها في الحصول
 بدلالة العقل ضرورة ان الامة الوافقه نفس لا وتكون مجمعة فيها وربما لا يكون من الدلالة مضمونها
 للمكمل واذا عطف بالواو فقد لا اجماع بدلالة العطف معصودة ثم لربما الدلالة لا تحسن
 كل حلتهم محضه الواو كما لا يخفى بل في حلتهم سطره عن فائق الاتحاد والبيان ومعرفة
 هذا الاحوال فبان ان كل متصرف جدا فذلك شك في العبدات فان قلت اعطف شي على
 جواب الشرط من على ضمير مني انما لا يتم اذا جعلت في شرطه وعطف الله مستتر في الام
 بمجاوب الشرط افاد الكلام اختصاص لا استزاد بجملة خلوهم الى شيانهم بطريق منتهى
 الشرط وانما لازم ذلك ان لو استقل كل من المعطوف والمعطوف عليه بالجره وهو موحى وحاصل
 الجواب انه اذا عطف كان الضرب الاول اذ لو جعل على الضرب الثاني كان المعنى واذا افلوا ذلك
 استزاد الله بهم وهو فاسد وجه واحد ما ذكره الشيخ والمالك لزوم اختصاص لا استزاد
 بزمان المولود لما جازع انفسهم بانما مستتر في واذا جعل من الضرب الاول ثم الكلام سالما
 على المنع ولم يجعل ايضا مجر وما جوابا للامر لان الغرض من جعل الامر بالارساء او جعل

انه

نحو

لارساء وبيان غايته فانه قيل امر تكلم بالارساء للزواولة على الركون للزواولة معطيا بالامر وغاية
 له او قيل امر تكلم بان ترتبوا للزواولة على ان يكون للزواولة معولا لا يرتبوا فخلع كاولي هناك امر محلل
 وعلى المثال امر محلل وقوله ولا يرتبوا الجرم بالعكس اعني امر بالارساء على للزواولة لبيان انما يظهر على المثال
 وانما على الامر اذا العكس هو ان امر بالارساء على للزواولة للعطف وان ما جعله سببا لعدم
 الجرم يصح لرب محلل سببا للرفع فان بيان العطف والغرض من شي بعد ذكره مناسب لذكر
 فكلوا سببا فانما مثال الجرح كمال لا انقطاع عن الحكمه وقد قال ان المعصود بالمثل
 هو ما وقع في كلام الراوند والجملة في كلامه ليس لها محل في الاعراب ولا تخفى اية من العطف لان المثال
 انما هو هذا المصراع والجملة في هذا المصراع واذ جعل كقولنا انما معكم انما هي مستتر في قوله
 محل ولا عراب على ما هو فيه بحث اما اوله لان ما عدم وقوله لم تعطف له ولم يجعل ايضا مجر
 يدل على ان الكلام في المثال الذي هو المحل من قول الراوند فان جعل الامر والعطف من المعنى
 بالجرم انما معصود كلامه وانما انما انما جعل كلام الراوند على منواله وليس له ان يجعل امر او اذ
 في كلام الراوند ولا ان يجرم ما بعده جوابا بل ليس له الاحكامية التحليل الواردة فيه او الجرم لو كان
 واراد انه وانما انما اوله للحفاء للمعصود مثل كمال لا انقطاع على وجه يوجب الفصل من الحكمه
 واختلافها جازا وانما انما معصود لا يوجب الفصل منها اذ كان الاول محل ولا عراب كقول
 ورد العطف على المحل الحكمه بعد المصراع كونها محسنة ذلك لا خلا في كقولهم وقالوا احسن الله
 ونعم الوكيل وقد رزق العلم نقص عاجزا العطف ههنا سور نوح ومثله يقول كل قال زيد
 نودي للصديق وصل الى المسجد ومد على جوانه ايضا انهم قالوا انما الجمل كراوى الى الركون لها محل
 في الاعراب ولا على الاول ان قصد تشريك الثاني للاول في حكم ذلك الاعراب عطف عليها لا لزوم
 وليس وان شرط كون هذا العطف بالواو معبولا ان يكون في الحكمه جامع على كمال العطف

اعلم

المثال الثاني
 عطف على الجملة
 انما هو هذا المصراع
 انما هو هذا المصراع
 انما هو هذا المصراع
 انما هو هذا المصراع

بين المفرد من قد جعلوا الجمل الى لا محل ولا عراب في حكم المفردات اكتسبوا بالجهة الجامعة ولم
 يفتوا في هذا القسم الى اختلاف جزاء واناء بناء على ظاهر فادى العطف بالواو الى ان لا يكون
 المذكور وانما عتبه واذ لا خلاف في كون القسم اليك وبما ان لا يكون للجمل لاو الى محل من
 سمع ان فلو كان ذلك لاجل الاعمى لوجب كمال الانقطاع ويظهر جازية في العنصر لكان
 القسم ومخصصا بغير ذلك لاجل القسم الكاضيا على ما في السلب اختلاف الحكم جزاء
 واناء العطف ومع او مع فمع ان اوجب كمال الانقطاع منها اوجه مطلقا سواء كان
 لاو الى محل ولا عراب ولا فلبس الجمل الى لا محل منه واحده موقع المفردات والسبب
 بين اجازتها مقصوده بالذات لا المعاني الى اختلاف تلك السبب بالجزم والتمسك خصوصا
 في الجملة المحكمه بعد العول بل الجملة في حكم المفردات الى وقت موقعها بخلاف لا محل ولا عراب
 فان سببها مقصوده بذواتها فبغير احوالها العارضة لها وانما ثانيا فلان قوله لان المثال
 انما هو في المصراع مسلم لكن باعتبار دلالة على المحكي لا باعتبار نفس الكلام ولا تقتضي في ذلك
 اما قوله انما حكم انما يحكي مشيرون الله مشيرون هم فمعنى ان احدهما فصل قوله انما يحكي
 مشيرون عابله في كلامهم وذلك لكونها ما كلفه لاو الى او بدلا عنها او استغناء عنها على غير ما في الجملة
 لاو الى لا محل ولا عراب اما فضله عنه في نظم كلامه وذلك لكان علمه اذ المجموع
 كلام واحد يجب ابتداء في الحكمة على صورته وانما فصل الله مشيرون هم عابله وذلك في الكلام
 دون المحكي لفهم بوجده وللمجمل لاو الى الكلام محل ولا عراب وهذا لا اعتبار اورد في قوله
 وقد خصنا كمال هذا فاما في قوله قد بينت لراي المال المقصود هنا كلام الراي لكن
 لما لم يطلع عليه الا كلامه الساع عنه كلامه اورد المصراع دلتا عليه وان فصل جزاء لها عراب
 في كلامه كمال الانقطاع لا خلافا جزاء واناء العطف ومع فاذ اتقوا في فضله عنه في الحكمة

هل يجوز فيها العطف عليه ويكون الواو محظوم المحكي كما في قولهم عابله احبنا الله ونعم الوكيل
 طلب انما يحكي المحكي ايراد الواو في الجملة المحكمه اذ كان كل واحد منهما كلاما بمراسمها لكون
 كل واحد منهما محكمه على حالها والجملة الثانية منها افصح من الاولى لانهما في الصفة الاولى من بينهما
 حسب المعنى ومجرد منها يجب جعلها محكمه واحدا فذكر المعطوف في الجملة لانه الصلة لا كمال
 في الانقطاع كما في قوله السارح واما السبب فظالم من عطف البيان الابانة بدل على بعض
 احوال المسبوع لا علمه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يحتمل في الجملة ان يكون التابع دلتا على
 بعض احوال المسبوع مما لا يحتمل في الجملة والالفاظ الجملة محكوما عليها به لكن كل من حيث علم
 لا يصلح لذلك فوزان من المسبوع وزان زيدا لكان في جازر يوزن لكونه فورا له قوله ذلك الكتاب
 مع انما في المعنى خلاف قوله لا رب فيه ذكره الكف في ان لا رب فيه موكد ومورد لذلك الكتاب
 وان ما من المسبوع موكد له قوله لا رب فيه وهذا واضح لا شك عليه واما المذكور في الكتاب وهو
 الموافق لما في المعناه فيجوز عليه السبب ح ليعطف به على المسبوع لا رب فيه لاشيوا كما
 في كونها ما كلفه لذلك الكتاب ولا امتناع فيه انما المنع عطف التاكيد على المؤكد لا عطف احد النام
 على الآخر والمقصود من السبب لكان لا رب فيه موكد للجملة لاو الى اختارها وصار من بينهما فالجملة
 السابعة اليه متوهم العطف عليها من ذلك الكتاب مقصودا انما هو متوهم ولا مجال للعطف هناك لان
 من المقصود موكد لها ودارا صاحب المعناه الى ذلك حيث قال وذلك فصل من المقصود المعنى
 المقصود الذي قبله لان قوله ذلك الكتاب لا رب فيه موقوف بوصف المنزلة كمال كونه هاديا
 وقوله من المقصود موقوف كالاكتفى هو موقوف ولم يعبه بدل الكل لانه لا يميز عن التاكيد الابان
 لعظمه عن اعظم متوهم وان المقصود بالنسبة دونية كلامه والتاكيد وهذا المعنى مما لا يحتمل في الجملة
 لاسما الى لا محل ولا عراب الى ليميز هذا الوجه لا يحتمل في الجملة لان التاكيد المعبر بها لا بد

التعاطف

لرفع لفظ المفعول اذ ليس المراد بالبداهة هنا كبريا وج لا سيما احدهما ولا هذا
 المعدن الجمل الى الجمل لانه لا يصح فيها ما هو مقصود بالنسبة ولا امتياز انما هذا
 ولا يصح في الجمل ما هو مقصود به بل هو ممازاة اليك وان لم يكن ^{موجوب} لفظا بغيره
 بدلا للكل في مقابلة لفظ المفعول مع انما والمفعول ^{منه} وبسبب التاكيد للفظ في عدم القصد بالنسبة
 فلا اجملة بمقابلة التاكيد للفظ ولم نجعل مقابلة بدل الكل فليس اليك الكبريا في البداهة
 مقصودا بالنسبة وقد فات ههنا جملة التاكيد لفظا او في لفظ ان استنفاد القصد الى الجمل
 الثانية بمقابلة قصد النسبة في المفرد اب وهذا جازل من الجمل الثانية من كاد في مقابلة بعض
 او لا سيما كمال اظهار الكراهة لافادته فكذلك اعيان المنعاج ولا يظهر كمال اظهار
 كمال الكراهة اذ ليس المقصود كمال اظهار فقط بحيث يكون الكراهة غير ملة بل المقصود
 كمال الكراهة مع كمال اظهارا ولعله هو المراد لكنه حذف لان لا غناء بشأن اظهار الكراهة بدلا
 اجملا عما لها وشدها اي لدلالة لا غناء على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لم يرد ان لا غناء
 مقصود كمال اظهارا بل اراد انه دال على كراهة شديدة دلالة واضحة وقد حصل ما يستتبعها
 كمال اظهارا واظهارا كمالا وليس ثبوتها بمسؤولية اللفظ فدلالة علم يكون بالانتماء في
 المطالب يمكن ان يحاط به بان ذلك من حيث كراهة من لا يزعم في الطلب كراهة فتقوا طلب الفعل
 من الغنى واراد منه فتكون مبدول لا وهو كراهة وقد لول التي هو الكراهة نعم من فوقها
 ولم يجعل طلب الفعل من الغنى عيانا ارادته منه وطلب عدمه او الكفر عنه عيانا كراهة منه
 في لاشارة احياج في يصح كون دلالة لا غناء على ما ذكر بالمطالبة الى رتب كمال العرف في قوله
 حقيقة في اظهار كراهة اقامته فاما فان فوكل لا يتم لاسيما في اظهار الكراهة حتى يكون حقيقة
 بل هو حقيقة في كراهة اقامته وبما سئل عنها حصل اظهارا واذا اكد بالنسبة الى كمال الكراهة

دلالة

دلالة واضحة فاذا استعمل لا غناء الكراهة التامة كما حصل بذلك اظهارا كمالا واظهارا كمالا
 ووجه هذا وذكر لان اللفظ اذا فهم منه غير ما وضع له قصد او صحا اجملا فيكون ذلك
 بصيرة ورثة حقيقة فيه عرفا كما ذكر وان يكون ذلك كونه مجازا لانه نوع شدة وان لم يصل الى حد حقيقة
 واما مجرد كونه جوا للفظ الموضوع له او لازماله واضح العلاقة فلا يمكن في كونه من نوعا واللفظ مقصودا
 وصرحا وفيه ضعف وذكر لان كون الشيء على الصدق او لا امرائيه مذهب مرجوح
 وعيا بعد موصىة فالذي صار حقيقة وفيه في كراهة لافادته هو لفظ لا غناء والموجود في ضمن ارجل
 هو معناه لاصح لا معناه العرف اذ لم يثبت ارجل في معنى لذلك والكلام في الجمل مراد
 اجملا من جمل مقصود المحل كونه مقصودا كمالا مرة او سواها ولها قد حقت الكلام في كمال المقام
 على وجه الاحتياج مع اعادة في نظار فكن من غير استظهار بدلا على الجمل لا في غيرها
 وانه تمام المراد لكنها كغير الواد لا تخفى ان كان كاد في اراد كمال الغنى الواد وانما لا هو
 كغير الواد ولا يجوز ان يقال انه وعطف البيان للفعل لان اللفظ افعضا النظم الفاعل اعني
 الشيطان لم يكن فالسنانا ووصفها الواسوس اي اذا افعضا النظم الفاعل وسوسا
 وقال انظر الى مجرد الفعل اعني مطلق الواسوس ومطلق القول لم يصح ان يكون بيانا للاولى
 لانه اعم منه مطلقا ولا يفهم منه ما يصف به الواسوس بل يقول لا بد انك تلاحظه النظم المقبول
 ايضا حتى يصح بيانا للاولى ولا شبهة كقول المحدث في هذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الواسوس
 ولا الواسوس الشيطان بل الواسوس الى آدم ثم فالنسبة اليه انما هي من كماله دون مجرد الفعل
 فظن ان فطمة ايضا لا حياط وهو ان يكون قبل الجمل كلام مشتمل على مانع من العطف
 عليه وكلام لا مانع منه فمقطع الجمل عنه حتى لا يوصف عطفها على ما هو مشتمل على مانع لا لا يجوز
 وهو ان يكون قبل الجمل كلام مشتمل على مانع ولا يوجد هناك الا مشتمل على مانع فمقطع الجمل عما قبلها

وجوبا لانه لم يبق امتناع عطف على الجملة الشرطية يمكن له ان لا يحتاج به الى ذلك البتة
 لان الجملة شرطية من الجوار والشرطية فيكون قد لا يتوقف على الجوار والشرطية فيكون قد لا يتوقف على الجوار والشرطية
 على الجوار ولم يمتنع عن الشرطية الجوار حكم لتوجد هناك جملة اخرى هي المجموع المركب منها حتى يحتاج
 الى بيان امتناع العطف عليها وقد مر حينا في الشارح مضمون ذلك على طرفة اهل العرفه فان قيل
 العطف على الجوار المقيد يصح على وجه لا اول البر كعمل العبد نحو اذ او المعطوف عليه بان لا يخط
 العبد اولا لم يعطف عليه ثانيا فلا يلزم ج لا يشترك في ذلك العبد لانه جوار واما جوار المعطوف
 لا خطا ولا حكم الكمال ليعتبر العطف عليه اولا ثم بعد ثانيا فليكون ذلك العبد حكما واحكام المعطوف
 متشابهة عنه وعن المعطوف فيكون ان يجعل عطف الله مستزى عما قالوا ان الوجه الاول في
 الاول والعطف على الجملة الشرطية فليست قد صرح فيما عديم للمعطوف عليه لانه كان
 مقيدا بعد متقدم عليه لكان المباورة الخطابات والعطف هو انما هو انما في العبد وهو
 العبد كما في المنع فان قلت فماذا نقول في قولهم فاذا جاء اجلم لانه حيث زعموا
 المباورة انما هي انهم هو لا يشترك فليست قد كالتا المظاهر المباورة لعل هو انهم من كافي
 لانه الكرم فان كان مستدام في زمان يجمع لاجل مسجل المسجلة ظاهرة فلا فائدة في ثبوت
 فوجب ان يعطف على المتيقن من ثبوت فليست فليجعل عطف الله مستزى بهم وهذا
 البطل فليست لس الورثة ههنا عليها هناك ان الظاهر فلا يلزم مخالفة الظاهر فيكون
 مخالفة لقرينة اضعف بل لا تخاد بها في المحسوسات على انهم سبيل المعالاة
 او ما انحلت من ثمة استدلوا ثم للو حكمة فصل الجواب عن السؤال الثاني ولا اتصال
 منهم وادعى فصل الجواب عن السؤال الثاني كمال لا ينقطع ولا اختلاف خبرا او شأ
 فكون الفصل لا سنا ولا شبه كمال لا ينقطع لا شبه كمال لا اتصال او غير ذلك

قال

فيه الحكم على كمال طائفة عنه وادراكه لالكلام السابق بعض السؤال او بلاذة السامع وعدم
 تفهمه لذلك لا بعد ايراد الجواب **ج** بين الجملة تاسين في الغرض ولا سلوب **الجملة** قبل
 وذلك لان الغرض من الجملة الاولى شد أعضاء التحول وهو ما سبق في الكلام او لا يراى
 ان الجملة الاولى الغرض من الثانية ليرتفع على الكمال ما هم منه والنصام والنعامي من انما انما يعمل
 واستطاد الذين كرمهم عند ذكر المؤمنين ولا سلوب كمال الى ان طولا جوار فيها الحكم على الكتاب و
 جعل المقدم من ثمة ما حكم به عليه وفي الثانية الحكم على الكافرين وذلك صدرت الثانية بان ثبوتها
 على انقطاعها عن كمال في وانها في آخر وذلك لان العادة انما اذا قيل فلان عمل ليرتال
 عسب علة وموجب مرض وذلك لان السامع اذا سمع لفظا نامرض وصدق بملك
 بغير ما حصل له صدق بكونه لمرض سيما في الجملة من غير ان لا يخط خصوصية في كلام
 اليه لا يحتمل عدد فيحتاج الى السؤال عن السبب ان عن يقين فيحتاج خصوصية فيقتصر
 ويكون الخط بصور خصوصية السبب ثم البصير بكونه سببا تابع للخط عن النص الذي
 لا يصح فيه شك وتردد حتى لو كذا الجواب ولو فرض ان تعلقت امر اضناحية مثلا سبب
 مخصوص فاذا سمع لفظا نامرض فيها فربما توجه الى خصوصية ذلك السبب وشك في ان
 كونه سببا لمرض بكون الخط هو البصير دون البصير فبعض الباكزة الجواب لان السؤال
 عن غير السبب ايضا اما لكونه على اطلاقه كما في المثال الاول واما لشمول على خصوصية كمال
 المثال الثاني فان السؤال اذا جاز السؤال عن مطلق القول والمطالبة بالذات بقول مخصوص
 والمطالبة بكونه صدق او كذب وانما احد ما بخصوصية والمشرى ان المقصود ههنا هو
 البصير وقد بحث قد سبق اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفة كذا وضع
 في بيان ذلك واما ما راي في قوله جهم بان المراد اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة وصفاته

الخصوصية

قال

لا إعادة منه حقيقة فانها ليست مذكورة بما يقتضيها ^{فالاظهار} من هذا العبد
 أي ما بيني فيه لا سيما وبما استأنف عنه وذلك لأن وضع اسم الانسان بهذا
 موضع الضميمة اياها الى بكر الصناب لانه قبل ذلك اكرم الفاضل حسن الاحسان ^{عاجز}
 وهو كجمل الذي يؤمن بالغيب موصولا بالمتقدم بوضع الاستئناف محذوف او كجمل
 يرى ويراجع ورجوع واما على الوجه الرابع وهو كجمل قوله الذي يؤمن بالغيب الى
 ساقته استئنافا فلهذا ويرى العبد بلا استنباه قلت وجهه انه اذا ثبت شيء حكم ثم قدر
 سواله عليه واراد له جواب بان سبب ذلك انه مسح هذا الحكم واهله ^{بما} كلامه فخله
 فان الحكم المتيقن لزومه الحال المذكور هو احسان المخاطب اليه وليس بقدر فقال سوال من
 المخاطب ^{الاحسان} سبب احسانه اليه كمنع ما يعلم من غيره بالاسباب كاحسانه الى افعاله لا جوار
 نعم مصور ذلك اذا انسى او اراد ان يخفى عنه بل يعرف ذلك ام لا لكنها عامي فيه مراحل الصواب
 لربنا لما قلت لصاحبك احدثت الى زيد اتجه له لربنا بل هو حسن الاحسان حتى يكون
 احسانه اليه واقعا موقعا ام لا فاذا قيل زيد حسن الاحسان فعدم الجواب عن السؤال
 المدبر واذا قيل صديقه عدم ^{المعنى} فقد انى بما هو الجواب عنه حقيقة وهو الحكم بكونه
 حسانا لذلك زيد فيه ذكرنا يوجب استحبابه وهو الصدوق العدم وبذلك يضحى كالحال
 وسنوى الحكم فكيف يبلغ واحسن وبما قرنا لك يظهر ان قوله فما عدم والسؤال المدبر فيه
 ما اذا احسن اليه ليس شيء سواء يرى على صفة الحكم به من المضارع او صفة المبنى للمفعول
 مما لا يخفى بل انكى لربنا بل هو حسن الاحسان واما قوله ^{فان} تسجن التاكيد الجواب لانه
 جملة ملقاة الى السائل عنها المقدور فيها وقد ضعف عنه بذكر موجب الاستحباب ^{الاحسان}
 فامل واما العهد بالعطف فهو جمل وصف ثواب المؤمن في عطفه بما جمل وصف فيه ^{سواء}

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

عقاب الكافور في عيان الكافي لم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث
كما نلاحظ قوله فان قلت قد جرد صاحب الكافي عن عطف لانا، بما لا يخبر من هذا بل جعل الخبر
مع لانا، او العكس بل يؤخذ عطف حاصل من مقدر احد الحكمين على حاصل ومضمون الاول
بل يرد به مع المجموع الى المحمد والعطف بمجموع وصية بنى فيها ثواب المؤمنين على مجموع وصية
بنى فيها عقاب الكافور في قوله تعالى ^{فان} عطف الجملة على الجملة لطلب تناسب
البناء مع الاول بل ضم جملة سوفه لغرض الى اخرى سوفه ^{لغرض} لاخروا المقصود بالعطف المجموع وشرط
المتابعة بين الغرضين فظلم كانا قد كان العطف احسن ولم يذكر السالك في هذا السمع من
العطف انتهى كلامه والعجب من السالك انه لم يفتش لهذا المعنى مع ظهور من عيان العلماء وقيل
لما رواه الشيخ في قوله السالك الذي اعتمد بالعطف هو لا يرحى يطلب له مشاكل من روى يعطى له
على معنى لا يرحى والنسب جرد الفاعل عن لا يكون جملة وجب لزومه ان يجعل قوله ولكن ان نقول هو
معطوف على قوله فاعلموا ان الله يترحمهم الى منور او فاعلمه معطوف على فاعلموا كذلك
حي يكون من عطف لا يرحى على لا يرحى وهو فاسد لان العطف على المسند مسيارم لا شريك المسند على
كما ان العطف على المسند له مسيارم لا شريك المسند فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالفيد
ولما زانق وبشر عمر ابا العفوة لا طلاق عطف على مسوقه لغرض على اجل اخرى مسوقه لغرض اخر
بل يفتك حكمان محققان خبرا واناء عطف احدهما على الاخرى طلب اراد به كل المثال
عطف وصية عمرو الدالة على احسن حاله على قصيدة زيد الدالة على سوء حاله لتوافقا منزلة وكرامه
لكنه اقتصر من القصيدة على ما هو العمدة فيها ونعم منه الباقي منها فانه لا زيد يعاقب بالفيد ولا زانق
فما سوء حاله وما اخبر الى غرضه كروى بشر عمر ابا العفوة ولا طلاق احسن حاله وما زانق
قلت ما هو حسن لكن من شروط اتفاق الحكمين خبرا واناء لا سلم صحة ما ذكره والمثال ولذا قال

محمي لافا
وصوفا سند لافا
في لافا
الفاي جمع
وصوفا

المعكروا وقال صاحب المضاع كذا لا دقة ولا حق في كلامه على ما فهم بل على ما قرناه ولا شرط
 انما في كل من خيرا وان شاء في عطف الجمل الى لا يحملها ولا عراب حالا تراعى فيه ولا حاصل
 لموله بل يوجد عطف حاصل من غير ان يكون الجمل على الاصل من معنى لا يفرق فانه ان اردت
 تاويل احد ما كتبت ففان في الخبره او كذا فانه فذلك عطف لا نشاء على الاخبار او بالعكس
 بناء على التاويل للعسم اخو العطف منها كما زعمه وان اردت به انه لا ما دل هناك فهو عطف
 لثباته على الخبره او بالعكس من غير ان يجعل احدهما معنى لا يفرق فاما ما دل لموله بل
 يؤخذ من الخطاب من قوله فلندري ان فانزلهم وبشر او قل ان ملهاها التمس اعبدا وبشر
 لم يسهل لعطف العسم على المعص بل جعل عطف الكلم على الجمله فاحساج الى العدد لرعاية المتكلم
 والله ورجار الله ما ادق نظره في سلب الكلام وما عرفت باحواله وافايقه متدك في
 موافق فوايد ما كل من هنا ولا يحتفظ بها من العون المديرة العمل المفهوم الماكلي
 واما جوش والجوش المصور ومن المحسوسه باحد الحواس كالحس الظاهر والباطن ومن كذا
 الجوه المنعرج والصورة المحسوسه ولكل واحد من الامام البتة مدرك وحافظ قدره الكلي والقي
 حكمه والحس المجرد عن العوارض الماديه هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدء النفساني
 ومدرك الصور هو الحس المدرك وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوجود وحافظها الذكوره
 ولا بد من الفهم من صورته سمى فكره ومخله وليس كذا من السمع ينظم احوال الارواح كلها
 والمقصود لا شأن الى الضبط وان كان خارجا عن النفس لان العمل مجرد لا مدرك
 بذاته الجش وحس هو جش معنى الجش الجسماني كونه موصوفا بموارض تمنع من ان
 في الجرد واما الجش المجرد اب فحكمه حكم اللغات جواز ارتسامه في الجرد واجواب
 الى ما دلت على ان لا ياتي وصف له نوع اختصاص بها وسفوح ذكره باب التبيين

فهو كونه لان ماد كونه السكالي وان العمل مجرد المتكلم عن الشخص الخارج برفع
 العدد والى انما سبب التماثل بعض كما كان في الكميه لا معنى لا شرا كذا وصفه نوع
 لخصائصها اللهم الا ان يجعل كل الوصف بمنزله الكميه وما عده بمنزله الوصف المتخصص لها
 فان كل عدد يصدر عند العد فانما قبل عدده اخر فلو لم يكن لا فخر ^{وكان اصل المقادير} فلو لم يكن لا فخر فلو لم يكن لا فخر
 كما لو اعد الواحد او اثنين او غير ذلك فان كماله ولا كثره ايضا كذلك يمكن لثبوت
 بين المتماثلين كماله ولا كثره ايضا فان سببا لثباته لا يتغير عند عدده مثلا اذا عدينا ان
 لها في الوصف فاما كثرتها لا يتغير عند عدده فلا ينطبق في حده وكذا اذا احتسبنا لا كثر
 فاما كذا في منها كذا عدد واكثره لا ينف عند عدد ايضا وليس كذا في العلم والمعلومه كذلك
 وبوجه اخر في علمه السمع وهو كماله ولا كثره لا يتغير في الذات لا للكمه بخلاف العلم
 والمعلومه اذا لا اختصاص لها بالكمات وهو السبيل بين من وجوده في معانيها على
 محال واحد منها غاية الخلاف هذا العدد لا خيرا انما يعتبره المضاد كحس فلا تضاد لهذا
 المعنى في السواد واكثره مثلا ومنهم من سبب السبيل بينها تضادا وجعله تساما في السبيل
 غير كذا رتبة دون المضاد المشهور اذ لم يعتبر فيه غاية الخلاف وهذا التماثل في السبيل
 لكل لاف نام المشهور وقد اعتبره بغير المضاد مطلقا فداخرا وهو لا يكون تعقل احد كذا
 الوجود على بالفعال الى كذا اخر اذ اراء المتضادين ولعله انما تركه لانه اراد بان الوجود في
 الموجود ولا ضا فاسب موجوده عند المتكلم خلاف كذا السواء ولا رضى فانه لا زمان
 لها خارجا عن كون احد ما في غاية الارتفاع ولا في غاية الانخفاض وصفا
 خارجا عنها لا زمان لها فلا يكونان في الاسود ولا في السواد فاما كذا فيكون في كذا
 امر من وجوده في الخارج لغير جاني بغير المضاد من واذ لم ندر جافه فان الامر في ظاهر

اي عدم اعتبار
 غاية خلاصه

الفرق

واما لو ادعى انهما لا يكونان الا اوله والثاني من جنس مفهومها فلمن شبهتاه الخلف
 لكنه انما يقرب فانه اختلاف في نوعه لا في النوع من هو الجواب في الاول ان
 وكما انما ذكرنا ان مفهومهما هو الاول والثاني ليسا بوجوه من لا صغار لعدم في مفهوم
 كل منهما على ما ينبغي سائبا بل جمع فيكون معنى محمول فان التضاد في احد مطلقا هو
 او كل من ذكرنا العمل وان اخذ مضادا لال كل كان كل واحد مضادا الى جرحي كضاد
 هذا السواد مثلا لان جرحي على ما ذكره وكره في تضاد في الجرحي لا في الجرحي ولا في
 مثلا اذا قلت عدوان زيد فان اردت بها مطلق عدوانته في سكرته وان اردت بها عدوانته
 مع عمرو في زمان بعد الاجل امره عزالي عند ذلك من العبادات كانت تخص في تالي التكرار
 جرحه وفي تضاد حالها لئلا يكون التضاد في حاله لئلا يكون التضاد في حاله
 معقول فليكن لان الاول جامع مطلقا والآخر في حاله لان العمل سواها لان في كل من
 او جرحي او كل في جرحي او اذا التفت اليه العمل اضيق في جرحي منها وذلك لانه في نفس صاحبه للجمع
 ولا حاجة في ذلك الى احيا الفاعل في كل واحد من الجاهل في العمل سواها لان ذلك الجامع ما ذكره
 العمل بالاداء بواسطة الالاب والاضاد فانه اذا انظر العمل اليه لم يعضد الجرحي
 المضاد من لانه في نفس موصيها لذلك بل يحتاج فيه الى احيا الفاعل الى الوهم اذ في
 لئلا يكون فاعله كلف منته الى الوهم مطلقا مع انه اذا كان كل واحد مذكرا الوهم مطلقا
 فلم يعضد سببه الجمع ولم يتخلل ذلك فاعله لئلا يكون في الكيفية انما هو لنفس سواء
 لان معلما بكل واحد جرحي لكن القوى الالاب لئلا يكون في الادراك والمواد الوهم في ادراكها
 الاله لئلا في ادراك المعاني في المعطلة بالمحسوسات النفس في سببها ومستغنى بها في ادراكها
 سائر كواكب في ذلك فيل الوهم سلطان القوى كسب بل ربما سببها في المعقول لا في

في
 في
 في

٢٠١

والمحسوسات في تلك المقولات في صفة وذلك في محطتها وتلك في محطتها بالمحسوسات
 فالمراد بالجامع الوهم في بعض العمل في استعمال الوهم الجرح لاجلته ولو لم يستعمله لما اضمض
 الجمع سواء كان ذلك الجامع مذكرا للعمل بالاداء او بواسطة الوهم ولا في الوهم لانه لئلا
 لم يعضد سببه لئلا يكون في العمل بالاداء او بواسطة الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء
 في العمل بالاداء في الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء او بواسطة الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء
 فلا شك ان في بعض الجمع منها والخيال في مذكرا في فاعله في ذلك التضاد من المعاني الوهم
 او منها ومن الصور من سببه اليه لان الوهم انما يتفرع عن الصور كماله بل التضاد من المعقول
 المعنى في المحسوسات سببه ايضا لانه لان تلك المقولات في صفة عن الصور كماله ايضا نعم
 في المقولات في صفة لو فرض فيها تضاد لم يكن الخيال فيها مذكرا لئلا يكون في العمل بالاداء
 كما هو العرفه المعبره في اللغة مما ارجل وفما ذكرناه في بعض المحسوسات في الشرح
 وفما ذكرناه في اللغة مما ارجل وفما ذكرناه في بعض المحسوسات في الشرح
 فيل لئلا يكون في العمل بالاداء او بواسطة الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء
 العمل بالاداء في الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء او بواسطة الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء
 في العمل بالاداء في الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء او بواسطة الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء
 في العمل بالاداء في الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء او بواسطة الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء
 في العمل بالاداء في الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء او بواسطة الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء
 في العمل بالاداء في الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء او بواسطة الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء
 في العمل بالاداء في الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء او بواسطة الوهم لئلا يكون في العمل بالاداء

المعاني

فلا تتوكل على خلق الله تعالى متاعك على جمع بين ذكر الحام وذكرا كحف و قد صرح بان لا اتحاد في
المستند جامع كلفه غير ملتفت بهذا المعام فلو فرض قصد السكلم الى اتحاد الاشياء الضيقة المتعلق
به واتكلم عليها بالضميق جاز لربنا ان يجمع بين ضميق خفي وضيق خفي ضيقه فمما مل على بصيرة في كلامه
واختار الوجه باللاح كلفه فليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين كلمته اما ان
مثل هذا الجامع هل يكتفي به صي العطف ام لا فغير واضح الى قبل من الكلام وما بعده فله سبحانه
لان المصنوع بيان الجامع بين كلمته العطف واللا يكتفي به صي العطف منها قطعاً ولا يصح جامعاً
منها اصلاً لما يسمى بالجامع بين كلمتين فافلا في ما يصلح له يكون جامعاً بينهما في موضع ولا يصلح
لذلك موضع اخر لان هذا قوله وقد صرح فيها اي فيما قبل الكلام وما بعده باسراع العطف
فما لا تناسب بين الجزاء منها والجزء من معنى فاشارة الى ما صرح به مما قبله من انما
العطف في كل الشئ الذي لا يجانه وارجح كونه محذوفه وما صرح به فيما بعد من انما
في نحو خاف من ضيق خفي وضيق خفي فمما كلفه اما في لا واطلانه وعطف المفرد على المفرد وليس
الجزء المحذوف من معنى خبر والمعطوف عليه ولا من المعطوف بل هو خبر عنها مما قبله
في اعتبار العطف منها فلا يكون صحيحاً للعطف جامعاً بينهما كلاً في معنى فان الجزاء عنه والجزء
او فيدار فيكون ما خبره في كل واحد من الكلمتين مجازاً لكون جامعاً صحيحاً للعطف بينهما واما
في الكلام فانه صرح فيه بان لا اتحاد في الجزاء جامع كلفه غير ملتفت الى في ذلك المعام لبثوه عن الجمع
بين ذكر الحام وذكرا كحف كما نقلنا عنه وكذا التقارن انما هو بين معنى الصبر
نعلم ذلك انه لو اردنا انفس الصور الحاصلة في الذهن لا حصولها فمما صرح كلامه في
لانه لم يكرر مع قوله من يصورها تقارن ان بين صورتها تقارنا او ان بين حصول صور
تقارنا والتاسد ما كان دون لا ولا ويزال الاول لا يجدي في الوهمي للاتحاد بين الصور

والشأن المذكور
في الكلام

في الذهن كما لا تضاد في حصولها فاما التضاد بين الشئ انفسها فوجب له ان يتصور بها
مفهومها فليكن له وجه صي في الوهمي والتمالي معا ويكون واضافه العام الى الخاص واما اذا
صحي لان تلك العبار تقوم خلاف المصنوع واضافه ذكر المصنوع صي عنه اذ كلفه ان يقول
الوهمي ان يكون منها شبه تماثل في والتمالي ان يكون منها تقابل مع انه بعدد الشخص
العبار في رعاية لا خصاص فيها اذا اردت مجرد لا خصاص من غير فرض الجرد في احدها
والثبوت الاخرى ان اذ كان المصنوع مجرد شبه المستند الى المستند له ولا شك لربنا
المصنوع جامع كل واحد من مجرد والثبوت المضيق لا يستعمل الاطلاق والعميد المقول
وعده لزم ان تراعى تناسب الكلمتين في اللفظ او المعنى في الوصل بينهما كلام
في غاية السقوط يمكن ان يرفع هذا الكلام وغاية السقوط وبسند الى المذهب الكوني وهو ان
زبدان زبدان كونه ان يكون فاعلاً عاماً وتقدم الفعل على الفاعل انما يجب عند هذا المذهب
والذي يشوب كلام بعض المحققين المعطوف على الوجه هو جمل زبدان لانه اذا وجر
فان السمع ان كان في شرح المفصل واما الموضع الذي يسوي له كلاً وان كان كلاً في كل واحد
ذاتاً ومرتبة على جمل اسم وجمل فعله فليكون الرفع على ما اول اسم والنصب على ما اول الفعل
ففي هذه العبار اشعار بان المعطوف على الرفع والنصب في واحد من الرفع ما اول بالاسم
النصب ما اول بالفعل نظر الى الجزاء الذي هو محط القاعد ويتقوى ذلك انه لم يوضع في النصب
كما جاز الى بعد منونة المعطوف على ما ان يكون كلام سبويه في المثال الذي اورد به جازياً على ظاهر
غير محتاج الى اتركبه السرا في لصيحي وكان هذا تمام الباب الفصل والوصل
وفي ذلك اشار الى الروا او كمال اصلاها العطف ولما سئل اني جابج فيها الواو او اراد لربنا
ان ان جمل كوني مع حالاً بالواو كاصل انه في كل الجملة الواقعة حالاً لالف كلف خاليتها

في موضع المفهوم
في الكلام
المعطوف

عن صحتها وجب فيها الواو فارد ان يبين ان ان جمله يصلح لهذا الوصف في وقوعها حالا
خاله عن صحتها مقارنه للواو وجوبا لجملة لانها مشقة ولا يصلح لرفع حالا
بغير نفسها عن ملة ان القول كما في قوله جذب للمالي بغير الواو عن والحق ان الحال هناك هو القول
المقدور والجملة لانها مشقة فلو كان في حالها حيل الجواز لعانها معام عاملها المحدث في الواقع
حالا اذا كان ضد الشرط المذكور اول اللزوم لذلك الكلام السابق في الفسخ التي رايها
والصحيح ان يقال لا يستلزم لذلك الكلام لانها لسان الله الى عليها التامل او المعقول
فمن لم يكون على صفة لا يباب فقال حان زمر كبا لا غير ما في عدم دلالة على الله الزمان وبذلك
ان يكونها على صفة لا يباب يظهر انها تدل على حصول صفة استيعوا تقديرها على الحالية يعلم
لا يستعمل لسانا في كمال الاستيعاب والجملة هذا الوجه مستبعد جدا وكذا لا يمكن ان يكون في
حين يصدده بجامع ظاهر لا يضمنه الله على سواء ولا ينافي سببا كمال في الزمان كما هو المعامل للامور
الا في كمال لفظ كمال على كل منها اشرا على لفظها وذلك لا يفسد استيعاب تقديرها على كماله
يعلم لا يستعمل كمالا في كمال واحد وسرور على ما ينبغي على علة مجرد الجملة الواحدة حالا عن حرف
لا يستعمل والجمع في وجه غير منتهية بالوعد ان صرت موجودا وانما كان الصفة كما
بدعي انها صفة جلية وعلوها فيكون ابلغ من ان لا يستعملها في الزمان الماضي الالزام
بما ورد في التاقيصه لعلها اسمها وغاها ما يمكن لربها في العام في هذا الجمع بوجه
العام الى ذلك الوجه المستبعد وجعله غام ما يمكن لربها في كلام العوم وهذا الوجه ولرب كان
منقول الى الموضوع من كلام الرضى كنه غير مرضي به كما ترك والصواب لربها في الازمنة
فيود المالة احصاها باحد لازمة لهم منه اسعيا لثباتها وحاليتها وما ضوتها بالعين الى ذلك
المقدور بالعين الى ان كان الكلام كما في معانها كمنه وليس ذلك مستبعد فقد صرح النجاشي

في مباحث حتى يكون الفعل مسبلا نظرا الى ما قبله ولرب كان ماضيا نظرا الى ان كان الكلام
وعلمنا فاذا اقلعت على ذلك ركب في المضمون منه كون الركوب ماضيا بالسبب الى الجملة منها
علمه فلا تحصل مقارنه الحال لعمليها واذا دخلت عليه قد قوبل في زمان الجمع ونعم المقارنه منها
ولان ابداء الركوب كان مستوعدا على الجمع كمن قاربه دواما واذا اقلت على ذلك ركب في
كون الركوب في حال الجمع ووجه نظره صحت كلامهم في هذا المعام وفي وجوب مجرد الجملة الواحدة
حالا على علمه لا يستعمل اذا لو صدرت بها ففهم كونها مسبلة بالعين الى عاملها ونظرا ايضا
صحي ما ذكره النجاشي من انك لو اقلت جيت وقد كتبت في ذلك فلا يجوز ان يكون حالا لانها لا يباب
ولا يضمنت ان حال الجمع لا لجال الكلام وكذا ان يكون حالا اذا كان في شمع في الكتابه قد مضى
محتاجا الا انه منطبق بها في حال الجمع ووجه مرجع كلامه الى ما ذكرناه وانما اذا وجدت
لكلام اخيك محلا صحيا فلا تقدر على خطئه فتخطا في اخي خالتك وكذا ما يقيد
الفعل الواقع في زمان الكلام بالماضي الواقع قبله مدة طويلة كمن يصدح بلفظ قد ولا يكره
منه سورة لا يستعمل لا بد في مثل ذلك من التامل على وجه يحصله التقارن في اعتبار
المصدر في اصدده في حرة والقيصه انه امرت صحتها بنوع من اعبار العلم كما في قوله كسر
مكفون بالله ولستم اموا انما ان كيف مكفون وانهم يعلمون ان حالهم هذا ووجه التقدير
لفظ قد لا يقع في كمالها فكيف في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو قد وقع في النش
لا يستعمل في ظاهر الكلام شعوان كقولم يضرب بول على سفروا في الزمان الماضي
وضعا وما تقدم يدل على ان لا يستعمل انما استفاد من خارج بناء على الركاصل استمرار
في هذا هو المضمون منه حسب اصل الوضع وما ذكره من انما ففهم منه اذا جوبل لاثبات النش
وقيل ان من قال ضرب زيد لم يضرب والحق ان النش انما اذا ما طلب

وقيل

اذا كان مفدا لا سمرار وجب لكون نفي النفي انباءا في الجملة لورود النفي على نفي داهم ولذا
اشبهوا انما هو داهم النفي مثبت لان انباءا في الجملة طلب النفي اذا ورد على النفي كان النفي
المورد عليه منزلة لانباء والنفي الوارد على حاله فعند داهم استفاء النفي في الجملة وهو
دوام لانباء والذي يلحق عنه وجوب الوارد جائز ويزيد وسرع او مسرع وجا
زيد وعمر وسرع امامه او مسرع اول منه في كونه وهو مسرع او مسرع وذلك لان قال اول
كان منزلة امادة اسم مركب في انك لا تجد سبلا في جعل امادة ذكره بضمه شبهه باعادة
اسم مركب فيكون المشبه به ادنى في وجه الشبه عما هو المبني عنه وقال انما هو مجزئ
لرغم ان حاز زيدا وعمر وسرع امامه لجعل في الاصله وذكر حاز را مجزئ بل في الجمع بينهما ايضا
شبه لاولئك والذي منهم عمار المثنى ان وجوب ذكر الواو انما هو فيما يكون المستند
منه في كماله ان ما عداه على المشهور من حوازل لا ومن او لوية الذكر وما نحو حاز زيدا وزيد
يسرع فسعى لم يمتحن بما يكون المبني فيه الضم لان في اضافة موضع الضم لا يثبت
الكلام فيها الا بترك المحمولى البناء على امره وذلك لان السبب والاضاف لا تختص الا
بتخصيل المضاف اليه وليس لنا تقدير الكلام بتعين في نفسه لكونه منسوب اليه بكل واحد
من افراد المحمولى المعاد برصاح لذلك فاذا قيل كلام الى اخره فان تصف بالاطباء لا يجاز
فذلك الكلام بعينه اذا قلنا ان سدا حاله في ان لا وصاف فلا تميز افراد الموصوفين
المطلب بل سدا حاله فلا تضبط لادصاف الموصوفات الاسمين منسوبي اليه ولا شكل ليعرف
لادس اولى بذلك فتعينه لذلك هو ترك المحمولى البناء على امره وهذا الكلام في غاية الصحة
والثبوت لا يتجمل عليه شيء مما اورد له المص والسبب من كذا طباطبعا عموم موجه
لان لاطباء بالمعنى كاول دون الكه يوجد فليس رب اني ومن العظم من واسم المراسي شبا

والمعنى الكه دون لاول يوجد فما لا قيل فزانم بذكر المبني بناء على حاسبه خفف مع ذكر
المعام يوجد بالمعنى فما اذا زدت في المعام نظرا الى ما ذكره في المسبب الكه فزانم
فانضموا وكذا من كذا بكار بالمعنى الكه ومن كذا طباطبعا ان المعنى كاول عموم موجه
لوجوده على فليس رب اني ومن العظم من وجود كذا طباطبعا بالمعنى كاول دون لا يجاز بالمعنى الكه
فما لا حال فزانم فسوقه = اذا طاب المعام على ما قرأه بالعكس فما لا حال فزانم فسوقه
وكذا من كذا بكار بالمعنى كاول لا طباطبعا بالمعنى الكه عموم موجه فليس رب اني لان السبب قد صح
بطلان كذا حصار على كونه اقل من المعارف حيث قال كذا كذا بكار بالمعنى الكه الى المعارف
وعمله كذا حصار كذا ايضا قال في كذا حصار كذا كونه نسبيا يرجع في بيان دعواه الى ما سبق
تارة والى كون المعام خلقا باب طما ذكر اخى كما فعلت في معنى الكتاب باد في تفسيره الجان
وجواب كذا خوف الاسما وتله للجهنم قال في الكه في صدره فلما اسما وتله للجهنم
ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا كان ما كان ما تنطق به الحال ولا تحط به الوصف استنباطا
واغتباطا وحمد ما الله وشكره بما عايناه من نعمه عليها من دفع البلاء العظيم بعد حلوله وما
القبلى في رضاعه بوطى لا نفس عليه والثواب والوعاوض ورضوان الله الذي ليس
وراءه مطلب فان اشرح لي عند طلب شرح لك ما له وصدري عند فخره ان يفر ذلك الى
واضاح ظاهرة في الكلام شعوبان قوله في ظرف مشروط مع صفة لمخوف ان اشرح شيئا
صدرى والمبني من نظم المنزلة على الامام بالفعل ان اشرح لاجل صدرى وج اما كحل
المقصود زمان الربط كاي فليس اقرب للكس حاسبهم فلا اشكال في كحل قبل الاجال
والسبب في صحة انها حاصلان بدون زمان في الكواب لم يترك اشرح لسبب فم توض لذكر
المسؤول اصلا كذا في كحل اشرح لي لاجل اني فم ان الشرح هو معلق به في الجملة في صدرى

بمعناه الصريح بل ما فهم منه مما هو وصف للفظ كونه كمنع من المع والاعتدوا في ذلك على
ظاهر ان الدلالة منه اللفظ وان الفهم ليس منه لانه فلا بد ان قصد ما ذكره بكونها مع هو وصفه
ثم لو لانه فهم المع واللفظ على كونه كمنع من المع دلالة واضحة لا تشبهه فالمتصور من
قوله ان المع هو مع كون اللفظ كمنع من المع فاسم الكلام وانضج المرام وبن
لم يترك اللفظ منهم من المع ليس كمنع وصفا للفظ بل انما المع منه فان انما المع منه
له سواء فيكون اللفظ او لا نعم انما المع منه يدل على كونه كمنع من المع وبن
منه للفظ حقيقة على فساد وصف الشئ بحال معلنة فان فساد اللفظ منه لزم مثلا بل يدل
على ما هو وصفه وهو كونه كمنع بكونه فاما وقد كانت بحاجة الى هذا العدلان دلالة
اللفظ لما كانت وضعه كانت معلنة بارادة اللفظ ارادة جارية على قانون الوضع
فما الكلام اني توقف الدلالة على ارادة ذكره للعلام الطوسي شرح لا اشارات متولاه الشا
واطلق العبار منسوبة للدلالة على كونه كمنع من المع صرح بان المراد الدلالة المطابقة الى كمنع
الدلالة التعينية ولا تراه حيث لا قصد متوجهها الى الجزء او اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل
او الملزوم فان الجزء او اللازم من مضمون قطعا ولا سوف فهمها على ارادتها بل على ارادة الكل و
الملزوم والتمسك في هذا الكتاب بموضع العبار المطلقة فكان الناقل نظرا الى اللفظ عام
الدلالة المطلقة لانها لما كان في الوضع مدخل فيها فلا بد ان سوف على ارادة الجارية على قانون
الوضع والفرق بان المطابع وصفه صفة وبلاخر ان لما شارك العقل ما لا يحسن ولا يفسد
جوع محض المطابع بذلك وبنها حكم محض واكمل ذكره ذلك المحمول ان الدلالة المطابقة
لما كانت مجرد الوضع لا لعلاله معلنة تفيض لا شغال اللفظ الى المعن فاسب ان يدعى فيها
التوقف على ارادة المذكور وبعدا عبا ركة رادة فيها لا يصح عبا رامي الجا مني لخصوها

هذا هو المعنى الصريح بل ما فهم منه مما هو وصف للفظ كونه كمنع من المع والاعتدوا في ذلك على ظاهر ان الدلالة منه اللفظ وان الفهم ليس منه لانه فلا بد ان قصد ما ذكره بكونها مع هو وصفه ثم لو لانه فهم المع واللفظ على كونه كمنع من المع دلالة واضحة لا تشبهه فالمتصور من قوله ان المع هو مع كون اللفظ كمنع من المع فاسم الكلام وانضج المرام وبن لم يترك اللفظ منهم من المع ليس كمنع وصفا للفظ بل انما المع منه فان انما المع منه له سواء فيكون اللفظ او لا نعم انما المع منه يدل على كونه كمنع من المع وبن منه للفظ حقيقة على فساد وصف الشئ بحال معلنة فان فساد اللفظ منه لزم مثلا بل يدل على ما هو وصفه وهو كونه كمنع بكونه فاما وقد كانت بحاجة الى هذا العدلان دلالة اللفظ لما كانت وضعه كانت معلنة بارادة اللفظ ارادة جارية على قانون الوضع فما الكلام اني توقف الدلالة على ارادة ذكره للعلام الطوسي شرح لا اشارات متولاه الشا واطلق العبار منسوبة للدلالة على كونه كمنع من المع صرح بان المراد الدلالة المطابقة الى كمنع الدلالة التعينية ولا تراه حيث لا قصد متوجهها الى الجزء او اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل او الملزوم فان الجزء او اللازم من مضمون قطعا ولا سوف فهمها على ارادتها بل على ارادة الكل و الملزوم والتمسك في هذا الكتاب بموضع العبار المطلقة فكان الناقل نظرا الى اللفظ عام الدلالة المطلقة لانها لما كان في الوضع مدخل فيها فلا بد ان سوف على ارادة الجارية على قانون الوضع والفرق بان المطابع وصفه صفة وبلاخر ان لما شارك العقل ما لا يحسن ولا يفسد جوع محض المطابع بذلك وبنها حكم محض واكمل ذكره ذلك المحمول ان الدلالة المطابقة لما كانت مجرد الوضع لا لعلاله معلنة تفيض لا شغال اللفظ الى المعن فاسب ان يدعى فيها التوقف على ارادة المذكور وبعدا عبا ركة رادة فيها لا يصح عبا رامي الجا مني لخصوها

بمجرد ارادة العبرة في المطابقة فان الكل اذا كان منويا واللفظ كان الجزء لا كقطعة كذا ان
الحال الملزوم واللازم قد خله الوضع في الدلالة على مع لا تنقض الا توقف الدلالة على ارادة
جارية على قانونه فان كان ذلك المع هو الموضوع له كانت ارادة معلنة عنه ولو كان جزءا
منه او لازما له كانت ارادة معلنة بالكل او الملزوم فاذا افاد اللفظ كان الجزء واللازم متوقف
بالضرورة او انما فنما فنقول ان كل كلام على التفسير المطابع كما هو كمنع بل في لفظه مضافا
اصلا لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء تضاعف انما يصدق
عليها انها دلالة اللفظ على كل ما وضع له فمقتضى هذا المطابع واذا اطلق على الجزء كان دلالة عليه
مطابقا ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له وكذا الحال الملزوم واللازم ولا ينع
منها لانه المطابع متوقف على ارادة وان على كل الدلالة مطلعا متوقف على ارادة كما هو
الظاهر العبار ويدل على ذلك ايضا قوله فيما بعد لا سيما في النص ولا تراه ان له دفع اشخاص
هذا المطابع بالنص ولا تراه ان سأل كمنع لفظ اللفظ على الكل كان دلالة على الجزء بالنص
بل لا دلالة له على الجزء اصلا او ليس مراد او كذا لا دلالة له على اللازم حتى اطلاقه على الملزوم و
اما اشخاص حدس النص ولا تراه ان المطابع حين اطلاق اللفظ على الجزء او اللازم فباق على حاله لان
كل الدلالة يجب ان تكون مطابقة على زعم لا ينعنا واليزاما لا ينعنا انما الدلالة المطابقة على الكل او
الملزوم وقد انفتحت لاسمها لارادة فتيقن ان ايضا ولا يجدي في دفع النص للفظ ابدا
لا بد ان الاعيان واحد كما لا يخفى على ذي تأمل واعلم ان وصف هذا الكلام بموضع وبسائر المعنوم
ذكر وان اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء ايضا لا مطابقة واذا اطلق على الجزء كان
دلالة على مطابقة لا نصا واذا اطلق على الملزوم كان دلالة على اللازم انما لا مطابقة واذا اطلق
على اللازم كان دلالة مطابقة لا ليراما واعرض عنهم بعضهم بان لا يمكن انما اذا اطلق على الكل كان

هذا هو المعنى الصريح بل ما فهم منه مما هو وصف للفظ كونه كمنع من المع والاعتدوا في ذلك على ظاهر ان الدلالة منه اللفظ وان الفهم ليس منه لانه فلا بد ان قصد ما ذكره بكونها مع هو وصفه ثم لو لانه فهم المع واللفظ على كونه كمنع من المع دلالة واضحة لا تشبهه فالمتصور من قوله ان المع هو مع كون اللفظ كمنع من المع فاسم الكلام وانضج المرام وبن لم يترك اللفظ منهم من المع ليس كمنع وصفا للفظ بل انما المع منه فان انما المع منه له سواء فيكون اللفظ او لا نعم انما المع منه يدل على كونه كمنع من المع وبن منه للفظ حقيقة على فساد وصف الشئ بحال معلنة فان فساد اللفظ منه لزم مثلا بل يدل على ما هو وصفه وهو كونه كمنع بكونه فاما وقد كانت بحاجة الى هذا العدلان دلالة اللفظ لما كانت وضعه كانت معلنة بارادة اللفظ ارادة جارية على قانون الوضع فما الكلام اني توقف الدلالة على ارادة ذكره للعلام الطوسي شرح لا اشارات متولاه الشا واطلق العبار منسوبة للدلالة على كونه كمنع من المع صرح بان المراد الدلالة المطابقة الى كمنع الدلالة التعينية ولا تراه حيث لا قصد متوجهها الى الجزء او اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل او الملزوم فان الجزء او اللازم من مضمون قطعا ولا سوف فهمها على ارادتها بل على ارادة الكل و الملزوم والتمسك في هذا الكتاب بموضع العبار المطلقة فكان الناقل نظرا الى اللفظ عام الدلالة المطلقة لانها لما كان في الوضع مدخل فيها فلا بد ان سوف على ارادة الجارية على قانون الوضع والفرق بان المطابع وصفه صفة وبلاخر ان لما شارك العقل ما لا يحسن ولا يفسد جوع محض المطابع بذلك وبنها حكم محض واكمل ذكره ذلك المحمول ان الدلالة المطابقة لما كانت مجرد الوضع لا لعلاله معلنة تفيض لا شغال اللفظ الى المعن فاسب ان يدعى فيها التوقف على ارادة المذكور وبعدا عبا ركة رادة فيها لا يصح عبا رامي الجا مني لخصوها

دلالة على الجزئية لا مطابقة بل يدل على دلالة على احد ما صنفه ولا سوى مطابقه
ولا اسمالة ذلك لا خلافاً في كونه وكذا الحال في اللازم ولا هم ايضا انه اذا اطلق على الجزء
كان دلالة على مطابقة فقط بل يدل على مطابقة وصحنا وكذا اذا اطلق على اللازم دلالة
على مطابقة والنزاهة انما تعرض على غيبة بان الدلالة على المعنى المطابق هو وقف على ارادة
واجاز على ما نطقه هنا وهذا الكلام صحيح لا يخبر عليه عند ذي فطرة سليمة حتى
ذهب كثير من الناس الى ان المعنى في الجزء من الكل ولا نزاع انهم اللازم في ضمير الملتزم
بما حووا ما قوله وانه اذا قصدنا اللفظ الجزاء فبط لان اللفظ الموضوع للكل
اذا لم يكن موضوعاً للجزء واطلق عليه لاني مجاز او غيبة في معنى الكل فان اللفظ عند
سماح اللفظ فيقبل منه الى المعنى الموضوع له فينتهي في معنى ثم بواسطة الغيبة تدرك
انه ليس مراد ولا المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في معنى الكل لكنه مراد لان معناه وتبين في
في ضمير الكل واراثة في معناه يكون بعد ولا يولد لانه لا يولد ولا الفقد وان الكوا اذا اطلق
اللفظ على الجزء وانني انما اراد به اللفظ فيضمير الكل ولا ياتي على حاله والعرش
في مثل هذا المجاز لا يتعلق بها باللفظ بل بالارادة وما ذكره في صيرورة الدلالة على الجزء
او اللازم مطابقة لا تضمنها او النزاهة مني كما مر من هذا اللفظ موضوع بازاء
المعنى المجازي في صنعاينوعا والباقي من اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة الى هي اقوى
لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى الباقيتين وكلتا المعنيتين ممنوعتان اما الاولى فلان
الوضع المعبر هو تعيين اللفظ بنفسه بآراء المعنى لا بتعيينه بازائه مطلقا كما صرح به
في المعناخ ولا شك ان تعيين اللفظ بازاء معناه المجازي ليس بنفسه بل بتعيينه شخصيه
او نوعيه فلا يكون المجاز موضوعاً للمعناه المجازي لا وصفاً شخصياً ولا نوعياً واما

المعنى

لانه الموضوع

الثانية دلالة الاسما في اجتماع لا قوى ولا ضعف من حيثها الغيبة وعلى ما ذكره هذا
العامل انما لا يخلو بوقوفه لدلالة مطلقاً على الارادة لا نظراً لها مطابقة مع
دلتنا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون معناها متضمن لها احد المعنيين وكذا الحال
في اللازم ولا يظهر ان ارادة من مراد من كاجب والظاهر ان السامع العلامة
هو انما اضافها معنى لفظ كطامه وتحقيقه بالاظار اللهم الا اذا قصد العينية على خصوصيات
من مضميل المعصود وظاهره ان لو اشترط مثل هذا للزوم مخرج كثير من معاني الجازات
والكلمات اعلم ان من فتر الدلالة يكون اللفظ كمثل من اطلق فهم منه المعنى شروط
في التزام اللازم الذهني من امتناع استلزامه لتعمل الخارج عن تعمل المعنى ولم يجعل ذلك
المجاز في الكلمات التي على تلك المعاني الدال عليها عنده المجموع المركب منها وقرينة انما الحالة
او المقالة ومن فتر يكون اللفظ كمثل اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك للزوم وبهذا
هو التماسب لقواعد العرف والاصول لا ولا استنباطاً من المعقول بل لم يكن دلالة
للازمام ايضا ما ساء في الموضوع واكتفاء فكم كسب لان لازم ايضاً ولو كان
لازم لا كلف لانه لفظ على لازم اظهر دلالة على لازم لان الذي يتصل باللفظ الى
ملاحظة للزوم او لا الى ملاحظة اللازم باننا والى ملاحظة لازم اللازم لما في شئ من
الملاحظات لو بالذات متفاوتا لدلالة ايضا تنقسم الى الحكم بالدلالة المضمنة وله
فيها كلام سيد كره وسقف على ما يرد عليه في قول من سئل عن كون الامر بالعكس لان المعنى
سابق على فهم الكل فيكون فهم جزاء الجزاء سابعاً عليه بمعنى فيكون دلالة لفظ الكل عليه
اوضح من دلالة على الجزاء فكانهم ينوون ذلك على المعنى فهم الجزاء وملاحظة بعد فهم الكل
كثيراً منهم لكونهم غافلات الى اجراء قد صرحوا بان الضم لازم للمطابقة في المركبات
او لا يلزم من كل

بمعنى بركوت
منه انما هو
العلامة وانه كان
المعنى واحد فيهم
مستند قوله

لازم مع

شأنه
فيكون متضمن

في قوله تعالى على ما ذكره المفسرون من انهم لم يسموا شيئا من هذه الاشياء الا باللفظ الذي هو في الحقيقة

وملاحظنا لغيره على ما ذكره المفسرون من انهم لم يسموا شيئا من هذه الاشياء الا باللفظ الذي هو في الحقيقة
 تابع للمطابقة على ما ذكره المفسرون من انهم لم يسموا شيئا من هذه الاشياء الا باللفظ الذي هو في الحقيقة
 مما بين ان دلالة اللفظ على ما ذكره المفسرون من انهم لم يسموا شيئا من هذه الاشياء الا باللفظ الذي هو في الحقيقة
 بان لا يجوز في نفس الامر ان يكون اللفظ له معنى في نفسه بل هو مجرد صوت لا معنى له في نفسه
 لكل من حيث هو كذا في اللفظ لا في المعنى كذا في اللفظ المركب فاذا اطلق ذلك
 اللفظ فمعرفة اللفظ على ما ذكره المفسرون من انهم لم يسموا شيئا من هذه الاشياء الا باللفظ الذي هو في الحقيقة
 هو الدلالة التضمنية اللازمة للمطابقة في المركبات وهو متقدم على فهم الكل ولا خلاف في ذلك
 بوجوده البشري ليس باعتبار فهمه لا جوار في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهمه لا جوار حيث
 انه مراد بلفظ الكل ومودى به بالدلالة التضمنية ولا يخفى على ملاحظي كلامه في الجواب ولا لسان
 الرأب بعد فهم الكل اجمالا انما هي بطريق التحليل فتسأل في الالاف الجاء ثم باجاء الجاء ففهم
 الجاء مفرد على فهم الجاء ولكن فهمه حيث انه ملاحظ بغير متاخر فهم الجاء ولا شك ان
 فهم كونه مراد باللفظ سوف على ملاحظ الجاء فيكون اخفى من فهم الجاء على الجاء والوجه وباجمله
 لا خلاف في الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء حيث انها مرادة والمعنى في هذه القول
 فهم المراد لا الفهم مطلقا وكذا امر اضله الكفاية احقر بقوله كذا امر اضله الكفاية
 في النسب فانها لا تصور الا في الحس العكسية بخلاف الكفاية عن الموصوف او الصنف فانها في
 المعاني اقرادهم كذا غاية ما يتيسر من الكلام في هذا المعام وهو بعد موضع نظر
 قال فما يقال عنه في سائر الاما او لا فلان عدم الوضوح والخفاء في المطابقة مما يمكن المناقاة فيه
 او العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الجازم غير شرط بل الظن وهو قابل للشد والضعف
 في نفس اختلاف المطابقة وضوحا وخفاء بحسب اختلاف شرطها في وضوحا وخفاء
 ان الظن

على ما صفة المتوفى
 الجاء على الجاء

في قوله تعالى على ما ذكره المفسرون من انهم لم يسموا شيئا من هذه الاشياء الا باللفظ الذي هو في الحقيقة

من ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس اللفظ لا بحسب نطقه
 اذ لا اشارة في العرف بهذا المعنى بل المبدأ من مطلق الاختلاف في الوضوح والخفاء سواء
 كان بالنظر الى نفس الدلالة او باعتبار عرفها واما ما لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا
 وخفاء الا بحسب اختلاف العلم بحسب الوضوح وذلك امر لا يتصور في الكلام وليس له اطلاع على
 مراتب علم المخاطب بالوضع فلا يتصور له ان يراد المع الواحد بالدلالة المطابقة واعلم ان مراتب
 الوضوح والخفاء نعم اذ كان اللفظ متراكبا في معان يمكن رعاها اختلاف في المطابقة بحسب
 مراتب الوضوح المعلوم له وايضا لو سلم ما ذكره من دل على ان المطابقة وحدها لا تحصل منها الا في
 المذكور وذلك لانها في اعتبارها مع معرفة في ذلك لا يراد بان يكون هي مرتبة مراتب الوضوح
 واما ما قلنا من الوضوح والخفاء في التضمنية واضمح لوجود تصور جمع لا جوار عند
 تصور الكل وكون التضمنية للمطابقة معناه السمع في الحصول للفظ لا بالاختلاف
 قد اشار الى ذلك في التضمنية بلفظ وضوحا وخفاء حيث انها مرادة باللفظ وتقصود
 بالدلالة التضمنية وموداة بها ولا يبعد في ذلك ان لا جوار متصور عند تصور الكل فان
 ارادة الجاء واللفظ الموضوع للكل اريد مرادة الجاء والوجه وتراكمت الدلالة على كل
 منها تفهما ولا يخفى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء الا ان اراد عليه بالتضمنية
 بالوضوح والخفاء حيث انه مراد باللفظ كما من المعية فهم المراد واما ثانيا فلان
 عقيدة المعنى الواحد بما يوقيه الكلام المخاطب لمقتضى الحال لا يسوي اللفظ ولا بد من لفظ الكلام
 وذلك لان اللفظ المذكور في التوفيات انما يحمل على ما بينا من انها مفسر صور حركها
 على ما لا اشارة اليه ومباحث اخرى يحسن ذكرناه لعله اشارة الى فصلنا ما
 في نفا عفا ذكرناه منذ شرع في تعريف علم البان الى هنا وانت جيب على ما لا يضطر
 معنى في اثنا ما ذكرناه

في قوله تعالى على ما ذكره المفسرون من انهم لم يسموا شيئا من هذه الاشياء الا باللفظ الذي هو في الحقيقة

اشيان الى سبق ولا يظن اني اذكر السبب بعض جعل مقوم وشافي كونه
 مقصدا من الجاهل البان لان كثرة مباحث المعجمة لا تجعلها داخل في المقاصد ثم حتى
 السبب اصل برادة من اصول الفقه وفيه الكثير والمطالع البان لا يحسن ولم يرتب
 مختلفة في الوصف والاختلاف مع كونه المطابقة وح بعضه ما ذهب اليه من ان السبب
 المذكور لا ينافي بالدلالة الوضعية ان المطابقة فانه قال بعض الافاضل اذا قلت وجهي ليدبر
 لم ترد به ما هو مقوم وصفا بل اردت به انه في غايه الحسن ونهاه اللطافة لكن ارادة هنا
 المعنى لا شافي ارادة المقوم الوضعية كما في الكتابة وح ينبغي ان يحصر مقاصد علم البيان في اربعة
 السبب وهي سماع الجار المرسل والكتابة والعوج في الضبط لربما اذ اردت باللفظ خطا
 ما وضع له فاما اني شافي ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان يفتي ارادة منه على السبب
 اولا فسمي السبب الى السمعان كسبه الكتاب الى الجار المرسل الا ان السبب مع كونه اصلا
 مقصودا حده بما خلا سماع فاسحق لعدم علمها من جهة الجملة الى معنى موسى كسبه
 كما في الى ما اخذت الكتابة عن الجار المرسل فظاهر ان كسبه شافي لكونه قولنا فاعل
 زيد عمرا وجازا زيد وعمرو وفيه كسب لان فاعل جازا زيد وعمرو وعلما على ثبوت
 الجمعي لكل واحد منها ولم يزم من ذلك مشاركة احدهما للاخر الجمعي فالمكلم ان لم يقصد به هذا المعنى
 اللازم فلم يرد له المحاطة على مشاركة اولاخر مع فلا يندرج في السبب المذكور بناء على ما ذكره
 من معنى الدلالة فانه لا تصور الا مقصدا المكلم وان قصد به لم يضربا راجح فانه لا يجمع مشاركة
 زيد وعمرا في الجمعي او مشاركة فانه يكون سببها لانه وكذا فاعل زيد وعمرا مضاه ثبوت
 الفعل لزيد معلما به وصريحا وعكسنا ولم يزم من ذلك مشاركة احدهما للاخر في الفعل
 فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب الى ندرج كما لو قيل شارك احدهما

اشيان الى سبق ولا يظن اني اذكر السبب بعض جعل مقوم وشافي كونه مقصدا من الجاهل البان لان كثرة مباحث المعجمة لا تجعلها داخل في المقاصد ثم حتى السبب اصل برادة من اصول الفقه وفيه الكثير والمطالع البان لا يحسن ولم يرتب مختلفة في الوصف والاختلاف مع كونه المطابقة وح بعضه ما ذهب اليه من ان السبب المذكور لا ينافي بالدلالة الوضعية ان المطابقة فانه قال بعض الافاضل اذا قلت وجهي ليدبر لم ترد به ما هو مقوم وصفا بل اردت به انه في غايه الحسن ونهاه اللطافة لكن ارادة هنا المعنى لا شافي ارادة المقوم الوضعية كما في الكتابة وح ينبغي ان يحصر مقاصد علم البيان في اربعة السبب وهي سماع الجار المرسل والكتابة والعوج في الضبط لربما اذ اردت باللفظ خطا ما وضع له فاما اني شافي ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان يفتي ارادة منه على السبب اولا فسمي السبب الى السمعان كسبه الكتاب الى الجار المرسل الا ان السبب مع كونه اصلا مقصودا حده بما خلا سماع فاسحق لعدم علمها من جهة الجملة الى معنى موسى كسبه كما في الى ما اخذت الكتابة عن الجار المرسل فظاهر ان كسبه شافي لكونه قولنا فاعل زيد وعمرا وجازا زيد وعمرو وفيه كسب لان فاعل جازا زيد وعمرو وعلما على ثبوت الجمعي لكل واحد منها ولم يزم من ذلك مشاركة احدهما للاخر الجمعي فالمكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يرد له المحاطة على مشاركة اولاخر مع فلا يندرج في السبب المذكور بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا تصور الا مقصدا المكلم وان قصد به لم يضربا راجح فانه لا يجمع مشاركة زيد وعمرا في الجمعي او مشاركة فانه يكون سببها لانه وكذا فاعل زيد وعمرا مضاه ثبوت الفعل لزيد معلما به وصريحا وعكسنا ولم يزم من ذلك مشاركة احدهما للاخر في الفعل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب الى ندرج كما لو قيل شارك احدهما

لاخر في الفعل فلو كان فاعل جازا زيد وعمرو فان ثبوت الفعل لكل واحد منها صريح والتعلق
 ضمن ولا يشترط ان يزم ولا يظن اني اذكر السبب بعض جعل مقوم وشافي كونه مقصدا من الجاهل البان لان كثرة مباحث المعجمة لا تجعلها داخل في المقاصد ثم حتى السبب اصل برادة من اصول الفقه وفيه الكثير والمطالع البان لا يحسن ولم يرتب مختلفة في الوصف والاختلاف مع كونه المطابقة وح بعضه ما ذهب اليه من ان السبب المذكور لا ينافي بالدلالة الوضعية ان المطابقة فانه قال بعض الافاضل اذا قلت وجهي ليدبر لم ترد به ما هو مقوم وصفا بل اردت به انه في غايه الحسن ونهاه اللطافة لكن ارادة هنا المعنى لا شافي ارادة المقوم الوضعية كما في الكتابة وح ينبغي ان يحصر مقاصد علم البيان في اربعة السبب وهي سماع الجار المرسل والكتابة والعوج في الضبط لربما اذ اردت باللفظ خطا ما وضع له فاما اني شافي ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان يفتي ارادة منه على السبب اولا فسمي السبب الى السمعان كسبه الكتاب الى الجار المرسل الا ان السبب مع كونه اصلا مقصودا حده بما خلا سماع فاسحق لعدم علمها من جهة الجملة الى معنى موسى كسبه كما في الى ما اخذت الكتابة عن الجار المرسل فظاهر ان كسبه شافي لكونه قولنا فاعل زيد وعمرا وجازا زيد وعمرو وفيه كسب لان فاعل جازا زيد وعمرو وعلما على ثبوت الجمعي لكل واحد منها ولم يزم من ذلك مشاركة احدهما للاخر الجمعي فالمكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يرد له المحاطة على مشاركة اولاخر مع فلا يندرج في السبب المذكور بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا تصور الا مقصدا المكلم وان قصد به لم يضربا راجح فانه لا يجمع مشاركة زيد وعمرا في الجمعي او مشاركة فانه يكون سببها لانه وكذا فاعل زيد وعمرا مضاه ثبوت الفعل لزيد معلما به وصريحا وعكسنا ولم يزم من ذلك مشاركة احدهما للاخر في الفعل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب الى ندرج كما لو قيل شارك احدهما

حاصل ما في النسخة
 لا يندرج في السبب المذكور
 لا يندرج في السبب المذكور

مشارف اولم

وملك تعالى لا يملك سبب منسوب الى مشارف الارض اعمالها والمشرقة سيوف حال
 ابو عبده نسبت الى مشارف من قرى من ارض العرب تدنو من الترين بمعال سبب
 والاعمال سبب مشاوي لان الجمع لا ينسب اليه اذ كان على هذا الوزن لا يقال جمعا في
 خلاف اللفظ ولان العقلان فانها ليس من الوجود انساب بل من العملان للصفى كالعلم
 والحكم وكمن ذلك ان الله ادر ان نزل لما هو عند المذكر كماله خير من حيث هو كذلك
 يعرف الله ولا لم عا ذكر منقول من اشار الى كنه على ان اراد امثال هذه
 الصفات امثال هذه الصفات مما لا يجدى العلم بفعايل رماز اذ حيرة في فصل بين المعاني
 ودقائق الجبار والاولى كمال هذه العلوم لم تنفع بها على الارض للوجود وما يورب منها وفضل
 ذلك انما رتبته باطلاعه على العلوم العظمى وما ذكر فيها من الدقائق ولزم بطريق العكس
 لم يشبه الله وكل ما هو علم بالنور اعلم من السطحا اعلم كل واحد من السبعين على حدة
 ولم يفرغ احد من العلم ولا هو ولكن لم ينعكس النفع الا ان اذكره الله اوب وان كل هذه
 احاطة بها واحدة بالجسم في الدارين للسطح الظاهر والباطن بالقدرة لتساوي الاشكال
 المجامع والسطحات ومكون الدارين ونصنوها من السطحات فاما ان يقال لفظ الجسم وقع
 موقعه بالمقدار سواء ايمان من قبل قوله في الدارين تنظيرا وتفسيره لا تمثيلا فانه خطأ قطعاً
 ولو قيل بالجسم والسطح في الكرة والدائري او نهائين كل نصف الكرة ونصف الدائرة
 لكان اوضح واقيد وفي جعل المعاد من الجواهر الكائنات نظر يمكن ان يقال انه
 اراد بالكتف الجسم الصغار الجسم لا مصطلح ارباب المعقول فانه قال في الصفا
 الجسم المحسوس بالبر او غيره من الكواكب وانما عذر الاشكال المحسوس بالبر مع انهم
 صرحوا بانها الكائنات المحسوس بالكميات المعطية للكتف المحسوس بناء على انه اراد بالجو

من المنصبة

بالبر ما هو محسوس به مطلقا ان كان كونه اولاً بالذات او ثانياً بالعرض وكذا الحال في الحكمة
 واما المعاد من كونه محسوساً بالذات خلاف ما قبله ولما اراد بالمعاد من اوصافها من القول
 والعرض في نفسه كمن لا يعمل ليركون تارة لا من اضافة فاعلم ان ما قيل في ذلك من قول
 القول بالبر والبر بالبطو عند اخلاف المنسوب اليه لا كفار من قوله للاضافة حتى يصح
 ما ذكره ولا لاسمائه ولا لاختصاصه والتخريف في النقص الداخل في الكل من سماعه وركبنا
 نعرضان للخطوط كما في التخريف والتفرد لا يصح للخط شكل لا صنع احاطة طيف به
 بخلاف السطح والجسم فالاولى ليركض في الامور من صلب المعاد من لونها والكتف من كتف المعاد من
 كتفه تنجح ليركض في كونه كونه الكائنات المحسوس بالمعاد من قلم احوالها وصفتها
 لا لوان هذا كما اذروعي ما ذكر في الكتب الكلامية والآفاستكس ولا ولبان منها فعليتان
 ولا خومان انفعاليتان لما كان الفعل لهما ولان انهما لا يفعال في لا خواني طرفة
 من الفعل سميت لادان فعليتان ولا خومان انفعاليتان مع ثبوت الفعل ولافعال في الكل بدله
 على تعامل الاجسام العنصرية وانكسار الكفائر كالدبح عسودتها في حدود المزاج وتولوا الكواكب
 منها كالبه ومن الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والاحتقان باسبابها والمزوجة كتفه يصف
 سهولة الشكل مع عسر التفريق بها متداخلة متصلة وكذا من شدة اختزاج الرطب كذا في الياس
 القليل والناحية ما سبيلها والمقصود من نقل امثال هذه المباحث في هذه المواضع تبيين ان نقل
 دفعا للثيرة اوزر بادية في الايضاح والعلم قد سال اطلاق العلم على حصول صور من الشئ عند
 العقل بل على الصور الحاصلة منه عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت بغير
 مشاهد الاطلاق على ادراك الكلي او المركب معايلة الاطلاق المعرف على ادراك الجزئي والبسط مذكور
 الكتب اذ في استعمالها الملك المذكور المسماة بالصناعة فانما هي العلوم العله اي المتعلقة

كسنة العمل لطيف المنظر وخصص العلم بازائها فحق كنه وذكروا العلم معاملة الصانع
 نعم الخلافة على حكمها وراك كنه مناول العلوم النظم والعلوم غير بعد مناسب للعرف كما هو الحال
 الصانع على الملكة الى ذكرها منها شايخ ذاه والاطالها على مطلق ملكه لا دار الكلاباس كما قيل
 صانع الكلام جمع غزير ومن الطبيعة وفرت بانها ملكه بصدر عنها صفات انه
 الظاهر الغرور من المصنعة الخلق للنسب الى خلق علمها كما نفا غزيرتها فيها وكلا الطبيعة في
 الله من السجدة الى جبل علمها لان وطلع علمها سواء صدر عنها صفات نفسه اولان قد
 اطلقوا في اصطلاح الطباع والطبع على الصور النوعية والواو الطباع اعلمها لانه معالها
 مصدر الصفة الذاتية لا وله كل شيء والطبع وكنص ما صدر عنه الحركة والكسوف فيا يوفيه
 او ثابا بالذات غير ارادة كمن للان وجو السب هو المجموع الكبري وكن كل واحد من
 لا جوا لم ينفذ الى تسمية الى الى الخليل كونه داخل في المعنى ضروري ان المركب من المعنى
 والمعول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا مقبولا فله يجب ان يعلم ان ليس المراد بذكر
 المسبب والمسبب به الى هذا الكلام محتمل لا بد فيه وسفح منه ان معاني المصادر كنه في
 القتل ولا حياء وغير معاني فزوده وكذا كرا هو معاني فزوده بل ان معاني لا فعال ولا ساء المتصل
 بها والحوادث فزوده في المصنوع لا سعيان النعمة الواقعة فيها لكونه عينية مركبة
 الطرف ومعال تطلع فما سبقه على ما يوفيه هذا الكلام محتمل لان كنهه المنفعة
 وقيل الواحد لان انه مثلا وقد سيار فما سبق الى هذا النظر حيث قال وفيه نظير متوفيه
 ولا كنه في قوله زيد صنفه ليس والسبب المصطلح بل هو من قبله سعيان بالكنية حيث
 شبه زيدا زان ابنه ابي بالآء الصاخ وان لم يكن بعض لوازمه ولكن كنه سعيان به
 ويكون المصنوع شبه ابنه ابي بالآء الصاخ وان لم يكن بعض لوازمه ولكن كنه سعيان به

كنه العلم على الملكة الى ذكرها منها شايخ ذاه والاطالها على مطلق ملكه لا دار الكلاباس كما قيل

كنه العلم على الملكة الى ذكرها منها شايخ ذاه والاطالها على مطلق ملكه لا دار الكلاباس كما قيل

كنه العلم على الملكة الى ذكرها منها شايخ ذاه والاطالها على مطلق ملكه لا دار الكلاباس كما قيل

كنه العلم على الملكة الى ذكرها منها شايخ ذاه والاطالها على مطلق ملكه لا دار الكلاباس كما قيل
 صانع الكلام جمع غزير ومن الطبيعة وفرت بانها ملكه بصدر عنها صفات انه
 الظاهر الغرور من المصنعة الخلق للنسب الى خلق علمها كما نفا غزيرتها فيها وكلا الطبيعة في
 الله من السجدة الى جبل علمها لان وطلع علمها سواء صدر عنها صفات نفسه اولان قد
 اطلقوا في اصطلاح الطباع والطبع على الصور النوعية والواو الطباع اعلمها لانه معالها
 مصدر الصفة الذاتية لا وله كل شيء والطبع وكنص ما صدر عنه الحركة والكسوف فيا يوفيه
 او ثابا بالذات غير ارادة كمن للان وجو السب هو المجموع الكبري وكن كل واحد من
 لا جوا لم ينفذ الى تسمية الى الى الخليل كونه داخل في المعنى ضروري ان المركب من المعنى
 والمعول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا مقبولا فله يجب ان يعلم ان ليس المراد بذكر
 المسبب والمسبب به الى هذا الكلام محتمل لا بد فيه وسفح منه ان معاني المصادر كنه في
 القتل ولا حياء وغير معاني فزوده وكذا كرا هو معاني فزوده بل ان معاني لا فعال ولا ساء المتصل
 بها والحوادث فزوده في المصنوع لا سعيان النعمة الواقعة فيها لكونه عينية مركبة
 الطرف ومعال تطلع فما سبقه على ما يوفيه هذا الكلام محتمل لان كنهه المنفعة
 وقيل الواحد لان انه مثلا وقد سيار فما سبق الى هذا النظر حيث قال وفيه نظير متوفيه
 ولا كنه في قوله زيد صنفه ليس والسبب المصطلح بل هو من قبله سعيان بالكنية حيث
 شبه زيدا زان ابنه ابي بالآء الصاخ وان لم يكن بعض لوازمه ولكن كنه سعيان به
 ويكون المصنوع شبه ابنه ابي بالآء الصاخ وان لم يكن بعض لوازمه ولكن كنه سعيان به

كنه العلم على الملكة الى ذكرها منها شايخ ذاه والاطالها على مطلق ملكه لا دار الكلاباس كما قيل

كنه العلم على الملكة الى ذكرها منها شايخ ذاه والاطالها على مطلق ملكه لا دار الكلاباس كما قيل

كنه العلم على الملكة الى ذكرها منها شايخ ذاه والاطالها على مطلق ملكه لا دار الكلاباس كما قيل

كنه العلم على الملكة الى ذكرها منها شايخ ذاه والاطالها على مطلق ملكه لا دار الكلاباس كما قيل

كنه العلم على الملكة الى ذكرها منها شايخ ذاه والاطالها على مطلق ملكه لا دار الكلاباس كما قيل

فانه كان منار النفع وفي قوله وكان اجوام النجوم وفي قوله وكان المخرج وفي كل واحد من
 هذه التسميات من الالفاظ المركبة طارة النسبة ثم قال في اسمها ذكره في الالفاظ
 المركبة المذكور في الالفاظ المركبة المفرد بالمفرد يحصل ان يرد ما ذكره في الالفاظ
 فغير لا سلوب في بيان مركب لا طاف بها دون اقلها والظن ان نسبة اليها بالبوقة فيها ذهب ليل
 ونسبة المفرد غير المقعد لا غير المقعد مفرد مقعد كسبها بالمرأة في ذلك او نسبة المفرد
 بالمرأة او ما جعله نسبة المركب المركب بعد قطعا ولا يخفى هذا في ما صح وذكر ان قوله
 مقعد ليل مقعدا صرح به في قوله تعدد وشابه مركب المفضل وهو ان النسبة الذي
 وجه وصف من من معدد امر من او امر كذا ونسبة المفعول لا في المبدأ من ان يقع
 وجه النسبة ومعدد امر من معدد في طارة النسبة لا يكون مركبا من تعدد وهو امر في كذا
 توهم الشارح فافرد في مثاله نسبة المفرد بالمفرد او لا تركي للمص ردة على السلك في عند المفضل
 على سبيل الاستعانة ولا استعانة المحقق بان المفضل معلوم المركب فكيف يدرج تحت
 الاستعانة الى من قسم واصنام الجار المفرد فلا يصح في كلامه منها خلاف في بناء ومنه مع
 كونه منافيا لما سيصح به وما يؤيد ما ذكرناه من المص قال فيما بعد الجار المركب هو اللفظ المستعمل
 فمما به معناه لا على نسبة المفضل وقال الشارح هناك نسبة المفضل الى وجه من غير عام متعدي
 واحترز هذا المعدد الاستعانة في المفرد انظر كيف اعرف بان المفضل مستند على المركب حيث
 جعله احترازا على استعانة في المفرد وحيث قال لا حاصل ان نسبة احد المصير الى المفعول
 ومعدد بالآخر فان قلت هو سلك يصدر عن كلام المص فغير ما يطالبه لما توهم
 استلزام المفضل مركب الطرف قلت هو منها ايضا يصدر عن المص فوجب ان يراعى
 ما روي ولا يخل المفضل الالفاظ التسميات مركبا لا طاف فان قلت قد صح فيما بعد ان نسبة
 شاع

توهم النسبة بالمرأة
 فان لا يخل

الفصل قد يكون طافا بمفرد من المولع منهم كمثل الذين استودعناهم فطقت وذكر ما ينبغي
 اقوام لم يطعنوا على حقيقته كالحال مما سلكه حسن في المثال استعانة في امر من المفضل
 في امر او في التسميات في ذلك ما هو قديم المفضل اعني المفضل استعانة في امر من المفضل
 انما لطل في النسبة لوجب ما خروجه قطعا يستفهم العسل والنمل عند في العسل
 بالمرأة لابل لا يخل الى تحالطها فيها شي من النسبة الى سبيل في الالفاظ في النسبة لابل لا يخل الى
 عند في العسل عند الغضب وفاروقه ولم يفارق في عطايه قطعت في ردة في المص
 كانت في الراجح فثبت لها ما في في ردة في وقفاة ونسبة واللبث شدة نازعوا في دخان
 وقد اخط السامع في المفضل لان في النسبة المصنوعة وقالوا ان في النسبة في النسبة في النسبة
 بالتحصون ولونا ووجهه في ردة في المص لابل لا يخل الى في ردة في المص لابل لا يخل الى
 بعض النسبة وانما قال في ردة في ذلك لان الذهب مسمار لصون لا يصلح لشعاع الشمس ولا لاضاءة
 الى الاصل في ردة في لاجائه على النسبة مع حذف كلمة النسبة اجزاء على اعم وان يكون
 استعماله في او كلمة على اشارة معناه في استعانة الاستعانة المفعول عليها وما اخذ من هذا الذهب
 ايضا وقد صرح به فيما بعد حيث قال لا يستعمل لابل استعماله ولا بابا استعماله ولهذا
 قدم لورث كسبه ولان المجاز في الوجه لاراد النظر الى من هو في كسبه والمجاز والكتاب في النظر الى
 ذاتها اذا لم يخل عند العاقل هذا صحيح وايضا لم يزل استعانة المصير في المجاز الذي يخرج
 هذا المعدد على عدم تعلقه بالوضع قوله كان الواجب لعل اللفظ المستعمل لستعانة المفرد
 والمركب او يتقسم كسبه الى مفرد ومركب ثم يفرق كلامها على احدى كما فعله في المجاز فخرج المجاز عن
 ان يكون مفعولا بالنسبة الى معناه المجازي مردان تصان اللفظ للدلالة على معناه المجازي
 لا يكون وضعا وانما تصان المستغاب كما سمى الفاعل ونظائره في وضع قطعا لا لانه كما معانيها

ففي

لا يخل الى استعماله في او كلمة على اشارة معناه في استعانة الاستعانة المفعول عليها وما اخذ من هذا الذهب ايضا وقد صرح به فيما بعد حيث قال لا يستعمل لابل استعماله ولا بابا استعماله ولهذا قدم لورث كسبه ولان المجاز في الوجه لاراد النظر الى من هو في كسبه والمجاز والكتاب في النظر الى ذاتها اذا لم يخل عند العاقل هذا صحيح وايضا لم يزل استعانة المصير في المجاز الذي يخرج هذا المعدد على عدم تعلقه بالوضع قوله كان الواجب لعل اللفظ المستعمل لستعانة المفرد والمركب او يتقسم كسبه الى مفرد ومركب ثم يفرق كلامها على احدى كما فعله في المجاز فخرج المجاز عن ان يكون مفعولا بالنسبة الى معناه المجازي مردان تصان اللفظ للدلالة على معناه المجازي لا يكون وضعا وانما تصان المستغاب كما سمى الفاعل ونظائره في وضع قطعا لا لانه كما معانيها

فاجتمع في فهمه و ارادته الى قوته فلسف لا تعلق لهذا الكلام بما ذكره الحكماء لان كل كلمة في
فهم المخير المراد ولذلك لا غير مجموع منها ثم ما ذكره بعض الفروع من معنى المجاز في كونه
احدا من الاخر كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس حاصل لفظ الدابة مطلق على الفرس
ما من على سبيل الكسبة لانه يكون ملاحظا لفظ الدابة هناك لانه لا يلاحظ على ذاته لانه ديب ولا
ملاحظ على خصوصية ذات الفرس اصلا وتارة على سبيل المجاز للفرد ولا يلاحظ في خصوصية الذات
و يعتبر الديب كما انه علاقة صحيحة لا يلاحظ على خصوصية هذا الفرد ولكن ايضا صحيحة لا يلاحظ
على خصوصية ذات الفرد في نفسه ودر مطلق على الفرس باعتبار نقله الى عرفنا ولهذا لا يصح إطلاقه
على كل ما يدرك في الحقيقة لانه لا يلاحظ على خصوصية هذا الفرد في المجاز المنفرد على كل كسبة بل
مطلق حقيقة هذا الاعتبار لا على خصوصية ذات الفرس لانه في الفرس انما وضع له ورعاه معنى
الدبب انما هو مجرد التسمية في وضعه له لا يصح إطلاقه ولا يكون له علاقة صحيحة على الاطلاق
واما المجاز فاني لا اصطلاح الدبب ومع الخطاب ايضا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ^{القول} لانه
لما شبه له وضع له في مجاز لغوي وبهذا يقول سائر الامام وبما يجمل كل مجاز مفعول على وجه
حقيق لو استعمل اللفظ لكان حقيق فكل مجاز يابعا للتحقق في كلامهم الى انهم لا يسمون
لاربعة وانما هذا بغير النعم في قوله العلة الصورة لها اي فالجاء عن قوله العلة الصورة
لنعم فان اكر اننا نلاحظ بالصوت لانها الجارية لا خيرة ولا بعد ان تجعل اليد بغير المادة والنوع
عن قوله الصوت الظاهرة فيها ولما لينة العدة لان اكثر ما نلاحظ سلطان العدة في اليكلم
اليد عن قوله على صورة العدة على فاس ما ذكره في النعم ولا يظهر ان تجعل اليد عن قوله مادة فابله و
العدة عن قوله صوت لها حالة فيها والراوية في الزادة الى الزودة الى جعل فيه الزلزال
اي الطعام المحذ للسفر فالصحيح المزاد الراوية قال ابو عبيدة لا يكون الامر بجلد من قيام بجلد
الميزاقوة

اذاع

ثالث ليسع وكذلك السطحة وجمع الزادة الزاد والزائد واما الزود فهو ما يجعل فيه الزاد الى
الطعام المحذ للسفر والجمع الزاود وقال ايضا الراوية البعير والبطل والكار الذي يفتق عليها
والعامة يسمي الزاود راوية وهو جازع على سبيل ولا يصلح ذكره ونظرا ان معنى
المزاد بالمزود غير صحيح لان المزاد ظرف للماء الذي يفتق به على الدابة والمزود ظرف للطعام
المذكور وليس حامله تسمى راوية فلا يطلق الراوية على المزود مجازا انما يسمي الراوية حامل المزاد
ويطلق عليها مجازا كذا في اراء بعض خواص عصية يقولون ان الخمر الظاهر على بعض عينا كما
ذكره كتب اصول الفقه وجعل رسمه التسمية باسم غايه وعما في الكتاب فالنسخ استخراج بالعقد
اي عصية يقولونها فالاصح انما سماع السماع لا الزود او غيره على الخصوص
لانه في لفظ لا رسد سماع مفهوم السماع مطلقا اعم من ان يكون صادقا بما اذا كان
المفرد او غيره كما يدركه في اول انما سماع السماع واما سماع لا يشرك استعمال الذهن من
لا سماع السماع والا فلا مشاركة في المعنى كسب في المجازي في صفة بل يكون مع المجازي في عارضا
للفق كسب وعنه ولا شبه هناك اصلا فلا يكون سماع بل مجازا مرسلا وانما يفتق لفظ
لا رسد سماع الرجل السماع مثلا ويكون استعمال من معنى لا رسد كسب الى مفهوم السماع ومنه
الى معنى الرجل السماع فالاول استعمال من المعروض الى العارض المشهور انصافه به وهو مطلق
غالبه والكل استعمال من مفهوم العارض لبعض معروضه وحيث هو موضح وليس له استعمال
لاول في الظهور والكلمة بل يحتاج الى معونة المعام والعرض واذا كان ذلك الغرض لا شكر
لغير الاستعمال يحتاج ايضا الى معونة المعامات والرائس الى الاستعان وسائر الامام فاجواب كفتي
ما اشار اليه بوجه وبما جمل اذ كان من شئ على ما ورد في اللفظ اذا اطلق على غيره ما وضع له
فلا بد ان يكون كسب فاعل الذهن من المعنى كسب لانه ولو لمعونة المعام والعرض وهذا هو الموضع

هنا واما السبيل المذكور فلا سناد منه الا في اصيل العطفات المودية الى التزم المعينة المجاز
ولذا شرط في اطلاق الجرح على الكلام سلب زام الجرح للكلام لروية والراس فان لسان لا يوجد
بدونها اورد عليه ليرى عدم وجود لسان بدونها بل على سلب لسان لها لسان اسلامها
اللسان والكلام المطاوع اجب بان لم نره ههنا المستلزم واللازم مصطلح ارباب المعقول
بل مصطلح ارباب البان اعني المستمع والتابع حيث لو اجبنا الكلام على الاستماع اللازم الى
المفهوم واراد باللازم التابع والردف كقول النجاشي مثلا فانه من توابع طول العام ورواؤه
فكل واحد من الرتبة والراس اصل لغوي لسان وبقية في الوجود وكذلك يوجد بدونها
ان الناطق اليك عند اصحابنا الحمل على التخييل فيلزم ان الحمل على التخييل كيك جدا
لأنه بلاغ القرآن فان اجمع اذا سمع شخص صاير فمما هو بصدده فلا بد له من
مراعاة ما له مدخل في الاضرار واوجب منه الحمل على السبب من قبل الجاني الماد ولكن وجه السبب
لما حاطه والتمسك والملازمة الاولى والحمل على سماع كسفة على احد الوجهين ثم الحمل
على الضرر والالم الحاصل من اجمع اكثر من سببه للاذقة فانها تسعمل في المضار والآلام فقال
اذ اذقه الضرر والبؤس ^{وهو} فظ لا لانا لم لاسد زيدا سجد فمما هو بصدده فلا بد له من
في معنى الجماع فكذلك مجازا واسمعان كما في لاسد ارمي بقرته على زيد اذ اقبل راس
اسد ارمي فلا شك ان اسد السبيل في معناه اكتمل بل هو مسعمل بمعنى رجل شجاع كما لاسد ولم
يقصد به هذا المفهوم بل الذات تلك الذات وان كانت متعينة في نفسها لكن الحكم لم يرد مجازا
العبارة الثالثة عليها حيث انها متعينة مما ان عايدا بل اراد الدلالة عليها حيث كمالها والابان
ولا ذكر ايضا انه قصد تشبيه تلك الذات بحقيقة المروءة بل لفظ لاسد اجرا لا لانه جعل ذلك اسما
وسبق الكلام لاثبات الروية متعلقة بها واذا قيل زيدا سدا فان كان لفظ اسد مسمعا في معنى

رجل شجاع كما لاسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد وهذا سبيل لفظة المشبه كما ذكره
الشارح فاما ان مراد بـ رجل شجاع مفهوما كما هو الظاهر سند لانه يتعلق بجارية وخرق فوه محمولا
فلا يقع تشبيهه بالاسد كما لا يخفى على احد واما المراد به ذات جوده مشبه بالاسد فكلو الكلام مسوقا
للاثبات ان زيدا هو ملك الفارس المشبه بالاسد وان كان مسمعا في معناه اكتمل كان سابق الكلام
لاثبات تشبه زيدا بالاسد واذا اردت ان ينفخ كل الفرق في هذا المعنى فمما هو بصدده فلا بد له من
مردى بمجوس است زيدا هو كل شراست زيدا فان السبب في كماله راجع الى ذات ما هو في كماله
الى زيدا وانما اخوان زيدا في المثال الاول لانه لو قدم احمل الكلام رجوع السبب الى زيدا على ان
الجرح قصد به المفهوم ولا يقع الرجوع اليه واما في المثال الثاني فمما هو بصدده فلا بد له من
الفرق الى السبب والآخر ولا شك ان قولنا زيدا سدا واسد سدا معناه قولنا زيدا شراست و
شراست مد فكلو سابق الكلام تشبه زيدا بكون اسد مسمعا في معناه اكتمل كما ذكره المفهوم
فاذا قلنا مد لاسد حسن تقدير اداة التشبه لان الظاهر دعوى السبب لا الاتحاد ولا الحمل و
اما اذا قلنا زيدا سدا لم يكن تقديرا لان الظاهر دعوى حمل لاسد عليه وانه فرد واحد مندرج
تحت جملة فلو قدرت فانت لما لفت فمما هو بصدده فلا بد له من مراعاة الاولى اداة التشبه باداة السبب
لفظا او تقديرا كقولنا لاسد وزيدا سدا والثانية اداة اندراج كقولنا لاسد وكونه فردا من
افراد كقولنا زيدا سدا لانه جعل اندراج تحت او اسما كقولنا لاسد ارمي فالاولى
تشبه اتفاقا والثالثة سماع اتفاقا واما الثانية فقد ترقفت عن مرتبة صرح السبب حيث سبق
الكلام ظاهرا لكونه فردا منه لاثبات تشبه ولم يبلغ درجة كمال سماع حيث لم يجعل اندراج
فده او اسما موقفا في سماء تشبهها بلفظا فمما هو بصدده فلا بد له من مراعاة الاولى اداة التشبه
صرح السبب ولا يبعد اطلاق السبب عليها فان المصود كسب الظهور ان جعله فردا منه

لكن التصديق حقيقة الى اثبات النسبة بطريق المبالغة ونحن نقدر كفاية نظروا الى المال وان لم
 نحن نظروا الى الخط ولا بعض ذلك الاستعارة لان اللفظ هناك قد استعمل في غير ما اطلق
 عليه فسميتها بهذا الاسم اولى من ان يكون اختصاصا ومناسبة منها وتسمى الاستعارة فلو انزلنا
 النسبة على ارتفاعها عن خفض النسبة ولا بد له ان يفتقر الى استعارة بما ساء ولها ايضا واما
 ادراجها في الاستعارة المعروفة كما ظنه الشيخ فغيره في ظاهره ونحتمل ذلك بقوله فنولنا
 زيدا حاداه زيدا رجل شجاع كما لا بد ان يرد عليه انه يقتضي ان يكون فلو انزلنا زيدا للاستعارة
 معارفة ايضا مع ظهور تقديره في النسبة وورد على ذكرنا هذا الاستدلال شعر
 بان اسد في اسد على مسمى من مسمى مجزئ وصاحب فلا يصحح نسبة فضلا عن الاستعارة
 بل يكون من اطلاق اسم اللزوم على اللزوم كما هو ثم لا يستعمل الاسد معناه كمن في علو الجوار
 به اذا لو خط مع ذلك المعنى على سبيل التبع بالضرورة لم وهو مفهوم منه في كل من الجوار والصول
 واذا جعل الاسد استعارة عن رجل شجاع لم يرد به كما وان استعار لمفهوم رجل شجاع حتى
 يظهر تعلق الجارب بل اراد استعارته لذكر صدق عليه ذلك المفهوم فيكون الجوة والصول
 خارجا عما استعمل لفظ الاسد فيه وكنت لا وجه النسبة في هذه الاستعارة خارجا عن الطرف
 كما لا يخفى فبحاج على هذا السبيل ايضا في تعلق الجارب الى ملاحظة معنى الجارة بتعاطف في تعلق
 الجارب ولا يلزم ان يكون الاستعارة بل لو جعل ذلك على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم المعنى الذي
 سئل به الجارب على يد كونه حقيقة اظهر انما وقع له ما وقع بناء على ان فهمه انه اذا كان
 كان معنى الجارة داخل في مفهومه وهو هو ويؤيد ما ذكرنا لاسد في زيدا اسد وفي زيدا اسد
 في الشجاع مسمى من مسمى واحد وادراجها الى النسبة حيث قال اللفظ لمثل هذا باب
 النسبة فالاول كذلك ايضا ويمكن ان ينسب الى كل الماهولة ولا يفتقر الى المبالغة في النسبة

هذا كلام جديد فان المداراة الفرق بين الاستعارة والنسبة اذا تردد بينهما ان النسبة
 لكونها مستعملة في النسبة كمن كان استعارة ولكن مستعملة في معناه كمن كان نسبها وعلا
 كونه مستعملة في معنى النسبة الى وجه لو ازم استعماله ان يصح وقوع اسم النسبة موقعه فاذا
 انش من العلامة كما في لا يتحقق بينهما في الفقرة السليمة بعد التامل فيها ان كونه استعارة
 ولان نسبها سواء كان النسبة مذكورة بالفعل او مقدرة في نظم الكلام فلا يكون مذكورة ولا مقدرة
 نعم يجب ان يكون النسبة مراد في معنى الكلام وان لم يمكن تقديره في نظم كلام لا يخلو نظامه
 عليك فما سمعنا من تدويعه لذلك في الاستعارة ٢ وانما كانت تبعه لان الاستعارة تفيد النسبة
 والنسبة بعض كون النسبة موصوفا بوجه النسبة او كونه شاركة للنسبة في وجه النسبة بعض
 ملاحظة انصاف النسبة بوجه النسبة وانصافه بشاركة النسبة في وجه النسبة وبنسبته وذلك ضمنا
 ملاحظة انصاف النسبة بوجه النسبة وانصافه بشاركة في وجه النسبة فلا يستعان ببعض كونه
 النسبة به ملحوظا من حيث كونه موصوفا ومحكوما عليه ضمنا وكل ما هو كذلك فلا بد ان يكون مع مستعملا
 بالمفهومه صالحا لان يكون موصوفا ومحكوما عليه ومعناه الجوف في الافعال بعزل عن الاستقلال
 وصلاحيته لكونها موصوفة ومحكوما عليها فلا يصح ان الاستعارة فيها اصالة وكفى الكلام
 على ما ينبغي مستند في مطالع الكلام في كمن معنى الحرف في الفصل فنقول والله المستعان اعلم ان النسبة
 البصرية الى مدركها كمنه البصر الى مبراه وانما انظر الى المرأة في صورتها في تلك
 هناك حالان احدهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصد اجابة المرأة في
 مشاهرتها ولا شك ان المرأة مبصرة في تلك الحالة لكنها ليست تحت تقدير ابصارها على هذا الوجه
 لان حكم عليها وتلفت الى احوالها والثانية ان يتوجه الى المرأة نفسها وتلاحظها قصد ان يكون صالحا
 لان حكم عليها ويكون الصورة مشاهدا بتعاطف مملكتها فظهر ان في المبراهات يكونان معا

اصول التبيين

واخرى لا لبصار الغير نفس على ذلك المعنى المدركة بالبصرة اعني المقول الباطنة واستوضح ذلك
 م هو كذا فام زيد وهو كذا نسبة النعام الى زيد لا شك انك تدرك فيها نسبة النعام الى زيد لا انما
 في اول مدركه حيث انها حالة بين زيد والنعام والآن لتعرف حالها فكلها آراء تشابهها في
 احدها بالافق ولذا لا يمكن ان يحكم عليها او بها ما دامت مدركا على هذا الوجه وفي الكمال مدركا بقصد
 ملحوظ في اربابها حيث يمكن ان يحكم عليها او بها في هذا الوجه لاول معنى غير مستعمل بالمنوم واما
 الثاني معنى مستعمل بها وما كان يحتاج الى التعبير المعنى الملحوظ بالذات المستعمل بالمنوم يحتاج الى
 التعبير المعنى الملحوظ بالغير الى المستعمل بالمنوم اذ التمهيد هذا فاعلم ان لا يبداء مثلا معنى
 وهو حالة لغيره ومعلوم ان هذا لا يحفظ العقل فصدرا وبالذات في معنى مستعمل بلفظ ملحوظ
 في ذاهب صالحا لان الحكم عليه اوبى ويلزم ادراك متعلقه اجمالا ونحوها وهو بهذا الاعتبار مدلول
 لفظ لا يبداء وكل بعد ملاحظه على هذا الوجه ان يتبينه متعلق مخصوص فنقول مثلا ابتداء
 سيرة البصرة ولا يخرج ذلك عن الاستعمال وصلاحه الحكم عليه وبه واذ لاحظ العمل حيث
 هو حالة في السيرة والبصرة وجهه ان لتعرف حالها في معنى غير مستعمل نسبة لا يصلح ان يكون
 محكوما عليه ولا محكوما به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من وفيه معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار
 معنى عام وهو نوع والنسبة لا يبداء مثلا لفظ لا يبداء معنى مخصوصه والنسبة لا تتعان الى
 بالنسبة اليه فحال مدرك متعلق الحرف لا يحصل فذلك النوع مؤدلول الحرف لا في العقل ولا
 في الخارج واما بحصول متعلقه فينتقل متعلقه وهو ايضا محمول ذكره الشرح انما يحتاج الى توضيح
 المتعلق حيث قال الضم فادل على معنى في نفسه مرجع الى المعنى ان ادل على معنى باعتبار حاله في
 وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنها ولذا قيل في الحرف ادل على معنى غير حاصل
 في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار في نفسه انتهى كلامه وقد اتضح لمدرك متعلق الحرف انما وجب

هو كذا في نفسه
 حكمه كذا في الابدان
 امر خارج عنها

لتفصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بذكر متعلقه اذ هو لا ملاحظه فعدم استعمال
 الحرف بالمنوم انما هو لقصور النفس في معناه لا بما قيل من ان الواضع اشترط في دلالة
 على معناه لافراد في كونه متعلقا اذ لا طائل من ذلك لان المتعلق انما يعرف بان معناه الحرف من
 النسبة المحصورة على الوجه الذي ذكرناه فلا يقع لاشراط الواضع لان ذكر المتعلق امر
 ضروري اذ لا يعمل معنى الحرف الا به وان زعم ان يقع لفظه من هو معنى لا يبداء بعينه الا ان
 الواضع اشترط في دلالة من عليه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في دلالة لفظ لا يبداء عليه فصارت
 لفظه من بابية الدلالة على معناه غير مستعمل بالمنوم لتفصل في معناه فربما يربط اما ولا فلان
 هذا الاشراط لا يفرضه فانه اصله كلفه اشراط العرف في الدلالة على المعنى المجازي والمانا
 فلان الدليل على هذا الاشراط ليس نقلي الواضع عليه كما توهم لان دعوى ورقة النص منه في ذلك
 خروج عن انصاف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذكر ذلك في كلامه اللامع للاضافه
 واجواب عن ذلك ان ذكر المتعلق الحرف ليعلم الدلالة في كل لاسما لتفصيل الغاية على ما قيل في الحكم
 تحت واما انما طلانه يلزم ان يكون معنى لفظه من معنى مستعمل في نفسه صالحا لان الحكم عليه وبه
 الا انه لا يتعلم منها وحدها فاذا فهم لها ما يتم به دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه وبه وذلك ما لا يبي
 به من اذ معرفة باللفظ واحوالها لذلك فالسلك لو كانت ابتداء الغاية وانها الغاية والغرض
 معاني من الى وكذا مع الاستعداد والاشهاد والغرض اسماء الى نسبة المتعدي اسماء لان الكلمة لها تحت
 اسمها لغير لاسمها وانما هي متعلقات معانيها الى اذا فادت من الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع
 اسلوبهم واذ قد حقق عندك معنى الحرف على الاثر مد عليه مطابقا لقواعد اللغة وافعال الكلام وما ورد
 في من الحرف في العبارات المحلفة فنقول ان الفعل لا يعدل لافعال النافعة كقوله تعالى لا يملك
 معنى مستعمل بالمنوم وهو احدث وعلى معنى غير مستعمل هو السبب المحل للمحوظة من حيث انها حالة

اطرو و

الموضوع له

سميت

بأنها والآن تعرف حالها منبسطا أحدها بالآخر والآن من النسبة التي هي جزء من الفعل
 لا يحصل إلا بالفاعل وحده كذا وجب كذا وحجب كذا مطلقا في فكاك اللفظ من موضوعه وضعافا ما
 لكلا ابدا معنى مخصوصا كذا لفظا مضمنا موضوعه وضعافا ما لكل نسبة للذات التي
 علمت إلى فاعل مخصوصها بالآخر في فكاك اللفظ من موضوعه وضعافا ما لكل نسبة للذات التي
 إذا لم يكن كل واحد منها الركون ملحوظا بالذات لم يكن اعتبار النسبة منه ومن غيره واجبا إلى
 ذكر المعلقين على آثاره لفظا بالصورة الذهنية والفعل كما اعتبره في الحدث وضم النسبة
 إلى غيره نسبة تامة وحسب أنها حالة منها وجب كذا الفاعل لكل المخازنة ووجب المضار يكون
 مستندا باعتبار الحدث أو غيره كذا مضمنا وضعافا ما لا يمكن جعل ذلك كذا مستندا لأنه
 على خلاف وضعه والمجموع معناه المركب من كذا النسبة المخصوصة وهو غير مستقل بالموضوع
 فلا يصح أن يرفع محكوما به فضلا عن أن يرفع محكوما عليه كما شهد به التام في الصلوات والاسم فلما
 كان موضوعا مطلقا لم يرفع محكوما به نسبة تامة لأنه منسوب إلى غير والبالعكس صح حكم
 عليه وبه حاله كذا الفاعل بالحدث ومبني إلى فاعله على قدرته كذا كذا اسم الفاعل
 مثلا كذا على حدث نسبة إلى ذات ما فلم يصح كون اسم الفاعل محكوما عليه في الفعل فليس
 المعية اسم الفاعل ذات ما من حيث نسبته إليه الحدث فالذات البهية ملحوظة بالذات وكذا كذا
 النسبة والاسم في كذا لا يخلو إلا أنها تعدية غير مارة وغير معصودة أصلها من العيان ضد
 فقيدت بها الذات البهية وصار المجموع كذا واحد مجازا للاعتناء به من جانب إذا أصالة
 فيجعل محكوما عليه وتان بجانب الوصف أي كذا أصله فيجعل محكوما به وأما النسبة إلى فاعله فلا
 يصح الحكم عليها ولاها لا وحدها ولا مع غيره لعدم استقلالها والمعية الفعل نسبة تامة في الفعل
 تفتق أفرادها مع طرفها عن غير ما وعدم ارتباطها به وبذلك النسبة هي المعصودة بملاصله

والعيان فلا يصح أن يجري في الفعل ما يجري في اسم الفاعل على معنى وقوعه مستندا باعتبار معناه
 الذي هو الحدث فالحال — قد حكوا بأن الحكم في الفعل في مداهم أن وقع محكوما بالفاعل
 في الكلام مستندا إلى أن أحدهما الحكم بأن أباز مداهم والآخر بأن زيد فاعله لا يشك أن يكون
 الحكم مستندا من جهة صريح بالآخر مستندا للاختراع فإن قصد الأول لم يكن زيد محسوبا
 محكوما عليه بل هو قيد معنى به المحكوم عليه وإن قصد الثاني هو اللفظ فلا حكمه بحاقب العام ولا
 بل كذا مستندا الذي هو العام إذ به تتم مستندا إلى زيد الأركان لو قلت فاعله أبوزيد وأوجبت
 النسبة بينهما لم يرتبط بغيره أصلا فلو كان معنى فاعله أبوزيد في كل اتصال يرتبط بغيره وطعا
 فلم يصح خبر عنه ومن ثم تسمي الحاة يقولون فاعله أبوزيد وليس بظلم وذلك لعدم عن
 انتفاع النسبة بغير طرفه بغيره كذا بل مستندا وأراد ضده فانهما الذات على ارتباط الذي يحتمل
 وجوده مع الانتفاع به كذا كلام وقع في البين فخرج إلى الكفاية فنقول — قد ذكرنا في الكلام
 بواسطة نزعها عن النسبة بعض ملاحظ المستعار منه منها حيث أنه موصوف ومحموم عليه
 بوجه النسبة وبالمشاركة فيه مع المستغلو وقد كلفت لرفع الحرف حيث هو معناه لا يصلح
 كذا لفظ محكوما عليه وموصوف فابتنى فلا يصح أن لا يستعان في الحرف بغيره مع مطلق
 مع الحروف في الأبداء وانتهاء والظاهرة ولا مستغلا والغرض معان مستغلة مع النسبة هنا
 ويجري لا يستعان فيها أصالة ثم يشرى إلى الحروف لا سيما عليها كذا وقت كذا لا في فعل
 حيث أنها معانها لا يصلح لرفع محكوما عليها فلا يجري لا يستعان فيها أصالة بل يستعان بمصا
 فالحال — بل يجري في نسبتها لا يستعان بها على كذا الحرف فليس — لأن مطلق النسبة
 لم تستمر مع يصلح لرفع النسبة في لا يستعان كذا في معان الحروف فانهما النوع مخصوص
 لها أحوال مشهورة وأعلم أن المعية عن اللامع بالمضارع وعلى تقدير ما لا يستعان بالنسبة

الحكمة لا تترك
شيئا من
الشيء
الذي
هو

غير الحاصل بالحاصل في كقول الوجود في نسبة الماض بالحاضر في كونه نقب العز واجبة المشايخ
ثم يسمو بلفظ المحذور بالآخر فيلزم ان يكون لا يستعان في الفعل على احد من الرتب الصر
التي تدل على العقل ويستعار له اسم ثم يتفق منه قبل فيض ضرب ضربا شديدا والى كونه
الضرب المستعمل في المضرب الماض في كقول الوجود في فعله ضرب فيكون المعنى المصدر
ايضاً الضرب موجود في كل واحد من المذهب والمنسب به كونه قيد كل واحد منها بقدره في تقدير
الآخر فصح المنسب له كونه باقيا في كل واحد من المذهب والمنسب به كونه قيد كل واحد منها بقدره في تقدير
لا يقال تبعه لان لا يستعان بغير المنسب والمنسب به كونه قيد كل واحد منها بقدره في تقدير
او يكون مشاركا للمنسب به في وجه المنسب به وخولهم وانما يصلح للموصوفه كما في قوله في محل
الحر في كل واحد من الفعل لا يتولد عليه ما يتولد من الشرح في توجيه ما اشار اليه من ترس
بقوله بعد تسليم صحة وهو انه فالوجه عدم صحة ان كان احدهما كمالا من الحركة والزمان
مع انه ليس من اقسام المتحرك الباب مع موصوفه كالمولود في طول وجوه سرعه والكالتر
المدعى بان الحركة في كمالها لا تقع فيها بها ومعنى الدليل بانها منع وقوعها مشبهة
بنطبق الدليل على المدعى ما عدم ورود الاول لان المراد بالحكماء منها وبالذوا فيها سلف
في مباحث لا يستلزم انما المستعمل بالمتنوع لا ما توهمه والامر المتحرك الباب وكل الحركة
والزمان حقيقة لا يستلزم بالمتنوع دون كمالها في الحروف ما عدم ورود ذلك فلا يضاف
المنسب لكون المنسب موصوفاً ومحمولاً عليه مسانم امضاء كون المنسب به موصوفاً محمولاً
لما رواه انما تعرضوا للامضاء لاول لانه المقصود كما يصلح لاجل ان لا يضاف الى الصفا
واما المكان والزمان وكلاهما لا يثبت لكل الدليل فيها لان معانيها يصلح ان تقع محمولاً عليها
فالوجه في كون لا يستعان فيها بعد ما ذكره حيث قال في الاولي ليعلم ان تفصيل الصفا
اي المباحث

الحكمة لا تترك
شيئا من
الشيء
الذي
هو

انما تدل على ان واثبهم باعتبار معاني متعينة هي المقصود منها والمالم يكن تلك لذوات الموصوف
منها ولا مشبهة بما يصلح وجه النسبة في لا يستعان لم يتصور في ان لا يستعان فيها بحسبها
بل يتصور ذلك بحسب معاني مصادرها المقصود منها فكانت بعده وانما يتبعها الزمان والمكان
ولذلك فانها وان دل على ما ذار متعينة باعتبارها الا ان المقصود لا يصلح فيها انضامها
الواحدة منها او بها فكلها لا يستعان فيها باعتبارها انضامها لو قصدت النسبة في لا يستعان
لكل اللذوات لوجب ليرد كبريا لفظ الدلالة على المعنى وهذا المستعمل انفع الفرق في الصفة التام
واخوانه وبنسب المكان واخوته فانها بعد انشائها كونه منسب وفي لم يوصف لاهم منها هو
المعنى المصدر في كون لا يستعان فيها بعد اخذ في ان الصفة لا تدل على تعين الذات اصلا
فان وقع قائم في ما او ذات العام واما ان وقع متعلق اصلا لفظ الا حطة العمل طلت بربطه
وتجربة علمه السمع عند ذلك ان حقه لا تقع موصوفة بل هي في نوع جارية على غيرها وفي ان الاسم
يدل على تعين الذات باعتبار ان في كون مقام مضافه مكان في الغيا لا شيء او ذات في العام فذلك
صلح ليرد على الصفا ولم يصلح ليركون صفة للغير لان في غرض لا سيما دون الصفا ولم
سمي به بكون الصفة انضامها لاهم ونسب الى غيره فكلها لاهم وان في معرف الصفا في ذلك
لان وادهم بدلت بكون الصفة كما هو المبدأ رتبة ذات ان في معرفة لا تعين لها اصلا ودرجوا
بدل في الصفا ما دل على ذات فيهم باعتبار معاني متعينة فلا يندرج اجماع المكان في السوف لادله
على ان متعينة باعتبارها وانما اطينا في بن المباحث كل الاطباء لتفت فيها فواذكر وتشتفي
بها وتستقي فيها في مواضع اخرى وادكر ثم وصفه بالجز الذي لا يم العطاء اي طام
باعتبار كونه استعانة في صفة له لا اذاعة في السواد والبلايا وهذا
كلام صاحب الكشاف في قول من عذر الله قال الشارح في شرح هذا الموضع والكلام في ذلك

تتوصل
ن

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يرد عليه ولا ينافي له

في قوله حقيقة ولم يبق فيه شبهة لنظائر اشياء الى ان ذكره العالم في هذه الاسعار والحق
 غاية الانصاف هو ان يصرح الذي لا شبهة فيه لاحد لان كونه حقا ولا كونه مقصودا من
 تلك الاعيان قلنا نسواني تظلالا ما اختلفت محتاجات المعاج والاصناف والى الكلام جار
 لا كمال في تصديق من منها لم يرد بالامانة كظام العود انما رجع كما هو دأبه في كل غير
 المعصية ونفصل الجمل ان اراد ان يبين عونه لا اسعار بالكتابة وان يرد على صاحب المعاج
 ولا يصح فمناذها الله في لا اسعار بالكتابة ونفصل ذكره لصاحب الكتاب لا جعل التقص
 مستملا في ابطال العهد فلم انه اسعار تصحبه حث ابطال العهد بعض اجل ثم استعمل
 لفظ المسبة في المسبة وبذلك لا فواس ولا غير لفظ اسعار ان مصر حثان حثية بطة
 وقلة لا فواس با فواس كاسد وشبه اصناف الكمال بالاعتراض ثم استعمل ههنا ايضا لفظ
 المسبة في المسبة فالسب اذ كان البعض ونظائر اسعار ان مصر حثان حثية بطة
 المراد معانها لاصلها فكيف تكون كما مر على اسعار ان اخر طلب من لا اسعار ان من
 حث انها مفعلة على لا اسعار ان اخر صارت كليات عنها فان البعض انما شاع استعمال
 في ابطال العهد من حيث نسبتهم العهد كاجل فلان العهد منزلة الجبل وتسمى باسمه ثم
 ابطاله منزلة تقضم فلو لا اسعار البعض كاجل للعهد لم تكن بل لم يصح اسعار البعض
 لا ابطاله وفي على ذلك اسعار لا فواس ولوا عتافي فانها ما يبع لا اسعار لا سد للجماع
 والى العالم ولما كان شدة لا اسعار ان يبع لملك لا اسعار ان اخر ولم تكن مقصودة في انصافها
 بل قصد بها الدلالة على ملك لا فواس كانه منها وذلك لانها في كونها في انصافها اسعار على
 ما في اعرف مران الكتابة لانها في ارادة الحصة فالافواس مع كونه اسعار مصر حثان حثية
 على اسعار لا سد للجماع فظهر بذلك ان لا اسعار بالكتابة لا مستلزم لا اسعار الحقيقية فان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يرد عليه ولا ينافي له

في قوله حقيقة ولم يبق فيه شبهة لنظائر اشياء الى ان ذكره العالم في هذه الاسعار والحق
 غاية الانصاف هو ان يصرح الذي لا شبهة فيه لاحد لان كونه حقا ولا كونه مقصودا من
 تلك الاعيان قلنا نسواني تظلالا ما اختلفت محتاجات المعاج والاصناف والى الكلام جار
 لا كمال في تصديق من منها لم يرد بالامانة كظام العود انما رجع كما هو دأبه في كل غير
 المعصية ونفصل الجمل ان اراد ان يبين عونه لا اسعار بالكتابة وان يرد على صاحب المعاج
 ولا يصح فمناذها الله في لا اسعار بالكتابة ونفصل ذكره لصاحب الكتاب لا جعل التقص
 مستملا في ابطال العهد فلم انه اسعار تصحبه حث ابطال العهد بعض اجل ثم استعمل
 لفظ المسبة في المسبة وبذلك لا فواس ولا غير لفظ اسعار ان مصر حثان حثية بطة
 وقلة لا فواس با فواس كاسد وشبه اصناف الكمال بالاعتراض ثم استعمل ههنا ايضا لفظ
 المسبة في المسبة فالسب اذ كان البعض ونظائر اسعار ان مصر حثان حثية بطة
 المراد معانها لاصلها فكيف تكون كما مر على اسعار ان اخر طلب من لا اسعار ان من
 حث انها مفعلة على لا اسعار ان اخر صارت كليات عنها فان البعض انما شاع استعمال
 في ابطال العهد من حيث نسبتهم العهد كاجل فلان العهد منزلة الجبل وتسمى باسمه ثم
 ابطاله منزلة تقضم فلو لا اسعار البعض كاجل للعهد لم تكن بل لم يصح اسعار البعض
 لا ابطاله وفي على ذلك اسعار لا فواس ولوا عتافي فانها ما يبع لا اسعار لا سد للجماع
 والى العالم ولما كان شدة لا اسعار ان يبع لملك لا اسعار ان اخر ولم تكن مقصودة في انصافها
 بل قصد بها الدلالة على ملك لا فواس كانه منها وذلك لانها في كونها في انصافها اسعار على
 ما في اعرف مران الكتابة لانها في ارادة الحصة فالافواس مع كونه اسعار مصر حثان حثية
 على اسعار لا سد للجماع فظهر بذلك ان لا اسعار بالكتابة لا مستلزم لا اسعار الحقيقية فان

وجوه

شاع

المراد في هذه الصفة استعارات صحيحة بها بحسبها وليس هناك استعارة بحسبها نعم المراد
 في مثل قولك اظفار المنه وبدا النمل في منى الرافعة استعارات بحسبها ايما انها وادبرها صور
 بحسبها منبه بها استعارات بحسبها كما خرج به في المضاج وهو المختار لا سبيل ولا سبيل انها وادبر
 بها معانيها بحسبها ولا سبيل في الحسبها من اتياب تلك الكثرة والتميز على سبيل الحسب كما
 ذهب اليه صاحب المضاج وادعى انه مدحهم وبالحسب من زعم لا سبيل ما كلفه على
 ذهب المراد تسليم الحسب بعد اخطاء فاق قلب لو كان البعض مثلا مسلوفا في ايجال
 العدم لم يكن من مراد في الحسب المسكوت عنه ايجال مدحهم فلا يصح قوله ثم روى الله بذكر
 لا هو عليه مراد في وجوب تركه في البعض وظاهره في ان لا سبيل ما كلفه في معانيها
 بحسبها الى مراد في الحسب المسكوت عنه وحيث انما استعارته على سبيل الحسب لا يصح في مراد
 الكثرة تسليم الحسب فليس لما خرج باسمه البعض في ايجال العدم علم انه اراد بذكر المراد
 ما هو اعلم من ان مراد به معناه لا على الذي هو المراد في الحسب وادعى ان مراد به ما هو عليه بذلك المعنى من غير
 فان البعض مراد في ايجال المراد به معناه الحسب فقط والافراد به معناه الجازي فلا بد له
 من ان يترك المعنى الحسبي وغيره بانته صار راد في الحسب ايضا فالمراد في على لا وادبره لفظا وحق حقيقة
 وعلى الكثرة مدح لفظا بحسبها ومعنى ادعاء وظاهره بصلحان فريته لا سبيل الكثرة ثم ان الكثرة اعني
 كثرته لا سبيل الكثرة وسبيل الكثرة في النسب فان البعض ليس كذا في الحسب فريته اعني ايجال المراد
 في ما كلفه فهو الراد على اتياب الحسب للعدد ولا فتراشد على اتياب كثرته للجماع فالمراد في الحسب
 صاحب المضاج وان لا سبيل في المراد في الشمال بل الحسب من اتياب المراد في الشمال الكثرة
 المخرجة النسب ولا انك على التمام في جعل المراد في الاظفار استعارات بحسبها معانيها
 مسئلة في مراد في جمل لا سبيل الكثرة بعبارة على النسبة المخرجة لاتياب سبيل لا سبيل

يكون

صاحب
الكشف
لا يضاح

اصطلاحها ولا لغة وليس هناك ضرورة تلجئ الى كونها بطل وكذا في جمل لا سبيل الحسب
 المثال المذكور اتياب ليد بحسبها لاتياب سبيل الحسب لا كلام ما هو المصطلح من مع لا سبيل
 في المجاز الاخرى ولا مانع من ان يجعل لفظ المراد في الاظفار المعنى كما اخبر الشارح ولا يفرج
 ذلك كونه فريته لا سبيل الكثرة فان البعض مع كونه استعارات بحسبها لا جاز لكونه فريته كما ذكره
 السلام وقد حقه ان كان المراد في سبيل الحسب هو المراد في الحسب بالبداهة بحسبها او على ما ذكره
 على من كان في جمل الحسب فريته في موضوعها بل قد مر في الاظفار على سبيل الحسب لا كلام
 جعلها مطلقا على من هو المراد في الحسب كالحسب عليها ولا في ذلك فريته وان جعل المراد في سبيل الحسب
 فليذكر لم يذكر المراد في الاظفار بل ذكر مراد في الحسب كما جزمه جازا له ثم قال وعلى هذا فنقول المراد
 المراد في ذلك المراد في الاظفار والوضوح منه التميز فقط كما في المراد في الحسب وقد مر ان تفرع على
 كما ذكر في البعض كما عرفت في مراد في الاظفار سبيل الترشح فهذا ما ذكره كلام جازا له من غير نظر
 وليس في ذلك من ان لا سبيل في الاظفار لاتياب المراد في الحسب ما حقه وان الكثرة في الاظفار
 ولا نظر الى ذلك لا سبيل استعارة الا على ما حقه صاحب المضاج اوله فلا يخار من الجازي
 الاظفار واليد مستعارات على موضوع لم تصد بها انفسها اصلا بل جعلت فيها فقط على المستعار
 المسكوت عنه والربط والافراس ولا عرفت ان اتياب سبيل الحسب معنيته من معصودة في الحسب وان
 لم يكن معصودة في الاظفار وان اتياب سبيل الحسب لا هو موضوعه لا معنيته في الاظفار بل جعلت في
 الاظفار باقية على معانيها وجعل لا سبيل الحسب معانيها واتيابها على سبيل الحسب كما اخبر صاحب
 المضاج وحيث ان الاظفار في فريته لا سبيل الكثرة لاتياب المراد في الحسب المدحهم بان معنيته راد في
 المراد في الاظفار معناه الحسب فان اتيابها لاتياب سبيل الحسب كذا في المراد في الاظفار وان كان المراد
 مراد في المراد في المراد في الاظفار لاتياب سبيل الحسب على طريقتي الصريح فلا يكون هناك مع لا سبيل الكثرة

صاحب
الكشف
لا يضاح

صاحب
الكشف
لا يضاح

صاحب
الكشف
لا يضاح

صاحب
الكشف
لا يضاح

اسمعان مخلصه لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
العام واستبان براءة صاحبه عما شبه له من اجداد بولس في كلامه المكنى وفيه كثر
عبارة الكفاية والوقوف ^{والباء} قوله بالنسبة معلل بالفتور واللام في الخبر للحملة
ولم يذكر السلك قوله اسمعان في الخبر لكان الباء في قوله بالنسبة معللا بخبره قوله في غير ما
موضوعه له وكان المقصود حاصله في اعادة الخبر لنظمه على الجارية وهو قوله لم يفسد ولا يفسد
هو كذا وانما ذكر اسمعالا بالنسبة اظهار المنطق الجار الداخلة في الخبر وحاصل ما ذكره من الجار المنفرد
هو كلمة المسئلة في من مفسر لاسم موضوعه بالنسبة الى نوع حملة على كلمة المسئلة قوله
والى اربلا هو اسم من الشخص في النوع ^{فدوران} الرفع معنى اللفظ للدلالة على من ينفع
ولا وضع هذا المعنى في الجار لا تخصيصا ولا نوعا وما ذكره بعض كتب الاصول مبني على ان الرفع هو
معنى اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يفسر به فهدى منه ^{الك} ان اللفظ لم يفسر لم يفسر
الاولى كقول الدرس سودا والام اعلم ان الموم ^ع في اللفظ المعنى ما وجه منوع ومتعدد كما
وهذا انما الى ان المبادر من البان ان وجه منوع وعنه امور معتبرة في طرفة لانه منوع من
عدة امور من اجزاء وج يلزم ان يكون كل واحد من اللفظ المعنى مركبا كما لوجه النسبة فيه ايضا
كقولهم لو اكنى في النسبة المعنى بتركيب وجه النسبة لقله موافق ما وجه تركب او مؤلف ومتعدد
اذ لا لفظ المذكور في السوريات يجب حملها على خواصها اذ لم يكن هناك موجب صرفا عنها والى اذ كنا
من وجوب تركيب في النسبة المعنى ذهب المحققون ونحوه صاحب الايضاح اعتراه على صاحب المتصاح
حيث قال ورد بان التمسك مسلم للتركيب المنافي لافله من الماخوذ من يجوز ان يكون طرنا في مورد من
وتوسل بذلك الى تجويز افراد اللفظ في اسمعان التمسك ساء على كل تشبيه تمثيل اذ اترك في النسبة
الى اسمعان صار اسمعان مخلصه وقد فح به ذلك اعتراه ونحن نقول التجويز انما مخالف للضاح

تشبيه تمثيل

فانه حصر اسمعان المخلصه فيما هو كذا لفظه حصر حاله ^و كلامه اسمعان وصف احد من صوره
منوع من امور لوصف لاجل ان كذا انما استثنى في مثله ^و كلامه الى قال و هذا
هو الذي شبه المعنى على اسمعان ثم نقول اذ الحصر كاسمعان المخلصه فيما هو كذا لفظه
وجب كذا والنسبة التمسك في ايضا ساء على ما مر عنده واما التجويز كذا لفظه حصر حاله
لوجه النسبة في التمسك التمسك رما كان منوعا وعنه اذ صاف لفظه الموم من كان في نسبة التمسك
فالواجب تركب وجهه لتركب لفظه وهو مورد و لا عورانه خلاف المبادر والعبارة فلا يصار اليه في
الموم لانه لا يمكن هناك ضرورة ^{اي من جهة} وانه لم يفسد احد من كل كلام لرسبه الموم لانه مستوف
الوجه انما لانه نوع وجه النسبة من متعدد في طرفة النسبة بوجوب تعدد كل منها بحسب المعنى دون
اللفظ لجواز التركيب من الامور المتعددة في كل واحد منها بلفظ واحد كقولهم كل من سوادنا
لانه موجود و ايضا بان انواع وجه النسبة من كل الامور المتعددة مسلم لانه لا خلاف كل منها قصدا
فلا يصح ان يكون تلك الوحدة معبر عنها بلفظ واحد فان اللفظ انما يختلف واللفظ الواحد الى تلك الوحدة
اجالا بحيث لا يكون شي من منها مقصود او وجهها الله في نسبة بحسب تلك الملاحظة لاجل انية فكيف ينص في
وجه النسبة منها بحيث يكون مخصوصا لكل واحد منها مدخل فيه لانه لا يحاط بها اجمالا في لفظ واحد
قلنا بعد ذلك اننا لا نحيط بها ماصلا ونفزع وجه النسبة لانا نقول من حيث انها لو حطت فاصلا
لست مدلوله لذلك اللفظ الواحد بل لا يلاحظ متعددة بحسبها مقيدة في لارادة سواء كانت مدح
في نظم الكلام او لا كما ساء كعبه الامر ان مفهوم الجوار والناظر على كل انفسله لا خلاف قصدا
لما مفهومه لسان بل مفهومه بميل لا يلاحظ فيه اجزاء قصدا واما لايه الكرم فلم يعب فيها في النسبة
مورد من ذلك ان النسبة فيها على تعدد لونها والنسبة لها الحركة هو قصده المنافي في المحصورة المفصلة
فما تقدم والنسبة به هو قصده المستوفد المحصورة المفصلة فيما بعد و شي من كل ان القصور ليس منوما

لفظ مفرد في النسبة فظلاله غير مفهوم ولفظ المثال في قوله كمثل الذي يلمر مع كل القاطنين
 والنسبة فكلها ايضا لان المقياس لهم في الظاهر والباطن واللفظ الكلي في احوالهم فكل القاطنين
 في البلاده ويؤيد ذلك قول صاحب الكشاف في النسبة المفردة المركبة من كلمة واحدة كقول العرب
 تاخذ اسنفا فرادى في قوله لا ينفصل عن بعض لم يأخذ في ذلك فليس بها بظانها وشبه
 كسنة حاصله من مجموع اسنفا فليس بها بظانها وشبه
 كلامه في ذلك على لفظ واحد من اجزاء الطرف المركب فيكون على انه في براسه ملحوظ في نفسه ثم ضم
 الى اخره فليس بها بظانها وشبه
 كذلك وانما فانه جودان يكون في لسان من النسبة الفرق جعل كل لسان النسبة في مطوية على
 من لسانه ولا يتصور ذلك مع كون لفظ المثال داخل على ما هو عليه ونسبة به جمعة
 ولا يخفى لسان النسبة على عدد المركب هو مجموع كل لسانه الى حكم يكونها معدود وانما لا فرق بين
 المفرد والمركب الا في لسانه في الفرق فغير مفرد ونسبة كل واحد ما ناسبه وفي المركب تعتبر
 مجموعته ونسبة ما ناسبها تشبهها واحدا فكله لسانه على النسبة المركبة لسانه معدودا فكلها في لسانه
 من ان شاء تقوم افراد لفظ النسبة في لسانه فليس فناء ذلك من مفهوم لفظ المثال فيها
 هو القيمة مطلعا ومن ارادهم متوحد بحسب الذات مع القيمة المحصورة المفردة واللفظ احوالها
 الكلي كل النعم متوحد بالنعم ولذا هو الجواب ان الكل هو العوم لكنهم ارادوا اتحادها ذاما لا مضمونا
 فان خصوصية العوم لا تنفاد من لفظ كل مطلقا وكذلك خصوصية العمة المفصلة الى من النسبة او
 النسبة بها جمعة ليست مفردة لفظ المثال في لسانه فلكي يولع منهم كمثل الحار ومطارد في لسانه
 فكلها ذكرا لكونها في لسانه لا ينفصل عن لسانه فكلها في لسانه فكلها في لسانه فكلها في لسانه
 فكلها في لسانه فكلها في لسانه فكلها في لسانه فكلها في لسانه فكلها في لسانه فكلها في لسانه

على ان النسبة
 في لسانه
 في لسانه

في لسانه
 في لسانه
 في لسانه

في لسانه فكلها ايضا لان المقياس لهم في الظاهر والباطن واللفظ الكلي في احوالهم فكل القاطنين
 في البلاده ويؤيد ذلك قول صاحب الكشاف في النسبة المفردة المركبة من كلمة واحدة كقول العرب
 تاخذ اسنفا فرادى في قوله لا ينفصل عن بعض لم يأخذ في ذلك فليس بها بظانها وشبه
 كسنة حاصله من مجموع اسنفا فليس بها بظانها وشبه
 كلامه في ذلك على لفظ واحد من اجزاء الطرف المركب فيكون على انه في براسه ملحوظ في نفسه ثم ضم
 الى اخره فليس بها بظانها وشبه
 كذلك وانما فانه جودان يكون في لسان من النسبة الفرق جعل كل لسان النسبة في مطوية على
 من لسانه ولا يتصور ذلك مع كون لفظ المثال داخل على ما هو عليه ونسبة به جمعة
 ولا يخفى لسان النسبة على عدد المركب هو مجموع كل لسانه الى حكم يكونها معدود وانما لا فرق بين
 المفرد والمركب الا في لسانه في الفرق فغير مفرد ونسبة كل واحد ما ناسبه وفي المركب تعتبر
 مجموعته ونسبة ما ناسبها تشبهها واحدا فكله لسانه على النسبة المركبة لسانه معدودا فكلها في لسانه
 من ان شاء تقوم افراد لفظ النسبة في لسانه فليس فناء ذلك من مفهوم لفظ المثال فيها
 هو القيمة مطلعا ومن ارادهم متوحد بحسب الذات مع القيمة المحصورة المفردة واللفظ احوالها
 الكلي كل النعم متوحد بالنعم ولذا هو الجواب ان الكل هو العوم لكنهم ارادوا اتحادها ذاما لا مضمونا
 فان خصوصية العوم لا تنفاد من لفظ كل مطلقا وكذلك خصوصية العمة المفصلة الى من النسبة او
 النسبة بها جمعة ليست مفردة لفظ المثال في لسانه فلكي يولع منهم كمثل الحار ومطارد في لسانه
 فكلها ذكرا لكونها في لسانه لا ينفصل عن لسانه فكلها في لسانه فكلها في لسانه فكلها في لسانه

طرف

في لسانه

واذا لم يكن من منها مشبه بها سواء جعل اجزاء المشبه او خارجا عنه لم يكن شي منها ايضا
 مستغارا عنه فكيف سر المشبه ولا سماع من احد ما الى اخره والحاصل ان كون كل على سماع
 به يعلم ان يكون متعلقا بمشبهه او لا سماعا منها اعمالة وان يكون معناه مشبهها
 وسماها عنه سماعا وان كون كل واحد من طرفي المشبه مسميا وكما يسلم ان لا يكون معنى على ولا متعلق
 معناه مشبه به ولا سماعا منه لا سماعا ولا احيانا وشان بالاضافة الى قولهم لسان المار وقرفاة الجبل
 لا سماعا في على به لم تكن متعلقة بركبة الطرف وطحا ولما ورد عليه من التلوة هكذا انضمت وصحة
 المددات ومحملة متعلقة على القواعد البانية والمهورات والى لم تقتضيه ان يذعن لما استبان
 من الحق جديا بعدا استيقظا في الجواب ان انما كل طرف في المشبه من امور معدة لا يسلم
 بركبانه شي من طرفه بل ما اخذ به هذا كما ترى ظاهر البطلان من وجوه احدها ان المشبه به لا
 انتم من عدة امور فلا يصح ان يترفع سماعه من كل واحد من تلك لعدة لانها اذا اشترع سماعا واحدا منها فقد
 حصل المقصود الذي هو المشبه به فلا معنى لانواعه من احدا اخر من اخرى بل يجب على ذلك المدد بل
 يكون من المشبه به مأخوذا من بعض تلك الامور وجوا اخر من بعض اخر فلهذا لم يركب قطعا انهم قد
 اطلقوا على الزوج المشبه في المشبه لا يكون الا وكما وليس هناك ما يوجب بركبه سوى كونه منوعا من
 عدة امور فانه في المشبه ما وجه متفرع ومعدود فان كان انواع وجه المشبه وامور معدودة
 مسبوقة لركبه فان انواع كل طرف في المشبه منها مسبوقة لركبها لان المعنى للركب هو الانواع
 وامور معدودة وحضرة كون المتفرع وجه المشبه او مشبه به او مشبهها معلقة في ذلك المضاء جزما
 الثالث انه قد حكم بان انواع كل طرف من طرفي المشبه بوجوب بركبها حيث رد على ما جاز ان يكون
 قولهم منهم كل الذي استوفينا مشبه المفرد بالمفرد فانه قال هناك ومنهم من قال المشبه
 مشبهها جوقا ولا وكما وانما يكون كذلك لو كان مشبه امثلا باسما وليس كذلك بل هو مشبه

مشبهها بوجه

من

على الاشياء
التي لا يكون

شي واحد هو حال المشبه به شي واحد هو حال المشبه به شي واحد هو حال المشبه به شي واحد هو حال المشبه به
 المركب الا ان يترفع كنهه راعه منعدده فمشبه كنهه اخو كنهه فمتنع في كل واحد من الطرفين
 ربما يكون المشبه فمما يظاها لكن لا ينفك الله بل الى الله الحاصلة من المجموع كما في قوله فكان اجرام
 النجوم لو اعا وزر نيزان على باطل زرق من عبارته ومن مخرجه بان كل واحد من طرفي المشبه
 اذا كان حالة من عدة اشياء متعددة كان مركبا وبان المشبه المركب لا يكون طفاه الا من عدة
 امور معدودة فلا فرق في وجوب المركب من لسان المشبه بركب مركب من لسان المشبه
 من غير عدة امور معدودة وامور اخرى وبذلك الكلام حول لا يكون حوله كنهه او اما مشبهه من المعنى وذلك ان
 فهو ما كنهه ملك من وتليق خوف من شناعة الزام وتعلق المشبه به لان زمانه كنهه ووضع في
 البان فيقول ان قولهم على امرى يحمل وجوبا لعدة اشياء المشبه بالركب الموصل الى المقصد
 ويثبت بعض لوازمه وهو لا اعتلاء على طرفه لا سماعا بالكتاب ونانها لركبه في كل المدد بالمدد
 باعتلاء الركب التلويح واستوار وج كل على سماعا بعبه الثالث لركبه هذه فركبه والمتنوع
 والقدس وتلك به ثانيا مشبهوا على به فركبه من الركب والركوب واعتلاء على مشبهها منه وعلى هذا
 معنى لركبه جمع لالفاظ الدالة على الله الثانية وراية بها الله الاولى فيكون مجموع كل الالفاظ اعمان
 متعلقة كل واحد منها من غير امور معدودة ولا يكون في شي من فرد اسما لالفاظ تصرف بحسب
 لاسماعا بل من على حالها قبل لاسماعا فلا يكون هناك اسما بعد في كل على كالا اسما
 تبعه في الفعل فوك قد علم رجلا وتوخر اخرى الا انه اختصر في الذكر من كل لالفاظ على الاعلاء
 هو العود في تلك الله اذ بعد ملاحظة تقرب الذوات الى ملاحظة الله واعبارا بملاحظة على بهونة
 قد ان لا احوال لركبه في دالة على لالفاظ لراية الدالة على سائر اجزاء تلك الله مقبولة في لاراده فقد
 دل بها على سائر اجزاء وقد كالا فصد لاعتلاء بكل على لا سماعا بان لسان مشبهه كنهه على وحدها

بالالفاظ الاخره

على الاشياء
التي لا يكون

من

على الاشياء
التي لا يكون

من

والله الثاني لله لا ولي وذلك لان الله الثاني لم يستمع على ولا معلق معناه الذي هو لا سماع
منه الى معناه والله لا ولي لم يستمع منه منها وحده فكيف سماع من الله الثاني للاول فان قلنا
كان معنى لاعتلا سماعا لهم المعنى والمقتضى عليه كانت كلمة على الله تعالى مجموع الله فلما حاجه الى سماع
الفاظ اخر فليس لهم المعنى والمقتضى على الله تعالى اما لكون سماعا لا قصدا وذلك لا يكتفى في اعباء الله
بل لابد ان يكون كل واحد منها معلقا بقصد كالا علة، ليعتبر ههنا مركبة منها واما حيث لا يخلط هذا
مدلول العلة اخرى فلا بد ان يكونا متدرسين في كرا و. واما بعد سماعها في نظم الكلام فذلك غير واجب
ربما كان تقديرها متوجبا لغير نظم ونظر ذلك في صوابه وان المشبه قد يطوون كره في السببه طيبا
على سمي لا سماع فلا يكون تقدير في نظم الكلام فليست بالاسماع وتعرف منها بوجه واحد
لفظ المشبه في السببه معلول معناه المحقق وفي لا سماع في معناه المجاز كالكلام لفظ المشبه
معدرة كراد. في صور السببه دون لا سماع كمولع وياسوس الحوان فانه تشبه اذ لم يرد
بالبحر لا سماع والكفر لا يرد بالبحر جمع كما يشهد به ساق كانه له ذوق لم وابد تشبه كلام
والكفر بها كانه قيل لا سلام بحر عذب فراء الكفر بحر ملح اجاج فلفظ المشبه ههنا معدرة كراد. و
دون نظم كانه لكونه متغيرا له والساق يعرف بذلك حيث قال في بعضه ذالك فلهذا جاء مطوبا
ذالك على سمي لا سماع يعني قد يطوون في السببه ذكر المشبه كما يطوون في لا سماع كالكلام محكم
المذكور ولا يحتاج الى عدد من ايام الكلام الا انه في السببه يكون متوجبا وفي لا سماع متبعا في قوله مراد
ومصدوق الفرقان لا اسم المشبه في لا سماع كقولهم معلولا في معنى المشبه وادابه ذكر حيث لو اقم
معناه اسم المشبه اسما للكلام وفي السببه يكون معلولا في معناه المحقق وادابه ذكر ثم قال في قوله
بذلك عذب فراء ساق الى حوله وترى العكس في مواخذه لا لافاطة على المراد بالبحر معناه المحقق
فكون مشبهها لا يسوي لا سلام والكفر اللذان هما بالبحر الموصوفه وقد حقق ان الله تعالى في بعض

الافاض

مراد

للايمان

لما ذكرنا ان قد صوب الى ان كان له وسيل لا سماع ولا ادر كيف مصدر افعال هو لا سماع
لذلك الله اسمي كلامه فقد اوضح جواز كون اللفظ وادانوا وان لم يكن مصدر في ترتيب الكلام
واذا تحققت بانونا على كره عرفت ان معنى الوجود الثالث اعني لكون لا سماع مشبه عن الوجود الثالث
لكن لكون لا سماع بعده مبني على تدوين النظر احوال المعصودة بالالفاظ المعدرة ورمات
ما يقتضيه قواعد البيان فمن ثم زلت اقدام اقوام فضلووا واصلوا على ان لا سماع على الوجود
المشبه كالكلام العلامة فليس على الوجود الثالث فانه جعل المشبه به اعلة التركيب وتعلم وذلك ان
المشبه هو التميز باليد والزوج المشبه هو التميز ولا سماع واما قوله مشبه فليس في تصويره
المقصود ولا سماع تصوير المشبه بصور المشبه بل تصوير وصف المشبه بصور وصف المشبه
مطابقة اقلت راسد ان معنى قد صوبت النجاء بصور لا سماع بصور جماعة بصور
جوانه ولما كان المقصد لا على تصويره في المشبه ووجه السببه قد تم التميز ولا سماع على التميز الذي
هو المشبه واما ما قال ومع لا سماعا بينها على لا سماع اللفظ ما به لا سماع المعنى لكونه متغيرا
فان ليس قد بين لنا ما قررت لرا الصواب هو لفظ المشبه في كمال اللفظ ومعنى والتركيب
واجب لا سماع المشبه كما خرج به في المضاح ويشهد به المنحاح ونبي ان الله تعالى لا سماع السبعه
في كلمة على النجاء المشبه اصلا فاحال السبعه في سائر الحروف كالفعل والاسماء المتصا بها فليس
هو النجاء المشبه في شيء منها وذلك لان معاني الحروف كلها مفردة اربكونها مدلوله للفاظ مدرك
وكذلك معطيات معانيها حيث انها مفردة في كل الحروف ومعانيها افعال ومصادر والاسماء
المشتقة منها كلها مفردة ايضا لما ذكرنا وليس شيء من هذه المعاني مركبة وخاله متفرقة عن احد
فلا مع شيء منها مشبه به اصالة ولا سماع لا سماع المشبه فليس قد نبخل اجماع السبعه
والمشبهه وترى ان الله لا سماع في فعله فويل لعلمك سقون فليس ذلك تجنبا فاسد كقولهم

التمثيل

صدر

و قد صرح في كلامه بان الحبس هو المعنى الصلة وهو معنى الترجي وتعلم ذلك من كلامه ان
الحبس والمعارضة اصلان مؤلادة ثم يفسر الحبس ولا يستعان بهذا الى المعنى المحسن للكل لعل
يقتضيهما ومعنا راعيه سعاد الى المعنى المقصود بهما في كل كلام وبطائرة مصرح بها و
مستعار له سعاد كما ان المعنى المحسن لهن الكلم عن مستقل بالمفهوم واذا اردان تعبير عن معنى يفسر
كذلك معنا المجازي المراد بها هنا عن مستقل بالمفهوم واذا اردان تعبير عنه بالارادة وكل
منه المعنى اعني الترجي والارادة والمعنى لاصل المعنى المراد مؤداة فلا يكون الحبس به ولا الحبس
في هذا السبب لا اصله ولا سعاد بمركب متفرع وعادة امون فلا يكون سعاد لصلح متعلقة عنده كما
محصورة بالمتعلقة فمتفرع كل واحد طرفة عرصة امون متعده نعم كما ان اسعاد لعل من
مضاهي المحسن المترجم ايضا المجازي المعنى ارادة الله بالافعال الاحسان للعباد متعلقة
اصول المعنوية اورد ما واظف فيها بما هو في كلام الكافي ثم صرح بالمقصود بمضاهي
الضامات منه حال الكلف المحسن فضل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ليرتبط باحسان
بحال الترجي المحسن ليرتفع وان لا يفعل وان الظن ان يقول بسببه حال الله مع المحسن بحال الترجي
لانه اراد بحال الذي هو الحبس به المعنى المحسن الذي تعبر عنه بالترجي وهو معنى قائم بالترجي معقول
بالترجي و اراد بحال الذي هو الحبس المعنى المجازي الذي تعبر عنه بارادة الله وهو حال قائم بالله
معقول بالكلية ولأولى الحال ليرتضاه الى قائم به لكن غدا في ذلك و اضاف الى المعقول لعل لا يتكررا
رعاية لادب في تكرار المصريح بقسبه حال الله مع حال التوجي والثانية لئلا شان الى وجه الحبس بان
الترجي في كل الارادة فان المشابهة بينهما انما هي في ان معقول كل منهما يتجلى في الوجود و اجام قوله
مع الارادة منه ان يطيع معقول المحسن لا يقول بسببه ليوذن بمركب الحبس ومنه الصفة اعني المحسن
مع ما في جزئنا ثبته على وجه الشبه في جانب وجه الحبس وكذا قوله المحسن ليرتفع وان لا يفعل

الحمد لله الذي
أخذني بيده

تفهم عليه في جانب المسبب به ولم يفسد شيئا منها فتركب في أحد الطرفين وانراعه من متعدد ووح قد
اضمحله ذلك الخيال وانقمح المسعوم من الخيال وان شئت زيادة بوضع في الخيال فاعلم له بولع لعلمكم سنو
وامثاله يحمل الوجوه البلية على كمال ما تقدم أما السبعة بعد كسبها عنها عطاءا فانس بها خير وأما
المسئلة فإن شئت الله المركة المنعومة من البرد والبرودة بالله المركة المنعومة من التروحي
والتروحي والترص فيكون المسعار مجموع لما نفاط الدالة على الله المسبب بها وقد سبق كسبها ما هو
له في شافى لى السبع وهو شهد وأما كما سيعان بالكتابة فيصير اليوم فيها حديد ورسول كالب
من الخزانة عند السالك حيث رده السبعة إليها مطلقا ففرد عليه صاحب الكسف بما لم يشقة أحد
والمعنى في فرد وسيرد على هذا المعنى غير بعدد ونحن نوضح لك الخيال في بعض صورها فعال المكون ذلك
منا لا تتخذه ونما لا تتخذه فنقول ختم الله على قلوبهم إلى جعل المسبب فما المعنى المصدر في كسب الغنى و
المسبب أحداث حالة في قلوبهم ما نفعه ونفوذ الحق فيها لأن طواف السبب مزدون ولا سعار بعده
وهو الوجه الأول في الثاني وإن جعل المسبب به هيئة مركبة من عدة من الخيم الوارد عليه ومنه ما يجب
ولا سعار به والمسبب هيئة مركبة من القلب والخيالة الخالفة ومنه ما صالحة ولا سعار في الخالفة
الدرية لأن طواف السبب مركب ولا سعار غشيلة قد اقتصر فيها والفاظ المسبب به على معناه عدة
في تصور ملك الله وأعباءه وبأى الفاظ منوية واحدة وإن لم تكن مجردة في نظم الكلام وليس
هناك اسعار أصلا على ما قرر فيما سبق وهو الوجه الثاني والثالث في الاستمرار على بعض
الفاظ الاستمرار الجبان وتكلم محتملها بأن تحللتان على السبعة وأخرى على المسئلة ولو فوج
بالكل تعين المسئلة إلى غير ذلك من الخواص إلى ربها لا تحتك في موارد ما إذا فكرت فيها ولو قصد
في ليد إلى السبب فلوهم بأشياء محتملة وجعل ذكر الختم الذي هو مراد في السعار المسكوت عنه
منها علمه ورواؤه لأن وقيل لا سعار بالكتابة والله المستعان في الهداه والهداه والنهابة

ذکر صحیح

ما صبح
عمان عن
نظف ختم

سکونہ رخ
وصف

فلهذا لم يرد اعتبار الكشاف بل في المواد هو مخرج فقط فان الاول مع كونه من جنس ما في الجملة استحقاق
 ايضا دلالت تابع لاسمعان الجبل العهد فلما قوف بين المقدم والمخير والمناسبة هو الموصوف
 والصحة خارج عنه في هذا الفرق لا يجب ليعا لان المناسبة اذا كان هو المقدم بوصف كان
 ذلك الوصف مرتبة ولانتم ذلك المناسبة لا يلاحظه فلا يكون ذكر الوصف تقوية وترتيب لها بل المستعان
 والمناسبة ولا يصحنا على مناسبة فلا يكون من جنس اصلا وانما ايضا لان المناسبة به هو المقدم حيث
 مقدم فلا بد لرسعانه ما يرد عليه من حيث هو كذلك فلاتم بذكر اسمعان بدون ذلك العهد
 فالاسمعان بالكتابة لا سئل عن المحصلة في ذكره في الكلام لتجليل صحة ما سئل في اعتراض المصنف
 على السالك حيث قال فلم يكن الممكن عنها مسلوفا للمحصول بالبيان الواقع عند العموم فانه بط كما تقدم
 في مورد كلام الكشاف وسنذكره ولا البيان انه مذهب السالك فانه لم يذهب الى ذكر كل ما سئل عنه ايضا
 قد ذكر في كتابه ما يحصل به النقص عن هذا الاعتراض في مورد النقص في لفظ المنه لما جعل
 مراد فالسبع وجب ليركون اسمعان في الموصوف بطون المجاز كاللفظ السبع لفظ السبع في الموت فانه
 بطون المجاز قطعاً واحداً المفرد في لا يخالف صحاحه في كونه جمعاً او مجازاً اذا استعمل في موضع واحد
 سلفاً جمع ذلك لكتبة لا النقص حاصله لادعاء الترادف لا يوجب ثبوت فلا يكون لفظ المنه
 مستعمل في غير ما وضع له جمعاً وذلك لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير الموضوع لهما كما انه لا جعل
 غير الموضوع له في موضوعه في لاسمعان المصحح بها هذا غاية الممكن في بوجه كلامه على القول
 وفيه ما فيه قال فيما نقل عنه يعني على تقدير تسليم ما ذكره في قوله لا يفتقد الاعداد كون لفظ المنه جمعاً
 بناء على انشاء قيد كجينية يعني انه مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه
 مستعمل في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازاً وانما قال على تقدير تسليم ما ذكره في انشاء ان اللفظ المنه
 في قوله ان لفظ المنه مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك جمعاً واما ادعاء كون المنه سباعاً فلا ينافي في

الذي ليس به كراهي هو حقيقة الموت فجاز مع ذلك الاحتكاك بكونه موضوعا له - والحق في حقه
 لا يستعان بالكلام بذكر المشبه واردة المشبه به اراد بها المعنى المصدر لا كمن على كسر السين
 بالكلام بالمعنى المصدر بذكر المشبه واردة المشبه به نفهم منه للمصارع هو لفظ المشبه كما ان
 نفس الاستعانة المصراع بالمعنى المصدر بذكر المشبه به واردة المشبه به نفهم منه للمصارع هو لفظ
 المشبه به اللهم الا ان يقال ان الاستعانة بالكلام هو تعدد اطلاق المشبه به على المشبه وذكر المشبه
 واردة المشبه به ادعاء منهم والحق ان الاستعانة بالمعنى المصدر بذكر المشبه به كمن في عواردة افعال
 في المعاني في التوفيق على التوفيق له وطعا واما قوله وذكر صرح بان المصارع للاستعانة بالكلام
 هو اسم المشبه به المذكور في قوله وسمى المشبه به سواء كان المذكور او المفعول كاستعانة
 منه واسم مصارع والمشيبة مصارعة واحيانا كلام الحكماء في هذه الاستعانة مجمل فان قيل
 هذا بعض لربكون المصارعة لكنه هو لفظ المشبه به كما هو من جهة السلف وتفرقة لهما بما ذكره
 فلهذا اياها بائنه فمحمضه بعض لربكون المصارع الذي هو مجاز لغوي لفظ المشبه به فكيف
 كما مضى وعده مجازا بسلام كون المصراع حمضا كما رأينا وقامه ما يفرق به ان في المصراع غير
 الموضوع بصوره وفي المكنة يصور الموضوع له بصور غيره فذا عتبه كل منهما ما هو خارج عن
 المعنى الموضوع له وما عتبه في الخارج ان خارجا فكون مجازين مما مل - واختاره السبعة الى
 المكنى عنها بمجمل في رتبة مكنة عنهما والسبعة في رتبها فاذا اطلق لفظ كذا فالقوم على ان
 في لفظ استعانة تابع للاستعانة النظم للدلالة كما ناسخ النظم في الدلالة اولانهم اشتق منه
 لفظ بفتح دلت وذكر كذا كذا في رتبة المكنة للاستعانة وعند الحكماء ان الاستعانة بالكلام غير
 المكمل وليس في النظم لهما رتبة للاستعانة المكنى عنها وانما قصد بذكر السبعة الى المكنى عنها لتبليغ
 بها اسم لكون ارب الى الضبط كما صرح به ورد عليه صاحب الكشف انه قد يكون المشبه

له

كان على الفعل
 في قوله

هو المصروف لاصل الواضح الجمل ومكثرت كذا المتعلقات بها ومقصود ابا العوض فلا استعانة ح
 كونه بعبارة كاني قوله تقرر الرياح رياض الخ من قوله اذ ارسل النسيم في الاجناني ايقاظا فان السببه
 بهذا انما كمن اصالة من يبوب الرياح عليها ومن التوكيد والحق المشبه به ابتداء من الرياح و
 المضيف ولا يبي الرياح في الضيف ولا يبي الرياح في الضيف ولا يبي الرياح في الضيف ولا يبي الرياح في الضيف
 بعاد ذلك السببه ولا يصح لربكون السببه من الهموز القوي بعاد ذلك السببه ولا يصح لربكون السببه من الهموز القوي
 مهاد السببه الى المكنة عند من له ذوق سليم وقد يكون المشبه في المعنى غضا اصليا واما اجليا
 وهو يكون ذكر الفعل واعتبار السببه فيه فتعاجل على الاستعانة بالكلام كقولهم نفعوا عبد الله
 فان مشبه العمد بالجمل مستفيض مشهور وقد يكون السببه في مصدر الفعل وفي معناه على السوية فجاز
 لربكون استعانة به وان جعل مكنة كاني فوكن لفظا كذا فان كلامهم الدلالة بالنظم في سببه
 اكمال المكمل ابتداء من حيث فظ ان ما اخذت السكاه والرد مطلقا وورد هذا كلامه وكما
 له كلام الحكماء قال في رد هذا الكلام في حاشية على هذا الموضوع اما اذا اطلاق قوله الاستعانة
 المحملة ليست لفظ بل في الحال حال المعنى له اصلا لان اكمال عند استعانة بالكلام والجملة عنده
 يجب لربكون كذا المشبه به واردة المشبه به لا تحتمل لحياسا ولا عملا واسما وفيما في مثل لفظ كذا لفظا
 قبل لفظ حمضا مالا ينبغي لربكون في احد احوال في قوله بان يجعل لسان انسان الى لسان
 الاستعانة المحملة ليست اكمال في رتبها بل في اكمال اعتبارا وان يجعل لسان انسان وذكر في ذلك
 اذا اطلقنا لساننا كذا واردة بآلة لسان الصورة المحملة للحال الى من غيره لسان فلا بد من
 استعانة المكمل للحال لهما استعانة مكنى عنها ونحمله اما اذا اطلقنا لفظ كذا فكل من فيها جوازا
 دون النحله هذا عبارة تبيينها فلا بد من علمه ان جعل اكمال الى من استعانة بالكلام عند
 الحكماء استعانة تحمله عند بل الظاهر كلام المجتهد انه جعل اعراض الميم باعتبار لفظه مثلا

للانسان

ما بل المجاز عندهم بل ارادوا ان يوضحوا الكلام لم يوافقوا على الوب فلا خلاف في استعمال العربية
 مجازا في مجاز المعنى المتعارف في شبه النقصان وكذلك في كل موضع من كلامهم من المعنى المجاز او
 سبب هذا المجاز هو الزيادة او النقصان في المعنى لم يكن هناك مجاز بل كانا يان لها
 المطر بها من الصفة وهي كثره الزيادة والثبات في المعنى المتعارف له وهو جعلها في حجة
 لينفد انبائها واذ اقل يكون الراد في حجة العالم واريد به زيادة المعنى استعماله في العلم
 وانحصارها في حجة الحان في كل مكانا يات احدها في الصفة والثانية في نسبتها الى الموصوف
 كما ذكرنا الثالثة عن الموصوف في حجة زيادة او نقصان فيكون عندهم كقولهم المال الاول اعني قوله الموصوف
 من لم يسلط من لانه ودين قد صرح فيه بالصفة اعني السلام وكفى ونسبها بالانتماء الى الموصوف
 الذي لم يذكر في الكلام كحصر السلام في غير الموصوف والمال الثاني اعني قوله انا لا اعتد على آخر
 فذكر في الصفة اعني الكثرة اعتدا على آخر وكفى ونسبها الى الموصوف في الكلام كحصر
 عدم اعتدائها في الكلام واذ كان الموصوف غير مذكور في النص والكلام حسنة في الكلام
 الدال على ذكره دون العكس لحوال يكون الصفة حصرها بها مع عدم ذكر الموصوف
 وقال صاحب الكتاب في الكلام كذا في غير الموصوف له الم ذكروا جوابا بانه قوله
 ما قلت ان في معنى الكلام والصرف في صاحب الكتاب المقصود بيان الفرق بينهما فلا يرد في بعض
 مجاز الكتابة بالمجاز وحاصل الفرق انه اعتبار الكتابة استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي
 الصرف استعماله فيما وضع له مع الانشائي الى الم يوضع له في السياق والحق في اللفظ العمل
 فيما وضع له فقط هو كصفة الجودة وبها يله المجاز لانه استعماله في غير ما وضع له فقط والكتابة
 اللفظ استعماله الاصل فيما لم يوضع له والموضوع له وادبعا وفي الصرف ما مقصود ان
 الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة او مجازا او كتابة وفي الموضع في السياق وفي الكتابة العرفية

اقول
 قاله

في استعماله

لا يطلب مع المكي عنه في قوله الاول عن ذلك كصفة في كونه مقصودا وانما هو الموصوف لانه غير
 مقصود واللفظ بل هو السامع ولا يقد ينشئ عارض جعل المجاز في حكم حقيقة معولة كما في
 المنقولان والكتابة في حكم المصريح به كما في الاستواء على العرش ومبطل العبد ويجعل لا تفت
 في الموضع نحو الموصوف نحو قوله ولا يكونوا اولادك قريب فلا ينشئ نقضا على الاصل بل في عبارة
 واقول ذكرنا اول الفرق بين الكتابة والصرف في استعماله ظاهر كلام العلامة فان ذكرنا في
 في غير لفظ الموضوع حاصلا استعمال اللفظ في غير ما وضع له وذكرنا في ذلك ما لم يذكره
 فيهم من الشيء الاول مذكور لفظ الموضوع له لانه لا يصلح المبدأ في عند لظلال فيهم من انضا
 في الكلام استعمال اللفظ والمال كان مذكورا في الجملة فلهذا كان حاصل الفرق انه اعتبار الكتابة
 استعمال اللفظ في غير ما وضع له في الصرف استعماله فيما وضع له مع الانشائي الى الم يوضع له في
 السياق في الكلام ليس كذا في غير قوله والصرف هو اللفظ الدال على معنى لا مخرجه الموضع كصلى والمجاز
 بل مخرجه الموضع ولما شانه بذلك ايضا على المعنى الصرفي لم يستعمل اللفظ بل هو مذكور لظلاله شانه
 وسيافا بل استعمله تلوحا بلوح منه ذكر وكذلك كصفة في موضعين منه ولذا لم يزل هو امالة الكلام
 الى عرض في جانب يدل على المقصود وحق ثانيا الكلام في كصفة والمجاز والكلام والصرف وقد
 كصفة بالمجوز ان المفرد احراز في الكلام اذ قد سمى جميعا عن مفردة حيث يراى فيها الموصوف
 ايضا او كجزا رادته وقد فصل الشارح في معنى الكلام في الموضعين في قوله وحصل اعني
 صاحب الكتاب في الصرف اعني ما ذكرنا اوله وحاصله ان المعنى المعبر هو ان المعنى الصرفي مقصود والكلام
 انشائي وسيافا لا استعمالا في ان لفظ اللفظ مستعمل في معناه كصلى والمجاز والمكي عنه وقد ذكرنا
 ان المعنى المعبر به من الكلام مقصودا في قوله اوله الى عرض في الموضعين في كلامه كصفة و
 المجاز والكتابة وقوله وفي الكتابة الموصوفة يطلب مع المكي عنه في قوله بل هو لكتابة اذ كانت في صفة

صاحب الكشف

صاحب الكشف

كان هناك وانه المعنى لا يصلي والمعنى كمن عنه معنى آخر مقصود بطريق اللفظ ولا شأن له في المعنى
اللفظي عند هذا المعنى المعنى كمن عنه معنى آخر مقصود باللفظ مستوعلا هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم
المسلم من لسانه ووجه واراد به التعريض بشي الى السلام مع ذم المعنى فاللفظ لا يصلي منها انحصار
للسلام من سلم من لسانه ووجه واراد به استثناء السلام عن المعنى في مطالعته واما المعنى كمن عنه
المقصود في اللفظ استعماله في المعنى المعروض المقصود في الكلام سياقاً هو في السلام على
الموذي المعنى كذا ينبغي تحقيق الكلام ويعلم ان الكلام باللفظ المعنى كمن عنه لا يكون تعريضا قطعا
والا لزم ان يكون المعنى المعروض في استعماله اللفظ وقد ظهر بطلانه وكذا المجاز والكيفية ايضا
قوله وقد ينبغي ان اتول المعنى المجاز بسبب كثرة استعماله في المعنى حقيقة وفي ذلك لا يخرج
عن كونه مجازا ومستوعلا في غير ما وضع لفظه الى اصل اللغة وكذلك الكناية قد تفسر بسبب كثرة استعماله
في المعنى عن غيره للفرح كما ان اللفظ موضوع في ما زانه ولا يلاحظ هناك المعنى لا يصلي حيث لا يصو
فه اصلا لا استواء على العرش في الملك ولبط البذرة الجود ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله
وان سمي مجازا من غير ما على الكناية وقد تحققت وكذلك التعريض قد تفسر بحسب بكونه كناية في المعنى
المعنى المعروض كانه المقصود لاصلي وهو استعماله اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في اصله
كقولهم ولا يكونوا اولئك فانه تعريض بانه كان عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعروض
هو المقصود لاصلي منها دون المعنى الحقيقي واذا قد تور ان اللفظ بالمكان الى المعنى المعروض لا
يوصف بالكسبة ولا بالمجاز ولا بالكناية ليعتد ان استعمال اللفظ في ذكر المعنى واسماط في تلك
الاصول فتقول السلام لير التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان
اللفظ في المعنى المعروض قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما سبب در الوهم انه ما نقله المصنف عنه وصرح به
التابع وايداه بان اللفظ اذا دل على معنى دلاله صريحة فلا بد ان يكون جميعه او مجازا او كناية

المعنى المجازي
المعنى الحقيقي
لا يكون
تعبير

عن مشتبهات مع
قالوا نعم مثلا

وقد غفلوا عن حقيقة التراكيب فان الكلام يدل عليها بالذم في المعنى وليس حصة فيها ولا مجازا ولا
كناية لانها مقصودة بجملا اصالة فلا تكون مطالعته والمعنى المعروض هو لفظه في مقصود اصلا
الا انه ليس مقصودا في اللفظ حتى يكون مستوعلا في انما قصد الله في السياق بوجه اللوح والاشارة
وودع ان كان المراد ان التعريض لا يكون جميعه في المعنى المعروض ولا مجازا لانه في اللفظ
الدال على معنى لا وجه للوضع الكسبي والمجازي وحسب قال في التعريض بالطلب مع انه لم يوضع
حصة ولا مجازا وودع ان كان المراد ان يكون كناية فانه انما حصة في الكناية ما دل على معنى كونه
على جانب الكسبة والمجاز بل اراد السلام لير التعريض فيكون على طرفة الكناية في ان معناه المجازي
معا وودع ان كان المراد ان يكون كناية فانه انما حصة في الكناية ما دل على معنى كونه
تهدد المخاطب وتهدد غيره مع انه ان على سبيل الكناية في ارادة المعنى الا لير او اراد باللفظ
والكناية في اذ اردت به تهدد غيره فقط وهو المعنى المعروض في على سبيل المجاز في التعريض
هو هذا المعنى وحده ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا لما ورد في المعنى زاد في التركيب لفظ
السبيل والهداى الى سبيل السبيل بل معنى كلام الشيخ المشايخ من هذا العبارة لا يوجب
محصوله في الواقع زعم في المعنى = خلافا لافط راس انما ارمى هو لا يوجب له محصل لير
في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا راس رجلا لا لاسد العبارة لا يوجب شيئا منها في المعنى
لان دلالتهما على الكناية لانه عمل فطرية ليس تخلفا عنها بل هو لالة وضعية
يكون فيها تخلف المدلول على الدليل واما كناية السبيل لير التعريض في الخبر فاعلم ان معنى السبيل
باجمال الصدق والكتب مرآة في الدنيا كناية على سواء وبنوا لير كناية انما هو تخلف مدلوله عنه ثم
تم الكلام الشيخ على لير الزعم بين الاستعانة والشبهة ومعنى الكناية والتصحح ليس باعتبار ان
لما استعان والكناية فوجيان ان يحصل في الواقع زعم في المعنى ان يقال في الشجاعة وزمارة في القرى

القرية

مثله لا يناسب المعام اذا لا يذهب بهم الى ذلك حتى يدفع فانها كوجبان بنو اصل النجاة
 واصل القرى في الواقع فكيف تصور اجابها لزيادة فيها بل يقول ان اجابها بنو الزيادة
 في الواقع يؤهم اجابها بنو اصل النجاة ولا يضاف الى المصادر وكلام السج ما فهمهم
 وهو المناسب لهذا المعام اذ في ما تقوم لهم لربما يلغيه باعتبار دلالة احدى الجار من على معنى
 زائد لا يدل على الاخرى فدفع ذلك وبقى للزلا يلغيه باعتبار ما كد الدلالة وقوتها وهو معنى اقبل
 وان الجازو الكامة كدعوى المنع بغيره لا باعتبار زيادة في دلالة احدى الجار بل بالماواة
 فقال ارايت رجلا هو ولا سد سواء فان المساواة المهيمنة منه وهو لنا رايته سد الاسود
 فيها زيادة في المعنى وحسبته على اعراض المعنى ويزيد على ما يجاب به ايضا واما قول السج فلما
 لا سقر حال المعنى في نفسه بان معنى عن معنى اخو المعناه لاختلاف طرف الدلالة على المعنى لا
 يوجد خلافا وتغيرا في نفس المعنى بالقرابة والنقصان فان معنى كره القرى معنى واحد
 لا يختلف فيه بان يعبر عنه ما باللفظ الموضوع بازائه ولكن عن معنى كره القرى الواحد
 فعمله لا اوله واللفظ في الكتاب هو المعنى وكذلك معنى مساواة لا سد لا سقر في نفسه سواء عبر
 عنه بلفظ او دل على معنى المعنى بجمله اسد فالتنوع من احدى الجار من هو بعضه الممنوع من
 الاخرى من غير زيالة ونقصان في نفسه نعم هناك اختلاف في الدلالة وما كد كما سنا وعلما
 فكلام السج اولا واخرا ما فهمهم كلام صحيح جيد ولكن الحديث مدفوع بما ذكره في
 اما ما فهمه الساج فهو على نرى من الركاكة والغلو واما وقع له لا شبهة من قول السج لا يخبر
 حال المعنى في نفسه انه ارا دتغره زمالا ونقصانا بحسب البسور والاشياء في نفس الامر وهو هو
 بل ارا دتغره في نفسه بان منهم من احدى الجار من زمالا في المعنى لانهم من الاخرى كما ذكرنا واما حال
 في نفسه احرارا في اختلاف الدلالة على ان المنوتم في نفسه واحسن غير مخلوق اني اختلف الدلالة على

في الشجاعة صح

الطرق الدالة صح

يجزى ح

فتمم صح
كالشراح

واحد
سان

فظهر ان التنعيم ساقط وان لللفظ غلط واليه المصواب والله المرجع والمايت
 الفن الثالث علم البديع فوجه تحسن الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في
 صدر الكتاب فدره كحقن معنى التعريف لزيادة كماله في الاشان الى المعهود
 الكيس وابتدع عليه وانما سبب منها ليجعل لزيادة المعنى كماله كماله
 على المعنى فانه حقن وصنوع الدلالة بالكلية والمعنى المعنى مع انه محسب منقوصه
 من اوله كملوع المعنى المعنى ايضا لكون اشان الى علم البيان على ما ذكره صدر الكتاب كما
 رعايه المطابع اشان الى علم المعنى فكل من يتبعها على الرتبة فكل من يتبعها فكل من يتبعها
 قوله ويتبعها وحين اخذوه علم بذلك ايضا ان وصنوع الدلالة المذكورة في تعريف البيان بحسب
 حله على كلوع المعنى المعنى اعتمادا على ما سبق في مباحث المعنى فبالحال لانه يفضل فيها ان
 في وجوه محسن الكلام ج اى حتى يراد بها معنوها لاعم بعض السج من المختار البايح لبلاغه
 الكلام كملوع السنا فمثلا بل يقول لا يخرج منها الامطابع معنوا كماله والكلوع المعنى مطلقا
 بان يحسن وصنوع الدلالة ايضا على منسوب المبادر فيسقى الكلوع المعنى من الحروف والكلمات
 والكلوع المعنى القليل والكلوع ضعف النصف كلها مندرجة فيها مع انها لسبب من علم البديع
 واما الكلوع الغريبة فمكن ادراج في وصنوع الدلالة او سبيل المضاف فيه يحسن
 لان الحسب من لرب لا يبنى لاسمى في الظاهر بل بمراعاة النظر ادرب الاوسى من سند حش
 فانه حاشية خضر من وقع في السبب جزو خبر لان المعنى على حركه الضم اذ حله ابياتنا
 قوله وقد كانت بعض المواضع الوغى بواقر في لآن من بعد بتر على ما سيجي في رد البحر
 على المصدر قوله اى قول دعي على وزن يهيج القباة المسنة واسم شاعر من خزاعة وزاد
 المسلك واذا شرط منها او شرطه ضد فاما هو هذا الكلام انه لا يجب ان يكون في المعاملة

بغير رعاية صح

او معنوي

شرط لكن اذا اعترض احد الطرفين وجب اعتبار ذلك في لطف الاخر ثم ان السلك في المطابقة
 يتولع فليس يحكموا قلة ولا سكونا اكثر ولا شدة في حذرج عنده في المقابلة ايضا اذ لم يجب فيها
 اعتبار الشرط كما و من ذلك تعلم استثناء التباين في المطابقة والمقابلة فاذا اتينا في حديثها
 عرف كونها اخص من المطابقة كما عند المصنف ^{تجلى الرهط لربها في عادة لها غشيل في ما كلفها}
 رهط قبل الرهط لاول زار جلود يشفق ويأثر به كما في نسخ انها مكنة فلا يسرها ^{الغرض من المطابقة}
 ونسعه فكلور و منها اول برهه حالها حبا وانا ما بكزه فبالها منبا وكهزان يكون ^{الغرض من المطابقة}
 المعنى انها كرم لسرع حبيبها انه فكلور الرهط لاول ايضا مر رهط الرجل اي قومه ^{الغرض من المطابقة}
 لم استخدم مع بالجملة من خدمت الشئ قطعه ومنه سنف مخدوم و قد قطع جها الضمير ^{الغرض من المطابقة}
 موحدة و يروى بالحاء الملهة والذال المجهمة من خدمت الشئ قطعت ايضا و يروى بالمجهمة والمهله ^{الغرض من المطابقة}
 ايضا كما في جعل المعنى الذي لم يرد اولانا بها في الذكر للفتح المرفوعة الى الضمير و هذا مع ^{الغرض من المطابقة}
 لطف مسلكه لا يخفى على من ان يجد وقوع شئ من لطف مفصل ويجعل لطف مسلكه بحيث ^{الغرض من المطابقة}
 لا يندى الى ثبته الا انقصاب المحدث من علم البنان بل لا بد من كرم وان كنت ربي ما ^{الغرض من المطابقة}
 ذكرنا فامل ما اوردنا الشارح من المثال على هذه المنزلة واللفظ في الاطراف الطبع ^{الغرض من المطابقة}
 حكم نذكر واما الامام الكرم فعنه اذ وجه السجل و لطف وجهه المناسبه الارض في تجميل لاد ^{الغرض من المطابقة}
 بمراعاة العدة بالكمال العدة في انشائها الى تملك المطبق لاد مكان واجب و لا في المط ^{الغرض من المطابقة}
 اولاصوم ايام مخصوصة بعبادة معينة فخر فخر خصوصية الايام بناء على العذر او من علة العدة ^{الغرض من المطابقة}
 حفظا له من الغوات بالكلمة وتخصلا له بقدر الامكان وفي ذلك لطفه بلفظه ونظم من ذلك ان ^{الغرض من المطابقة}
 لا ينفى للسجل بالكمال العدة في لاد آلا يكون قوله ولكم على علة لاد بمراعاة العدة شاملا ^{الغرض من المطابقة}
 لاولنا بصوم الشهر كما قومه بعض الناس على استأثار وان جعل قوله وتكبر واستنيط ^{الغرض من المطابقة}

يشفق وتأثر به

في الايام

من عنده كما منه في وجهه عباس الكف في حيث قال وفي لاد لاله واضى على علم كنهه العضا
 وذكر محاج الى هذه النظرة وان كل واحد من العلة لما خرج من مكان فامتها معام لما خرج من حيث الظ ^{الغرض من المطابقة}
 وبالمامل الصاد وسكن في السكر اولى من غير العرض كما في الكبر على الهداية المنب بتعليم ^{الغرض من المطابقة}
 كنهه العضا اي الوطواط في المصباح الوطواط الخفاش وفي الخطاف وفي ابو عبد الله ^{الغرض من المطابقة}
 امينه القول عند الصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال لاد لاله اراه تسمى بالاشبهها ^{الغرض من المطابقة}
 بالظان في السبل البان هو قوله قاده المقاب اقصى منها سلك على النظم واذ في سيرة ^{الغرض من المطابقة}
 سرع لا ينفى بل يفسد على الموت لسر لاد في ولا شبع حتى اقام السب المقاب باني ^{الغرض من المطابقة}
 المثل الى الاربعين والخلو السرع فصدر عن السرع لا معنى الى لا منع والمباذير مبداء مع ^{الغرض من المطابقة}
 كما ينفى اعتبار الاشياء فكذلك ينفى اعتبار الابدان ^{الغرض من المطابقة}
 بعدة خول الكنه فكيف ينفى ما سبق على الدخول بالصواب لربها لا استثناء لاد ولجور ^{الغرض من المطابقة}
 ما تقدم وان فنان المؤمنين لا يخلدون في المار واما في الكف فمحول على لاد الكنه لهم منها سوى ^{الغرض من المطابقة}
 نعمها ما هو اكبر واجل وهو رضو الله و لقاء عز وجل لا على لاد بعضا منهم يخرج منها ولذخ ^{الغرض من المطابقة}
 قومه ارادة من المعنى منه على فنان ما اراد بالاول عقب بقوله عطاء غير محذوف لاد لاله ذكرته ^{الغرض من المطابقة}
 بوجبه لاد في نظم الكلام حيث عدل بالاستثناء كما عاين على كنهه لاد مع انها سيقا ^{الغرض من المطابقة}
 سابقا واحدا لانا فنقول لاد محمول على لاد وقد عدل بالكسبة لقومه واضحه كما ذكرنا فلا ^{الغرض من المطابقة}
 ولا اخلاص قولهم او نزوجهم ذكرنا وانا فانا قال قلت ما وجه العطف باو ههنا ^{الغرض من المطابقة}
 مع لاد العطف السابق والاحق بالواو فليس ذلك لان الضمير المضروب الراجح الى من ^{الغرض من المطابقة}
 في الجملة السابقة ولو صرح عن منشاء في هذه الجملة لا يمنع العطف بالواو كما يمنع في المعجم والمساخ ^{الغرض من المطابقة}
 او لا ترى انه لو قيل او لم يسل ما الذي لاد في لاد في المقابلة بين البنان في الواو احديها ^{الغرض من المطابقة}

في الايام

في الايام

لا كلها وليس مراد انما المراد وقوع كل منها بحسب الخية فالاولى بالنسبة الى طائفة ولا اخرى بالنسبة
 الى طائفة اخرى اما الجملة الثالثة فيبحث اورد فيها الضم وان راجع الى الطائفة المذكورة او
 الى احدها وجب العطف باو والالف المنع ولزم ان يكون لكل واحد منهما مع لسانات فقط
 او المذكور فقط ذكر وانما مساو السمة ذلك ان في لاقسام اذا قيلت الى طائفة واحدة
 كانت متساوية واما لو اقيمت الى طوائف مختلفة فمنها توافق الوقوع واستوكان في النبوة
 ولما اختلف المنسوب اليه اعني الموهوب والعلم في الجملة لثبوت عطف بالواو على التوافق ولما
 اتحد المنسوب اليه في الجملة بالنسبة اليه في الجملة لثبوت ضرورة اتحاد الضم بالمرجع اليه
 عطف باو عليها على السام فالحق ان يزوجهم بدل لسانات فقط او المذكور فقط ذكر وانما
 معالشا ذلك ان لم يأت في الحدود والمصرح من ان في الجملة الثالثة الى الضم
 وتغير الكلام على لونه فليست لواجب الكلام على ستمه كان المتصادم من لسانات لاقسام
 متشعبة بمعية الله مع واما الفاعل الى ما علمه المفضل افاد مع ذلك نكته اخرى شريفة هي عدم لزوم
 المنية ورعاية الاصح والله الموفق وورد بان الجرد لسانا في اللغات بل هو واقع بان يحد
 المكلم نفسه وذاته ويجعله مخاطبا لنفسه المعصود وللغات المشهور عند الجمهور على
 ما عرف ان ارادة معنى واحدة صور متباينة استجلاء بالنشاط السامع واستدراك الصريح عن
 لا متجانسة الله والمعصود والجراد المباني في كون التي موصوفة بصفة وبلوغ النهاية فيها ياتي
 منزع منه شيء آخر موصوف بكل الصفة فبني لسانات على ملاحظة اتحاد المعنى ومنه الجرد
 على اعبار الغاير اذ عا فكيف يصح اجتماعها فغير ما يمكن حمل الكلام على كل واحد منها بدلا عن
 لهما واما انها معصودان معا فكلا مثلا اذا عبر المكلم عن نفسه بطريق الخطاب والنية فان
 لم يكن وصف مقصدا للباقي في انصافها لم يكن ذلك جردا اصلا وان كان هناك وصف محتمل

أي فيما ذكرنا وجب
 العطف باو على عدم
 يراد الضم في فساد المعنى
 على عدم وجوبه

الجملة

المتبادر
 من كلامه
 في قوله
 لا يمتنع
 ان يكون
 له في الجملة
 اي عدم
 ان يمتنع
 من ان يكون
 له في الجملة

منه

الجملة

حاصل المقام المباليغ فيه فان انزعج وصفه شخص آخر موصوف به فهو جرد وليس له لغات في
 وان لم ينزعج بل قصد مجرد الافتتان في العبرة بصفه كان الغاير عند الجمهور اذ على ذلك
 قال في كلام المتأخرين قال في بيان اللغات فاما ما ساء المصائب بل على انه مجرد انصاف
 فباعتبار في نفسنا معنى كلامه انه اقام نفسه مقام المصائب لا انه جرد منه مصابا اخر للمكلم جردا
 فاذكره فائدة اطلاق لفظ مخاطب على المكلم وبيان النكته التي هي بالانصاف في هذا الموضع
 ان ثبت زيادة الموضوع فاعلم لرد قوله نظرا الى ان حمل على اللغات كان فيه ايهام الخطاب
 وملاحظة المراد به نفس المكلم ولم يكن هناك مبالغة في انصافه بالمجوزية بطريق تنزع جردا
 منه وان حمل على الجرد كان فيه دعوى الخطاب والظاهر ان المراد به مقام للمكلم متفرع منه وكان فيه
 جبالغة في انصافه بالمجوزية بطريق التنزع والله اعلم لانه اذا نفي عن الرب بكنه الحمل
 معصود الشياء وصف الممدوح بنفي النحل واثبات وجوده ونفي عنه الرب بكنه النحل ولا شك
 انه يشرب بكنه فلا يكون تخيلا لان كونه تخيلا مسلزم شربه بكنه النحل فليكن مني لازم مني الملزوم
 ومنهم من نفي النحل عنه كونه جوادا بحسب اقتضاء المقام وبهذا المقدار يتم المعصود ولا دليل على
 انه جرد نفي الرب عن كفاية عن اثبات الرب له بكنه كرم منزع منه معصود اذ عا لكونه جردا
 بل هو بطول للمسافة بلا يثبت بكونه جردا ذكرناه انك اذا قلت ما من شرب بكنه كرم تبادر منه
 انه يشرب بكنه فهو كرم لا انه يشرب بكنه منزع منه وان كان محتملا للكلام فظهر ان كونه
 كفاية عن كون الممدوح غير نحل لا بجامع كونه جردا نعم كونه كفاية عن اثبات شربه بكنه كرم منزع
 بجامع والغرض فافهم ما ادعاه ذلك البعض واما قوله وانه وان كان الخطاب لنفسه فانما
 يرد عليه اذ كان مراد ما ذكره توجهه في الكتاب واما اذ الرد به رده فلا اذ لو كان
 عليها من المذكور لكانت العلم المذكور على جميعه لا يلزم من ظهور العلم في العادة ان يكون

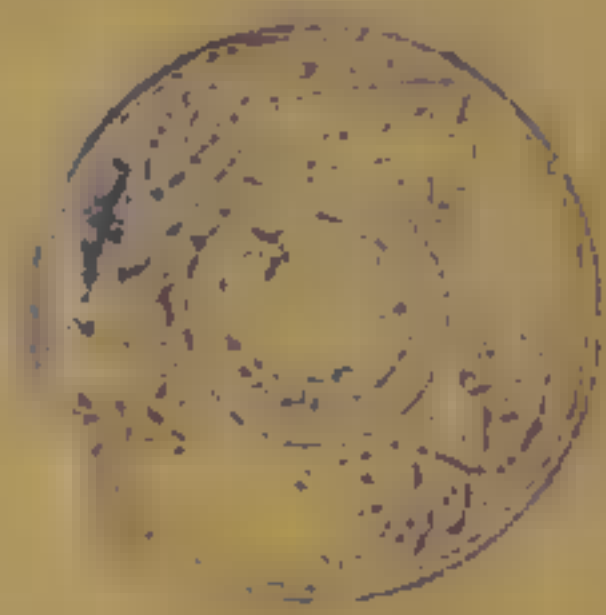
الجملة

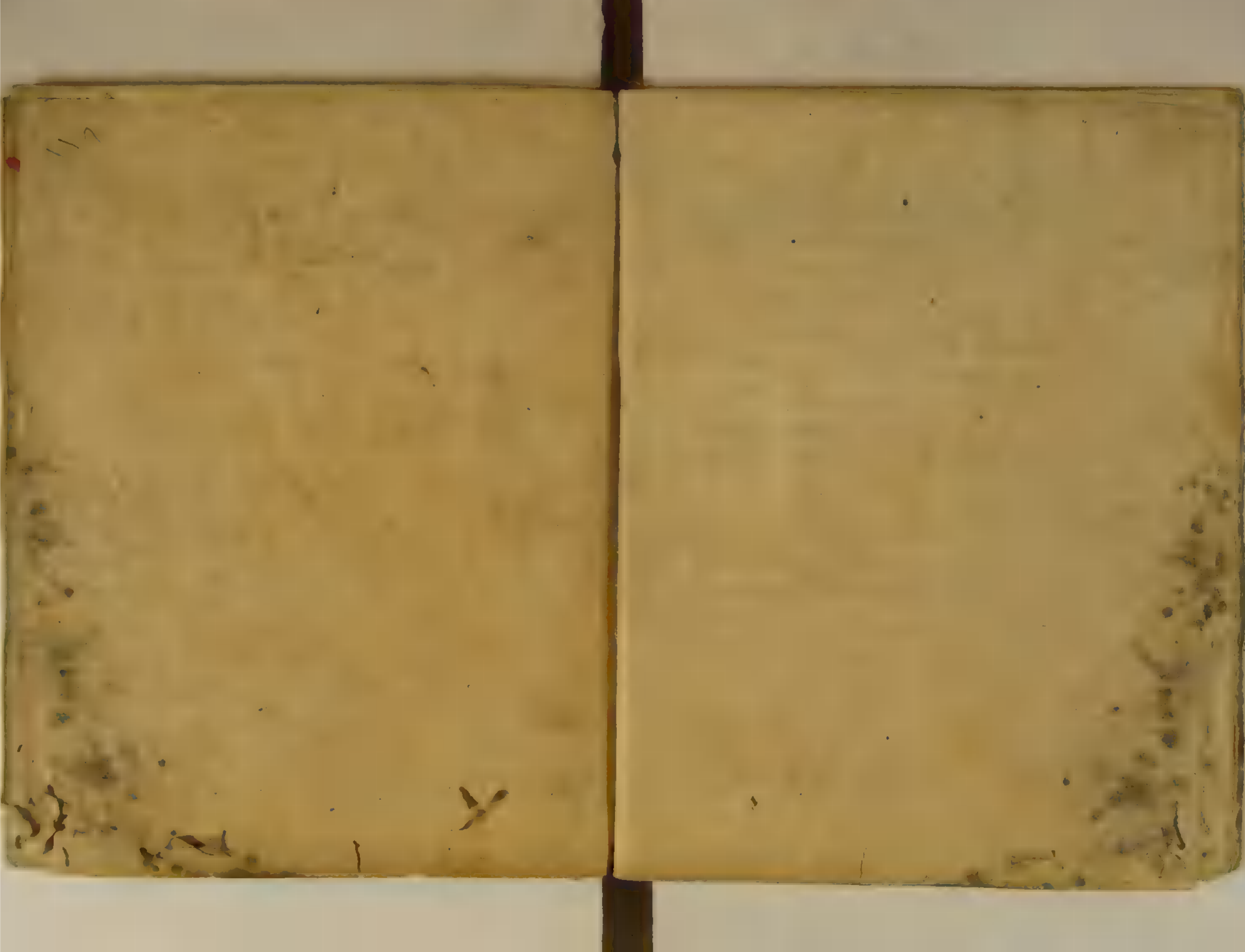
المتبادر
 من كلامه
 في قوله
 لا يمتنع
 ان يكون
 له في الجملة
 اي عدم
 ان يمتنع
 من ان يكون
 له في الجملة

الجملة



کلیستان کردی کرد از بن پیش بنام سعد بن زنگی تمامش
بهارستان من نام از کسی یافت که شاید سعد بن زنگی غلامش





هذه حاشية الخطاطي الطويل

ويعاد في نسخة دار المسامحة

مطلب الزاوية المثلثة بين الجوانب والنقطة
يجوز العمل على كل منها على السوية



بسم الله الرحمن الرحيم ، وعليك الكلالان يا مستعان
 لك اللهم الحمد والمدة وعلى رسولك والادوات الصلوة والتحية **فلا** مع كتابه بعد التسمية
 الحمد لسميانه الامصاح الى الحمد ففقط مع تافه عن التسمية يحتمل وجوبا اصدان وقوع الامصاح
 ما سمعه لما كان ظاهرا او بالحمد ضفيا افاد ما خفي واعرض عما ظهر والى الملوح الى دفع ما استمر من
 سوال المعارض سرحدتي الابتداء بالسمية والابتداء بالتحيد بانه رمة ما ذكره في الترخا من السمية الحمد
 لا ما في وقوع الامصاح به الاملان الامصاح او عرفي بعينه متدا فيسح او تن واكثر واما لان الامصاح
 كما يكون صفتيا كغير اضافيا وناخير الحمد عن التسمية انما ينافي لزيغ به الامصاح الحقيقى لا الاصطلى ويكون
 قوله بعد التسمية بالسمية تلوحا الى اضافته الامصاح بالحمد فالوجه الاول آيل لا منع المعارض والى التوضيح
 وتوضيحه انه لما ثبت المعارض صيرلا الموفق عمل الاعداء بالسمية على الحقيقى والاسداء بالحمد على الاضافى
 اى بالاضافى الى ما سوى التسمية ووجه التخصيص ظاهر مشهور والثالث لزاما صامح الشى بانى مستلزم
 كغير الكتاب الاول والسمية لما كانت خارجة عن الكتاب لم يقع الاضافى بها بل الامصاح اقاموا بالحمد كونه
 الكتاب مقدما على سائر اجزائه ونقدش هذا الوجه انه ج يفوت العمل بالحديث لاقتضائه ان ينبغي لزيغ
 الامصاح والابتداء بالسمية وحاجبان الباء في بسم الله في الحديث ليست صلا للابتداء بل للالتباس والبترك
 المحذوف مفضى الحديث ليس الا انه ينبغي لزم ابتداء الامصاح حال الالتباس والبترك بالسمية لان يكون
 الابتداء بها فعدم الامصاح بها لا يفوت العمل بالحديث منها ولكن يلوح مما ذكره الاستاذ يعنى حاشية الملوح لزم
 باسم الله ابتدئ الكتاب عمل الكتاب مفعولا بالابتداء للدلالة على الباء في باسم الله ليس مفعولا بابتداء بل بعمل
 محذوف هو الالتباس والبترك لزم الباء في محله في هذا الكتاب ايضا ليس مفعولا بالافتتاح فلا يدل العبارة
 على وقوع الافتتاح بالحمد فلا يلزم جزية الحمد للكتاب لان الحمد انما كانت يلزم من ذكره ولو نسب الافتتاح الى التسمية
 على نحو سعة الى الحمد يلزم هو السمية للكتاب فلو قيل امصاح الشى بانى مطلقا سواء كان الباء وصل لا افتتاح
 او لا يلزم جزية الباء لا وفعال لو سلم مع ظهور ذلك يلزم لزم بعض الحديث صلا التسمية جزاء للكتاب فليس
 خارجة عنه يفوت العمل فعمله اذ اطلق شى مفعولا لا افتتح ما عصارا العمل واما في قوله لا يفتتح

انما كان ظاهرا او بالحمد ضفيا افاد ما خفي واعرض عما ظهر والى الملوح الى دفع ما استمر من سوال المعارض سرحدتي الابتداء بالسمية والابتداء بالتحيد بانه رمة ما ذكره في الترخا من السمية الحمد

وان ابيت فاجعله مفعولا له فله وقيل على لفظ الافتتاح بانى ان شكره الله بغير ان يقدم بسمه
 عند ظهور الشى بسمى كان الاثر عظمى يفتتح بسمه على ما اشار اليه والوجه ان يوق بان اداء الشكر واداء
 حقه والاول ان لا يحصل بغير الحمد لكن الله كالمعين بل بتقديمه لتعظيم تقديم الحمد باداء من الشكر جزاء او كما قال
 اذ من المعلوم انه لا يودى مجرد ما ذكره من الحمد الذى هو لسانى حق الشكر الواجب انواع الشكر ولان التوفيق للحمد
 والى الاقدار عليه ايضا فتم بيقينه شكره واهم واما لفظ قوة الطاعة **هو** الشا بالذات لا بالانشا
 لا يكون الا بالذات فقيه الذك مستدرك لا كثيرا ما يطلق الشا على ما ليس بالذات وان كان جائزا فب
 ان يخرجه عنه فمقام التوفيق مع انه يتوزع الزوق بين الحمد والشكر على نوعيهما وبهذا القيد يظهر الترتيب جدا فان كانت
 كل في الملوح بوجوب بان الشا فيما ليس بالذات حقيقة فقيه الذك اعم لا بد منه لا يحتاج الى الحذر المذكور وذلك
 انه قال من وقع في الشا الى بان بعد التوضيح على الكبرياء والآلاء فقد تقطعت ونية الترتيب اليه في كل ما يصح له ذلك
 من الاقوال والافعال وفي الاموال لا يجوز ان يخل بغير الشا لذلك على التحوذ لا ما في ذلك من فساد الصلوات ذكره
 في حاشية الملوح ان اراد هذا المعنى باعتبار عموم الشا بل جعل في عماله الشا اليه كناية عن قصد تعظيمه بجميع الوجوه
 ومثلا لافادة ذلك والى ان عن ذلك في كلام التوفيق وقد ذكر وجهه في حاشية الملوح **مع** على الجميل
 اى الاختيارى على ما قالوا ان الحمد يوجب الاختيارى والحمد على وجهه ووجه اطلاق صاحب الكتب الجليل في توفيق
 الحمد بانه مفعول للفعل هو بالاختيار او اراد بالسمية في تفسير الجليل لانهم بانى او بانه الكنى بباراد افعال من الاختيار
 لا يقال لا ينبغي ان يحد على ما له من صفة افعال مع انهم لا يجعلونه في رافها بانى ان الصدور بالاختيار يستلزم
 الحمد على ما تقرر في موضعه ولكن ان يصار لا ما ذكره بعض الاذكيان استلزام الصدور بالاختيار من اقد الحمد
 ثم بان على انه يجوز ان يثبت منه فقه مستمر لا وجود مستمر وذلك ان فقهه وارادته كانا كمالا بحيث لا يتحقق
 عنه مفعولا اصلا لا لازم تقدم الفقه بالذات وانه لا يوجب الحمد ثم ارادة الواحد متاختلف عنه المراد
 لقصوره وعدم استلزامه بانه قبل صفاته لا يكون ذاته كافية فيها بمنزلة افعال الاختيارية يستعمل بانى
 فاجب فيه جازا في الحمد عليها وقد سبق لا بعض الامام ان الحمد ينبغي ان يعم غير الاختيارية كالماء والحمد
 الحمد على وجهه ولا دخل للاختيارية في شرفها واما بانى فلا جعل في الكتب الذم ليقض الحمد

الحمد

بل لما لها من نوال وكلاهما عن الثاني بانه لا يقصد تعليق الجواب بالانعام فالعبارة الظاهرة الحمد على اسم او للمحم
فاذا عدل عنها الى تعليق الحمد باسم الذات ثم ذكر الانعام فلا بد من كنهه وما ذكرنا صالحا لذلك ما على انه ذكر اسم
الذات بطريق ذكر اسم الصفة المنعقدة بالمتعلق الدال على منشاء مع الصفات على معنى الاستحقاق
بعد ان يحل التعليق في حكم المتعلق بالمتعلق الدال على منشاء مع الصفات على معنى الاستحقاق
الذاتي كما عرفت وعن الثالث بان اسماء الصفات لا ملاظف فيها الذات الاسماو اما ملاظف فيها المعاني
فقد اورد بالاصالة ولذلك نفس الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فينبغي التعليق بلفظ
الخالق مثلا على الخلق لانه هو المقصود من لفظ الخالق بخلاف التعليق بلفظ الله الموضوع للذات وذكر
الانعام بعد فان الموضوع للذات يقصد منه الذات فلا بد من تعبير المقصود وذكر الوصف بعد لا ينافي
الاستحقاق الذاتي واذا لا ضل في ذكرنا ان ذكر لفظ الذات هنا فينبغي من شأنيته الذاتية فلا يظهر واذا
نظرت الى اجتماع اسم الله بجميع الصفات وان التعليق به لا يحل عن نوع دلالة على الاستحقاق ومع الصفات
مكتشف لوجه الفرق في غاية الجلاء **قوله** وقد تم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام فان قلت لا شك في
هذا الاهتمام عارض للاهتمام باسم له ذاتي والذاتي وان لم يرجع فلا يحل من ان لا يرجع على انه ربما يدعي
ان المقام يقتضي تقديم اسم الله لان الاهتمام بالحمد ليس لذات الحمد بل بالوجه الذي لا اهتمام به الى الله حقيقة وهذا
كما قيل في قوله يو جعلوا الله شركا والحق ان قدم الله على شركاءه مع ان وجع الانكار انما هو جعل الشريك
لان المنكر ليس جعل الشريك لكونه شريكا مطلقا بل لكونه شريكا في جهة الاهتمام به والله قلت لا يخفى
ان المقام مقام الحمد لا مقام ذكر اسم الله فالمقام انما يقتضي استماتة بشان الحمد لا بشان اسمه ما ذكرت في الآية
فامرهم الخطيبين كلام السكاكي وانه وهم كما سيظهر عليك وكون البلاغ في المطابقة لمقتضى المقام
رجح العارضي وربما يقال لو سلم ان المقام يقتضي تقديم ذكر اسم الله ايضا فيرجح تقديم الحمد لانه متعين
لان يكون لاقتضاء المقام بخلاف تقدم **قوله** على ان صاحب الكفاية طامر انه دليل على تقديم الحمد
وقوله ايضا ان كان بالنسبة الى الله اهتمام يعني لمرغبة التقديم الاختصاص كالاهتمام كان المناسب في تأخير
لفظه ايضا عن الاختصاص بل ايراد عقيب **قوله** في متصلا بالتقديم الراجع الى تقديم الحمد وما يشربان

انما

قد صرح

بالنسبة الى تأخير الحمد وان كان بالنسبة الى تأخير الحمد يكون حاصل الكلام تعليل التقديم بان في التقديم
وتأخير فائدة الاختصاص ولا يخفى كما كتبه ودر ما منع كون حاصل الكلام ذلك بل ان تعليل التقديم بافادته
الاختصاص مع اشارة الى وجهه في التأخير ايضا وان لا يضر بالتعليل اذ لا تراحم في مقتضى والمقتضى
والانصاف لم تعليل التقديم معان فينبغي التأخير ايضا ليس بذلك الحسن سيما اذا اشير في العلة
الى مشاركة التأخير للتقديم في تلك النهاية سيما اذا لم يترتب تلك الفائدة على نفس التقديم ولم يكن
لنفسها دخل وربما يوجب بان على معنى مع ويكون اشارة الى عدم المانع واقتضاء المقام بلا وجهه
وكثيرا ما كان رحمه الله يقدر في مثل هذا الموضوع الانعام والترتيب من غير ما ذكرنا ووجهه بلا مع
مع ذلك لم يحل عن مع او تقدر هذا التقديم للاختصاص في صورة تقديم الحمد باعتبار تعريف المسند
اليه بلام الحسن فينبغي قصر حسن الموقوف على الآخرة مع ذلك اللام الاختصاصية وقيل بل من
اللام وصدا كافي في اقامة **قوله** وانه يصدق من عباد الكفاية قبل الغرض الاول الحمد كما انه
يعني الحمد بالله حقيقة لا بغيره على ما سيظهر تقديم الجار والمجرور وانه مستلزم كون الله حقيقة بالحمد ايضا
فيوافق ما ذكره بعد في الكشف لم يكن احد احم بالحمد من لا يذكر الحقيقة بالحمد حقيقة بالشأن وقد يعكس
وجهما الضميرين تحصيل التعزيز المتوافق الى الله بالحمد حقيقة ووجه كونه تقديم الجار والمجرور الحمد والاهتمام
او المقصود الاضافي اي بالاضافة الى حقيقة الحمد فلا يرد ان يستلزم كونه حقيقة بالحمد لا بغيره من الاشياء
قوله وهذا ظهر قال في الكشف معنى يوقف اللام في الحمد بمعنى الحسن والاستواء الذي يتوهم
كثير من الناس وهم منهم ذكر كثير من شياخنا ان نفع الاستواء ما على مذهبه من لمر العبد خالق لا محال
الاختيارية فالحمد عليها له لانه مع واما عند اهل السنة فلما كان مع افعال مخلوقة لا كانت المحامد كلها
له وروى رحمه الله بان صاحب الكشف لما صرح باختصاص الحمد به تعالى بعد تسميته بان توفيق الحسن
اقاد انه يقدر قصر حسن الحمد عليه تعالى وانه بوجوب اختصاص جميع افراد منفية الاستواء لا يرفع
ان يبي على المذهب ان جميع المحامد ليست راجعة اليه فان قلت قصر الحمد عليه لا يرفع عن اشكال
اما عند المعتزلة وطامر واما عندنا فلان كسب الصادرة عن العباد فعل محيل حتى ان الحمد عليه

وهو قوله

فهذا الحمد راجع اليهم قلت المعتزلة وان زعموا ان العبد خلق الافعال لكنهم معترفون بان الممكن لا يقدار
عليه من انه يتوهم بان يلقى الرجوع الحمد على كل الافعال اليه في ولا يلزم الرجوع الذم اليه بواسطة الممكن لا يقدار
كما عرف في موضع ان لا يقدار على السمع ليس في كس الخبر وان كان من العبد لكن لما كان خلقه الجاد
من انه يتوهم في الحقيقة مضاف اليه في فاعله عليه يرجع اليه توهمنا نحن وهو لزم الحمد اما على نفس الفعل
الذي خلقه العبد او يكتسبه على اختلاف المذهبين واما على الاقدار عليه وخلقته وكسبه وعلى الاول
يرجع جميع الحمد اليه تعالى لكن لا يمكن في حق العبد ان الحمد على الفعل باعتبار الخلق انما
يعاير الحمد عليه باعتبار الاقدار بالا اعتبار لا بالذات وكذا الحمد عليه باعتبار الكسب يعاير باعتبار الخلق
واذا كانت الماخيرة بالا اعتبار والا على حسب الذات صح لرجوع الحمد راجع اليه في باعتبار ما وان
لم يكن الجمع ناجعا اليه كجمع الاعتبارات واما عدم الكفاية فلان العبد مركب من اثبات ونفي اي
اثبات المتصور للمقتصر عليه ونفيه عما عداه ولم يثبت منها سوى الاثبات لان الحمد باعتبار
الخلق حمد راجع الى العبد عندهم وكذا باعتبار الكسب حمد راجع اليه عندها فان قلت الحمد بهذا الاعتبار
كما يصح روجه اليه في باعتبار ان الحمد كسبه في الرجوع عن العبد باعتبار ان الحمد في حق العبد
وان فبد الرجوع بهذا الاعتبار لم يصح شي من جنس العبد والقول يصح اصدما دون الاقر حكم
قلت يصح القول بانه يرجع جميع الحمد اليه في باعتبار ما ولا يصح القول بانه لا يرجع شي منها الا
غيره ما عدا ما لان قولنا باعتبار ما نكرة تخص في الاثبات ويعم في النفي فيمكن في حق الاثبات ثبوت
الرجوع باعتبار واحد ولا يمكن في حق النفي اسعاد الرجوع باعتبار واحد بل اسعاد جميع الاعتبار
لان الرجوع باعتبار ما اعم من نفيه سمي الرجوع جميع الاعتبار وهذا الكلام لا ينفو عن شوب سوء
ان الجائز ان يكون قولنا باعتبار ما بعد للمعنى والاثبات لا للمعنى والمثبت فلا يفيد صورة النفي عزم الاعتبار
وان جعل المعنى هو ما ثبت بعينه فان المثبت به هو الرجوع باعتبار ما من كالاقدار والممكن مثلا
فيمكن للمعنى من العبد الرجوع بهذا الاعتبار والحاصل مستعمل على الوجهين كلا جزئي العبد ويمكن ان يقال الحمد
على الفعل باعتبار خلقه لا شك في رجوعه الى العبد عندهم وكذا الحمد عليه باعتبار كسبه عندها لان العبد هو الخالق

عندهم وهو الكاسب عندها ولا يصح نفي رجوعه من الخلق في العبد بوجه واما رجوعه اليه في باعتبار عكس
واقداره للعبد على الخلق والكسب فله وجه مقبول عند ذوي العقول فثبت ان بعض الحمد يرجع الى
الله توهم اليه العبد ومعلوم ان البعض الآخر يخص به في تقديره ما ذكرنا من حق العبد من العجز دون الاقر والاعمال
في هذا المقام مجال فساد وعلى التكاليف يرجع جميع الحمد اليه في اعتبار ما يصح شي من حق العبد لان الحمد
على الخلق بالذات يعاير الحمد على الاقدار ذاتا وكذا الحمد على الكسب يعاير الحمد على الخلق بالذات ولا شك
في رجوع الحمد على الخلق عندهم وعلى الكسب عندها الى العبد ولا يصح روجه هذا الحمد اليه في باعتبار ما كما صح
يرجع الحمد على الفعل باعتبار الخلق اليه بوجه وان كان الخلق هو العبد لان هذا الحمد هو الحمد على الفعل
باعتبار الاقدار ذاتا وكذا حال الحمد على الفعل باعتبار الكسب عندها وهذا ما سطر على الظاهر بناء على
تغاير الحكمين منها بالذات وعلى الاول لا اعتبار به التحقيق لرجوع الحمد على الكسب عندهما يصح روجه الله في
باعتبار ان لا يقدار على الكسب عنه في وكذا الحمد على الخلق عندهم باعتبار الاقدار عليه نعم لا يصح رجوع
الحمد على الكسب عندها اليه في على ان يكون هو الحمد على الخلق بعينه كما صح على الاول يرجع الحمد على الفعل
باعتبار الكسب اليه في باعتبار ان هو عين الحمد عليه باعتبار الخلق الراجع اليه انه توهم ذاتا مع ان تغاير الحكمين
متبا بالذات محل تامل فاحسن التدبر ونعق في التفكير فثبت ان الاشكال بعينه المثل المتقال بل
على معنى لزم الحمد اي بل ما ذكر صاحب الكشف من نفي الاستواء في معنى التقييد في الحمد يعني على كذا وليس
القصد في نفي الاستواء في هذا المقام لان عبارة الكشاف صريحة في ان معنى التوفيق في الحمد هو الحسن
دون الاستواء ولا تقص فيهما لانها من الاستواء من المقام نفي واثباتا وان وجهها كان مصدر توجيه
كلام الكشاف تعيين محل كلامه على في الاستواء في معنى توفيق الحمد ثم ان اصل الحمد حمدت الله
حمد او حمدت حمد الله حذف الفعل واينب المصدر متبا في جعل الحمد اسمية للدلالة على الدعاء كما قالوا
في سلام عليك بالعدول الى الاسم دليل الدوام بمقتضى قولهم وتعبده قاعدهم وما يذكر ان لولم يحذف العدول
على انه للدوام خلا عن النكته فيان حكمه في تلك القاعدة فلا يكون مطلق الاعتراف بان عدم الدوام لا ينافي
يلقي بكرة للعدول واما ما ذكره الشيخ عبد القادر لانه لا يرد منطلق على اكثر من ثبوت الاطلاق لزم

الظاهر
يرجع

مسمى ان عملها اذا لم يكن عدول صغلا لغيره فاعلم ان كل اسمية بشرط العدول او غل
ان ركبت الاسم لا يدل على الوجود او انما يدل على العبد او منتهى في تناسب الدوام على ما قاله تعالى
انما لكم وان شئتم جعلنا الدال على مجموع الاسمية والوجود من العبد وغيره والشيخ اما في دلاله الدوام والاسمية
وغيره او جعله نفس المقام المشتمل على التورية على ما قالوا ان دلاله المقام دلاله زابغة كما ان العاد طبيعي
خاصه ونفي الشيخ انما هو عن الاسمية ولكن ان جعل الدوام مدلوله لاعتقالي للاسمية بناء على انهما لم يدل على التجدد
ثبت الدوام بمعنى العقد اذا الصلة لكل ثابت ودوامه يظهر ما يقطع كما ذكره الفاضل الرضى في دلاله الصلة
المشبهة على الدوام والشيخ انما نفي الدلالة اللفظية بمعنى انه لا يكون له حصة اسمية خبره طرية والطرية اختصار
العملية ولذا جعل على المعاني اختصار الفعلية مقتضيا لا يرد الطرية اذا كان الخبر فعلية تنوع لغير بعد
الحكم الكبري للاسمية المشتملة عليها الحدود لا الدوام لما صرحوا بان الاسم التي حصة فعلية بعد التجدد
ويمكن ان يقال انهم صرحوا في سلام عليك يا قاله الدوام وكذا في قوله هو اما معكم مع لزم الحجة طرية فاما ان صار
لا الفرق بين اسمية حصة فعلية واسمية خبره طرية بان الثانية لا يفيد ما يفيد الاولى من التجدد ووجه الفرق
ظاهر او ال نزل الثانية انما يفيد التجدد والاولى انما يفيد الدوام كما بعدول مثلا واما اذا وجد في كل الدوام
على ان قد ذكر بعض اهل التحقيق ان الانعاف هو لزم الفهم من قولنا زيد في الدار زيدا ثابت فيها لا يثبت
واسم دايد وذكرا ذكره البعض لزم الطراف اذا وقع خبره افتقد بر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر لا يفرق
و والفعل انما يدل على الحقيقة يعني اذا كان المصدر ساد اسد الفعل بابا متبعا لزم ان يطابق في المعنى
والفعل يدل على الحقيقة دون الاستعراق فكذا المصدر لا يقال لا يلزم اتحاد النايب والمنوب معنى والاشارة
باب المصدر عن الفعل لدلالة الفعل على الزمان وفن المصدر لانا نقول المنوع ان يدل النايب على الابد على
المنوب اما ان لا يدل على بعض ما لا يدل عليه فلا وقد اورد وجه في خواش انك ف هل هذا الوجه ان يشعربان
صاحب الكشاف يقول يا قاله اللام للاستعراق في الجملة لكنه لا يقول بها لمام قال ونقل عن المصنف
في وجه ان اللام لا يفيد سوى التوحيف والاشارة والاسم لا يدل الا على اسماء فكلون ثم استغرق في لغز
جسر في الفصل فابية اللام في التوحيف والتوحيف في الجسر العبد من اظامه هذا انما يدل على انه جعل الوجه لغير

كون اللام للجنس دون استعراق لا يليا كون الحجة نحو لا على الجنس الاستعراق **ف** وفيه نظر او رد عليه
ان المصدر المتعرف بنوب ايضا قاله الكشاف ان قراءة الحجة بالنصب على اضي رفعه
كما في محله وهو مدفع با ذكره رحمه الله عليه في الحاشية ان المراد بان ب متابعه ما قام مقامه
في اداء مدلوله وذلك انما هو نفس المصدر بدون اللام فيجوز ان يفيد اللام معنى لا يفيد
الفعل سواء كان المصدر اللام كما سمع مع المصدر حين النية او لا انما على ان لا لا مرط واليه
اشارة رحمه الله وجه لا مانع من ان يدل في اللام الحجة واما على الاول فان ثب نفس المصدر
ولا مدخل للام في النية فلا مانع من انما دية لا يفيد المنوب **ف** الا ان يكون للجنس لا فضاء
انه توجيه لا ذكر في الكشاف ان اللام في الحجة للجنس دون استعراق لا ما يفهم منه ان الحجة تدل
على الجنس لا استعراق فانه ذكر له انها اصله فغير كونه للام في الحجة والحق في ذكره يثبت او
للمتوقف في الحجة وبره على هذا الوجه ما اوردده في شرح الكشاف على الاول من الاشعار يكون اللام
لا استعراق في الجملة لان الحجة في نفسه انما يتبادر بالنبذة لا استعراق مفيد ان استعراق يفهم من اللام في الجملة
لا على سبيل التبادر وكأنه لم يذكر وجه هذا الوجه في شرح الكشاف على قوله على الوجه الثاني ويمكن
ان يتجمل لتفهمه بانه لا كان محل المعرفة باللام بقية المقام على استعراق وكان الحجة عند وجود اللام
ان ينسب الاستعراق الى اللام ولو شاعى ايضا لما كان منسب البعض ان استعراق من معك اللام وكان ذلك
مشروفا فيما بينهم وجه كلام الكشاف على هذا المذهب ايضا وجه آخر على ما هو مذهب صاحب الكشاف وكذا
ان نقول لما كان في الفهم استعراق من اللام وعدم الفهم يرد لما كان الخلف ذكر عبارة تقع على هذا المذهب
وهي ان الجنس هو المتبادر من اللام بخلاف استعراق لعدم تبادره منها في مذهب وعدم الفهم منها في
مذهب لو كان الجنس هو المفهوم من اللام لم يقع الاعراب صاحب الكشاف على شأن احد مما ذكر في
السلوك ان الراجح هو العلم بالحاجي لا حقيقة النعيان وكان التمييز في الاستعراق لا الحكم على نفس الحقيقة دون
اعتبار الحقيقة الا في قليل الاحمال جدا وان هذا ما عليه محققو فلفظ حكم بهما بالمتبادر في الجنس والجنس
الابن يقال ما ذكرته مذهب في المصنف ان اللام للمعبر والجنس قد يفيد الاستعراق وقد يفيد

استخفاف من المقام وان علم طفا وراين استخفاف بهما وهي في غاية الظهور لا خطابة المقام فنية طه
ويمكن ان يقال ان ما يحل على استخفاف بخطابة المقام لعله ترجيح احد المتباينين الا ان من كقصص الحكم بالبعف
وهو لا يحل على الجنب لم يراجع فرد من الحكم لا المصنف على اخصاص الجنب وانما يستلزم اخصاص جميع الافراد
قوله فاذن لا يكون في استخفاف اي استخفاف هو مدلول الاسم ثبت ان اللام ليست استخفاف وهو الخطا
ان كلامه رحمه الله في انه توجيه لما ذكره اكثر من ان اللام للجنب وان استخفاف فلا يفهم عدم اثباته لاليس به
ما يفهم من اكثر ان الحمد للجنب **قوله** فقد نقتضيه من الكلام عن الطاركا فخر لا بدعوا اليه حاجته مع
انه امر ابن الحاجب لعدم جواز حجة الجدل فيه حيث حكم باستماع البدلية من الحمد في مثل ما مضى لا يرد
بناء على وجه ذكر الجدل منه ومن النقص ايضا ان ينزل علم منزلة اهم عطا على الوصول كما في قول
الشاعر فقلت العولان في غاية الذرة فالمصير اليه مع ظهور الوجه العوج الشايع نقض وكذا
جعل ما لم تعلم تقسيم الاخير المحذوف على ان يكونا جميعا كقوله في نسبه بين سبع سموت لان الضمير اليهم قليل
ولان الظاهر ان جعله عيدا الى الوصول السابق باني ابراهيم وانما تمتع هذه **قوله** الذي هو من اوصاف
المنعم به الكوف اشارة الى وجه الامكنية فان الحمد لثبته انما يكون على اوصافها من فضلها وحمد ما على فضل نعمه انما يكون
على عظمه صوره وادائها والافعال **قوله** بقصور العبادة عن الاطاعة الترخي للمنع اما ان يكون على وجه التفصيل عموما او خصوصا
او على وجه الاجمال كذلك لا يرب في تصور العبادة عن التفصيل على وجه العلم والقدرة والقدرة كقوله وان الاجمال فقصور البنية
على التفصيل **قوله** اما ان يحل الاطاعة على ما لم يتعمم التفصيل والاجمال او على التفصيل فقط لانه انما يستعمل في العبادة
بالاطاعة وتجب الاجمال لاحتمال وقوع البعض منه لشروع التحفيض في الموت سيما في المقامات الخطابة وعلى الكمال
ط **قوله** اما على الاول فلا يبعد ان يجعل مقصود العبادة عن الاطاعة متناولا لقصور العبادة وعدم كماله في اعادة الاطاعة
مباينة في مقصود ما عثرنا تنزيلا للسان فتن منزلة عدم **قوله** ان يجعل كلمة عن متعلقه
بالعبادة لا بالقصور اما ذكره في الحق اما لقصور العبادة فان قلت الاطاعة على غير
معم والعبادة على الاطاعة وان قلت على ما ذكرنا من معنى بطريق العبادة او تطبيق كلمة بالعبادة او قلت
على جعل منها وهي الاطاعة التفصيلية **قوله** ان هذه المنع بالابدل بطريق القطع على ذلك المقصود

بسم الله

المقصود هو ما يورثه سببه وان تحقق القصور قطعاً ما يدفع ما يقال ان تحقق القصور فذكر الابهام
كأن المختصر مقصور ولا فاجزئ بمحمدة كما وقع من القصور **قوله** ببعض النعم كمثل ان يريد به نعمة البيان
والابهام للتعظيم كما في قوله يورثه بعضهم درجات وما اجر اليه كلامه من نعمت الشايع وتحقق صدقة
بإيتاء المعجزة وتوفيقه لتتفرق قوانين الشرع على ما ينبغي وسعوه ممن عاود في تنفيذ احكام الشرع
ما فا ذكره ما ناله الا ما لم يلا الاصول ووجه ذكر الصلح على الرسول والآل وسائر ما ذكر في وصف
الرسول للمقام ومحمدا ان يريد جميع ملك النعم التي ذكرت فان قلت ياتي الاحتمال الاول قوله اياه ليا
اصول ما يحتاج اليه لان البيان اصل واحد منها فكيف يكون ذكر اياه اليها وباني الاحتمال الثاني قوله
صرح ببعض النعم اذ لم يقع الصريح بهذا المجموع قلت يمكن دفع الاول بانه اشارة الى علم شأن نعمة البيان
بتخصيصها بعد تميم الانعام وانما يتكشف في ذلك علاطة ان البيان موالذي يتم امر ما يحتاج اليه
بقائه نوع الانسان من التعاون والتشارك في حصيل العزاد والبأس والمسكن وربما ينتقل
الذين من ذلك البيان ذلك انما سظم بمواهب كل بقدر ما الشايع على آخر ما ذكر في الصريح
بنعمة البيان اياه الى تلك الاصول وعلى دفع الكتاب صرح بإيتاء الشرايع والمعجزة والصريح بذلك
الرسول نصريح بكونه شارعا مسلما من الله مقتضا لقوانين الشرع لاشتهار انتصافه عليه السلام بذلك
ومعروف في النفوس وكذلك الصريح بذكر الآل والاصحاب نصريح بمعية الرسول بهم في تنفيذ
الاحكام لاشتهار ذلك ولكل من يجعل سببه الصريح الى المجموع تغلبا ونوم لانه احسن اذ ذاك في عبارة
الاية الى الاصول يدفع بان يراى الاية الى الاصول بوصف اصالتها ومنها احتمالا لان آخا ان احدهما ان لا
يتكلف في جعل ما ليس مصرحا به وجعل الاصول الموصى اليها هي النعم المصريح بها من البيان والشرع
وايتاء الشرايع والمعجزة وعبارة الاية علاطة وصف الاصل وانما لا يتكلف في ذلك وجعل
النعم المصريح بها بعض الاصول الموصى اليها وعبارة الاية بالنية للاصريح بما علاطة الاصول
وحده وبالسبب ان البعض الآخر لذاته ايضا **قوله** رعايه لبراعة الاستئصال وسببها لاضطرار لبراعة
محصل مجرد ذكر الخاص ولا يدخل المعطف في ذلك وانما فضيل نعمة البيان فانما يمدح عطف الخاص

وهو الذي
ما ذكره

على العام بناء على بعض اقول ان النوع قد سلب في الشرف والكمال الى انه يتفرع عن الفصول تحت
العام ويعد نوعا آخر كما قال الشاعر فان تنق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فان قلت لعل لم يبق للعطف دخل في رعاية اليربوع فكيف يصح تعقيبها قلت اعتبر اول عطف
سبها على رعاية ثم جعل المجموع على للعطف ذلك لم يحوز تعليل في ما يرين كما هو احد ما يتضمن
ذكر الشيء وعطفها الخاص بهم ذكره ثم المظهر ليس هو العطف المذكور في قوله عطف الحاض على بدل
عليه قوله من عطف قوله ما لم تعلم فاني قلت التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم فذكره مستدرك قلت
فايدنه الصريح بان نه رفقهم من حضيض الحمل الى ذروه العلم مسن وهو كونه نوعا غاية التيقن الى
ذكر ان صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم نقلهم من ظلمة الجهل الى نور العلم
وسمعت منه رحمه الله ان المراد ما لم يكن تعلم ان ما لم تعلم بقوى انفسنا واحدا وانا اخذ من قوله تعالى
وعلمك ما لم يكن تعلم وقيل ذكره لوجود حصول السمع اول دفع نوعه الى يجوز في اطلاق التعليم على اخصار
المذكور في ذكر النسخ **قوله** فصل الخطاب جعل رحمه الغفر محاذنا معنى الفصول الى انما صدر
و يجوز ابتداءه على حقيقة وصف الخطاب على طريق المبالغة كما في رجل عدل وهذا اوفق مما عليه ائمة
المعاني قال الشيخ في قولها انما هي افعال عادلة لم يزد ولا قبل ولا دبار غير معصاها الحقيقية بل
انما لكثرة الاقبال والادبار كما انها تحت مناد على هذا يكون يجوز عقليا كما في البيت وعلى ذلك
لغوى فلا سعيان لا يتكسب يجوز لا عقليا ولا لغويا ويكون صدر الخطاب معنى كونه خطابه فاصلا او
على ان يكون المصدر من المعلوم او المجهول **فجمع** طامه بناء على اشتداد فاعلا جمع على افعال كذا صدر
والشاهد والحق كما ذكره رحمه الله في شرح الكشاف ان لم يثبت جمع فاعل على افعال حتى قيل ان افعال
جمع صحت بالكرة خفيف صاحب كثر واما او صحب يكون اسم جمع كثر وانها وما صا الى المثل اجتنابا
اذا وادوما معاجان و بان فقد قال الجوسري اطن لمر المثل خبايتها لان فاعلا الجمع على افعال الاشياء
لكن من الغوار على ما عي في الاشياء فاعلا جمع طامه تسوية بالمصدر **فجمع** خير بالتشديد احتراز
عن جبره بالجمعية اسم بمفصل فانه لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث لان صورته الخالية منعت من اجراء النسخ

في على طريق جرياتها في افعال التفضيل وكونه في الاصل على الفصل منع من اجراء على صورة
الحالية وما جاء في قول الشاعر في لسانه من جبره الكلمات فانما هو ثنية خير مخفف خير
وثانية فلو اصدان يقول لم لا يجوز ان يكون لا خيارا جمع خير مخفف خير وقوة كونه صاحب الكشاف
في قوله تمنى المصطفين الا خيارا جمع خير مخفف خير وغاية ما يمكن لزم نقل العكس يريد
الشيء الى اصله فاذا ارد جمع خير المحفف يرد الى اصله وهو المشدد ثم جمع على اخلا كليت و اموات
وقد يوجه قوله جمع خير بالتشديد بان مراد بالتشديد في الجملة سؤا كما كان في الحال اولى الاصل وقوتها
المراد من انبات كونه جمع خير بالتشديد نفي كونه جمع خيرا فصل التفضيل **فوقعت** كلمة اما موقع
اسم اشارة الى ما ذكره الجمهور ان معنى قول سيبويه اما زيد فمطلق عني بها يمكن فزيد منطلق
ان كان في الاصل كذا لم يزد حذفها يمكن من شي بول قيمت اما مقامها كما اقيمت نعم و بلي مقامها
لا اذ غيرهما الى اما لان المحفف ومما اسم ولم يعمد في كلامهم صيرورة الاسم بالتغيير فاقوى في قياس
على ان يوحى الكلام عن الاستقلال بالا فاذ كان الشرط او على صيرورة المحرف في محال كست ولتوسل
بعد قوله وقال بعض الافاضل قصدي سيبويه لبيان المعنى المحفف وتصوير معنى الكلام وا فاذ لزم
الماضي لرفع ما بعد فاعلا لما قبلها لان اصل الكلام كان ذلك بل كان الاصل ان يكون في الدنيا شي فزيد
مطلق فمفعول الشرط وجوبا بلا مفسر كذا استعمل في حرف المشروط مع كونه فغيرت صورة حرف الشرط
بفتح منزهة كذا استعمل في الكلام على ما لما من المعنى والرموز مع وجوب قطعها عن المعنى الا على بلا مفسر
والرمت بالكون كالكاف لها عن المتقضى فيسهل امر القطع عن المعنى والرموز الفاء لا لما حذف
الشرط بجمع اجراء وجوبا وغيرت صورته حرف الشرط الزم الفاء اذا بان اما في الاصل حرف الشرط
الفاء علم السند والذموا اعماء جود من اجراء مقام الشرط مما عطف على انقر عنهم من وجوب فعل
حيز واجبت الحذف بشي و انما يعام ما هو المعلوم في قصد المسك مقام المعلوم في الكلام وهو الشرط و قد
يقام كل شرط مع شرطها من جملة اجراء الجزاء نحو قوله تعالى فانما ان كان من المؤمنين فروح وريحان الى ربهم
ثم فان كان من المؤمنين فروح وعلم من كلام هذا الفاضل ان لصوق الاسم لا ما غير لازم وقد اورد رحمه الله

احاد في هذا المعنى
والمراد من انبات كونه جمع خير بالتشديد نفي كونه جمع خيرا فصل التفضيل
فوقعت كلمة اما موقع اسم اشارة الى ما ذكره الجمهور ان معنى قول سيبويه اما زيد فمطلق عني بها يمكن فزيد منطلق ان كان في الاصل كذا لم يزد حذفها يمكن من شي بول قيمت اما مقامها كما اقيمت نعم و بلي مقامها لا اذ غيرهما الى اما لان المحفف ومما اسم ولم يعمد في كلامهم صيرورة الاسم بالتغيير فاقوى في قياس على ان يوحى الكلام عن الاستقلال بالا فاذ كان الشرط او على صيرورة المحرف في محال كست ولتوسل بعد قوله وقال بعض الافاضل قصدي سيبويه لبيان المعنى المحفف وتصوير معنى الكلام وا فاذ لزم

واجاب عن الآية بانها على حرف الاسم اللاصق اي اما المتعلق ان كان من المومنين **قوله** لزها لصوق
الاسم اللازم ان رفع اللزوم صفه للصوق فظ ان لوصف الاسم لا يلزم المبتدأ وان جرد الاسم فظ
ان ما يلزم المبتدأ هو الاسم للاسم ولما قال في المختصر **والاسم** لازمه المبتدأ وغاية ما يستلزم
ان الاسم ايضا لازم للمبتدأ لزوم العام للخاص كما يقال الحيوان لازم للانسانه او ان لصوق الاسم وان
لم يكن لازما للمبتدأ لكن يعطى منها حكم اللازم ويقام مقامه بيانه ان لازم المبتدأ هو الاسم فينبغي ان
يكفر من اللازم لاما لكن حرفيتها منعته عن ذلك فعمل لصوق الاسم بدل للاسم لانه لا اذا لا يدرك
كل ما يترك كمالا للصوق قائم مقام لازم المبتدأ وفي حكمه ولما كانت الاسمية التي هي اللازم حقيقة صفه
للمبتدأ متاخره عنه روي فلكيفه ما قام مقامها وهو لصوق الاسم بالنسبة الى اما حيث جعل الاسم
ساويا عنها **قوله** بقدر الامكان انما ذكره لان قضاة حتى ما كان وابتداء حتى لم يكن بقاء شي ومنه فابقاؤه
بابقاؤه لازمه ابقاءه بقدر الامكان وايضا بابقاؤه بابقاؤه لازمه واثره ينبغي ان يكفر بابقاؤه لازمه على الوجه
الذي كان عليه حال وجهه الملتزم ولم يبق معنا عليه اذا الاسم كانت قائمة بالمبتدأ ولم يبق معنا با ما القاؤه
مقام المبتدأ بل بصيغته والفاء كانت في صدر الجمله فخره حلفت اليها بعبء فيها ابني عن ما وضعه جعل
قوله ابقاؤه ابقاؤه فلا يغتار على الضمير في قوله وقد يتوهم ان ما قضى حقه هو المحذوف اعني المبتدأ الشرط
وما ابني هو الاسم والفاء فضمير له راجع اليها لكن باعتبار انه اعم من المحذوف فايد بما كان بعض افعاله
وضمير في له البعض الآخر **قوله** والوجه ما تقدم وهو ان اسم لا لما كان بمعنى اذ هو اسم كان لما اجمالا ان
لان الاسمية والحرف او يدور على المعنى فاذا اتخذ معناه لمعنى الاسم كان اسما وقولهم من معنى الابتداء لم يريدوا به
ان معناه في معنى الابتداء بل ان يرجع اليه بنوع استلزم كاصح في المضاج وغيره فاذا حكم الدليل الاسمية
حكم قول سيبويه لكونه محتملا على الحكم **قوله** مواعدا وبيان وعلم بوابها الطاء جعل علم البلاغة على الحرف العمل جعل
وتابعها بالجر عطفا على البلاغة فيلزم العطف على جود الحكم ورجع الضمير الى الهم لانهم لم يكتبوا البلاغة
على ان يكتب العلم في الاسم علم البلاغة ثم حذف المضاف كما قال صاحب الكشاف في رمضان وشهر رمضان
ويجوز اضافة العلم الى البلاغة اضافة العام الى الخاص كعلم النحو مثلا ويكثر رجح الضمير في توابها البلاغة في

قوله

واثره

قوله

قوله

قوله

قوله

او يلتزم ان قوله وعلم توابها اشارة الى تقدير المضاف فهو المعطوف حقيقه والمعطوف عليه علم
البلاغة وجرد توابها كافي قوله وتوابها يريه الاخر **قوله** جعل حذف المضاف اي عرض الافه صدى
بعض الاشكال ويمكن ان يوجه كلامه بان المراد بعلم البلاغة علم لا زيادة تتعلق بالبلاغة وهو المعاني
وابيان فان ما سواها وان **قوله** بالبلاغة كذا لاكتلتها لازم لجعلها جمل جميع العلوم لا يقال
بل جعل اجلا حيث حصر فيه هو علم بلاغية القدر وهو كشف الاستدراك عن وجوه الاعي لان هذا الحكم انما
يستلزم ذلك لو لم يكن فيما سوي هذا العلم ما يعادل تلك الجملة او يقوم بها وهو ممنوع وفي قوله اجلا مساويا
وجعلها موازنة ظاهرة والحق اصلها مساويا وجعلها وقد وجد في بعض النسخ مما سواها وجعلها في بعضها
ساويا وجعلها فلم يرد شذوذا على الحق **قوله** لا يغني عن العلوم اشارة الى ان المختص اضافي لا حقيقه لان الوجه
يؤيد ذلك بالسببية فالحكمة بالاضافة الى سائر العلوم فيكون من ادق العلوم سر ان كان المتيقن على
كذا ادق جميعها فطاهر ان هذا التنوع لا يستقيم لان دقة العلوم انما يوجب دقة العلم لا كونه ادق
في الحكم فضلا عن كونه ادق الجميع وكذا ان كان المعنى على كونه من حله الادق لان ما جعل من حله لا بد ان يشتمل
على زياد وفي الحكم ودقة العلوم انما يوجب نفس دقة العلم فقط والحوار ليس دقايق الوجة اكثر
ادق من دقايق غيره فاما يشتمل عليها يكون ادق امان حمة الادوية فطاهر واما من حمة الاكثر فلا في
كثرة الدقايق بوجوب كثرة الدق وكثرة الدق في المعلومات يستلزم ادوية العلم الى الحكم معروفا
بمعجز كونه في اعلا مراتب البلاغة فان قلت حجة كشف الاستدراك عن وجوه الاعجاز في علم البلاغة وقدر
الكشف بالمعرفة المذكورة فيلزم حصره في علم البلاغة لكنه منحل لان المراد بهذه المعرفة معرفة اعم من
الاعجاز ثابتة لغيره ليست بمختصة في علم البلاغة بل هي مسئلة تذكر في علم الكلام في مباحث النبوات حيث
تبين اثبات كون القرآن معجزا للرسول صلعم وان اراد موقوفه ان اعجازا لكونه في اعلا مراتب البلاغة
فلا ما هو الصحيح لا للمعرفة او الاشكال على الاخبار عن المغيبات او لما سئل عن الاختلاف في الشافعي
اولى نواحيه اساليب الرسائل والحفلة والاشعار سيما في الطالع والمقاطع فهي ايضا مسئلة
في علم الكلام في النبوات وربما يذكر في بعض كتب هذا الفن وبعض شروحه ايضا قلت المراد معرفة

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

انه محسوس على كونه في اعلى مراتب البلاغة في لفظ الاعجاز بحيث يطلع على ملك العارف من هذه المعرفة لا يحصل
 على التحقيق والتفصيل ما يحوز كان في اعلى مراتب البلاغة وقد ذكرنا في هذا العلم البلاغة وما يذكر في الكلام غير
 لفظ الاعجاز لكان بلاغة لا يوصف الا في مقامات عظم على التحقيق لفظ الاعجاز وليس للوصف الا في مقامات عظم
 بلاغة فلا يعلم بختيافا على ان يبرهن ان الاعجاز في لفظ الاعجاز بلاغة وصورة ان الاعجاز ثابت في
 لفظ الاعجاز لكان بلاغة فاما في المعرفة الاولى وما يحصل وان لم يكن في الاعجاز ولا لكان بلاغة فاما في المعرفة الثانية ومن المعرفة
 ومنها وانما يحصل علم البلاغة وذكر ان علم قوله يكون في اعلى مراتب المعرفة في المعرفة المعنوية بل في المعرفة المعنوية
 شك في احصاء في علم البلاغة ثم لم يرد في اعلى مراتب البلاغة كونه في مرتبة من البلاغة بعد المبتدئ
 عن الايمان بمقدار اقصى في ملك المبتدئ وموحد الاعجاز وان يتناول الطرف الاعلى وما يتوحد به
 فانه في الوقت الذي لا يعجز عن ان يكون في اعلى مراتب البلاغة بل في الطرف الاعلى وما يتوحد به في الاعجاز
 الاعجاز في كل شيء وحاصل دفع ان ما يريد على مراتب البلاغة منها ما يعلم الطرف الاعلى وما يتوحد به
 فان قيل كيف الوصف واختار في لفظها شافيا وتوحد من وجهين احدهما لفظ السكالك حصر ادراك الاعجاز
 في الذوق والمصنف جعل هذا العلم كاشفا عن وجه الاعجاز بل حصر الكشف في ذلك ان السكالك في احكام
 كشف القناع عن وجه الاعجاز والمصنف اثبت الكشف لهذا العلم كذا وجه الله في الجواب على دفع الوجه
 الثاني وادج في دفع الوجه الاول حيث قلنا في لفظ الاعجاز في وجه كلامي المعناج شافيا ايضا مبدئي في الوجهين
 فانه ايضا اثبت الكشف لهذا العلم بل حصر في وجه الثاني في كلامي المعناج حيث قال يترك
 الاعجاز ولا يمكن وصفه ويذكر الاعجاز هو الذوق فقط وطريق الحساب الذوق طول خدمته العلية
 والبلاغة وجوبه مطلقا ربما تيسرت اماط اللثام عنها ليجل عليك اما نفس وجه الاعجاز فلا اي لا يمكن
 اماط اللثام عنها ليجل عليك فقد بين ان الذوق الذي حصر ادراك الاعجاز فيه انما يحصل من العلية فلا ياتي هذا
 الحصر الادراك في العلية وان ما في احكام عن وجه الاعجاز هو اماط اللثام وكشف القناع عن لجل عليك
 فاما في احكام وصفه واطرها في لغيره كما صرح في لاني في بقاء اثبات ادراك الدال على ظهوره للمدرك اذ كثيرا ما
 يظهر لاني في لاني من اظهار كماله واستقامة الوزن ويمكن دفع الثاني في كلامي ان كان والمصنف

الاسم

الاسم

بان معنى كلام المصنف انه بهذا العلم اذا احصاه وخبير او غير ذلك بالتمام وكشف القناع وهذا لا ياتي في لفظ الاعجاز
 كشف القناع لعدم يمكن ان الاحاط به معنى كلام المصنف ان لا يتيسر لكشف القناع لعدم يمكن ان الاحاط
 بهذا العلم لا علم بعد علم الاصول الكشف للبيان في فهمه من ان علم الاصول الكشف من العلية
 وان غير ما كاشف وما كاشف وكلاهما في كلام السكالك والمصنف المصنف بان الكشف انما يحصل بالعلم
 لا غير قد دفع وجه انه في لفظ الاعجاز بان قوله بعد علم الاصول سلك في الكشف عن معنى الفعل والمعنى لفظ
 مبدئي العلية انما كاشفان بعد حصول علم الاصول والاحاط به وتوصيها ان الكشف قد دفع عن معنى التفصيل
 بقرينة تصريح السكالك باحصاء الكشف في العلية فان هذا الاعجاز ياتي في اعتبار معنى التفصيل واثبات
 اختياره بانه لا يتم الا مع وجود التجريد بل لا بد من القول بالمدح المعنى فيجوز قوله لا الكشف في العلية على معنى
 حصر الكشف فيها وان كان معناه الظاهر في حصر الكشف فيها ولو حمل على معنى حصر كمال الكشف
 فيها كان اقرب بقاء المعنى التفصيل بقدر الاحكام فان المعنى في التفصيل كمال الشيء بالقياس الى غيره
 كمال في نفسه اقرب اليه من نفسه في لفظ الشيء لا يقيس اثبات كمال الكشف في ما ذكر في المعناج
 لانه لا يمكن ادراك وجه الاعجاز بحقيقة بقاء على لفظ كمال لانه لا يمكن ان يكون كمالا لان ادراك كماله انما
 لاني هنا لا مباح احاطا بعلم البلاغة فلا ياتي في كمال العلية في الكشف منها وما يورد على تجريد الكشف عن
 معنى التفصيل بانه قد ذكر بعض المحققين من النجاشي ان تجريد اسم التفصيل عن معنى التفصيل انما
 يجوز ان الم يكن مع شيء من الامور البلية من والام والاضاف كقولك سلوك عظام من ملوك اعظم عليه
 قوله تجريد هو امون عليه اذ ليس شيء امون على شيء من شيء فينبغي له لاجوز التجريد هنا لكان الاقتران
 عن واعلم لخصايات المعناج بهذا العلم في باب التفصيل بعد علم الاصول اقرب من العلية على المراد
 ان يتوحد من كلامه الى لفظه ولا الكشف للقناع عن وجه الاعجاز يمكن لفظ الاعجاز اعني بعد علم الاصول
 متعلقين بما قد اوردوه من تفصيله في قوله ولا الكشف عن غير تفصيل لفظه معطوف على اقراء متعلقين
 متعلقين بما قد اوردوه من تفصيله في قوله بعد علم الاصول من العلية ولا علم الكشف للمصنف منها فاعلم هذا
 ليس في عبارة ما يشعرك من علم الامور كاشف منها فقط السؤال بذلك تاسيا وما نقله فاما ما نقل

بالمنهج على اعتبار عطف ولا اكتشاف على اقراء ويجعل الطرف المتقدم متعلق بكلها نعم لتقدير
الحجة السابق وموانع العلم الكشف من العلم ولما كان هذا من ان يتردد السامع ان يعمل يمكن لو اوصونا
أنه يدرك وجه الاعجاز حقيقة ظاهرة في الطبيعة فادرو بطريق الاستنباط مسا ان لا يمكن ذلك لان العلم
لا يمكن ان لا يكون العلم المنة كحقيقة لا يسير للاطلاع الغيوب كما سندكره ولن اقتصر منا على
الآن وقد نرى من السدرا كرفع النورم وهو قريب من جهة المعنى لكن لا يساعده الوضع والاستعمال
وفيل ان جواب الاستفهام المحذوف وهو مل يمكن ان لا أقوما ذكره لان العلم محذوف الجاء بعد نعم لان الحذف
بعد جاز لا واجب فساد ظاهر لان نعم في الاستفهام لا ثابتا بعد ادائه فاذا قلت نعم في جواب
اقام زيد في جواب لم نعم زيد كان المعنى في الاول نعم قام وفي الثاني نعم لم نعم وتنبه لوجه الاعجاز
لهم في الاستعارة بالكناية بله مذايب كايان بيان ان ساله وهو من رطله فما ذكره كذا على اصطلاح
المصنف وموانع تشبيه شئ بشئ في النفس فيسكت عن ذكر اركان سوى المشبه ويثبت له شئ من
لوازم المشبه فهذا التشبيه استعارة بالكناية وهذا الامايات استعارة تخيلية والاهام ان يذكر لفظ
له معنيان قريب بعيد ويزاد البعيد والشرح لذكر شئ يلام المشبه به فالتشبيه منا اما ان يعتبر
بغيره والاعجاز والكناية المحجة او بين نفس الاعجاز والصورة الحنة وعلى الاول يكون التشبيه المضم
في النفس استعارة بالكناية اما استعاره للوجوه محسلة فذكر الوجوه ايها ما اذا اراد بالوجه معناه
البعيد وهو الطريق والمعنى اليرتبع العضو المحصور وعلى الثاني يكون التشبيه استعارة بالكناية واثبات
الوجوه للاعجاز محسلة وذكر الاستار ترشحا لانه يلائم الصور المشبه بها فان قلت سيجي لترشيع بمجان
معنى لفظ المشبه كالتشبيه بلزم لترشيع بل لفظ المشبه فكيف يتصور الترشيح للاستعارة
بالكناية فانه لا يذكر فيها المشبه اصلا فضلا ان يقترب به شئ فلا يكون ذكر الاستار ترشحا وليس يجوز ذلك
فكون تخيلا او جزالة لا شك في جواز تعدد التخييل كما في قوله واذا ما لقي في الذن كلامه المصقول فان كلامه
بالتق والمصقول استعارة تخيلية قلت لا شك لتر اثبات الوجوه للاعجاز على اصطلاح المصنف
والترشيح يكون لاجاز كما في قوله صلح اسر عن الحوقان الطوكن يدا فان الطوكن ترشيح فالترشيح منا يكون للتخييل

لا يمكنه وما ذكره من اقراء الترشيح بلفظ المشبه فظا مختص بما اذا اعتبر تشبيه ولا تشبيه
التخييل على منسوب المعنى واذا قالوا بالترشيح في الجاز للرسول مع عدم اخترا بلفظ المشبه بل بلفظ
التشبيه وحده بعدد التخييل حال باطل لان التشبيه لا يثبت امر من لوازم التشبيه بل المشبه والمتم
الاستار منا لاجاز الذي هو المشبه بل للوجوه التي انشئت اليها بما لا يلزم من انما للوجوه انما
له ولا يجوز ان يكون محسلا من جهة انما للوجوه لانهم سببه بشئ يلازمها معناه القريب وهو العضو
المخصوص والاستارة ثابته حقيقة فاستعارة كونه محسلا من جهة المحموز ووجهات بان مية اضافة
الوجه الى الاعجاز محذوف على تشبيه الوجود الى الاعجاز فسميها الهام في الحقيقة فاستعملت ملك
ما وضع لهذا فالاستار مقرون بما يدل على التشبيه وهذا الجواب لا يصح عن شوبه او افلا ان الاستار
اما يلائم نفس الوجوه اما اعتبر مشبهها به منا اعني نسبة الوجوه الى ما هي له حتى كفي الاقتران ما يدل عليها
وانما ثابته قول بالتجوز في الهية التركيبية ولم يثبت به احد في المشهور ولزم يستبعد وجهه في نفس
تصانيفه ولذا ذكر وجه التركيب على اصطلاح السكاك والسلف فمقول لما على اصطلاح السكاك فالمكينة
ذكر وجوه الاعجاز او نفس الاعجاز وادرا ما شئت من اوجه من الاشياء المحجة تحت الاستار او الصور
المحسلة والتخييل على الاراء لفظ الاستار للموضوع للاستار الحقيقة المستعملة في الوجهية عجزا وعلى الثاني
لفظ الوجوه الموضوع للوجوه المحسلة المستعملة في الوجهية عجزا واما على اصطلاح السلف فالمكينة لفظ
الاحتجابات تحت الاستار او الصور المحسلة للموزايل بفكر الاستار او الوجوه والتخييل على اصطلاح
المصنف والوزان مصدرة عن معنى الجمع بقرائن الشئ فاما ان جمعة ومعنى التلاوة يقال قرأت الكتاب
قراءة وقرائنا ثم نقل الى الجمع المتلو المشهور والسلك في هذا المعنى على ما كان في حق المصدر على المنور
اولا في ترددوا سببا الاول يعارضها توهم الهام في الثاني لسعد في الاول من غير ضرورة او قدور
الكا لفظ التخييل والترشيح والاستعارة وقول فعلان بمعنى مفعول اشارته للوجه الاول وفي قوله
اسماء دون الترشيح الملق على الكلام اشارت بمعنى ثم نقل الى الكلام المنزل على الرسول فلهذا هو معروف
مشهور فليس التقدم من ان يوجب في المضائق ما يذهب فيه شاذ القرار وينسخ التلاوة مع الحكم او

احد من الوجوه المشبه
والاستار فاستعملت
وتخييل لادراك كماله

والاحاديث ليس بغير ولا فاجاب ال بدفع بان المراد انزل نظمه ومثناه جرتا فخرج الحديث وشاذ القواعد
وكذا استخرج البلاوة لان بعض العلماء انكروا كون منسوخا على الرسول او ان منسوخ البلاوة من القرآن قال
عمر رضي الله عنه لو ان اخشي ان يقال زاد في القرآن بالنسبة لا كحمت الشيخ والشيخ ودار سا فارجو
بالمصنف فلتا اختار النظم اي لان النظم عبارة عن التاليف المخصوص الذي هو النظم اثر لفظ النظم
على اللفظ حتى جعله طرا لا يجوز ان لا يحذف اللفظ بل هو في اللفظ لم يكن اشعارا بل كقول
ربما يكون اشعارا بان الاعجاز باعتبار مجرّد اللفظ وهذا الوجه في ابناء النظم متعلق بخصوص المقام
واما الوجه الثاني هو ان فيه استعارات لطيفة فعام والاستعارات يحتمل المصدر بان يعبر عنه ترتيب
الكلمات في الكلام ترتيب الدبر في السلك وطلق النظم المصنوع على المسببة وحتم الكثرة في التخييل
بان يصير تشبيه الكلمات بالدرر ومنت النظم لها تخيلا وصف الاستعارة باللفظ فاحتمل ان يكون
لاختارها ما ذكرنا من الوجهين فقولنا واستاذك يحتمل دلالة على فائدة زائدة سوي لطف الاستعارة
وحتمل ان يكون لمتضمن هذه الاستعارات كمالا للقران بالدرر فالاستعارات يكون عبارة عن وجه
اللفظ وبما لا يدل على التقدير ينز كمن وصف الاستعارات باللفظ وصفنا معدا ولا سعدان بحمل
وصفها جانا على ان في الاستعارة مطلق من اللطافة ما عارفاك المبالغة ما عرفت هذه الحقيقة الجاز
للرسل ومتضمن هذا الوجه لنز كمن الاشارة بيا بالوجه آخر سوى اللطافة وهو موصول الموصول
اسمي كالذي واخواتها وتعرفه معروف وهو في كانه ويعرفه اول مع ما يليه من الجمل مصدر يخرج نحوه
فمع على قول من تاو له بالمصدر والفعل الذي اضيف اليه الطرف نحو يوم ينفع الصادقين وجن ضرت
لان ذلك ما اول بالمصدر بنفسه لا مع ما يليه وهذا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه ولا يلزم
في صلة ان يكون صلة خبرية في قول كسيور وانه على ويلزم ذلك عند غيرهما كافي الموصول الاسمي الموصول
فصل لا يتقدم على صلة لا كلا ولا يعضا لهما كونه اسم بضم اللام لان الصلة لكونها متصلة بالموصول
عند ان يعضا لهما كونه اسم بضم اللام لان الصلة لكونها متصلة بالموصول الاسمي الموصول
بعدم يعضا لهما كونه اسم بضم اللام لان الصلة لكونها متصلة بالموصول الاسمي الموصول

وبسبب الاما يجوز
الانفاظ لا يختار
تأنيها المخصص

المنه
ملا

العصل من الحرف ومن الفعل استخرج لانه مع ما يعود في ما قبل المصدر فيطلب اتصاله بسمي المصدر وان
لم يرد ال ذكر حار فاستخرج احسن ان زيدا صرت وصح العجني لخر اعطيت درهما زيدا فمع تقديم خبره دام
على اسم الموصولة كما قيل ليس بوجه وكذا كثر ان اوجب هذا المصدر في اللام فصلها عما قبلها من المصدر اسع
والالا لانه يلزم دخولها على صورة الاسم كلام العريف واتحادها صورة احدثت عليها في اصابع الفصل
عن موصولها قوله ولا اظهر ان جائز قال الوضو وانا لا اريد مني من تقديم موصول المصدر اذا كان طرا او
شبهه عليه ولا يلزم من ما قبل المصدر بان مع الفعل ان يكون حكما من كل وجه بل يكفي ان يكون المعنوية لمر
لم يتم لاشغالها على معنى الاستقبال ودخل المصدر عنه مما ذكره اقام على ما ادعى من الاظهر من مدين من
والكلفه السري في قال ومن مثل هذا كثير والتقدير كلف كونه خلاف الاصل لا يعني لمر كلف بلا ضرورة وان قل
صالح ان لا يركب منها مع كسرة واما كنهها في الباء كذا فلان المعنى على النهي تاراف بالرائي والرائي واروم
عليها وهذا المعنى انما يحتمل او حسن على مصدر يعلق الطرف بالمصدر واما شهادة الاور فلان المعنى على انه
بلغ حرة السعي مع ابراهيم في تقضية الكواج وكفاية المهام وفي الكيف لمر اللابك حين مشرت ابراهيم
نظام حلیم قال موادن ذبيح انه فلان ولد وبلغ حد السعي بعد قيل او في بذرك ولا شك لمر هذا المعنى انما يحتمل
لوجعل الطرف موصولا للسعي ولوضع تقدم موصول المصدر مطلقا فان كان كحل الطرف اعني مع جواب السؤال كما
اذا قيل اذا بلغ السعي فل من قيل مع ابنه او جالا من السعي او من فاعل بلغ او لغوا مع المبلغ في اللفظ
انه اذا ذاك ينبغي لمر بوجه كونه من تمام مشا السؤال وفي الثاني لا معنى لمر السعي ابراهيم اللهم الا ان
يقدر مضاف اليه سعي ابراهيم على انه ينبغي لمر لا يجوز ذلك بناء على ما ذكرناه اذا ذكر فاعله ومفعول وجاز
عن ابراهيم ولم يكن قرينه معنى صاحب الحال فان توسطهما وتقدمت عليها كنه حاله عن المتقدم وان
ما حوت عليها معنى المناخه وفي الثالث ان لا فائدة يستدبرها في قوله وفي الرابع ان لا معنى ان يكون بلغ
الاولد والاولد وانه السعي مع ان في فاعله بلغ الدار على تعقيب البلوغ لا تقدم ثبوت تعقبها
كله بلغ على لزوم وقوعه في حيز السعي ولا شك لمر بوجه ليس في حين اسم موصول السعي
الطرف مما كلفه رايه من الفعل فجوز ان يحذف الصلة وان صحت فلما جعل في حيز حرف النفي لم

في حيز السعي
في حيز السعي

الامانة والخصية لقوله تعالى انما انت محمد بن عبد الله لا تملك الموت ولا تملك الساعة
 لا يجوز وفوقه قد يكون مبدعاً غير اى فالمراد بوميد وقول الشاعر وما احب الاله اعلمتم
 واذقتم وما هو عنها بالخير حيث اى فاصحى عنها ثم انه ذكر اول الاطراف وشبهه واراد بالاطراف
 اسمى الزمان والمكان وبالشبه الجار والجور واصغر ما على الطرف فاما ان يريد بالطف باسماء اوله
 اولاً او ايم الجار والجور وايضا فانهم كثيرا ما يطلقون الطرف على الجار والجور والاول اذ لا حكم
 بوقوعه فيه وعدم انعكاسه وهو انما يستقيم في الزمان والمكان ولا حاجة في شأن عدم انعكاسه الى
 احراز معنى الطيف والمطوف فيه ما على ان انعكاس المطوف عن الطرف اذ لا شبهة في ان يقع في الزمان
 والمكان لا ينفك عن شئ منها مطلقاً وان انعكاسه عن خصوص زمان او مكان **قوله** وسعى الفرق ربما
 يشعر بان ما ذكرنا لا يوحى الفرق والالكان المناسب سعى فرق آخر فعمل الفرق على ما هو الكامل
 في وهو الفرق الاصطلاحي الذي عي ذكره وهو ليراد به سعى في الخلود والسطور لانه بعد الفرق
 بينهما وانها لا يجمعان في ذات واما ما ذكر من المعسان منها فليس وبيان صدقها هو ما يفيد الفرق
 بحسب المقنوم فقط فلم يعبه وفي قوله الفتح مختصراً دون اختصاره مع انه اخبر بما يكفي ان اذ ال
 ان كسبه على طم نظراً احتصار الاسم الثالث لا بد له بل باللفظ مختصراً يتضمن فيه ما يحتاج اليه
 وعلوه عايف ما استغنى عنه **قوله** وسى وفي بعض النسخ هو ان القاعدة ذكر الضمير بطا الى الخبر وهو حكم
 كل ان قضية عليه حكم فيها على جميع افراد موضوعها كقولنا كل حكم القبة ال منكر محب توكيد اى عجز والفتن الى ما
 بالاع فلا يفتح فيه انه لا يجب التوكيد اذا اعتبر الاول لا يترك المنزلة للامكان او انه لا يروج من التوكيد كونه
 العضية فروع مثل هذا الحكم الذي القبة ال منكر محب توكيد وذلك كذكره والاصل مطلق على
 مروج ان مشتمل عليها بالقوة القوية من الفعل وطبق بعرفها من لزم على مفهوم موضوع اعني الحكم الذي
 الحقيقة ال منكر على زيد قائم اذا انقضى الى المنكر ويحصل صوري والاصد كبرى من مكنها زيد قائم حكم التي لا منكر
 وكل حكم كذا يجب توكيد ينتج زيد قائم يجب توكيد فاسمى من النزع وكبرى القياس هو الاصل والذوقوا
 اتفاقاً بما جعل كبرى لصغر سبيل الحصول محمول معنى القاعدة قضية كلية مشتملة على احكام جزئيات

في قوله تعالى انما انت محمد بن عبد الله لا تملك الموت ولا تملك الساعة
 في قوله تعالى وما احب الاله اعلمتم
 في قوله تعالى وما هو عنها بالخير حيث اى فاصحى عنها

سنة

موضوعها ليستفاد احكامها تضرع بذلك المصنف مدان جعل لا يطابق مع الاستعمال وان جعل بمعنى
 الصدق مضباً لحدف لابقى اى صدق مفهوم موضوعه وذكر الحكم الكلى على قرينة مضبوطة لانه لم يرد
 ولو جعلت القرينة اى التوزيع جزئيات للفظ الكلى مضرباً على معنى اوجه او معنى نسبتها الى
 ما ينسب اليه وجعل احكامها معنى الاحكام التي فيها لا التي عليها لم يبعد وقوله ما يصدق على التوزيع ان
 الاطراف بالصدق فالمراد بوميد موضوع الحكم المذكور وان فسر الاستعمال فالمراد بالاحكام ان زيدا ايم ولم
 غير اركب وغيره **قوله** ففى اخص من الامثلة مخرج على قوله لكونها من الشرط او الكلام العربى الخوق اى يلزم
 ان الشواهد ان يكون من احد ما حتى يصلح لاثبات القواعد ولا يلزم من ان الامثلة اذ لا يوضح لا يحتاج الى ذلك فلو لم
 اخص بمعنى ان كل ما يصلح مدعى يصلح مثلاً من غير عكس وهذا كقولهم قصر التبيين اعم على باقى واما معنى لزم كل
 ما ذكرنا من غير عكس فالظاهر ان الاستيعام لان الماضى ضد الشايد كذا كفى المختص لاثبات شئ على شئ
 الذكر لا يوضح وقوله لاثبات لا يستلزم كونه لا يوضح اللهم الا ان يحل ما ذكرنا كذا كفى المختص لاثبات شئ على شئ
 الصلوح لان يذكر لاثبات ولا يوضح او الذكر محب توكيد عليه الاثبات ولا يوضح كذا كفى المختص لاثبات شئ على شئ
 ال مخرج كذا كفى المختص لاثبات شئ على شئ الا ان يوضح ما يوضح ان يلزم في الشواهد لزم كذا كفى المختص لاثبات شئ على شئ
 دون الامثلة واما كونه الامثلة لا يوضح والشواهد لاثبات فاصح خارج عرض حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان
 يدين لاثباته بالانطواء اذ انهما بمعنى لزم كل فرد من افراد ان صدق على لزم بعض لصدقه المايد بان يذكر لاثبات
 من غير عكس واما ما يوضح ما اعتبره موضوعها من الوض فلا لان المراد من قوله يذكر لاثبات ولا يوضح لاثبات اما ان يكون
 الا يوضح فقط ولا لاثبات او الاثبات فقط ولا يوضح فاما باعتبار ذلك فربما يبان ما ناطق لان يذكر لاثبات
 فقط لا يغير من كونه لا يوضح وبالعكس الاصل وجه صدق وموان تزلو الصلوح لان يذكر فانه يمكن الشواهد اخص
 واما لاثبات من الا يوضح في الجمل والاساس في الحكم متساو كل منهما الذكر لاثبات ولا يوضح معاً فاما هذا الاعتبار
 اعم واخص منه فان اردت قوله بقوله فربما يكونان متساويين الكلى كما هو الخارج فليقله ربوبه طامه وان
 اراد مطلق التباين ان لم يلزم مخرج فانه احد معنى التباين اى قوله ربما اما الملاحظة الوجه البعيد الذي ذكرنا
 او يجوز كون اللام للعاقبة ولا شك في بعد ايضا وقد يوجب التباين بان لا يوضح يستدعي سبق البتة بطريق

في قوله تعالى انما انت محمد بن عبد الله لا تملك الموت ولا تملك الساعة
 في قوله تعالى وما احب الاله اعلمتم
 في قوله تعالى وما هو عنها بالخير حيث اى فاصحى عنها

الذكر

وجاء على اليد سكتا وقبارة فلقن الاصباح وجعل اليد سكتا ولا على سحافة ان كان الموضوعة الاحراز
عن الخطا الاول لم يذكر قيد ايجاج الاطرار عن التعقيد المعنوي لان صفا التعقيد كما سياتي في موجب خلا
في الانتصار من اللفظ الى المعنى وكفى بطلان وكذا اكتفى في ذكره بذكر الاطرار عن هذا التعقيد في مقابلة وان
قال والافواه يوفى بوضع الحين دون والافواه الفنى الثالث كما في الفنين الاولين ليشمل المقسم
فما يد الفنون الثلاثة والعرف من تعاريف الاقسام كما سنرى هناك حيث ذكر في الفن الثالث في آخر
المحذات لم المصنف قال بعد ذكر المحذات هذا ما تيسر سلبا واذن المدح وتجزيره من اصول الفن الثالث
وبقيت اشياء تذكر في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان احدهما ما سعى اتماله واسم بالاباس
بذكره وهذا مثل القول في الحركات المتوالية وبما سئل هاهنا ذكر في الخاتمة بعد صرح بان الخاتمة في بعض الاشياء
التي سمت من الفن الثالث صار كل منها مبعوها فنفذ تعريف العهد اشار الى ما ذكر سابقا يقال
المذكور سابقا فاما المعاني والبيان والبديع فكيف جعل الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث اشار اليها
ولو جوزه وذكر باعتبار الفن الاول فهو عن علم الكما وكذا الباقيان في يكون معنى الفن الاول باعتبار العهد
علم الكما فليخبر علم الكما عليه وكذا الكلام في احواله ويمكن ان يحاط بان الفن الاول اشار الى ما ذكرنا في
الذي يحترز عن الخطا في نازية المردود والفن الثاني ما ذكرنا في محترز عن التعقيد المعنوي والفن
الثالث يعرفه ووجه التحسين فيظهر غاية عمل العلوم الثلاثة على الفنون لا يترك هذه الفائدة قد حصلت
حسن من لزم الذي يحترز عن الخطا وهو علم الكما وكذا في البيان والبديع لانا نقول ما حسن في الفن الثالث
والكما عمل العلية عليها بعد العهد اجرى الفن الاول محذات احواله للمعنى الثلاثة على نهج واحد ما خفف من
مقدمه الجحش الى سنقول منها المناصب ظاهرة منها تكون لفظ المقدمة حقيقة عوف في مقدمه الكتاب مقدمه
العلم او اراد ان لفظ المقدمة التي وضعت لمقدمة الجحش استعيرت لمقدمة الكتاب فتكون لفظ المقدمة مجازا
فيها وكذا ان يقال المقدمة في الاصل صفة حدت بوصفها اطلعت على الطائفة المتقدمة من الكلام التار اما
للتفنن من الوصف الى الاسمية او لتقدير موصوفها موشاهم قالوا في لفظ الحقيقة فعلا لا اقامة الالتماس مقدمه
الجحش بل كل منها منقول من الوصف الى الاسمية فها مترك كان في اصل المعنى ولا بعد لزم نفس الاضربا مدنا

الى

الاستمرار او بما يتناول وغيره ما سبق من الوجهين ^{كلما} فيجعل من الوجوه الثلاثة وقوله من قدم بمعنى تقدم معنى
من قدم اللزوم وقد جعل من قدم المتعدي لان من الطائفة لا سيما لما على سبب التقديم كنهها تقدم نفسها او
لانها الشروع بالبصيرة تقدم من عرفها من ان يكون من لم يعرفها وقد يرد في الفتح الدلالة المقدمة
وهو ولزم لم يكن بعد اللفظ ومعنى لكن ذكر في الغايق انه خلف ومقتضى الكتاب طائفة ارباب
القوانين كثيرة ما يقدمون فيها امام المقصود طائفة من الكلام يفتتح الطائفة بالبرهان معاني في ذلك
المقصود وسموها بالمقدمة كما سمون طائفة من كلامهم فيها فاقا او قسما او بابا او فصلا ومحلون لتبهم
مستحله على من الامور انما الكل على الاجزاء ومما راد رحمه الله بمقدمة الكتاب من المقدمة بمعنى انها مقدمة
يجعلت جزءا من الكتاب فاطلاقتها عليها كما طلاق فن الكتاب فسم الكتاب وفصلها على محذات اجزاء
الكتاب من هذه الامور لا يحتاج قطعا الى اصطلاح جديد ولا الى نقل عليه من كلامهم ومن هذا يعلم ان جعل
المقدمة التي جعلت جزءا من الكتاب على مقدمة العلم التي هي معانيه جواز لا يتصور كونها من اجزاء ليس
ينبغي ثمة لم يلزم من التعريف المذكور لمقدمة الكتاب ان يكون حصول الارتباط والاستغناء بين مقتضا
لكونه مقدم الكتاب بل لا بد لزم كغيره مقدمة المؤلف امام المقصود فها لم يقدم وان حصل فيه الارتباط والاستغناء
لا يصدق عليه التعريف فان تعريفه يكون لمقدمة مقدم الكتاب يكونها طائفة من الكلام لم تكن الا الفاظ مقدمة
العلم اما تصور تصديق محض او تصور لثمة تصديقات مخفوفة فيبين المقدمتين بيان كل علم كوز
ان يكون معاني مقدمه الكتاب كلها او بعضها مقدمة العلم كلها او بعضها ولذا قال رحمه الله في شرح الرسالة
مقدمه الكتاب هي ما لا مد لثمة من التي سماها التقوم مقدمة العلم وما نقل ان عبارة في شرح الرسالة مقدمه الكتاب
امور ثلثة فلم نجد فيما راينا من النسخ وليس كان في نسخ فحول على ما ذكرنا لا محذور التعريف بطائفة من
الكلام حكيم اقالها الفاظ قطعا فيقول المحتمل على الحكم ومن هذا تبين ان قولهم المقدمة في حد العلم وقفا
وموضوعه اذا جعل المقدمة على مقدمه الكتاب عن اشكال طرية الشيء لنفسه امر اهل ولا حاجة فيه قطعا الى تكلف
لدفع هذا الاشكال بل لا يتصور عليه ما لف كلفه ذلك لان الظروف المعاني والمطوف الفاظ واسما
هابا بالآء هو الواقع في اكثر النسخ المعصية وهو الوجه في بعضها باللام فاما ان يكفر اللام بمعنى الباء او اللام

معنى التوقف على ما قبل وقد ذكر صاحب المفاتيح في التوقيف على ما قبل التوقف
فالتوقف على ما قبل التوقف فقط او للتوقيف بغير القول بالتوقف وذكر ان كان في الاقوال ما
ومما اوجبه زعمهم عبارة الزعم ان انتفاء العينية وذلك لان مقدمة الكتاب القاطن
والامر السليمة معان وقيل لان المقدمة اعم من التوقف فبما ان التوقف او مقدمة العلم فلا يثبت
في تفسير كلامه ان يوصف بها المفرد والكلام ان احرار على ظاهره ما خرج بعض القاطن اعني المركب
الثاني لكن الفصاحة صفة عام لا تخص بعض الالفاظ فلا بد من تأويل في المفرد والكلام حتى يتناول هذا
المركب فقال البعض ان كل الكلام على ليس مفرد بقرينة مقابلة بالمفرد وذهب بعضهم الى ان المقصود
الاول من المفرد على ليس بكلام بقرينة وقوع الكلام في مقابلة وقد كثرت في المفرد اطلاقا على ما يتناول ما
يقابل فاذا قيل ان المركب ليس بالشيء او الجموع او المضاف يراى ان ما ليس مقابلة ولم يحد في الكلام وذكره كحق
الاولى انهم يطلقون على هذا المركب الكلام التامع او المفرد الفصيح فان تحقق الاول فالحق هو الاول
او الثاني فان في كل الاول اول بالاعتبار واحق من اول الاشارة وذلك ان يجوز ان تحقق في هذا المركب
تنافر الكلمات وصعف التاليف والتقيد لعلها ومعنى ما يلزم من هذا ان تنكسر المفرد وكان خالصا
عازرا من اسباب الاختلال فغضاه المفرد لزم ان يتصف بالفصاحة مع احتوائه على ما ذكرنا من اسباب
الاختلال بفصاحة الكلام والعامل لا تقدم على التزام كيف كان مركب من الموصوف في الصفة متمثل على
ما خص بفصاحة الكلام من اسباب الاختلال كتنافر الكلمات كان فصحا على هذا التقدير واذ اعتبر
بين الموصوف في الصفة اسناد بان جعلها مبتدأ وخبر حتى صار كلاما انعكس عن فصيح غير ان لم يزد
ولم ينقص فيه كفضلا عن الحرف ولا على شناعة والرام ان الصعف والتقيد لا يوجدان في المركب
الناقص بقا على انهما كون الكلام كذا شنيع جدا للقطع بخففتها في هذا المركب فالكلام في نونها على
محل على المركب مطلقا واللام يكن حاصرا وليس ارتكبا في ذلك فلا يثبت في تنافر الكلمات في هذا المركب
وانه كاف فيما نحن بصدده وهذا يقال انهم فسروا المفرد باليدل جزء لعل على جزء معناه فيتناول الاعلام
المركب مثل جبراه وما يبطر او ذري جبراه ولا شك انه يجوز اشتغالها على ما في الكلمات مثل ان سمي

هذا هو المقصود
في تفسير كلامه

الاجزاء

او بدو متبعض ليزن شرط في فصاحة المفرد المخصوص به او يكمل او يلزم فصاحة مثل ذلك اذا خلص مما يحل
صفاة المفرد والتماسه فاسد ما يمكن ان يقال ان المفرد المفرد الكلي في نفسه باللفظ على ذكر في المفرد
وما باللفظ يحج الاعلام المركب من هذا المفرد وان كان هو لا يوفق بقوله ان نحو ما ذكره في بعض جواسيس
لكن المذكور في الكتب النحوية انما يحل ان يقال من الاعلام مركب في الاصل والمعتبر في الفصاحة ما هو الاصل
ولم يسم كل بليغة كان اردو بالكل ما فسر لغز ويؤيد ما ليس بكلام ولا يفلو اردو بالكل معناه انما لم
سأول المركب العاقص فلا يلزم مما ذكر من عدم سماع وصف الكل بالبلاغة عدم سماع وصفها فلم ينته
الدليل على الدعوى وهو ان المفرد بالمعنى المذكور المسأول بهذا المركب لا يتصف بها لكن لا يخفى ان في اطلاق الكلمة
على هذا المعنى من العدم ما ليس في اطلاق المفرد عليه فالوجه ان يفهم الكلام ما ليس بكلمة والمفرد بالكل فيتم
الاستدلال وفي المختصر والتعليق بان البلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تحقق في المفرد ومن لان ذلك
في بلاغة الكلام والمحكم وادع عليه ان يكون المعيار ان البلاغة عند العرب ليست الا باعتبار المذكور فصح التعليق
لانفاها في المفرد ما انتفاء الاعتبار كما صح ما ذكره من التعليق بعدم سماع وصف العرب المفرد بالبلاغة ويمكن
ان يدفع بان كون البلاغة بهذا الاعتبار انما عرف بما في الكتب من اخذ هذا الاعتبار في تعريف بلاغة الكلام
والمحكم وقر تعريف البلاغة مطلقا ولم ينقل عن العرب اخذ هذا الاعتبار في تعريف البلاغة لما كان الفصاحة
عندهم عارضا من المفرد في التي بنى له عليها ما بنى من الحكم بالسماع في تفسير الفصاحة بالخلوص فان محنت
صح وجهه ان الخلو من اسباب المعنى اللغوي لا يتحقق فيها اذ وجود الخلو من الزعم والحوال على القوانين ولزاد
يكفي فيما تقرره عندهم من اعتبار المعنى اللغوي في الاصطلاح وهو ساء السماع على ذلك المقدمة ان الفصاحة لما
كانت هي الكون المذكور ولا سكت الخلو من اسباب عينية ولا هو اعليه كان كذلك بالنسبة الى الفصاحة ضرورة فلم يصح
تفسيره بانه وصدق الخالص على الكائن جازيا على القوانين وعكس لا يوجب صدق الخلو من الكون وعكس
لان صدق المشتق على المشتق لا يوجب صدق الماض على الماض وان كان قد كتمت به بناء على ان النسبة
لما ذكر من محنت يوجب صدق احد ما على الآخر كلاما في اللوح والباس والحق في انما يصدق فيها المشتق
على المشتق يصدق الماض على الماض فان الشيء يحرك مخصوص والاحياء جلوس خاص فيصدق عليها مطلق التحرك

سنة

في التفسير

اعلم

وهو

مثلا في لغة اصلية لو جعل اسم مفعول من الواجهة ولا خفاء ان المراد من قوله وانما
لم يجعل اسم مفعول اياها لم يجعل كذلك حتى يخرج من الواجهة ويبان ان اسم مفعول الاحتمال لم يكن
سرج بولها حاديا بعد حكمهم بالوجه فلم يلقوا على استعماله عند الحكم لوجه اذ قال وفيه ان من الاطلاع انما
اذا كان موصفا او لاعتقال لم يكن بولها معنى عليهم لعدم استقامتهم بالمولد وتبين ان الحكم بالواجهة كخفاء
صحة الامر عليهم فلا حس وعلى الوجه انك مطلقا كما وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعمدوا على هذا
الاستعمال يعني بجعل ان يكون مولدا فلم يعمدوا على استعماله ولم يجعلوا المخرج اسم مفعول منه ومنها ما مل
اما الاطلاق فيلوح من كلامه ان جعل اسم مفعول مخرج من الواجهة وعليه من ان يكون مخرج من الواجهة
اسم مفعول من غير ما ولد اصح رحمه الله في شرح المفتح يكون اسم مفعول منه ومثلهما على الواجهة بالانضمام
وواقع له في ذلك وانما ثانيا فلان جعل كذا مخرج من باب الواجهة متباين لكونه ماضيا من المخرج وانما
خفية بان يجوز ان يكون ماضيا وما خفوا منه وانما ثانيا فلان جعل اسم مفعول من مخرج كذا مخرج من باب
الواجهة ولا يخفى على كل من يجوز ان يكون اسم مفعول منه مع كونه ماضيا وممكن ان يقال ان من الما والاول على الظاهر وهو
سرج له وجه ليس عيبا لانه ذكر في كتب اللغويين المعنى بجعل مخرج اسم مفعول منه مخرج من الواجهة
ومع انما تعليل عدم جعل اسم مفعول يكون مخرج غريبا لان ما الكلام على هذا الجعل وجه من الواجهة فاعلم
انما جعل اسم مفعول فيخرج من الواجهة لا يقال اذا كان سرج مبيد المعنى في كتب اللغة فكيف مع لم يكن
غريبا لا ما نقول جاز لم يكن معناه المذكور في كتب اللغويين مخرج الوجه البعيد وقد بوجها الكلام بان قوله
على ان لا يبعد ليس تعليل لعدم جعل اسم مفعول بل مخرج سابق دفع لذكره بقدر بوجه ان لم لا يجوز ان يكون
مخرج اسم مفعول من سرج فلا يكون غريبا فدفعه ولا بان لم يجعل اسم مفعول لكذا وانما كذا لم يكن مخرج
غريبا فلا يبعد جعل مخرج مشتقا من عدم غرابته والحاديث مقابل الوجهين مدح بان الواجهة وان جماعت
الاخذ من السراج لكن جعلها وجهين اشارة الى ان كلامها كفى في المقصود مع قطع النظر عن الآخر
لا يقال الواجهة اعتدلت او رده الخلل على المعنى في تفسير الواجهة بالوجهية وخاصة ان الوجهية اخص من الواجهة
يجوز ان يكون لفظ غير مشهور الاستعمال غير مستعمل على تركيب منتزعا الطبع عن تعريف الواجهة بها تعريف

بالاخص بل الوجهية او آخرها بين للواجهة وكذا الباقية فهو قيد زائد على اللفظ في فصاحة المعنى ينبغي
ان يعتبر في مفهومها الخلو من غير ما اعتبر الخلو من غير اللفظ فان ذلك ما دفع ما يورد عليه ان لا يلزم من كون الوجهية
اخص من الواجهة ان يذكر الخلو منها في تعريف فصاحة المعنى مع ذكر الخلو من غير الواجهة لان الخلو من غير العام
يستلزم الخلو من الخاص وذلك لان المعنى يدعى رمال قد الوجهية على اللفظ معناه انها ليست هي
احد اللفظ ولا واخره والخلو منها يعتبر في مفهوم فصاحة المعنى فلا بد من ذكره في تعريفه على ان لم يلزم
من سابق كلامه الا ان الغريب اعم من الوجهية ولا يلزم من كون الوجهية اخص مطلقا من الواجهة كذا
ان يكون اخص من وجهه فلا يلزم من الخلو من الواجهة الخلو منها نعم يمكن ان يكون مخرج من الواجهة
وليس مخرج من وجهه فلا يلزم من كون اللفظ مجموعا وانما يلزم لو انتم كونه حاديا انما
لم يؤنس استعمالها فان قلت لا يلزم من كون اللفظ مطلقا على اللفظ لم يؤنس استعماله وان
لا يوجب تصديق الوجهية وعدم الانس فضلا عن وجهه تعريف اصدما بالاول والاطلاق يجوز ان يكون
باعتبار غير الماوس يستعمل في الاغلب على تركيب منتزعا الطبع عن قلت الظاهر من قولهم استعير
للفظ الذي لم يؤنس لئلا يطلاق عليها باعتبار هذا المعنى اعمى عدم الاس في ما ملزم من
قولهم الوجهية فبان انما هو صدق الوجهية على الوجهية صدق المقسم على ان لم يكن لا يلزم
بكونه الصدق ذاتيا فلا يلزم ان الواجهة من الوجهية اصلا وليس مسلم بالانتم كون الواجهة المطلقة اعم من
غرابية الحسن والقبح ومعلوم ان الفعل بالانضمام انما هو غرابية القبح فتفسير الواجهة المخل بالوجهية
تفسير بالاعم وليس من حيث المساواة فقط اعتبر في مفهوم غرابية القبح الثقل على السمع والكرامة على الذوق
وما جعل وجهه تفسير الوجهية خال عن هذا المعنى بالمرء فلا يصح جعل الوجهية ما تفسير المذكور نوعا
للواجهة المخل ولا يبعد لئلا يخلو مطلق الواجهة مطلقا لفصاحة في الجمل وغرابية الحسن مغلما بالنسبة اليها وانما
لا يخل بالنسبة الى الوجه لان لم يكن غريبا عندهم وانما عندنا فهو غريب كانه وحشي عندنا لا عندهم ولذا
قال لم يكن وحشيا عندهم وقد ذكره او نقله الله في السؤال من الواجهة في مقابل المقصود ومعنى محب
قدم فالواجهة يختلف بحسب الاقوام لكن جعل غرابية الحسن مغلما بالنسبة اليها حتى يلزم عدم فصاحة عندنا

سباق

اعل

محال لان غير القرآن والحديث من الوحي الحسن اللهم الا ان يتركب عدم فصاحة غير فيها بالنسبة
 اليها بناء على ان المعنى هو الفصاحة عند عدم وحي ثابت اوله المحذور استقاء الفصاحة بالكلية وهو مستغنى
 لوجه الفصاحة في الجملة بغير شيء وهو ان لم يفهم ما نقله رحمه الله اعتبار عدم ظهور المعنى في الوحي فكيف
 يصح جعله من الوحي الا ان يلتزم ان احد في تفسيره ليس باخوفا عما نقله والما اجواب
 بان تالم بوجس استعماله كغير غير ظاهر المعنى فغيره ان لو سلم فاللزام استلزام عدم الانس لعدم
 ظهور المعنى ولا يلزم من اعتبار الملزوم في مفهوم اعتبار اللان في فلا يلزم اعتبار عدم ظهور المعنى في مفهوم
 الوحي الا ان يقال ما ذكره رحمه الله من التفسير المذكور لا يلزم ان يكون حرا في يجوز ان يكون رسميا فلا ضير
 في ان يذكر في التفسير لان لما اعتبره في مفهوم المعنى وان لم يذكره لانها في الحقيقة الغاية
 ان ارادوا في مفهوم الغاية فمنع كيف لم يذكر في تفسير الوحي ما يدل عليها ولا يلزم من استلزام
 الكرامة في السمع عدم الانس وعدم ظهور المعنى لو سلم ان يكون اعتبارا بما في معنى الوحي موجبا لاعتبار
 فيه وان اراد ان كل كبر على السمع فهو غريب لان الظاهر انهم لا يستعملونه او قلما يستعملونه فلا يكون
 مانوس الاستعمال فلا يكون ظاهر المعنى فذكر الواء فغيره فائدة ذكر الكرامة في السمع لان الخلو من الغاية
 يوجب الخلو من الكرامة لان الخلو من اللان يوجب الخلو من الملزوم والالزام وجه الملزوم
 بدون اللان وهذا الاعتبار يدخل الكرامة تحت الواء فصار يجب القبول ان يقول لو سلم فالخلو من
 الكرامة داخل في مفهوم فصاحة المعنى فلا بد في توفيقها من ذكره تحقيقا للمابة كما ذكر الخلو من حرا في ذلك
 والا فلا ضار وان الخلو من الواء مستلزم الخلو من التا فلا بد ان كل سافر وويلان النظام من
 شأنهم عدم استعماله او قل لا اقل ولو منع ذلك منع ايضا في كبره في غير ذلك ذكره في حاشية العيان
 لذلك ولا فالحلو من الواء مستلزم الخلو منها ايضا مثل ما ذكرنا من ان لو منع دخول الكرامة في مفهوم
 فصاحة المعنى وصوب الذكر على تقدير الدخول كان وجهها فيمكن ان يوجهه بطريقة ان اراد دخول الكرامة
 الى الخلو منها في مفهوم الفصاحة المذكورة فمنع ولو سلم فوجب الذكر من كونها حرا ما هو موجود
 ولنا ان الخلو منها لم يذكر في توفيق الفصاحة بلزم فصاحة الكبري كالنص عما ذكره في التوفيق

على كونه

ايضا اذ الكرامة لا يجمع الخلو من حرا في ذلك كما ذكرنا وكان رحمه الله لاحظ ظهوره في اربعة الدخول في
 المفهوم ولزم الذكر على تقدير الدخول فلم يوضع لذلك وما ذكر من الترتيب بقوله اما من قبيل تكاليف
 او الخيول فوجهه ان الحاشي لما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط وان مشتمل
 على ذلك مع السمع على السمع والكرامة على الذوق كافي الوحي الغليظ وعرض هذا الوجه ان يقطع
 عن قرب وجود الكرامة في السمع في الحاشي فلا يحسن الترتيب والا وفيه سهل المانع في الكرامة
 في السمع راجعة الى النظم محصل كلام الحاشي من ان الكرامة في السمع اما ان يرجع الى السمع لا الى نفس اللفظ
 لغاية والما ان يرجع الى نفس الاستعمال على تركيب سمر الطبع من فعل الاول لا ضار في كرامة زيان الكرامة
 وكذا على الكرامة لان قيد الغاية يغني عنها واما على المانع فلا بد من زيان الكرامة لان الاستعمال المذكور
 او لا بد ان يذكر في توفيق الفصاحة الخلو من م معلوم ان لا يتجه على ذلك ما ذكره رحمه الله لكن لا ضير به
 في الحاشي كلامه على ما نرى ان الوحي معنى الاستعمال المذكور قيد لفصاحة المعنى زائد على التلذذ المذكور
 في توفيقها واحب الذكر كما سبق وفيه ايضا بحث هذا البحث يحج على المصنف عليه رحمه الله
 ايضا اما الاول فنوا عرف الفصاحة بالخلو من عن اسباب الاخلال فيجوز ان يكون سبب منها قد
 عرض لما منع سببية فاللفظ مع احتمال عليه يكون فصحا فلا يكون موقوف جامع ما كان دفعه بان اذا اشع
 سببية فكان ليس بسبب دفع هذا البحث ايضا واما الثاني فنوا رحمه الله ذكره في قريب المنهج
 ليس حسا للمسا في وقوعه في الترتيب فلو لم اجد وكذلك في الجمع بين الحاشي والما لو وقع في القرآن
 محو فصح وان كثرة التكرار وتتابع الاضافات لاعلان بالفصاحة لوقوعها في مثل ونفس وكما قالها
 جريما وتقومها وذكره ركب معجده عليه ان الوقوع في الترتيب لاساني كونه من اسباب الاخلال كحوازان بعض
 ما يمنع سببية ولا مخلص الابان من ان قد عرض في تزييد وسرعة السببية ولم يعض الى الصور المذكورة
 كما من الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية فقال ان الشيء قد يكون غير نصيب ملحق اليه او فجعل فصحا كقول
 تعالى لم تروا كيف بيدي الله الخلق ثم يعيده فان النصيب بدائنا ولا نكاد نسمع ابدار قال تعالى كما يذكركم
 تعيدهون لكن دفعه من انما استند من التناهي في قوله يعيده كما سيجي في الحاشي كانه يشير الى

ان يرجع الى نفس اللفظ لغاية واما

ذكر في حاشيتها ان الكلام متعلق بالاحسن في غير ولا يقوم مقامه ويؤيد ما سبق انفا من كلام ابن الحارث
وفي نهاية الإيجاز قد يصير الكلام فضيحة موضع بعد ان كانت بليغة في غير وقال الخليلي اعلم ان كل امر يخرج
به المفرد عن الفصاحة قد يصير فضيحة مع وجود ذلك الامور ان الحق به بعض وجوه التحسين كما في قوله
علموا دعوا الجفنة ما وودعوكم واتركوا النرك ما تركوكم فان مدح ما في بيع غير نادر في الاستعمال
لكن انقلب فضيحة في الحديث لما ان في كل من القوتين رد الوجه على المصدر وفي كل ما التزم الصريح وذكر في
موضع اخرى ان من تناقض الكلمات لم يستعمل اللفاظ على تكرار الحروف كقوله وقد غدت الى الحانوت
يتبعني شاموش مثل شول مثل شول وكقوله واذا البلايل اقصمت بلغاتها فانها البلايل باحتشاد
بلايل وما قوله تعالى وحمل احم من معك فية ما جبر نقل التكرار وهو ما في صفى الميم والنون من اللفاظ
والنونة ونوسها بين الضعف والقوة بخلاف البيشين لان الشين في طرف النون يعطى الضعف
لما فيه من الحسن والرخاوة والياء في طرف الالف من القوة لما فيه من الثقلة والضغط ومن
التناقض ذكر افكار شتى متتابعة مثل اقل اقل اقطع اجعل علي مل اغد وما قوله تعالى فاذا انسخ
الاشهر احكم فاقبلوا المستر كيز حيث يجد غوم وخذوم واحصر وم واقعد والهم كل امر صد
فقد ذهب بتعليق توسط اولو المعطف وتخلل المقاييل حال من الضمير في خلو ص وموافقا على المصدر
فيكون الحارثا الهية الفاعل في عاملها المجهول هو المقيدها ولا يخفى ان نفس النون فيها تقييد النون
فقط ما توهم ان الحارثا عدم الكفر فيه عدم كون لم لا يجوز ان يكون الحال قيد للكون لا للعدم فكيف
الكلام على بنى التقييد فان قلت اذا جعل حال من الضمير يلزم لنكونه شرا زيدا اجلا وشعرا مرفعا
وعال عدم فصاحتها كما اذا اقيم اجلا شام اجلا مستشعر موضع مرتفع مصدق على هذا الكلام عند
عدم فصاحة كلمة اذا خالص في حال فصاحة كلمة كما تقول الكريم من سخو في حال كانه مصدق على الضمير
الذي لا يمكن له كنهه بحيث اذا حصل له كنهه فقلت سنا انما نستقيم اذا كان ما ذكره لكلاما احدا له
حالا زيدا يستلزم كلاما لا احد مما حال مخالف حال الآخر فلا يصدق على احدهما ان كانا في حال يكون النظام كذا
الآخر لانهما ليست حالان لذكر الآخر مثلا لا يصدق على زيد اجلا ان كان في حال فصاحة الكلمات لم يصدق

في قوله
فان قلت
فان قلت
فان قلت

كذلك

بل لقولك زيد اجل في هذا بخلاف ما ذكر من المثال فان البقية في حال عدم الكنه والكنه شخص واحد
ولا يجوز ان يكون حال من الكلمات لا يحسن كونه قد التناقض الذي هو العلم في الكلمات والتناقض المقيد يكون
باصد وجوه ثلث باعتبار ذات المقيد فقط او المقيد فقط او كليهما فان تناقض المقيد بفصاحة الكلمات
الما سقاء التناقض مع وجوده قديم بان يكون الكلمات فضيحة في تناقض او باعتبار قديم مع وجوده بان
يكون تناقضه غير فضيحة او ما سقاء كليهما بان لا يكون تناقضه ولا فضيحة فاذا اجعل حال من الكلمات
مصدق للآخر على الامور الثلثة مع ان الحدود لا يصدق الا على اولها والراجح هو الوجه الثاني لان الغالب
في ثنى المقيد رجوع النفي على قيده فالنفي يحتمل اوجها ثلثة ليس المقيد الا واحدا منها ولا يخفى في فساد
احتمال خلاف المقصود سيما اذا تعدد سيما اذا كان راجحا سيما اذا كان في مقام التعريف وما يقال
اذا علم من التعريف ان التناقض فصاحة الكلمات محتمل علم من اخلل التناقض مع عدم فصاحتها
بطريق الاول وكذا اخلل عدم الفصاحة مع عدم التناقض فينبغي ان يفسد فسادا او لا فلان ما ذكر من
الاولوية اما سلم في الاحتمال الاول دون الثاني اذ لا يسمع دعوى اولوية اخلل عدم فصاحة الكلمات
مع عدم التناقض من اخلل التناقض مع الفصاحة اذ في كل منهما وجه شرط وفقد شرط لفصاحة الكلام فحدث
الاولوية اما يدفع احد الاحتمالين الثانيين وهو ما سقاء المقيد فقط والاحتمال الآخر وهو ما سقاء المقيد
والمقيد صيغتيان على حال او اما ان يفلان صدق البعوض على غير المعروف مفسد للتوفيق قطعا وان كان
يلزم من التعريف بطريق الاولوية فوجه فان اشكال ذلك في الاستدلال في باب التعريف بهذا اندفع
ما لو قيل ان لم يسمع دعوى الاولوية المذكورة فلا شك في سماع دعوى اللزوم فانه اذا اخلل التناقض
مع الفصاحة لم يخلل اخلل عدم الفصاحة مع عدم التناقض لا سيما في فساد شرط الفصاحة وذكر
لان اذ لم يثبت على الاولوية فلان لا يسمع في اللزوم بطريق اللزوم هذا وينقل عنه رحمه الله
في الحواشي لما ذكر من الاولوية كقولهم فعلا اذا كانت الكلمات متناقضة الحروف اما اذا كانت الكلمات
غير فضيحة ولا تناقض في الحروف فيصدق التعريف وقد طرأ ما ذكرنا وجهه في اشار اليه من منع الاولوية
واما وجه في دليلها فيما اذا كانت الكلمات متناقضة الحروف فمما ارجح مجمع في صور علم تناقض الكلمات

التناقض

سائر

ح
على

من فائدة يعتد بها رضا العطف بوجوبه في اتحاد الشرط والجزاء لا يخرج بكون كل من المعطوفين في غير الحال جزاء
على حاله فيكون مدح الشاعره كما ان مدح الوري جزاء ايضا وانما قد يراد به الحال فالحال مدح الشاعره مقيدا بكون الحال
في الشرط مدح مطلقا والفاقت في الاخير مجال وانما قابل المدح بالعلوم اشعارا بان ذم لا ينبغي لشرطه بالعاقل ولو
على سبيل الشرطية والتقليد بل لو دعي داع فاما مدح من اودع ذم وقد اورد على البيت لشرطه استعارا اذا انعقد
الماضي مع اللوم بطل على قطعية وقوعه وان مقتضى مقام المدح فالتناسب لشرطه استعارا من ان والعقد المضارع فالاول
رواية نهاية الاجار جميعا ومما يدل على ذلك ما اشار به في الاحكام بقوله في استعار اذا ان لقوله وفي اختيار
منه في المدح وهو سبب الاتصال الكلي واذا في اللوم وانها تغيد الحرف لطف لا يحسن ولو ذكر ما يغيد الكلي لم يحسن ايضا
عن لطف لا فائدة توضح بالملاءمة على جميع معادير لوم كذا احتار اللطافة الاولى لان تعليل توضح باللوم على لوم
المحم عليه اللوم للتوضيح فغنا ما يغيد الكلي في اماكن اللطافة الثانية وما ذكره يمكن دفع بعض تخيل المحسنين
بعد الامتنان من حان في قوله اذا من حشدة على الخيرة عصاة وان حشدة بشر اطاعها حيث قال بعد اخذها بل قد
باذا وان الموقع ولو عكس لا صاب ووجه الدفع مكشوف اما وجه دفع الكمال وان ان بان في جانب الشرط القطع
بالوقوع الا ان جبر هذا التقاضي من ان لفظ الهم اشارة الى الشرط المقطوع بالوقوع والكنية المصدر منه انما هو الحشدة
على الشرط المستعمل على المقصد وزيادة وانما مجرد قصد فادارة الوقوع وانما زاد لفظ الهم حتى ياسب ان فلم يذكر لفظ
الهم والحشدة مخدوما اشارة الى الشرط فعمل الشرط توقف على ان شيء وهو مجرد الهم ولا يتوقف على ان يكون اختيار
لفظ الحشدة في جانب الخيرة بل يوجب ان ان فعل الخيرة لا يتوقف على مجرى العقد بل يتوقف على الحشدة واليوتيق في ذكر
في الشرط المراد في الخبر لا على لفظ لطف كما ان لو كرهها كذلك فافرح كل السافر اذا ان قد سافر او كما كماله لليل من منزله لشر
لا يكون سافر فوفد لسان في ما ذكر ان البيت مثال للسافر الذي هو من الغنم في ولا وان يكون احد الاوين من الكبر
والجمع موجبا للسافر في الجملة واجتماع الكمال حتى يلزم عدم فضاة محو فصحح وهو على التفسير ولا يختار ما ذكر سابقا
في تفسير كلام المصنف بل اللازم ان اجتماع الاوين صوابا لليار القوس ويجوز ان لا يكون منها موجبا للسافر
اصلا وقد دفع محل السافر على المعنى اللغوي وليس بذلك فو انما يجمل باللفظ قبل معنى لشرطه لظلال بعدم
قطعية مقتضى المقام اذ لو اقتضى المقام ذكر التمسك كان الجمع منها بليغا وهو من دفع بان ان لا يعدم اقتضاء المقام

القصيدة
الشرط
التمثيل

يقوله

ذكر بالنسبة الى الاحكام والواجب الخلال حيث قل من سافر الكلمات لشرطه كل موافق غير مناسب لما يحسن
الحال على السبيل بان يراد بعدم المساواة عدم ما ينسب لها ما وجد فيها وقوله في الجمع الى كونه شرطه لعدم ما ينسب
الالفاظ بعدم ما ينسب المعاني بعد كل منها سائر الاستعمال لا بد من ان تكون صادرة عن اما اطلاق الخلال
اجتماع على اجتماع هذه الامور مع شمول استعمال كل منها في كلامهم ولها القول بان قوله لشرطه ليس محلا لتعريف
بل بيان للسبب الغالب بعد تمام التعريف والا بدخل الخلال في التعريف وبغرضه دفع سؤال الخلال
ان ذكر احد الاوين من ضعف التاليف والتعريف والتعريف لا يحسن عن الآخرة ولا يحسن على كونه لشرطه دفع
لكنه فكر الضعف معناه عن ذكر التعريف والاعكس فلاملم يدفع السؤال بتمامه وقام الدفع لشرطه لان
ان كل ضعف يوجب تعقيدا فان قوله حان احد الاوين من مقتضى الضعف دون التعقيد
وكلا الوجهين يوجب قلنا متبناه على الشرط المقابلة معني المائل فمضى العكس ليس مما يحسن لانه لا يحسن
حتى محائل لعمالة ولا يحسن ركائهما اما الثانية فطامير لان مودا نفي المائل عن المائل والسعي في تحصيل
بان الموضوع في القضية الخارجية اذا كان معدوما يصدق نفيه عن نفسه فيصدق نفي المائل عن المائل المائل المعلوم
كالدفع على الماء لا يدفع شيئا من القلق والركاكة بالنسبة الى النفي الذي نفي بصدده واما الاول فذكر ايضا على
ذكر وجهه انها كالتأني يقتضي اجتماع المائل وعدمها في ذات وربما ياقش فيه بان المفهوم منه نفي الحيوة
مع المائل عن المائل ويصدق ذلك ما ساء الحق عذرا اذا رجح النفي لا قيد الحيوة لكن كخير بان الظاهر
المبتدأ من القضية سيما في الخطا بيات ووجه موضوعه فالفهم الظاهر من القضية المذكورة ووجه مثل المدح
نفي الحيوة والمائل عنه فالنفي ان يرجع الى قيد الحيوة فقط فيلزم وجود مثل ميت المدح او الى قيد المائل
فقط فيلزم نفي المائل عن المائل او الهم فيلزم نفي الحيوة عن المائل ونفي المائل عنه ايضا ولا حقا في ركاكة الكمال
وربما يقوم ان المقارب من الشيء من يكون قربا منه لا يبلغ مرتبة المائل منه فلا قلق في القضيةين اذ مع
نفي المقاربة عن المائل والمائل عن المقارب ويدفع بانه لا ريب لشرطه مقتضى التمسك نفي المائل المدح في نفي
المقاربة عن المائل وعكس لا يغيد من هذا المقصود وشا وايضا لا يصح الاستسارح لانه يستلزم لشرطه التمسك
عالمات ومقاربا غير مائل وقد يعده معنى البيت بوجهين آخرين احدهما لشرطه الاستسارح منقطع وابواه حي مستدار

وخبر ابو. خبر بعد خبر وفي وصف شيئا بالجمود اشارة الى حداء سنة ما على الغالب يعني انه بلغ مدح المنة
من الكمال في صفة سنة ويكون قوله يقاربه اي يكون قريبا منه ولا يبلغ مرتبة مماثلة خبر المشتني على ما قالوا في قوله
الاقوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم ان قولنا آمنوا اخبر المشتني المقطع فكيف المعنى هناك
موصوفا بان ابا امي وابو. يقاربه وان لم يملكه والثاني لئلا يستشأنه من غير نصب بناء على قول يونس
اللفظ العام اذا تجاوز اعمال ما بعد تقضى النفي ويكون قوله ابو امي ابو مبتدأ وحده وجوبا بعد خبره والجملة
صفة ملكا وقوله يقاربه صفة اخرى والمقاربه ان كانت بمعنى المماثلة يكون نصريحا بما يفهم من الاستشأنه صفة ثوب
وان كانت بمعنى القرب وعدم بلوغ مرتبة المماثلة يكون ذكره رجوعا عن الاستشأنه اذ انا بانه لا مثل له البتة ولا
يبعد ان يعد مثل ذكر نوعا من تأكيد المدح ما يشبه الذم فانه لما استثنى الملك اثبت للمدح مثلهما مرجع الى
نفس يتقن بانه غلط في الاستشأنه فرجع قايلا انه عاربه ومذارجوع مشقلا على عذر في الاستشأنه ومما لا يقر منه
طنه مثلا في بادي الرأي والبيت بهذين التوجيهين على عرج من دائرة العقيدة ام لا في تردد واما اظهر قوله
كحل في اسقال الذم لئلا يخلط الواقع للمعكم في اسقال ذمته فلا يصح ان يعطى ما يرد له اللوازم اذ الاو بالعكس
وان اراد اخلط الواقع للسامع في اسقال ذمته فلا يصح ان يعطى عدم ظهور الدلالة اذ الاو بالعكس ويمكن لئلا
يقال اراد الاول لتناسب قرينة اعني اخلط الواقع في النظم وتعليقه بالايراء باعتبار معنى العلم والظهور اي عرف
اخلط ويظهر ما لا يباد او اراد اكل ويصح تعليقه عدم ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم والظهور ثم انه ربما يفهم
من نصه الذكر في سبب العقيدة المعنوي على الايراء المذكور اعلمنا سببه في فنيوه ما اذا كان العقيدة بسبب
فقد باللفظ ما ليس لازما له بوجه فمتنع ارادة منه كان ذلك واضلا في ضعف التاييف ويتوجه عليه انه لو سلم
الملازمة يكون العقيدة المعنوي كاللفظ في انه يكون سبب ضعف التاييف وغيره فكما جوب اللفظ على عموم
مساورا يكون سبب الضعف ما يكون غير متبني لغيره المعنوي ايضا فيتناول فسيبه وكما خفي
الايراء المذكور بالذكر لان القسم الآف وموان مراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل سيما في كلام عقيدة
في الجمل ثم صيغ الجمع في قوله اللوازم والوسائط ان حملت على معنى الجنس على بقوله اية الاصول ان لا يخلط
بطلان الجمعية فالواظم وان حملت على معنى الجمعية فلا ضفاء اذ لا يصح اعسارا بالنظر الى كل مادة وان اعتبر

باعتبار المولد وتقدر جمعها على سنين مقابل الجمع كما قيل سبب ايراد اللوازم المفتقرة الى الوسايط في
المواد يلزم توحد اللوازم في كل مادة ولا يربك غير لازم وتوحد الوسايط ومما يفهم من غير لازم وانما في الوسايط
الواحدة بالكثره وانه غير مستقيم ولا يجعلنا نقول لا يقتضي ذكره وان مقابل الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاعاد على
الاعاد ان يلزم في كل مقابل مقارنة الواحد للواحد لان انقسام الاعاد على الاعاد كما يجوز لئلا يكون على السواء
محور لئلا يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل ما في القوم دواتهم ففهم من ان كل واحد منهم ما في دواتهم من الدابة
وجوز لئلا يتقيد طاء البعض كما في قوله ما عسلوا وهو معكم وانما على كل من يفتي بابت بالكثره على
معنى مقابل الجمع بالجمع وح يمكن مناهض لزم بوضوح الوسايط في كل مادة واذ لم يلزم اتحاد الوسايط
لم يلزم اتصاف الوسايط الواحدة بالكثره لا يقال يلزم من تكثر الوسايط في كل مادة وانه غير لازم لنا نقول
انما يلزم ذلك لو لم يكن وصف الوسايط بالكثره باعتباره تعددا وكثرة اللوازم من تكثر المادة لا باعتبار تعدد
في كل مادة سلمنا ذلك لكن يمكن التزام التكثر في كل مادة على لئلا يكون له بالكثره ان يكون فوق الواحد ويعد
ذلك انه وصف اللوازم بالافتقار الى الوسايط الكثرة بعد وصفها بالبعد والاصل في الوصف هو التقيد
فيلزم اتصاف كل لازم بتقيد بالافتقار الى واسطتين او اكثر وبذلك الكلام على سوت لازم بعيدة كل ان
فيلزم تكثر الوسايط بالمعنى الذي ذكرنا فيها اللهم الا ان يرتكب لنا وصف اللوازم بالافتقار المذكور بالنظر
الى تعدد المواد فاللوازم التكثر في المواد لا في كل مادة ويكون وصف اللوازم البعيدة بالافتقار المذكور
للكشف والبيان من ان اعتبرنا المقابلة بين جميع اللوازم والوسائط تحقيقا وبين جميع المواد تقديرا
ولا سعدان بتعريف اللوازم والوسائط تعدد للمواد فمما لا شك فيه غير اعتبار مقابلتها وما يقتضيه
من انقسام الاعاد على الاعاد فمفترج اعتبار المقابلة بين جميع اللوازم وجميع الوسايط ساطع بعد
الدار لا كخفى حسن السين ولطف اضافة البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذات مخاطبين
حيث اشار بالاول الى طلب البعد وان كان متوصلا الى القرب الذي هو المطلوب الا بهي والمقصود
الاستي للعشاق لكن لما كان في غف طلب البعد الذي هو اسوار الاحوال ومعرفة مع البال وجامع فرق البيلار
آخرا بكاية وسوق الاقتحام في ورطه التزامه من ان عمل السى على ما هو وان عملت على محبة التاكيد فاشارة باعتبار
الظاهر

اختيار العبارة الدالة وضعها على الاستقبال ولوح بالثبوت الى ان تعلق عرض يطلب البعد فالحق لا يطلب
بعد ذاة لا قلبا ولا قابلا بل انما يطلب بعد مكانا واما القرب على عكس البعد انما ذكر من كون الرفع هو
الرواية الصحيحة والنصب توحيما يحتمل ان يكون قد ساء على ما ثبت عند من النقل الصحيح ويحتمل ان يكون
قد ساء على كل كلام عن نوع اشعاره على ان الرفع الذي ذكره الشيخ معنى على الرفع وهذا المعنى هو الصحيح عند من
المتد وكذا اخطأ في الكناية الصواب ترك الخطا لان جعل استعمال المعقيد في المطلق تصحها
كما ذكره رحمه الله الا ان يربط بالخطا ما بعد من جملة عند اللفظ وهو تعقيد الكلام ومن السراج من قال لا ذكر
في البيت من التعقيد انما هو على تقدير ان يكون مراد انما هو الحزن ليحصل السرور ولما كان مراد البكاء
ليحصل حزنه فلا اختلال واد بعضهم قايلا ان الجوه حقيقة عدم جريان المانع كلفه برؤية عرضت وكما ان
سكب الدمع سبب عن الحزن لما ان الاحساس بالخاصة يقتضي حركة الروح لما الباطن فيستحق القلب
وسمعه البهارات وتبصيرة عند وصولها الى الخارج وكذا من طريق العبر كذا جوه العز صيب عن
السرور لان الاحساس باللام يوجب حركة الروح الى النظامه مسند للقلب بروية ولذا وصف بفتح المصدر
من حصول السرور حصول المطمئنين سبب ذلك للدمع كيفية ما نفع عن الجوان فان اريد بالسكب معناه الخفق
فكذا بالجوه وان اريد بالسكب الفراق او الحزن فالجوه الوصال والسرور ليحصل المطابقة فلا تعقيد في
البيت واما قول الشيخ عبد القادر لاكني بالجوه عن السرور لانه خلوا العز عن البكاء حال ازالة البكاء
ومن حال الحزن ولذا يستعمل الجوه في مقام المذمة وسبب العزلة البخار كافي قول الحاشي الا ان عيناه لم تجرد
يوم واسط على كذا جاري معها بجوه ولا ندعي به الجاهز والكناية فانه لا يمكن استعمال الجوه في عدم جريان الدمع
مطلقا لم يجوز استعاره واد الكناية بخلاف القرائن فالجوه ان قولنا بالجوه مراد به البخار
كافي قول الحاشي وكذا ان استعماله في مقام مراد فيه السيلان كافي قولك سجد حمار لا عطفا فيها وانا جاد
لا يمين لها وفي البيت محمل على المعنى الحقيقي او الوصال والسرور على حسب ارادة المعنى السبب الصحيح
انه لا حاجة الى السطر في افراد الجاهز والكناية وفي محتمل انما لا فلا ان الظاهر ان حقيقة الجوه انفق المانع لعارض
المرود وجوه في الدمع معلوم لعدم ملائمة القول بصحة ارادة حقيقة في الدمع مع ان المذكور هنا جوه غير لا

الدمع ولا شك ان العز ليس بايجاب ومنه انفق او عدم جريان سبب البرد فان جعل جوه العز محارا عن
جوه الدمع وجوه الدمع عن عدم جريانه ويجعل مو كناية عن السقذ او الوصال فالظاهر ان لا جوه الكلام في
التعقيد واما ما ساقطان مبنى التعقيد على ان المشهور عند من استعمال جوه العز في حال الحزن بل لم يوجد
في كلامهم استعماله في حال السرور ايضا فاد السور من وجوب صعوبة في الفهم وان كان لها وجه جواز
معنى التواءه وكذلك ارادة عدم البكاء مطلقا بوجوب تعقيد الان الجوه اما استعماله في كلامهم محار عن
عدم البكاء وحال ازالة عنه وصحها استعمال المعقيد في المطلق لا يخرجها عن التعقيد كما ذكره رحمه الله فالتأويل
الاول ان ازالة الاختلال التعقيد وكلاهما لا اختلال وان اراد الخطا بعدم الصبي فيقصد على
انه لا اختلال ايضا على تقدير ازالة السرور اذ لا شبهة في صحة الكناية بعدم البكاء المطلق والسرور
وقد اسه بل وقصر على هذا التعقيد ثم كفى به عن المسرة الاولى ابدال المسرة بالسرور وان امكن ان يتكلف
بانها مصدر الجوه او بان المعنى ان جوه العز كناية عن مسرة شيء لمن قام به هذا الجوه ولا جوه التعقيد
المعنى لان الواقع في كلامهم انما هو استعمال الجوه في حال الحزن فاستعماله في السرور بوجوب صعوبة
الفهم وقبل لانه كناية عن عت عن جاز وفيه انه يلزم تح وجوه التعقيد في كناية عن عت عن جاز وهو
مشكوك وقد اعترض من مناهة لا شك في صعوبة الفهم في الايهام مع انه عد من الخشبات وهو انما يعبر
بعد تحقق البلاغة فلما استلزم صعوبة الفهم التعقيد لزم لنا لا جوه الايهام البلاغة فلا يكون من وابعها
واجيب بان الايهام انما بعد محسنا عند وجهه في نظامه مطردة للروح لا صعوبة في الفهم
ولا عني بانه من التكلف والتعسف بجانوجه بان عارة الزمان والاختلاف الايتان عامون يقتضيان المطلق
في الواقع لا يامون يقتضيان ما يظهر انه مطلوب والمطلوب خلافه وبان ادراج السكب تحت الطلبية يتأتى
ايتان الدمع بخلافه موقوف على نصب سكب الصحيح رفعه وليس جواز ادراج تحت الطلبية على تقدير
الرفع بان يحل محله حذف لن كافي قوله الايهام اللامعي اعرض والوعى ملاحظا في عدم ح الغنيفة بالوجه
الصحيح الذي ذكره الشيخ وسببه على الاول ان من طراف الشواهد انهم يظهر من طلب شيء فصيل لا
حصول خلافه بناء على ما تقر ان قاعدة الزمان الايتان خلاف المطلوب وهو في الخطايات التي تاتي بها

تطوفا وليس امرنا هنا حتى نعرف هذه المناقشات في مطالب وقد علمت ذلك من كتابها ابو الحسن البصري
في قوله وكلمة عشت العراق مغالطا واختلت في استعمار غرس التوراة وطمعت منها في الوصال لانها معي
الامور على خلاف المراد وعلى الثاني ملازمه الكتب والمداد عليه على الحقيقة صفة المضاع يعوم مقام طلبه في
اما ما ذكره من المفسر كما بينوا بقولهم لكنه اكتب عليه ولازم ملازمه الا ان الخطا حتى يظن ان المفسر انما مظهره في
بعضه وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وقد سقم هنا حاشا وفيه من التكرار وذكر الشيء مرتين وهو مجموع التكرار
ولا يحق تثليث الذكر تعدد فضلا عن كثرة اذ لا بد لتعدد من ربيع الذكر فليس في البيت كثرة
ولكن جعل التكرار هو الذكر الاخير في تثليث الذكر وان تحققت تعدد لكن الظاهر ان لا يكون تعدد التعدد
في وجوه الكثرة بل لا بد من زيادته على وجه التعدد بتثليث او ترسيع فاشارة الى الرفع بان التكرار انما هو
الذكر مرة بعد اخرى فهو الذكر الاول والثاني والثالث فيحقق كثرة التكرار بعد تعدد وانما هو حاصل في تثليث
الذكر وقد يرفع بان لو سلم المراد بالكثرة ما يطلق عليه لفظ الكثرة في الوصف على سبيل الكثرة وهو انما يحق
بازيادته على وجه التعدد فيمكن دعوى ثبوت هذه الكثرة عند تثليث الذكر بناء على ان التكرار ثانيا تكرر
وثانيا تكرر لمرادها بالنسبة الى الاول والثاني والثالث الى الثالث وقد جعل في كثرة التكرار مرادها المسبب
الى السبب اي كثرة الذكر سبب كثرة التكرار ولا يحق حصول كثرة الذكر بتثليث على اي معنى عمل الكثرة والعقل
للتقدم من السمع وهو شدة عدد الغرس يشعر بظاهرة ان السمع مشتق من السمع واطلاقه على اللفظ
بطريق الحقيقة على ما هو ظاهر الصحاح حيث قال في سجع الغرس جريه وهو فرس ساج لكن قوله كانا يكون في الآراء
ربما يتبرر في الجوز على ذكر في الاساس ومن الجواز فرس ساج وسبع ووجهه ان مشتق من السباحة في الماء
فاما ان يشبه سيرة الغرس في البر سباحتها في البحر في سرعة الحسن لا انتاب ركبها كما يشعرون قوله كانا في
في الماء فاطلاق السبع على الغرس استعارة بعبارة وان يشبه سيرة الغرس في سباحة ساج مطلقا
فاطلاق السبع على الغرس على الوجه المذكور في البيت استعارة بعبارة لمرادها من موصوف الغرس لمرادها
فاستعارة اصلية مضمرة مبنية على سمة الغرس شخص ساج في الماء واما اذا قلت بهذا الغرس ساج في
اعتبره موصوف غير الغرس كان تشبيها بليغا عند المحققين واستعارة اصلية مضمرة عند غيرهم لمرادها

الى ضمير الغرس يكون هو الموصوف بر فاستعارة بعبارة ولا غنى لفظ ذكر اسعاد في الفقرة مع السبع
والفرد في الاصل لا يفرق في الماء ثم استعارة في السبع مطلقا وهي ارض ذات حجارة حجارة في الصحاح الجندل
بسكون النون وفتح الدال الحارة والحد الفتح النون وكسر الدال الموضع في الحارة ويمكن التوفيق بينهما بان ما ذكره
وجه له بيان للفظ اطلاق الاسم على وجهه والامر بقرائه الجندل في البيت كسر الدال ويكون سكون النون للضرورة
سلك على ان اصله جندل مع النون فليس بذلك كذا في الصحاح ذكره لان البعض عكس معنى هذا الكلام فقال
معنى قوله كانت على من سعاد ومسمع انك موضع تزين من سعاد وتسمعين كلامها وذكر في المختصر للعقل
والنقل يشهد لمرادها اما النقل فمما نقل من الصحاح واما العقل فلان الظاهر ان ما يناسب ان يكون داء
للاو بالصوت انما هو سماع غير المصوت لهذا الصوت السماع المصوت لصوت الغير وقد بان سماع الصوت
الغير يستلزم سماع الغير لصوت تكلف على مخالفة النقل وعنه مدحهم مصدر الكلام على معنى المنقول صافيا عن
شوب التكلف وربما ينافي في ذلك بانه اذا كان النون من التقوييت سماع الصوت كان الاو على ذكره واما ان
كان اللفظ من اظهار الفرج والسور كاللابل يتروم باحاطتها من الورد فلا يوجب ذلك انه لم يقتصر في
سبب الاو بالتقوييت على السماع بل ضم الرؤية اليه بل قدما عليه ولا يبعد ان يقال معنى شهادة العقل
بفساده ان حكم العقل بفساده يوجب بطلان الادعاء اليه ولا يوجب ضرورة وفيه تأمل والا فلا غنى
بالفصاحة يعني ليس اخلالها الامن حدهما يلزمها من السمع والافهام حيث مما لا وجه لاخلالها بالفصاحة
ومذا مخالف الكرامة على السمع لانها معنى سبب للاخلال من غير ملاحظة ما يلزمها من النقل لان الفصاحة
كما يتجربون عن استعمالها يشغل على اللسان فكذلك عما يشغل على السمع فلا يلزم من عدم افضائها الى النقل
عدم اخلالها فان دفع انه وجه النقل على القيد الاول في فصاحة المفرد عند هذا الكلام فقول
مذموم رد ذلك ليس بذلك ورسم القدماء اشارة الى ما تقر عنهم انه لا سبيل الى معرفة الاجناس العلية
بالفهم بتماما وناقضا ولا بالرسم التام بل بالرسم الناقص وذلك لانه ليس لها جنس ومظاهر ولا فصل لان التكرار
من امرين متساويين غير معلوم الثبوت بل محتمل اتصال عقلي ربما يستدل على انتفاء وانهم يطلقوا التكليف
على حاصه بغير تعريف سوى المركب من الوضعية والمغايرة لباقي الاعراض من الكم والاي غير ما ذكرنا

عن التعريف بلساوي في الجلاء والحق فلم يذكر واشتبا من باقي الامراض في تعريفه بل ذكرها من خواصها
فذكرها قيد عدم امضاء القصة وهو خاصه الكتم احترازاً عنه وعدم امضاء النسبة وهو خاصه باقي الامراض
احترازاً عنها وقيدوا عدم الامضاء بقولهم بذان كذا عن لئلا يعكس الرسم كدج كيفية عن اياها افتناء
القصة لانها كما علم فان يوصى له امضاء القصة بواسطة محله وهو النفس على القول باقسامها او بواسطة
متعلقها وهو المعلوم فما اذا اتعلق معلومين او اكثر ولما كان رد على تعريف افتناء ان هذه الفات كدج بعض
الكليات غير الفارة كالاصوات والارزاق خارج بعد عدم افتناء القصة لانه نوع من الكم المعنى
للقصة وكذا لو ذكر لجر جعلت من الكم وان جعلت من الكيف فلا وجه لافراجها ولن جعلت من الاني فقد
وجبت بقيد عدم امضاء النسبة وكذا الفعل والافتناء فذكر قيد الفارة لافراج هذه الاربع ليس بعد
وان طرد الرسم منقوض بالنقض والوجه على القول بوجوبها اذ يصدق الرسم عليها قد ان لفظا اليه
والفارة لا امضاء في استعماله على نوع ضيق لا يناسب مقام التعريف قال والاسن ما ذكره المتأخر من قوله
وهو لا يتوقف بقصور على تصور غيره احسن ما اشتبه من قولهم لا يوجب تصور تصور شيء خارج
لا يبطر عكس الحوادث الكليات التي يقتض تصور تصور غير ما كالعلم والعذر والاستفاد ونحوها
فان تصوراتها موجه لتصورات متعلقاتها التي ليست محفوفة عليها معلوم لها كان الامراض النسبية
هذه الكليات يخرج عن الرسم بقولهم لا يوجب تصور على الفة لا بقوله لا يتوقف تصور الخ لكن يتجه عليه ان
يجز الكيفية المكنة لتوقف تصور على تصور اياها وكذا الكيفية النظرية لتوقف تصور على القول الشارح لا يتوقف
ذكر على قولهم لا يوجب تصور الخ حتى لو عبر عن المقصود الخ ربما يفهم منه انه لو لم يذكر الملك في التعريف لم
لن يكون هذا المعبر مصححاً معتقضى التعريف وفيه ما لا راد ان اردوا التعبير عن مقصود في الحال كما هو ظاهر عبارته
ان ذلك غير لازم لان اللام في المقصود المذكور في التعريف للاستفراق وان اردوا التعبير عن كماله ما يضر تحت
قصد علم ما هو معنى الاستفراق منها فصحته بدفع الرسوخ غير ظاهر بل لا ظاهراً خلافاً لقوله وغير رسوخ ذلك فيه
ففي ما لم يكن الدفع بان ليس قصده الا ان ذكر الملك شوا من تعبير عن مقصود ما يلفظ تعبيراً غير رسوخ
ذلك لا يسمى فصيحا لاسماء الملك وان في التعريف قيداً او يوجب عدم فساد هذا المعبر فلا يفتح في سائر الاما

يقول ان قيد الملك احتراز عن ذكر كل قال اشعار بان القصد به الاحتراز عن ذكر من يتجه ان في
التعريف قيداً آخر هو جوبه لو سلم ان قصده الى الاحتراز عن ذكر فصحى الكلام انه لو لم يذكر الملك ليدخل بقصر
هذا المعبر في الفضايلة التي الفضايلة يحتمل عبارة عن التعبير عن كماله يدخل تحت قصده بالتعبير عن بعضه
من اجزاءه بخلاف ما اذا ذكر الملك فان الفضايلة يحتمل يكون ملكه وهذا التعبير ليس من اجزائها - حاله النطق
وعنه هذه عبارة الايضاح قد يفهم من ظاهره ان لو قال بغيره لزم ان لا يسمى من له من الملك فصيها حاله السكوت
اذ لا يتبين في تلك الحال لكن المناقشة عليه ظاهراً اذا دلالة عليه لقوله تعبيراً لا يوجد منه التعبير في الجملة
فصحى التعريف ملكه يوجد من صاحبها التعبير ولا شك في صدقها على الملك التي تعبر بها صاحبها عن قاصده في حال
سكوت ففهم الله كلامه على وجه لا يتجه عليه تلك المناقشة في حال النطق على حال كون ذلك الشخص من ينطق
بمقصود في الجملة وحاله عدمه على حال كون الشخص من لا ينطق بمقصود - احتلا ولم يلتفت الى ما يشوب ظاهراً
من توارد الحالتين على شخص واحد فان تعبر عنه لشدة الحال دون الشخص وما يشوب ذلك وقد بوجه كلامه
على الظاهر بان المضارع حقيقة في الحال مفيد للملك بقوله بعد الدال على الحال بما يلوح للجان الفضايلة
الملك في حال التعبير ولا يخفى ان هذا المناسب في هذا المقام ان يبين وجب الاختيار للافتقار على التعبير بالفعل
فتوار عقبه عن مقصود فعل المضارع او الماضي فحله كلامه على المناسب وان اشتمل على ادنى حاله للظاهر
مع ان توجيه الكلام على الظاهر يخرج لا محالة من قوله وقد صحقت ما ذكرنا في قوله هكذا يفهم هذا الكلام على وجه
يتفق المقام - لانه الاستفراق الظاهر من الاستفراق العرفي لان افراد المقصود لا يتصور في جميعه
عليه قصد صاحب الملك باللام الاستفراقية كان الاستفراق حقيقة لا يقال مقصود لا يتصور فواقع عليه قصد
بالحرف افراده ما يقع عليه قصد في الحال وما يقع عليه في الاستقبال ان المقصود حقيقة ما يتعلق بالقصد وما يتعلق
بليس مقصوداً حقيقة بل ان سيمى مقصوداً ولو سلم فليس المراد مما وقع عليه الوقوع في الماضي فقط بل للعلم
بكونه في الماضي الا اعتبار الماضي في وقوع القصد بالنسبة الى حال التعبير قصد الا ان سبق القصد على التعبير بالفعل
فيمر ذلك جميع مقاصد المعبر كان بطراد فبقا في وجه التوضيح نظراً ما ذكره في شرح المناسخ في قوله اني وما
قبل الزاوية الهوي ان قوله قبل ان اعرف الهوي للاستقبال بالنظر الى ان الاقان لا راد ان الاخبار

عبد بن محمد
ولو اعبر عنه
تفسيره ولا يصح
لان الملك كونه
عنه صح

وهنا يحتمل ان جعل المقام ملكا لاقتدار على التعبير عن مقصود بلغة فصيح ان استلزم اقتدار على
التعبير عن جميع مقاصد بلغة فصيح فمن اجل المقصود على الاستواء غني والافلا يصح تعريف بلغة المتكلم ملكه
مصدرها على ان يلفظ كلاما بليغا لصديق على كفاية المتكلم بقدرها على اللفظ كلاما واحدا بليغا ولا شك ان
الشخص لا يوصف بالبلاغة بوجه انتفاء هذه الكيفية ولكن ان يلتزم الاستلزام وبوجه الحال على الاستواء
بانه لا يقتدر العمد وعدم قرينة البعض مع خطاب المقام او بانه موالاته للملكة او يمنع الاستلزام وبداوي يوف
بلاغة المتكلم لاقتدار على اللفظ كلاما لا دار كل لا يمكن التعبير عنه بالكلام من مقاصد بقرينة ما ذكر في تعريف
فصاحة المتكلم وكل من الوجهين لا يصفون شوب اما الاول فلان الظاهر ان لا يمنع ان يحصر الشخص ملكه
بالنسبة للانواع من المعاني الممدوح والذم او الافتخار او نحو ما يقتدر بها على التعبير عن جميع ما يقصد من هذا
النوع بكلام بليغ ولا يكون له ملكة بالنسبة الى سائر الانواع فلا يكون بليغا مع صدق التعريف عليه واما الثاني
فقط اللهم الا ان يجوز مثل ذلك الشاع في تعريفات الادباء وقول بعضهم وهو الخليل حيث قال
قال بلغة فصيح ولم يقل بلغة بليغ او بكلام فصيح لعم المفرد والركب وجه وحده كونه سهوا في الحواشي بان
المفهوم من مثل قال كذا ولم يقل كذا ليخرج او يدخل كذا ان يحذف الخرج او الدخول بسبب للقول او عدم قوله
لم يقل بلغة بليغ لعم المفرد والركب في هذا من سبب الدخول من لفظ بليغ بمجرده لانه شمول للمفرد والركب
وليس كذلك لو فرض عدم هذا الشمول كان عدم محبة ذكر البليغ في تعريف الفصح حاله لعدم اشتراط
البلاغة في الفصاحة بل لا سيما في الظاهر ان اللغوي في هذا كذا في المفهوم كذا محال الا بوجه ما يورد بانه لا يقتصر
في تحليل الحكم على علم واحد مع ان يكون لها علم في نفس الاو غاية الا وان يكون ما ذكر اظهر لكنه لا يوجب
كون الظاهر سهوا فضلا عن كونه سهوا ظاهرا الى ان يعبر عن الكلام الذي يورد به اصل المعنى انما هو المتكلم
على وجه مخصوص بذكر تنبيه على ان الداعي الذي نحن بصدده انما هو الحقيقة الى اعتبار ذلك العبرة في الكلام الى
نفس الكلام فان الداعي اليه الآخر من قصد افادة فائدة الخبر او لارها او غير ما قد اشار الله الى ذلك
في شرح المفتاح حيث قال ما كانت المطابقة بما يتحقق تلك الخصوصية وكان اصعب اصل الكلام باننا وانما
اثر الاكراه في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه ومن ذلك على ذلك

بليغ

الامر

اولي بان يسمى مقتضى الحال وان معنى مقتضى الحال في التحقيق انما هو في تلك الخصوصية وسبب كشف عليك
حقيقة الحال في مقامه وايضا به تلك التفسير على ان ذلك الوجه المخصوص انما يقتضي الحال ويقتضي
مطابقة الكلام اياه كحصول البلاغة اذا كان مقرونا بالقصد والاعتبار حتى لو اقتضى المقام المأكيد وقطع المأكيد
في الكلام غير قصد واعتبار لم يكن ذلك الكلام بليغا مطابقة لمقتضى الحال بل يشترك في ذلك تخليه على رضى
كلام الابدان من المتوفى على لفظ اسم الفاعل على ما عرفت في موضعه فبالغ في اشتراط الاعتبار حتى جعل من
اعتبار الخصوصية مقتضى الحال وان كان مقتضى الحقيقة هو نفس الخصوصية اذا كانت عن قصد اعتبار
واضاف في هذا التفسير توطئة ونهيلا سبب ذكر ان الاعتبار المناسب مع مقتضى الحال واشارة الى وجه
تسمية به وانما قال مع الكلام دون في الكلام مع ان الخصوصية في الكلام لانه لما قيد الكلام بكونه موديا لال
المعنى لم يصح نسبة مقتضى الحال اليه بكونه في لانه خارج عن البنية وانما هو داخل في الجمع المركب من الكلام المفيد
بما ذكر من الخصوصية وانما قيد بذلك حتى احتاج الى اختيار كلمة مع قصد ان افادة ان مقتضيات الأحوال
والخصوصيات يجب ان يكون زائدة على اصل المعنى البنية ولو قال بغيره في الكلام خصوصية لم يفهم منه زيادة
الخصوصية على اصل المعنى فان قلت فرب مقتضى المقام الاقتضار على اداء اصل المعنى فقلت هذا الاختصار
او زائد على اصل المعنى وربما يوجب اختيار كلمة مع بان مقتضى الحال قد يكون من الامور العارضة للكلام لا يكون
من اركانه كقوله من الموكلات واجازة واطنا به فلا يثبت له في الظاهر في الجزئية ويحدث ان امثال ذلك
صفات الكلام ويصح نسب الصفات الى موصوفها بكلمة في كل الضرب في الضارب قوله خصوصية ما فتح الفاء
في افصح من ضمنها كذا في الصحيح وقد صح فصارا يان من فتح الاساس لفظ الخصوصية بفتح الفاء وكان وجهه ان
الخصوص بفتح الفاء وصف قد خول الياء المصدرية في بصير معنى المصدر وبضمها مصدر فلا يلحق الحاق هذه
الياء به وانما صح في الجملة بناء على جعل المصدر بمعنى الصفة او جعل الياء على البناء وفيه انه يشكل وجه البناء
اللام الان يجعل في ايضا للبناء كافي علامة وانما جعل المخصوص على صيغة الجمع فليس كذلك فان مقامات الكلام
عبر عن مقتضى المقام في الدليل مع انه عر عن الحال في المدعى لان المقام انما يضاف الى مقتضى بالفتح يقول
مقام الذكر مقام الحذف مقام التوفيق مقام التشكيه وظاهر ان تفاوتها ساعوت اضعيف الى وهو مقتضى

مقول

رجال بيان للفاعل المحذوف متعلق بفعل محذوف على بناء المعلوم والتبيين بدلالة سائر الجملتين عليه ثم
انظر مرارة رحمه الله قصد هذه العبارة التبيين على الترتيب الى المصاحبة الجملية الحاصلة بسبب التبيين
والتركيب المصاحبة الكافية بحسب الامور وحسب الاستيفاق او المعنى ومما يربط بين التوجيه الاول فان
لاسل لتركيب كل مع صاحبها مقام ليس لها مع كل اخرى سوار شريك في المصاحبة في اصل المعنى اولافا
وجه التقييد بقوله ليس لها مع سائر ذلك المصاحبة في اصل المعنى وقد اطلق رحمه الله في شرح المصاحبة
وجه ان هذا القسم اول بالعرض فيها فهم منه القسم الاول اي قبل ما ذكره رحمه الله المعنى يكون قوله
ولكل كلمة مع صاحبها ان اخذ اعادة وتكرير المسبق لان كل واحد المسند اليه الموقوف والشكر ان اولاقام من
المسند الفعل والاسم الى آخره صنفه من متعلقه مفعولا او مفعولا او غير ما كما جعلت مصاحبة لكل اخرى
ولكل منها مع الاخرى مقام ومقتضى ليس لها مع غير الاخرى ما افان البعض قوله ولكل كلمة الى اشارة
الى مباحث ابدى في كل قوله وكذا اخطار للنكاح الى اشارة الى ما يدر البين وما بعده الى قوله فقام كل والشكر
اشارة الى مقاصد المعاني لما لا غير قطامر واما المتوسط فلان البيان بحيث عر احوال الدلالات وحسب
الوضوح والاحتياج وذكر ما عتبار فهم الخطاب واما الى بن فلان المحسنات ابدية كالطباق والمقابل
والجنس تاما وما قضا وغيره انما ساتي جعل كل مصاحبة الاخرى فقام معنى قوله ولكل كلمة الى لتركيب كل مع
صاحبها مقام متقنيا لا يراو معها ليس هذا المقام لذلك كله مع غير المصاحبة والمذكور سابقا انما هو بيان
مقامات عوارض السناد واحد ظرفية او متعلقة اعني للمقام هذا العارضة بيان مقام ذلك العارضة مقام
ان هذا المعنى لا ينبغي في ذكره معنى قوله ولكل كلمة الى ولو مكلف الاندراج بانها صواب في جميع الى لتركيب المقام
المقتضى لهذا السند مع المسند اليه المعروف ببيان المقام المقصود المسند اليه المشكوك على هذا القياس بقا او لكم
اطراف هذا التكليف في جميع ما سبق حتى سطر استبان حرج عن السطر الى بن مثل ان لان المقصود مقام ليس له
مع الما في الفعل الواقع شرط مع ان مقام ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة وقد عذر رحمه الله بعضا
منها فذكره الا ان المقصود فلا يكون اعادة ثم ما ذكر هذا القائل ان قوله ولكل كلمة الى اشارة الى مباحث ابدى
يتوجه عليه ان لا يطرح في كسر من المحسنات كالتوجيه والاهام والمبالغة ونحوها ما لا يكون من الكلام وان اغضى

في حال الاستدلال والنقل
والوصول الى الجاهل والمخالف
فلا شك ان الاخرى هي

عن كل فيلزم ان يكون المحسنات ابدية ومقتضيات الحال والمقام فمقتضى الكلام عليها يكون داخل في البلاغة
موجبا للحسن الدلية وموضعا في ذكره او متاملا وموان الظاهر ان المحسنات احوال او مقامات يقتضيها
فمقتضى الكلام عليها عند اقتضاها والحال بانها يكون داخل في البلاغة ضرورة انها ليست الامط بقية الكلام المقصود
لمقتضى الحال وغرضه بتبيين مقتضى الحال على مخرج المحسنات فاما ان يصار الى ذكره رحمه الله في شرح المصباح
باحتجاجه ان المحسنات من علم المعاني وليست علمات فائدة خارجية ومع ذلك فلا بعد ان يكون الشيء داخل في البلاغة
مقتضى وجهه متعلق بمطابقة الحال واجابة الحسن الثاني وخارجا عنها وجهه اجابة الحسن الوضعي الذي اريد على حصول
ويكون من الجملة الاولى من المعاني ومن الجملة الثانية من البديع فان قلت لم يشتر من احد منهم القول بان
يوجب الحسن الثاني بل قد اطلقوا القول بانها مابغة للبلاغة خارجة عنها بوجوب حسناتها وعلى ذلك يكون الجواب
الحسن الذي انما يجابها العرضي فما اذا دخل في المقام السكوت من الاول ساو التفرع بالثاني قلت
مكن لتركيبه ان اقتضاها الاحوال اياها لا يخرج من ندره وخفاء فاستقطوعه عن درجة الاعتبار فلم يطل قوله القول
ما يجابها الحسن الدلية علم بتكرير المعاني في المعاني بل ذكره في معانيها يكون اقتضاها الحال اياها في ندره كالانفات
والاعتراض والتجامل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على لرساير المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة وذلك
علم ما فعلوا ان كونه محسنا لا ينافي الدخول في البلاغة وقد تقرر ان ما يبطى في اللفظ مقتضى الحال داخل في البلاغة
ومن المعلوم ان الاصول قد يقتضي المحسنات واما ان يصار الى ما ذكره رحمه الله في شرح المصباح لتركيب المحسنات
ان اقتضاها الاحوال فهي داخل في البلاغة وان لم يعضها بل كان طرفا يراو في الكلام على السوار واجبت
للكلام حسناتها وضيا والمراد بالفعل في قوله الفعل الذي قصد افتراء الشيطان كان هو الفعل الواقع
فوجه ظاهر وان كان هو الفعل الواقع شرط فففيه تسامح لان الفعل عن الشرط لا المقترن به فينبغي ان
يراد اداة الشرط على حرف المضاف او يراو بالشرط معنى الشرطية واذا تحققت ما ذكرنا وقفنا على حسن
مقام قوله تنبيه ان يتصور هذا المقام مع ما فيه من لطف الالهام وارتفع شأن الكلام في الحسن
لاخفاء ان الارتفاع في الحسن بوجوب الزيادة على اصل الحسن والاختلاف في الحسن بوجوب اصل الحسن وما اراد
الحسن الحسن الذي في ظاهر الخلاف المتقدم اما في الاول فلان نفس المطابقة انما وجبت في الحسن الدلية

لظم

اصل هو

الزيادة عليه واما في الثانية فلان عدم المطابقة سبب اصدار الحسن فكيف ثبتت به الاخطاط الذي وجب
 اصدار الحسن ولذا قال رحمه الله في شرح المصباح لا حاجة الى شرح الاخطاط بعدم المطابقة بل الصحيح الاول علينا
 ان سطر الكلام بعض السطر لتشديد الخطا فيقول قوله ارتفاع شأن الكلام مصدر مضاف فيفيد العموم
 وكذا الاخطاط فيفيد ان جميع الارتفاعات بالمطابقة وجميع الاخطاطات بعدمها وبما على الاول ان الثابت
 نفس المطابقة نفس الحسن لا الارتفاع فيه ولين ثبت نفس الارتفاع فلا يخفى ان جميع الارتفاعات لا يحل
 بها لان الارتفاعات مختلفة في الرتبة فبعضها اعلى وبعضها اوسط وبعضها ادنى والموجب لها مراتب المطابقة
 لانفسها فانها متفاوتة في الارتفاع والادنى والا اعلى ووجب الاعلى والاوسط والاوسط والادنى الا في
 ولولم يعتبر عموم المصدر المضاف فالاعتراض هو الاول لان يقال الارتفاع والمطابقة ذكر اعطيتين فيراد
 الكامل منهما ولا شك في استتمام حصول الارتفاع الكامل بالمطابقة الكاملة لانا نقول في ياد الاخطاط الكامل
 منه لانه ايضا ذكر مطلقا لسبب الارتفاع فيلزم اعمال حال الكلام الواقع في المراتب المتوسطة من طرفي الملافة
 مع انه اكثر واجوب الى البيان وانما لا يستقيم حصول الاخطاط الكامل بعدم المطابقة الكاملة لانه انما يحل
 بعدم المطابقة راسا وعلى الثاني انه لا يصح الحكم بحصول اخطاط ما في الحسن بعدم المطابقة لان عدم المطابقة يقتضي
 اسقاء اصل الحسن والاخطاط يقتضي وجوبه ولين فرض في حصول الاخطاط بعدم المطابقة ولا شك في عدم
 حصول جميع الاخطاطات المتفاوتة في الرتبة بعدم نفس المطابقة ويمكن ان يقال ان العمل المصنف لا يسلم ان
 مدار الحسن والاحسن على الانطباق واللا انطباق وانما هو كلام ذكره السكاك والمصنف ليس بمصدر متاخر
 بل ما يمكن تقديره عليه فيجوز ان يكون ثبوت الحسن بحجبه الفصاحة فالكلام ان يصير حسن الجمل لكنه مخط في الحسن
 والبلغ وترفع في الحسن فصح ان ترتفع الحسن بالمطابقة ويحط فيه بعدمها او يقول ان المراد بقوله الحسن
 وحيته وحسبه وبالقياض اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبت اصدار الحسن في الاخطاط واما انه
 لا يحصل جميع الارتفاعات بنفس المطابقة ولا جميع الاخطاطات بعدمها فلان يقول قول مطابقة ايضا
 مصدر مضاف وكذا بعدمها مصدران جميع الارتفاعات بالمطابقة وجميع الاخطاطات بعدمها فيكون
 متقابلين بالجمع فيقسم الاحاد على الاحاد وكيفية التسمية موكولة الى فهم السامع فانه معلوم ان الارتفاع الاعلى

بالمطابقة العليا والاوسط بالوسطى والاسفل بالسفلى والاخرى بالاخطاط بالاعتكاف بالاخطاط الاعلى بعدم
 المطابقة السفلى والاوسط بعدم الوسطى والادنى بعدم الاعلى **قوله** واراو الكلام الكلام الفصيح لم يرد من هنا
 الا ما ذهب اليه في شرح المصباح في مصدر الكلام بما يقيد به في الجملة عند التلفظ ولا يلحق باصوات الحيوانات
 يعني الكلام البليغ لان السكاك لم يحل الاخطاط بعدم المطابقة فصح بقيد كلامه بالبليغ والمصنف لا جعل
 فلم يصح **قوله** فمضى الحال هو الاعتبار المنا سببا ان يحل هذا الكلام على انما هو او على قصر المسند
 اليه على المسند على قيد من ان ضمير الفاعل قد يكون قصر المسند اليه على المسند وقا بعض المتأخرين من
 سراج المصباح في ضمير الفاعل ان الصواب لم يقول المصنف تفصيلا المسند بالمسند اليه او عكسه
 محتمل فيهما صدقا وكون المقتضى اخص مطلق او على عكسه فيجوز التساوي وكذا الاعتبار اخص مطلقا
 وار لفة القصر محتمل كون احد ما اهم من الآخر ووجه من جارية الاحتمال واما التباين في وجه محمول الجمل وانما
 محتمل التقليل والتفريق فيقول على الاول ان المفضل هو ما ذكره لارتفاع عطا بة الاعتبار فان يراو
 الاتحاد في المفهوم فالأفراط وما ان لم يحل على احد القصرين فلا يحل عن تصور ان الارتفاع اما التباين او
 اخصية المقتضى مطلق على تقدير قصر المسند اليه واما التباين واخصية الاعتبار مطلق على تقدير قصر
 المسند وعلى كل من الاحتمالات الثلاث لا يثبت لارتفاعات سبب مطابقة الاعتبار اما على
 التباين فيجوز ان يكون مطابقة احد المتساويين سببا لا ودون مطابقة الآخر لا على المطابقة بمعنى صدق
 المقتضى او الاعتبار على الكلام كما اختار رحمه الله او معنى استعمال الكلام عليهما كما قيل وعلى اي تقدير فطابقة
 احد المتساويين لا تكون مفسدة مطابقة الآخر فاذا كان الارتفاع حاصلا عند احدى المطابقتين كان حاصلا عند
 الاخرى ضرورة فسيب احد ما سئل من سبب الاخرى لانا نقول ليس السبب محمول المسبب عند
 حصول السبب بل كون السبب مؤثرا في المسبب منسوبا اليه نعم لو التزم ان معنى كثر الارتفاع عطا بة
 الاعتبار حصول الارتفاع عند تأتم التقليل على هذا الوجه واما على اخصية المقتضى فلا يجوز ان يكون كلام
 عطا بة للاعتبار دون المقتضى فلم يثبت ارتفاع هذا الكلام مع وجود مطابقة الاعتبار لان سبب الارتفاع
 على مطابقة المقتضى فلا يكون مطابقة الاعتبار مطلقا سببا للارتفاع اللهم الا ان يرتكس لسبب مطابقة

للاعتبار في الجملة لا مطابقة كل اعتبار واما على اخصية الاعتبار فلا يجوز ان يكون الكلام متفعا بمطابقة مقتضى
دون الاعتبار فلا يكون هذا الارتفاع مطابقة الاعتبار ودعوى ملازم المطابقة مع اعمد المقتضى لغير
فسرت المطابقة بالصدق قطارة الفساد لان صدق الاعم على شئ لا يستلزم صدق الاخص على كذا
متساويين وان فسرت بالاشتمال فاما ان يجوز استلزام الاشتمال على الاعم للاستلزام على الاخص يجوز ان يلائم
الاعم والاخص صدقا بحسب الوجه وهو الظاهر ولا يجوز ان لم يجوز فلا يخفى في كمال القصور وكذا ان
يجوز ان لا يلزم وسببه المذموم سببه اللازم مع انه كان الواجب لغيره في هذا الاستلزام لان وجه
كون الاعتبار اخص والمقتضى لا يطلع على العالم بضم اليه ذكر الاستلزام بل وجهه كاف من غير ذكر اخصية
فيلزم ترك ما ينبغي وذكر ما لا ينبغي ونقول على الثاني لا يخفى في لزوم الحكم بالارتفاع عطية الاعتبار بدخلا
في النوع وان عكس كاف فلا بد من ضم اليه او معلوم او مذكور فمقتضى وقد عرفت من الاول انما للعلوم
هو لزم الارتفاع انما هو بالبيان والما المذكور هو تعريف البلاغ فظلم لزم فاعدا ان سبب الكثرة معلوم
ان الارتفاع انما هو عطية مقتضى الحال ثم لزم النوع لا يتم سواء اريد بالمتفوع الاتحاد في المفهوم او احد
العلم من الاتحاد فلا ان فسرت المطابقة بالصدق فاللازم من الحكم من ليس الا في البيان الحكم العموم
مطلق او من وجهه والمساواة في حيز الاحتمال ومع احتمال واحد منها لا يستلزم الاتحاد وان فسرت بالاشتمال
لا يلزم من الحكم من في البيان ايضا يجوز ان يكون من المساوئ صدقا ملازم في الوجود فالاشتمال على كل
منها يستلزم الاشتمال على الآخر فيصير الحكم لزم مع السابق للمقتضى والاعتبار والاتحاد لا يلزم اصلا وفيه ان
لا يلزم ملازم الاشتمال في وجه الحكم من بل لا بد من اتحاد الاشتمال او صدق احد على الآخر في الجملة ووجهه
مع تباين المشمولين معلوم اعدام واما احد الحكمين فلان استقامة بتوقف على مساوئها او اعمد احدهما
مطلق ونشئ منها لم يلزم من الحكمين لهما مع العموم وجه ومع السابق ايضا ان فسرت المطابقة بالاشتمال
وفي هذا موقفه ولا سعدان يقال لزم من ان عطية الاعتبار مطلق سبب الارتفاع وعطية مقتضى كذا
ملزم التساوي بينهما او الاتحاد ولو كان احدهما مطلقا او وجهه لم يكن عطية مطلق سبب بل لو ادعى
اتحادهما فهو بآثار على لزم المعنى سببه مطابقة الاعتبار من حيث سببه الاعتبار وسببه مطابقة مقتضى

من حيث مطابقة مقتضى لم بعد لان اضافة المصدر في هذا الحال افادتها الحكم انما هي لافاق
المصدر العموم لانها من اداة القوم والعموم قد يفيد الحكم في معنى زيدا فاما ان يلزم من كون جميع العبارات
في حال القيام انحصار العزب في هذه الحال وقد لا يفيد كما في قولك جميع العبارات بسبب كذا فانه يجوز ان يكون
جميعها او بعضها حاصل سبب ايضا لان الشئ قد يتعدد اسبابه ويثبت بعلة شتى وما نحن فيه من
هذا القبيل فمجرد لزم يكون كل من المطالبين سببا لجميع الارتفاعات ويجوز حصولها بكماله فلا يلزم
الحكم من كون جميعها سبب مطابقة الاعتبار ويمكن دفعه بان ليس المعنى هنا ان جميعها يجوز لزم حصول
مطابقة الاعتبار بل ان حصولها حاصل وحصل سببها الله فلا يجوز ان يحصل ارتفاع بعدا اصلا واللام يمكن
هو حاصلها او يحصلها اذا لا يتعدد الحصول للشئ ان الملهو والسبب العلم العام وانها لا يتعدد
موجب لزم كون الملهو بها واحدا ظاهرا من غير ما اتحاد المفهوم على نقله عنه لزم في الحواشي مصدق المشار اليه
بقوله والاشتمال السبب الرابع والساو والمساواة والعموم مطلقا وهو قد فان لم يطلان الحكم واحدا
بما ذكرنا ان معنى الحكمين ان مطابقة الاعتبار من حيث سبب السبب للارتفاع وكذا عطية مقتضى ثم
ان الاتحاد من غير وجهه طاعليه لانها لو لم يحد منها هو احتمال اجتماع الحكمين صدقا فاما ان يكذب احدهما
او ظاهرا وان يميزا شتهرا اذا كان بينهما سبب او عموم وجهه بطل الحكم او عموم مطلق بطل الحكم
الاخص لم يحسن لان المدعى هو التباين الاتحاد في المفهوم فلم يتوقف في الديق في المساواة واصلا ومع احتمالها
لا يثبت الاتحاد قطعا الا ان الحسن الا ان يقال مراد بكون الملهو بها واحدا مساو والمساواة او بيلزم
انه يجوز ان يكون عدم لزوم عدم المساواة وجهه السطر على نقله عنه لزم في الحواشي فكلوها صلا انه لا
يلزم من الحكم في الاعم تناول الحكم جميعا فله حتى بطل الحكم في الاخص ولم يلزم يجوز ان يكون بينهما
مساواة ولا بطل الحكم ولا يستلزم المدعى من الاتحاد توخي الكلام معاني التحويلات لزم فيها
لا توقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم ان يكون مراد كسب الفتح والخلص الذي لا مفرق لهما
باصطلاحات الفخاء عا طلع عليه النظم وتوهم التوقف ينشأ من الضمور عن معنى معاني النحو ثم ان
استبدال على لزم له الينج بالعلم الذي فسر بالتوخي المذكور هو معنى التطبيق بانه قد عرفت في مواضع

معنى النظم في وضع الكلام موضعاً يقتضيه علم النحو والاعمال وجب قوانينه وهذا يصلح تفسيراً للتوضيح
لكن قد لا وجه لجمله معنى آخر للنظم وجمله مشتركاً بينهما مع ان الاشتراك خلاف الاصل وذكر المحرر ما به
وذكر للمفسر من انها عبارة عن مطابقة الكلام بطله فكذلك لادب كل اللفظ او المعنى في كلام المصنف على المعنى الاول
حتى يتفهم من ذلك ما ذكره رحمه الله من الاعتراض لكونه حاصل الاول ان البلاغة يرجع الى المعنى الاول باعتبار افادة المعنى
التي هي باعتبار رتبة الترتيب وافتاده وحاصل الثاني انها ترجع الى اللفظ باعتبار افادة المعنى الاول الذي هو
به الى المعنى الثاني فان التفسير انما هي في حسن ترتيب وما هو الى المعنى الثاني وانما قلنا انه ظهر به ذلك لانه
مفهوم هذا الكلام على ما قيل بان البلاغة لما كانت هي مطابقة الكلام لمعنى الحاروسى صفة اللفظ باعتبار افادة
المعنى التي كانت البلاغة صفة للفظ بهذا الاعتبار وعبارة الاصطاح هكذا وحمل كلامه حيث ينبغي انها من جنس
اللفظ على انها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وحيث اثبتت انها من صفات على انها من
صفات باعتبار افادة المعنى هذا التركيب والموصوف بالافراد والتركيب حقيقة انما هو الالفاظ المنطوقة
لا المعاني معبر هذا الكلام على قدم من تعريف البلاغة وذكر التركيب ووجه تناويع ذكر الافراد في الاصطاح
بدل على التمراد باللفظ من المنطوق لا المعنى الاول وما يفتقر الى الظاهر ان اراد مرجعها انها صفة كما صرح به
في الاصطاح وجعلها صفة للمعنى الاول فظاهر الفساد وكذا السفر على على اللفظ وحمل المعنى على المعنى الاول
لان المطابقة لا تخصر هذه افادة الكلام للمعنى الاول بل لا بد وافتاده المعنى الثاني وحسن لدية المعنى الاول
فالمعنى الاول انما يعتبر كونه وسيلة الى المعنى الثاني الذي يحصل باعتبار افادة المطابقة وبالجمل والمعنى الثاني دخل
تمام في المطابقة فجعل الاول من جملة وجع البلاغة وهو الثاني في التفرع على كونه البلاغة من المطابقة ليس بوجه
وفي ما ذكره وحمل التركيب على التركيب المقصود وهو المشتغل على ترتيب من مثله التفضيل حتى يصح حمل المعنى
على المعنى الاول فكيف يابى بوجه عبارة الاصطاح بل يابى عن تسليم الطباع واما الثاني فلما يدفع الفساد
قد استنبه ذلك على كثرة الظاهر حتى توهم ان معنى قوله على الترتيب انما هو كذا وذكر لغيرهم انه لا فائدة في
جعل نوع الاعجاز طرماً على حسب النوع غاية الا ان المصنف عبر عن هذا النوع بافراد وهي نهاية الاعجاز
والمراتب القرب منها يقال الترتيب من النهاية اما يطلق على ما يكون اقرب اليها من الوسط فلا يتناولها وليست

فلا سائر المبادىء مما قبل وما هو اقرب اليه من الوسط ايضا والتغيير عن النوع بافراد ان صح جميعها لا يبعثها
على انك لو تحققت بالتعبير عن النوع بالافراد في الاحكام التي تخص طبيعة النوع لا يبعث اصلاً كما اذا قلت زيد
فهم ويكره الى افراد الانسان نوع او النوع ريد وعمر الى الافراد كذلك الانسان والعمر الى افراد
الحيوان من جنس او الجنس من الانواع وما نحن فيه من هذا القيد فان الكثرة طرماً على انما يحصل لطبيعة الاعجاز
لا لافراد لان كل فرد منها سوى نهاية ليس منتهى للبلاغة لانها حادثة وقد اخذ عدم الجزالة في مفهوم طرف
الاعلى **ويجب** قول صاحب الكشف وجه التايد ان ثبت بحجج القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة
حيث قال وبعضه قاصر عنه يمكن معارضة ولو كان حد الاعجاز معنى نهاية لم يثبت بحجج القصور عنه امكان
المعارضة وانما يثبت امكانها بالقصور عن جميع افراد الاعجاز كما يثبت بالقصور عن نفسه فكذلك لاضافة
للبيان وانما تعرف لغير معنى التايد على رجوع ضمير عن حد الاعجاز وان قوله يمكن معارضة صفة كاشفة فلو
احد ان منع الاول مستند الجواز رجوع الضمير الى الاعجاز مع انه اقرب وليس سلم يمنع الثاني مستند الجواز
ان يكون محصور مع ان التخصيص هو الاصل في الصفات قاصر عن حد الاعجاز على وجه يكون قاصراً عن جميع
افراد او عن نفسه ممكن معارضة وربما دفع بان المقصور والتركيب الاضافي هو المضاف فرجع الضمير الى اول
مع ان المناسب لمرتبته متعلق بالهوى والقصور وجعل الصفة محصورة بوجه لعل مرتبة النظم وهو
ان تكون قاصرة عن نهاية الاعجاز واقفاً في مرتبة مع ان المقام يقتضي استغناء وان تب الخلاف بهذا
وقد اعترض على قول صاحب الكشف بوجهين احدهما ان الكثرة في النظم صفة الاختلاف والاختلاف صفة
الكل وقد جعل الكثرة صفة المختلف والاختلاف صفة الكثير وهو عدول عن ظاهر النظم من غير ضرورة
والثاني لم يقله فكان بعضه بالفاصل الاعجاز فيثبت بقدر غير له تعالى على النظم المجرى وهو ظاهر الفاعل
وعلى لغيره ان الآية على كل قياس استثنائي يقصد فيه ابطال الملزوم بابطال اللازم فمضى كان اللازم اظهر
لزموا وادفع مطلقاً كان هذا القياس احسن في اخفاء ان المراد من الاختلاف ما يكون بحسب انصاف البلاغة
ولا يكون في القرآن فلا يكون هذا الاختلاف بوقوعه في مراتب الاعجاز ان يكون المقصود واقفاً على ورتبة والبعض
في اوسطها والبعض في اسفلها لان هذا ليس باطلا بل هو واقع في القرآن وايضا اشتراك الكلمة في الاعجاز

اورث مصورا في معنى الاختلاف ولا يوقع في مراتب دون الاجزاء فانه وان كان ظاهرا لمبطلان لكن ليس
واضح لزوم كونه كذا وكذا في مرتبة منها مع ان في الوقوع في مرتبة نوع اتفاق فلا يحسن نفسه مطلق
الاختلاف الموصوف بالكثرة بالاختلاف بحسبها وبالحكم فلا يحسن لمر الاختلاف بالاجزاء وعدمه من الظاهر للوزام
ولو عمل بسبل السبل وارتقاء العنان فقدر الاختلاف به ولا شك انه ليس لهذا الاختلاف كونه بمعنى التقدر
اذ هو اختلاف واحد فاعتبر الكثرة في المختلف فان كثر نوع من كثر الاختلاف فكان هذا تباينا للمعنى كثر
الاختلاف منها واما ذكرنا من النزل وارتقاء العنان امدح الاعتراض انما ايضا وبينا انه لو كان التفرق
من غير لسه كان الكلام قاصرا عن حد الاجزاء لكنه جمل اللازم قصور البعض عنه على سبل السبل اي لو سلم انه
لا يلزم كونه كذا غير اللزوم محقق فلا شك في لزوم كونه البعض كذلك فبما ان كونه اشياء بالملفوظات بالجمع
واو كونه وبذلك ايضا يمكن دفع الاول بان يقال هل نسبة كثر الاختلاف الى الكثرة ظاهرة المعظم على معنى اختلاف
الكثير لانه اظهر لزوما واما بعد عن المناقشة من معناه الظاهر وهو اختلاف الكثرة اختلافا كثيرا اي لو سلم انه
لا يلزم كون الكثرة مختلفا اختلافا كبيرا فلا خفاء في لزوم كثر الكثير مختلفا واختلاف الفيلد وان كان اظهر
لزوما واما بعد عن المناقشة من اختلاف الكثير كذا يوجب امكان الكثير المذكور في النظم صريحا بل لا يلزم مجموع
لان مادون القدر المجزوم وقد ثبت آيات قاصرة عن الاجزاء ويمكن معارضة من وجه مناقشة في وجه
الكلف بان ما ذكر من الاختلاف كونه البعض واقفا في رتبة الاجزاء والبعض قاصرا عنها يحصل في العرف
ايضا فلا يكون صحيح الا بطلان فلا يجوز جعله لازما في القياس المذكور الا ان يقال اراد البعض المعتبر
وموا القدر المجزوم فما فوقه ورعا يشعره ان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكونه بعض
قليل من القرآن اعني مادون القدر المجزوم غير مجزوم كقوله سورة مائة من ذهب البعض بالرأي عليه ولا يبعد
ان يقال فعلا لا اعتراض الثاني المقصود نفي كونه القرآن من غير لسه كلاما وبعضه يعني ليس القرآن من غير لسه
اذ لو كان فلا اقل ان كونه بعضه من لزم الاختلاف المذكور اي كونه بعضه الذي من لزمه بالفاصل الاجزاء
وبعضه الذي من غير فاصرا عنه فانه وما يقرب منه وكلاما واحد الاجزاء من عبارة شرح العلامة نقلها لان في
عبارة المفتاح احتمالا لاختلاف المقصود وان كان بعيدا وموان يعطف قوله وما يقرب منه على كونها جملته

الايجاز

لكلام المصنف فخذ ان هذا الاجزاء وما يقرب منه هو الطرف الاعلى وليس في كلام الشرح ذكر الاحتمال وما وقع
في الفتاوى الغياية ان الطرف الاعلى هو المجرى موصوفا انه احد الطرفين لاجل نوعها ان نوع الاجزاء المستند على رتبة
بعضها اعل من بعض وقد يوجه بانه اراد قصر الطرف الاعلى في المجرى فلا يفتش كونه ما يقرب من الطرف الاعلى مجزا
ايضا ومعه في شروحه بان المراد حصرا كمال الاجزاء الطرف الاعلى كمال حاتم الجواد وموله ولا يحسن لبعض
آيات الحج ما سلمنا ذكر ان هذا الاجزاء هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة في مرتبة الاجزاء
واسماع المعارض ان بعضها اعل الان في محوم الاجزاء لجميع الآيات مناقشة لان مادون القدر المجزوم ليس
مجرى ويمكن دفعها بانه لما كان اختصاص الاجزاء بثلاث آيات فصافوها امر ظاهرا مشهورا فكل حكموا
على القرآن وآياته بالاجزاء ارادوا هذا القدر ولا يقدح مما ذكر ان بعض الآيات اعل طبقة ما استمر من قولهم
القرآن في اعل طبقات البلاغة لانه ان لم يحل الاعلى في كل الطرف وهو الظاهر فلا جعل الطرف الاعلى وما يقرب
منه اعل الاجزاء طبقة واحدة والقرآن واقع فيها وان حار على الطرف فمراجه الطرف الاعلى بحسب النوع اي
نوع الاجزاء اي طرف البلاغة نقل في هذه رحمة الله في الحواشي اذ صرح بذلك سيما على ان الطرف الاسفل
ايضا من البلاغة احتراز اذ ما وقع في نهاية الاجزاء انه ليس من البلاغة في شيء ولو جعل هذا السقف في قوله ما اذا
غيره الى مادونه الحق كان احسن لان طرف الشيء ربما يمنع لزوم كونه داخل في كل طبقة فانه لا يكون
داخلية اما استلزام التفسير الى مادونه الحقا باصوات الحوانات وطامر الاستلزام كونه من البلاغة لانه
على ان الكلام الواقع في ليس على كل كلام غير ملحق بها فهو واقع في مرتبة البلاغة وقد نفى عن ذلك
في سورة الاسفل يصدق على المراتب المتوسطة على الطرف الاعلى اذ يصدق على الملحق ان دونها كما ذكر
الاسفل ايضا مصدق عليها ان المعدلة مادونها ملحق ويدفع بان المراد ما اذا غير الى مادونه مطلقا اي
ونه كانت من المراتب التي دونها فلا يصدق على غير الاسفل او ان الكلام يشعر بان مجزوم القصر الى مادونه
سبب الاتفاق فلا يصدق على الاعلى والموسط لان التفسير الى مادونها انما يفسر سببا للاتفاق بشرط التفسير
الى مادونه الاسفل ايضا وان المراد اذا غير الى مادونه فهو من حيث ان غير الى مادونه ملحق هو وانما يصدق
على الاسفل لان التفسير الى مادونه الاعلى والوسط لا يدخل في الاتفاق وقوله لانها ليست مما يجعل الحكم

بصفة ارادة على ما ذكر في الحواشي انه لا يعهد وصف المسكلم بسبب من الوجوه بصفة ولا يسمى باسم في الوجود كما يسمى
 بسبب البلاغ والقصاصة فعلى ما يقع وصيغ ولا يقال وضع ومجنس ومطبق ومن لم يتفطن لما اردو رد باستحالة
 أن لا يجوز وصفه من جهة الجنس المجنس وقد وجه تخصيصها ببلاغة الكلام حيث جعلت تابعة لها بان
 تحسبها للكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير بليغ يكون من الوجوه
 محسوبة ولا يبعد ان يمنع ذلك ويلحق هذه الوجوه بخواص الراكيب في أنها لا يعتبر اذا صدرت عن غير البليغ
 والبلاغة في المسكلم ملكة لا خفاء لغير الملكة التي تقتدر بها على بلاغة الكلام البليغ في نوع من المعاني كالمدح او الذم
 او التكرار أو نحوها او نوعين او انواع معدودة لا تجعل صاحبها بليغا كما لا يجعل مجده الاقدار على تأليف كلام بليغ
 واحدا او اكثر من غير ان يكون ملكة في بلاغة المتكلم على قياس ما ذكر في فصاحة المتكلم ملكة الاقدار على تادية
 كل ما يقصد من المعاني التي يمكن التعبير بالكلام عنها بالكلام البليغ وافان ما ذكر في تعريف لهذا المعنى المقصود
 لا يتم الاما يه وني لنز قال قد اعتد في ذلك على ما قدم من تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظة كسبغ المقصود
 منا بطريق المقاب وقوله كلام بليغ وان كان نكرة في حيز الاثبات وهي محض لكن وصفها بصفة عام يمنع
 من ذلك على أنها قد هي عام في حيز الاثبات كقولنا تعلمت بنفس وقولنا قدرة خير من جادة واما توهم أنها
 لما عمت عموم وصفها صار المعنى تأليف كل كلام بليغ فلا حاجة لتخصيص التعريف بالاستعانة بتوليف
 فصاحة المتكلم فحرم ومما اولا فلان معنى عموم النكرة ما لوصف ارتفاع خصوصها وتقيدها بالوحد وجبروتها
 بمنزلة الجنس لا عمومها لجميع الافراد على سبيل الشمول والاحاطة حتى تكون معنى رجل عالم كل رجل عالم الا يري
 انهم قالوا في الاجالس الاربعاء علما لا بحث بحالته ورجله او رجليه ولا تفيد عموم الجنس بحالته مع
 الرجال العلماء وهذا هو المراد ما ذكره ائمة المعاني ان النكرة حاصلة للجنسية والفردية واذا وصفت بوصف
 الجنس كان المقصد منها الى الجنس واما ثانيا فلان لو سلم ان المعنى كل كلام بليغ يلزم ان لا يكون مسكلم بليغا اصلا
 لان الكلام الواقع في مرتبة الاعجاز بليغ ولا يقد عليه ولن يقد بوسعهم بل يلزم ان لا يكون بليغا الا ان يكون فوقه
 بليغ لان الابليغ يقد على كلام بليغ لا يقد عليه البليغ وفلان يبي قوله وفيه توفيق لصاحب المفتاح فانه قد فسره
 ببلوغ المتكلم في تادية المعاني هذا الاختصاص يتوفيه خواص التركيب منها وابلد انواع التشبيه والجاز والكنابة

انه

او الشكاه

المتن

عقده

وجبرها ولا خفاء ان ذلك لا يستلزم القصاص وما ذكر المصنف ما خفف من كلام ان الاثر في المثال ان يرسل البلاغ
 احسن من القصاص كالان والحيولن وكل بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا وكلام الراغب في البزبوا الى مكاييم
 الشريم على نظم العلامة يشوا ايضا بان البلاغ احسن من القصاص وان تحرى الصدق والصواب ما خفف
 البلاغ وفنر القصاص وهذا زيادة على المصنف ثم انه لما فسر السكاكي البلاغ بما ذكر من غير اخذ القصاص
 انحصر وجهها عند في المعاني والبيان فان توفيه الخواص مرجعها المعاني وايراد انواع التشبيه واخوة مرجع
 البيان واما عند المصنف فترجع الى امور اخرا ايضا كما ذكره لاخذ القصاص فيها وقيل الحق قول السكاكي
 لان البلاغ كالمنوع للبليغ بها يتميز عن غيره وحصل انارة المنعصية وظاهر ان ما يخص به هو التوفيق
 والاباد المذكور لنز لا راية القصاص اذ ترك فيها البليغ وغيره لان مرجعها اما الحسن او اللطيف او النحو
 او العرف وليس كما لا للبليغ من حيث هو بليغ واللم يتفكك عنه والحاصل ان البلاغ فضل للبليغ ولا يعتبر
 في مابة الفصل واليتى في النوع وغيره وما عجب لم يحصل الظاهر ان قدرة تفسير المرجح لكن ينبغي
 ان يعلم ان المرجح يطلق على اوز احد ما موضع الرجوع والمرجع اليه بناء على ان اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول اي
 الرجوع بمعنى المرجع اليه على الحدف والاصار والكتا نفس الرجوع على ان مصدر استعماله معناه ويترك منها
 بانه اذا حمل المرجح على الشيء المرجوع اليه او بالنكس على المراد هو الاول كقولك مرجع الجهد هو الغنى او الغنى
 وجهه واذا نسب المرجح الى هذا الشيء بكلمة علم ان المراد هو الثاني كقولك مرجع الجهد الى الغنى اي رجوع اليه
 وما نحن فيه من هذا التفسير فالمعنى رجوع البلاغ الى الاحتراز فما ذكر من التفسير انما يصلح تفسير المرجح بالمعنى
 الاول دون الثاني ولوقال المصنف مرجعها الاحتراز ثم ما ذكره لكن الامر قد سهل لو صرح المقصود وما ذكر
 من امكان الحصول مراد به ما يفهم من الامكان في المتعارف وهو الامكان الوقوع الذي ينبغي الاستغناء بالذات
 لا الامكان الذاتية حتى يرد ان الامكان الممكن لا يتوقف على شيء لان ذلك لا يما هو الامكان الذي يتم لا على الظاهر
 في قادية المعنى الذي هو الفوق والتفريق المعنوي وهذا الاساس مقتضوه ومولن البلاغ ترجع الى امرين احدهما
 يحصل تعلم المعاني والاخر امور يحصل بعضها بالحس او اللغز او الصرف او الخو وبعضها بالبيان فالمتناسب
 يعبر عن الاول بما لا سائل هذا البعض الذي يحصل بالبيان وايضا لا حسن قوله وما احتز به عن الاول علم المعاني

يتبع

الاسماع والحد
كما يسمى

من الحقيقة على الظاهر ان احدهما هو المتبادر من اطلاق لفظ العلم على العلوم المدونة بصناعات وكان
لذلك كتب عليه من اجل العلم على ادراك القواعد وما يتبعه بل ان العمل على الادراك يخرج الى اعتبار وهو تقدير
المعلق والاصل فيه فخاص بان الامر عدم التجوز فلا يرجح التجوز على اللغز وتلكا قالوا اذا دار اللفظ بينهما
بجواز العمل على كل منهما على سواء والمصنف قد جري على استعمال الموقوف قد يتعمد ان استعماله على هذا الجريان
بقوله يعرف به دون يعلم فافهم ان التجوز لن يكون قهرا على استعمال الموقوف في الكلمات والحيثيات فان جملة
استعمالها في الجزي لا يوجب اختصاصها به وبما بان لما ترك لفظ العلم للموقوف فلا بد من كونه الجريان
على ذلك الاستعمال على وجه واحد والوجه ان هذا الجريان مما صرح به في الايضاح فحكم له بالانحياز عليه بما ذكرنا
فان قلت متنى هذا الاستعمال كون متعلق الموقوف اعني المدرك كجزء لا كجزء الادراك هو ما قال ادراكات
جزيات ولا يلزم من جملة المدرك جزئه الادراك لان ادراك الجزي يكون كلفا جزئيا ادراكه بالكل وبالصورة تعالى الحكماء انه في
عالم الجزيات على الوجه الكلي قلت جزء المدرك مستلزم من الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي كلي
بالادراك الجزي يكون المدرك متعلقا بالاحوال يستلزم كون ادراكها جزئية ومعنى هو سائر مدركه كات كات
في معرفة كل فرد فرد من هذه الاحوال وقوله معنى ان لا في هذا الخ استبعاد بان المتعلق على الاستغراق الوفي لافراد
الاحوال ولنزلهما لو كان الموقوف لا يفعل او البعض الغير المعين لم رتبة البعض المطلق الذي ليس بمعدل
فلا يلزم التعريف بالمجهول بل بالمازج معقول هذا العلم لكل فرد من سائر مدركه البعض المجهول كما انصف
الشك في الاكثر مثلا فان كان الاحوال لما كان مجهولا جملت للصور للضاد اليها وكذا اكثر اولا وادراك البعض المعين
البعض المعلوم بانه التعريف والتكبير والتكبير والتجريد مثلا ونفس المعين عاقره بغير المعين اشكال لا وفي غير
المعين من شيء ومواء على تفسير غير المعين فاذا ذكرنا لا يكون في التعريف ولا اعلية ايضا كما في المعين وقد مضى عدم الدلالة
بالمعنى وامر به بل قلت قد تشابهوا بما يصلح وجهها للشك امر واحد فاقول صاحب المصنف في تعريف المعاني
تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام بالاحوال والمازج المصنف بالاحوال التي لها نظائر
اللفظ متنى الحال فانه لو كان الحال نفس تلك الاحوال لم يصح جعلها سببا وكذا في مطابقة الكلام اياها والثالث للمطابقة
بمعنى الصديق على اعلية اصطلاح المعقول والاحوال لا يصدق على الكلام وبالعكس والكلام الكلي يصدق على الجزئي والكلام

هذا
اذا دار اللفظ بين
والنقص على
الكل على السواء

متقنى
ص

على الجزي

كلامهم في ان الموضح صرح في ان مقتضى نفس تلك الاحوال في اقلها محتمل له والمحمول على الحكم بما اذا
كان اغلب في ايضا امتضاء الحال بالحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف بهما الاول ظاهره قالوا
انكار الخاطب بمعنى تأكيد الكلام وجوبه وتعدد تأكيد استحضارنا وخلق من تجريد وقال صاحب المصنف
الحال المتقنى للذكر المحذوف للتوفيق للمسكر للقديم للماخيه لباخيره لذكر وما ذكر في تعريف المعاني بما يشترطه
المتقنى المذكور اعلم بنفس الاحوال بان تجعل مذكورا باعتبارها كفيات للفظ فجاز ان سظم في سلكه في حكم
المذكورة كما سظم السلكي الانفات في سلك الطرق الواقع وفيها في حكم المسبوبة فقال متى صرحت من ساسي
الانفات على ان الكلام الكلي ايضا ليس مذكورا حقيقة بل المذكور حسانه ولما احتج الى التوبيل على التقديرين
فاختار النقيض للموافق للمعبر في معظم المواضع او جوبوا انما كان الحال كما انكار الخاطب مثلا يقتضى تأكيد
الكلام للمقابلة اليه لانفس الكلام المذكور لان مقتضى الكلام في آخره موصد الا فان وقد صرح رحمه الله في شرح
بذلك حيث قال كان امتضاء اصل الكلام تاما وانما انكر الكلام في امضاء مذكره لخصوصية وقد ظهر لك ما ذكرنا
دفع اول الامور التي تصلح وجهها للحكم بالتمام وقد دفع ايضا بان بعض تلك الاحوال مذكورة حقيقة كلام التعريف
والمؤكدات يجوز ان يجعل الكلام مذكورا تقليبا وفيه انه قد لا يفي كونه مقتضى نفس الكلام والمؤكد بغير التعريف
باللام والتأكيد بكونه من مقتضى المصنف خصوصا بزيادة كنهه او كثره ونحوها وانه ليس بظاهر منا ويمكن
دفع ثاني من الامور بان هذه الاحوال كلية كالتأكيد الكلي او كالتأكيد الجزئي والحواس لوجه في الكلام يصير
سببا لمطابقة الكلام لكلياتها وموافقة اياها باشتغال عليها والكلي هو مقتضى مثلا انكار الخاطب يقتضى تأكيد
الكلام مطلقا والتأكيد الجزئي في انزياها قيام صار سببا لاشتمال الكلام على مطلق التأكيد الذي هو مقتضى وايضا
مقتضى الحال او كلي وهذه الاحوال جزيات لا فيصع القول بانها امور مما يطابق اللفظ متقنى الحال ويدفع ثانيا
بان كونه المطابقة بمعنى الصديق اصطلاح المعقول ولا يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن له ولم يعرف في هذا الفن
في المطابقة اصطلاح فيجمل على المعنى اللغوي الذي هو الاصل والمعتبر لم يوجد دليل النقل ولم يوجر مناوحي في اللغة
المواضع ولا شك في صحة القول بمرادنا الكلام بالاحوال بواسطة اشتغال عليها مع ان حمل المطابقة هنا على معنى
الصديق يوجب نقضا لاصطلاح المعقول كما اعترف رحمه الله في المختصر مثلا يصدق على انزياها قيام ان

هذا
اذا دار اللفظ بين
والنقص على
الكل على السواء

الانكار

لا سلم

كلام موكد اطلق الكلام المؤكد مع التوضيح في الحال هنا كلام موكد حكم فيه يثبت القيام لزيد فلذا قال في شرح المفتاح
مثلا اسكار الخطاب لفظا في زيد معنى كلاما في الاما في ذلك بحيث يفيد التاكيد ورد الاسكار وقولك لزيد المنطلق
كذلك اشار الى ان نفس الحال لا دخل لها في اقتضاء حضور الحكم لانها انما معنى خصوصية وكيف في الكلام المشتمل
على الحكم الموضوع الذي يقتضيه شيء آخر كما ذكرنا لان جعل المعنى الكلام المؤكد لا نفس التاكيد للمورد عاء اليه كما ذكرنا
وتوجيه في الجمل ان التاكيد لا يكون الا في الكلام فمعنى التاكيد ايضا ان الكلام الموضوع ككلام حكم فيه يثبت
القيام لزيد مثالا يلزم من مقتضى التاكيد اقتضاء اجلا لا يمكن التاكيد عنه ولكن لا يقول مقصود قوله ان كلام موكد
كلام حكم فيه يثبت القيام لزيد الا انه اتفق بذكر الكلام المؤكد لمحصل المقصود بظهور المتروك واحوال
الاستناد ايضا من احوال اللفظ دفع لما لو قيل انه ذكر في التوفيق احوال اللفظ فلا يندرج فيها احوال الاستناد
لانه ليس لفظا ويندفع به ايضا ما قيل ان موضوع العلم هو الكلام والاستناد جزء من موضوع المسائل بحيث يكون
نفس موضوع العلم او جزءا من جزئياته كالحجزة والعلية في عارضا من عوارض كالجمل الاسمين والاستهائية لاجرة
من اجابة لان البحث عن اجابة الموضوع من مبادي العلم لا من مسائله ووجه الدفع لزا حوال الاستناد منخوطة في
سلك احوال الكلام فموضوع المسئلة في الحقيقة هو الكلام لكن اعتبار الاستناد واما قول المصنف الاستناد من حقيقة
عقلية ومنه مجاز عقل فقد عدل في عن الواجب لعقد النبي على الترتيب حقيقة او مجاز لا العقل نفس وانما
الكلام لما العقل انما هو سلك الاستناد الذي فيه واما الشيخ عبد القادر وما حجب المفتاح فقد حافظ على الواجب
وجعل الحقيقة والمجاز المذكورين من اوصاف الكلام ومنهم من قال في وجه الدفع ان الكلام هو الاستناد واما الطومان
شرطه ولا يخفى ثم وقد عرفنا في كتابه اشارة الى ان الدور الزام في فلا تدفع بان يعرف البلاغة بما عرف
المصنف ساء على ان لا يتوقف على معرفة تراكيب البلاغة ثم قد سبق الى الفهم ان الدور انما هو في تعريف البلاغة
حيث يتوقف معرفتها على معرفة تراكيب البلاغة ومعرفة على معرفة البليغ المتوقف على معرفة البلاغة ولادورة تعريف
المعاني اصلا كيف ولو قطع المطر عن كان لزوم الدور على حاله وايضا صدر في السؤال وهو لزوم التعريف بالجهول
انما هو في تعريف البلاغة بواسطة عدم تعيين التراكيب المخفضة في تعريف فينبغي ان يكون الشق الآخر هو لزوم
الدور في تعريفه ايضا واللازم في الكلام على الانتظام في الاستقيم ما ذكره ولما ذكره المصنف في الايضاح اما الاو

مطلبا

الى

اصل

فلان لزوم الدور ما ذكره الجوهري في تعريف البلاغة لا يكون سببا لعدول عن تعريف المعاني كما ذكرناه اما فلان
لا يكون في الايضاح في بيان لزوم الدور وهو ان خالي السكاك واهي بالتركيبة المذكورة في تعريف المعاني تراكيب البلاغة
ليكون لغوا محض لا حاجة اليه اصلا في بيان لزوم الدور في تعريف البلاغة مع ان لزوم الدور في تعريفه لا يصلح وجه
للطعن في تعريف المعاني على ذكر في الايضاح بحال الدور لان في كلامهم معنى اما في تعريف البلاغة فظ واما في تعريف
المعاني فلان لا فسر التراكيب المخفضة في تراكيب البلاغة ومعرفة لا يتوقف على معرفة البليغ المتوقف على معرفة
البلاغة ومعرفة على معنى تعريف السكاك على معرفة تراكيب البلاغة فقد لزم الدور في تعريف المعاني لكن لا على الوجه
المشهور وهو ان يعرف من المعاني تعريف بان يتوقف عرف تعريف عليه فان الدور من ان يعرف بعض اجزاء تعريفه وين
تعريف هذا البعض فان من اجزاء تعريفه تراكيب البلاغة ومعرفة بالوسائط صوفاً يقتضي تعريف السكاك للبلاغة
على معرفة تراكيب البلاغة ولا شك لزم هذا الدور بنفسه التعريف بالدور على الوجه المشهور وعرفت من ذلك ان التعريف
بالجهول لازم في تعريف المعاني ايضا واما ان الدور وذكر الجوهري لازم في تعريف البلاغة مع قطع النظر عن تعريف
المعاني وهذا يدل على ان تعريفها لا يلزم في تعريف المعاني فدفع ما نكلمه لزم في كلا التوحيين كما عرفت واللازم
في تعريف البلاغة مع قطع النظر عن تعريف المعاني انما هو ما كان يلزم في تعريف البلاغة من الدور وذكر الجوهري لا ما كان
يلزم في تعريف المعاني منها فانه لا يلزم اصلا عند قطع النظر وظهر من ذلك فرق آخر في التوحيين ان اللازم
في تعريف البلاغة لا يحتاج الى ملاحظة تعريف المعاني واللازم في تعريف المعاني يحتاج الى ملاحظة تعريف البلاغة في ش
ويوان لزوم الدور وذكر الجوهري في التعريف لما كان الزاميا سببا على تعريف السكاك للبلاغة لا بان في نفس الامر
ولا على تعريف المصنف للبلاغة فلا يصلح سببا لعدول المصنف عن تعريف المعاني الا ان كان لما كان لزوم الدور
في تعريف المعاني على تقدير معتبه وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح فحينئذ الدور معدل عنه
كما صرح به في كتابه حيث قال واذا قد حلفت ان علم المعاني بان يتوقف خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعات
المعاني وقوله اطلاقا للملزم على اللازم يشعر بان مجاز قبيل عليه انما يصلح الجواز حيث عسع اراء الحقيقة ومنها
واو لان المراد معرفة ما لا يتبع بل انك لا تتبع عن الموقوف اريدت به مع اراءه معناه الحقيقة اطلاقا لللازم على الناح
والادوية على الملزم وفي بحث لان المعنى اسع اراءه المعنى الحقيقة في الجواز ان لا يصح اراوة بلفظ الجواز بحيث

مع

في الاربعة

يكون معنى اللفظ وسبب اللفظ منسوبا الى اللفظ مثلا اذا قلنا عينا الغيب يكون الغيب مجازا عن البنية
الحاصلة باللفظ لا بمعنى ارادة السات باللفظ بحيث يكون المرعي واقفا على العتد ويكون المرعي واقفا
المستعمل ارادة الغيب باللفظ مجازا عن البنية النجوز باللفظ عن النبات الحاصلة فكلام معلوم ان اللفظ مستعمل
المعنى الحقيقي للنبات بحيث يكون المرعي على علم بتحقيق شرطه النجوز واما ارادة التبع على النجوز فهذا المراد
اخرى المراد الحاصلة ما تتبعه ملاس في النجوز وقوله فيها على ان معرفة حاصله ما تتبعه مبنى على ان اذا قيل رغبنا الغيب
يكون المراد هو النبات الحاصل من الغيب لا يطلق النبات لكنه رحمه الله صرح في النجوز بان يراد عطلى النبات
ويكون لفظ العلاقة المجازا كون النبات حاصل من الغيب في الجدل وان لم يكن النبات لفظا حاصلا بل بعد تسليم دلالة
كلام الكل شيئا لا توجيه من على ذلك بان يقال لان السكاكي فسر التركيب بتركيب اللفظ بل اراد
فسر بالتركيب الصادق على رغبنا غيره وقوله من التركيب اللفظي جملة معترضة لبيان لزوم التركيب
في الواقع بتركيب اللفظ ولا يلزم منه اخذ اللفظ في تفسير التركيب واحول لا يفهم قد فاش بان انحصار
الفهم فيما ذكر منوع كيف وقد ذكر رحمه الله شرح المصباح في قوله في تطبيق الكلام على معنى الكمال ذكر ان الكلام مهم
من الكلام الذي يولد ونظيفة ان يورد على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبعه ونظيفة لنزول على ما ينبغي وكذا يكون
منه معنى التوفيق اهم من لزوم كمال كلام له على معنى ومن لنزول كمال الغير على معنى على قياس معنى التطبيق وقد ذكر
رحمه الله لنزول معنى التوفيق بمعنى تطبيق الكلام ولو سلم ان معنى التوفيق ليس الا ان يورد كمال كلام على ما ينبغي فلا يلزم
منه ان يورد بالتركيب بتركيب ذلك المسكلم كما صرح به رحمه الله بل يجوز لنزول بتركيب اللفظ ويكون معنى توفيق
خواص تركيبهم لنزول معنى ذلك في كل ما يورد من الكلام وغاية العناية من جهة رحمه الله لنزول لما اعترض المصنف
بان التوفيق دوري لان الظاهر ان المراد بالتركيب في تعريف اللفظ بتركيب اللفظ وتوجه عليه المنع بان يقال لان
ان المراد بتركيب اللفظ فضلا ان يكون هو الظاهر لا يجوز ان يراد بتركيب المسكلم في كلامه رحمه الله من المنع وان
كان ظاهرا العبارة يا باه والناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من حارب المحاصر على ان يكون كلامه رحمه الله
على المبالغة وقدر ظاهرا بالتركيب في توفيق البلاغة بتركيب ذلك المسكلم اورد عليه انما ان اعتبر كونه ذلك المسكلم
ويقيد به اوله على الاول لا دور لازم وعلى انما يتجسسان احداهما ان الخواص انما عرفت بتركيب اللفظ ولم تعرف

المعاني

لغيره فخالصا بعد المسكلم بالبلغ لم يجمع اضافة الخواص الى تركيبه لان توفيق الاضافة مبدئي والكان ان الخواص كما يورد
في تركيب اللفظ يورد في تركيب غيره اضافة صدق توفيق البلاغة على ما يقع في اللفظ صدق الاختصاص
سوفه خواص تركيب الى الاخر فقد التوفيق ويمكن لنزول الشئ الكاوم دفع ما يتج عليه من الاولين لما الاول
فيان الاصل في توفيق الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل في الاصل كتركيب اسما على ما ذكر بعض المحققين
من النجاة كما سيجي في هذا الكتاب على ان ذكر بعض الشراح ان دلالة التركيب على الخواص عنده لا سوفه على
خصوص المسكلم او ان مع فني لازمه لذاتها لا ينفك عنها ولذلك كانت اضافة ذاتها لها ومع جعل التركيب موضوعا
لهذا المعنى ما خواص بانه التركيب حلق لللفظ وكانت اولوا واما الكتابان الخواص انما ان يخص في تركيب اللفظ
ولا يشت في تركيب غيره واما ان ثبت لتركيب غيره ايضا لكن لا شك ان اللفظ في نادية المعاني الى جميع ما
يقصد صدق اختصاص توفيق خواص التركيب حقا وان قدر على اورد بعض المعاني بتركيب قد وفي خواصها
حقها وكذا لا يقد على ايراد انواع التشبيه الى جميعها على وجهها وان قدر على ايراد بعضها كذلك كما يفتح
ذلك قوله في نادية المعاني لما سبق الى فهم البعض ان الاول لنزول التركيب على اعم تركيب المسكلم وتركيب
غيره على قياس ما ذكر رحمه الله في تطبيق الكلام كما مر ساذ اعترض عن قوله في نادية المعاني المراد الا قد اراد على نادية
لا النادية باللفظ ولا شك ان المسكلم بوصف بالاصدار على نادية المعاني التي ضد اللفظ بتركيبهم يقال انما
ان المراد من المعاني كمالا يقصد المسكلم ويقل في قصد كما سبق مثله في توفيق فضاة المسكلم ولا شك لنزول نادية
لما صدره لا يكون الا بتركيب نفع ولو سلم ان المراد بالمعاني ما ذكر فلا شك ان الاقدار على نادية انما يكون بالتركيب
التي هي له حقيقة وان جازا ساتها لللفظ عرفانهم لوقيل لم لا يجوز ان يراد نادية المعاني توفيقا وكشفها على
الغير سواء كانت معاصدا او لا كان فادحا في الافصاح الذي ذكره وكذا قوله واداد انواع التشبيه لان
ما يورد من كلامه وتركيب حقيقة قطعا وان وجد مثله في كلام غيره فها تماثلان حقيقة لا متحدان ومجده حكم الحق
بالاحول لا بصار اليه الا اذا دعا اليه داع مثل ان يورد تشبيه غيره على سبيل الحكاية وضرب المثل فانه يحيط
بمعنى المعاني باعتبار صدوره عن ذلك الغير لا عن المسكلم ولا فضاة ان لا معنى لا يراد المسكلم في اداء مقاصد
غيره على سبيل الحكاية عنهم بل ان اذا اورد تشبيه غيره في اداء مقصود فذلك التشبيه انما يقصد مطابقة المعنى
المعاني

اللفظ

نزول

من حيث صدق غيره فقدم ما ذكره رحمه الله وليس المعنى على انه يورد شبهات العلماء الخ
ونخصر المقصود المذكور سابقا انما هو علم المتكلم بجمع التفسير المقصود من لفظه لكلام المصنف في الايضاح
الذي جعله كالتفسير للتخصيص وجعل المعنى ان المقصود من المعاني فذكره وقد اشار رحمه الله الى غاية مدح الزيد
بقوله وتعرف العلم وبيان الانحصار الخ ثم كلف في قوله المقصود من المعاني اما بتعريفه واما ببيان اوصاله للمقصد
لاوجه للتأنيد سواء جعل العلم عبارة عن الامور والقواعد كما هو الظاهر او عن الملكة اما الاول فلان ما ذكره الانوار
نفس القواعد لا او يتقدمها واما الثاني فلان المقصود من الملكة ليس هو القواعد بل هو الاحتراز عن الخطا كما هو
المقصود من القواعد وكذا لا يسير الى الثاني لان تعريف العلم وبيان الانحصار والتبيين اما داخل في المعاني فليقوا دراج لفظ
المقصود لان المقصود من تفسيره بالمتا فليدخل في احد ما يدخل في الآخر كما لا يبع حصر المعاني الابواب
لدخول هذه الامور في المتا وفردوها عن الابواب كذلك لا يبع حصر المقصود الذي يميز المعاني في الابواب بل يترك
واياها عن المعاني فلا حاجة الى ذكر المقصود ايضا لا يفرغ حصر المعاني في الابواب في وجوه هذه الامور عن المعاني
وانما يحتاج الى ذكر المقصود لودخلت هذه الامور في المتا وفردت عن المقصود فحين الاول وهو ان يكون
من بتعريفه وح لا شك في استفاد حصر الكل في الجزئيات بل كاد لا يبع حصر الكل في الاجزاء وانما يبع هذا
على تقدير كونه من بيانته وقد عرفت فيه وغاية ما يمكن لشرط ان هذه الامور يلحق بالمعاني ومعد من ضرورة لشد
انضالها به فلا بعد ان ينظمها اطلاق المتالكين لما زيد لفظ المقصود وبين المتالكين بعد ان يتبادر الى الذهن
بما هو المقصود منه فلا سطرها المقصود من المعاني فالكل كلام خير قد تقدمت نسبة خبرا بحقيقة احتمال الصدق
والكذب كما انه قد تقدمت نسبة اخباره تضيئة ومقدمة ومطلوبه وسيله ونتيجة بحشوات آخره الافادة الكثرة
على الحكم وكونه جزء دليل وكونه ما يطلب بالدليل وكونه ما يستل ويبحث عنه في العلوم والاصول من الدليل
وان لم يكن نسبة خارج المتبادر منه ان النسبة وليس لها خارج على ما تقر من رجوع النفي الى القيد لا
هو علم من ذلك بحيث يتناول ان لا يكون له نسبة فلا يكون لها خارج على ما يجه على ذلك لشرطه والافان شاء لا ينفي
وجود النسبة في الانشاء حتى لا يبع تغير النسبة مما لا يشمل ما في الانشاء وهذا الوجه لتخصيص الخبر قيل
لوجه ظاهري كونه الخبر اعظم شأنه واكثر احاطا واكثر غوصا واصلا لانشاءه ولذا تقدم مباحثه في الكتب ودفن

سهل على الاصل والاحكام اليه بعد تفهيد الكلام بالبلغ قد صدر عنه بانه اراد ان يشير الى ان الاطناب
هو الزيادة لغاية ولو سكت عن ذكر الغاية لربما توهم ان الاطناب هو الزيادة مطلقا لا طلاقا في الذكر عن
قيد الغاية وان كانت مقيدة بها في الواقع او ان انهمام قيد الغاية عن مجرى تفهيد الكلام بالبلغ او خفي ربما
يتمثل عنه فصح بذلك القيد لانه قد سبق ذكره فان التبيين انما يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقا
او كان في حكمه كما في البدييات او انما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما يتعلق به علم سابقا في
حكمه فالخبر على هذا المعنى الكلام اعترض السكالك على تعريف الخبر بالكلام المحتمل للصدق والكذب بانه دور
لان الصدق والكذب نفسان بالخبر عن الشيء على ما هو به وعلى خلاف ما هو به فاجاب رحمه الله بوجهين احدهما
ان الخبر المعروف بالكلام غير الخبر الموقوف للصدق والكذب فان الاول يعني الكلام المخبر به والثاني معنى الاخبار
وثانيهما ان الصدق الموقوف للخبر عن الصدق المعروف بالخبر فان الاول وصف الكلام والثاني وصف الحكم واعلم
ان الدور انما يلزم على اقسام الاربع احدها اتحاد الخبر المعروف بالصدق والخبر المعروف بالادعاء
الصدق المعروف بالخبر والصدق المعروف بالصدق الموقوف للخبر المعروف بالصدق الموقوف على الموقوف وتوقف الصدق
الموقوف للخبر على الموقوف والثالث اتحاد الخبرين وتوقف الصدق على الصدق بالوجه المذكور والاربع على ما
على الاقسام الباقية وهي تغاير الخبرين بحيث لا يتوقف الموقوف على الموقوف سواء توقف الموقوف على الموقوف او
مع اتحاد الصدقين او مع تغايرهما مطلقا سواء توقف الموقوف على الموقوف او بالعكس او لم يتوقف احدهما
على الآخر وتغاير الصدقين بحيث لا يتوقف الموقوف على الموقوف سواء توقف الموقوف على الموقوف او لا مع اتحاد
الخبرين او تغايرهما مطلقا فلا دور ولما كان مبنى الدور على اقسام الاربع فلا بد من نفي الجميع حتى يندفع
الدور فيورد على ذلك رحمه الله من الوجه الاول بان الاخبار هو الاثنان بالخبر متوقف الخبر الموقوف للصدق
على الموقوف به وهو القسم الرابع من الاقسام الاربع لان الوضو اتحاد الصدقين وبما بان الاخبار نفس
بالاعلام بوقوع النسبة او لا وقوعها وورد على الوجه الثاني ان الصدق الذي هو وصف الحكم هو بينة الصدق
الذي هو وصف الكلام لان معنى صدق الحكم صدق كلامه فهو وصف له بوصف سببه فقد اتحد الصدق والوضو
اتحاد الخبرين فهو القسم الاول من الاقسام الاربع ومحاب مع اتحاد الصدقين بل مما وان متباينان

غاية الاوان صدق المصنف بتوقف على صدق كلامه وهو توقف الصدق المعرف بالخبر على المعرف له فهو من الاقسام
الباقية التي لا يلزم فيها دور واما الجواب بانه لا يصير باتحاد الصديق لاختلاف الخبرين ففيه ان هذا انما
هو ايراد على الوجه الثاني المبني على اختلاف الصديق فسلم تحلوا اعتراف بعقاده وليس هذا ايراد على
توحيده الخبر بانه دوري ولا يتضح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية بمعنى ان نفي كون النسبة اوتاريا
لما في اثبات النسبة الخارجية اما اولافلان الخارج في صورة الاثبات خارج النسبة الذميمة للمعروف عن الكلام هو
معنى الواقع ونفس الاو كما صرح به رحمه الله في شرح المعاصد واثار اية منها ايضا والخارج في صورة النفي
يرادف الاعيان واما ثانيا فلان الخارج في الاثبات ظرف نفس النسبة فلا يلزم من كونها خارجية بهذا المعنى
كونها موجودة خارجيا وفي النفي ظرف وجود النسبة ويلزم من كونها خارجية بهذا المعنى كونها موجودة خارجيا فان
المعصية الخارجية ما يكون للخارج ظرفا لوجوده لا ما يكون للخارج ظرفا لنفسه فانك لما قلت زيد موجود في الخارج
فما خارج ظرف لوجوده زيد وهو موجود خارجي ولفظ نفس الوجود وليس موجودا خارجيا واما قوله للفرق
الظاهر الخ فاما ان يحمل اشارة الى الوجه الاول بدلالة قوله فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه واما ان يحمل
اشارة الى الوجه الثاني بوجه الاول ان ينظر القولين فاما ما ان كان الظاهر انما هو معنى كون النسبة
موجودة خارجيا والخارج في ما يرادف الغير والاول من الخارج في معنى خارج النسبة الذميمة فانه لو قطع النظر
عن حكم الذهن فالقيام حاصل لزيد فيكون القيام حاصل في الخارج لان الخارج في معنى خارج الذهن وهذا الاول
هو معنى وجود النسبة الخارجية فقد صح كونها خارجية وتوضيح انما ان ينظر القولين فاما ما ان كان الخارج في الاول
ظرف لنفس الحصول الذي هو معنى النسبة وهو معنى كون النسبة خارجية في ظرف لوجوده وهو معنى كون النسبة
موجودة خارجيا معنى ان لا يتضح في اثبات الاول وعلى كل من الوجهين فانه شيء اما على الاول فلان المطالع محله
اختلاف الخارج في الاثبات والنفي سواء كان ظرفا لنفس النسبة او لوجودها في كليهما او لنفسها في احدهما
ولو صرحنا في الآخرة ما في المعومات مستدرك مع ان اختلاف الخارج فيها كما يتوقف على بيان ان في احدهما معنى
خارج النسبة يتوقف ايضا على بيان ان في الآخرة معنى هذا المعنى وان لم يوضح لكنا اصلا واما على الثاني فهو ان المقصود
بمحصن ما اشار اليه اجمالا بقوله للفرق النظام من القولين من لخر الخارج في الاول ظرف لنفس الحصول وفي الثاني

اجمالا

لوجوده فنفى ان لا يتضح في اثبات الاول مقوله فانا لو قطعنا الخ مستدرك ولا يظهر وجه ربط بالان يمكن
الجواب على الاول بان المقصود هو ان اثبات النسبة الخارجية حق ولا يتضح فيه نفي كونها خارجية ولم يقصد بقوله للفرق
الظاهر من القولين الخ ان الخارج في احدهما ظرف لنفس الحصول وفي الآخر ظرف لوجوده بل ليس قصد الا الى بيان
معنى النسبة الخارجية في صورتين الاثبات والنفي وتبيين الفرق بينهما بان الاول من قطعنا دلاله على لخر الخارج
معنى خارج النسبة الذميمة وسكت عن بطلان انما لظهور جدوا واشتهاره وكذا الخارج في ما يرادف الاعيان
لظهوره وتبادر الفهم اليه مع ان توضحه لكفر الاول حقا وكون الخارج في معنى خارج النسبة نوع تعرض لبطلان
انما وكون الخارج في ما يرادف الاعيان حاصل ولا يلزم عدم قدح نفي خارجية النسبة في اثباتها ان الخارج في الاثبات
معنى خارج النسبة الذميمة وانما حق وفي النفي معنى ما يرادف الاعيان وكونها خارجية بهذا المعنى باطل وما منهم من
كلامه ان الخارج في احدهما ظرف لنفس النسبة وفي الآخر لوجوده فاما ما لان الامر كذلك في الواقع فلا لازم مدار الفرق
وعن انما بانه لما كان المقصود ان اثبات النسبة الخارجية حق ولا يتضح فيه نفي كونها خارجية وعلا ذلك لفرق بين
القولين المشعر بكون الخارج ظرفا لنفس النسبة في احدهما ولوجوده في الآخر ثم علل كون الفرق على المقصود المذكور
ودللا عليه بان القول الاول الذي يكون الخارج في ظرفا لنفس النسبة حق قطعنا هو معنى وجود النسبة الخارجية
الذي نحن بصدد اثباته وما اشار اليه ان الخارج في هذا القول بمعنى خارج الذهن فهو لا واقع للازم مدار الفرق
وتخصيص القول الاول بذلك ربما يشعر بان انما على خلافه ان ظهور بطلانه اخفى عن البعض له فقوله فانا
لو قطعنا على عليه الفرق المذكور لما جعل على ذلك ثم ما اشار به اليه من لخر الخارج في صورة الاثبات معنى
خارج النسبة الذميمة هو الحق اذ لو كان معنى ما يرادف الاعيان لم يستقم وجود النسبة الخارجية في كثير
من الاخبار مما يكون الموضوع فيه او اعتباريا غير موجود في الاعيان مثل العمى ثابت لزيد وشريك ابيك
ممتنع والعدم يقابل الوجود لان وجود شيء في الخارج لشيء وان لم تقتض وجوده الاول في الخارج لان انتقاله من القول
لا وجه له معناه المحل الخارجي لكنه معنى وجود الثاني الخارج البتة وعلى هذا يندفع ما قيل لا شك في صدق قولنا زيد
اعمى ووجود النسبة الخارجية في معنى وجود العمى في الخارج لان معنى النسبة الخارجية وجود العمى لزيد
الخارج فما خارج ظرف لوجود العمى فكيف يمكن ان يكون الخارج ظرفا لوجوده موجودا خارجي وانما يتضح ذلك

يتعين تعيين

وهو الحق

على تقدير كون الخارج بمعنى ما يرادف الايمان ومن التزم ذلك امكن ان يحجب عن مذايان الوجه على
 يومين ووجه الشيء في نفسه وبسبب الوجود المحول ووجهه لغيره وبسبب الوجود الدائبة وكذا الخارج
 لوجود الشيء في نفسه يقتضي كون ذلك الشيء موصوفا خارجيا واما كونه ظرفا لوجهه لغيره فلا وهذا الخارج
 ظرف لوجهه العملي ليزيد الوجود في نفسه ومن هذا ظهر ان قولنا القيام حاصل لغيره في الخارج لا يقتضي وجود
 القيام في الخارج بناء على طرفيه الخارج لوجهه محي ان القيام من مقوله الوضع وفي وجهه قائل وذلك لان الخارج
 اما هو ظرف لوجهه القيام لغيره لا لوجهه في نفسه فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا
 اي اطلاق الكاذب على الخبر المطابق للواقع لا امتناع ان يكون الخبر الصادق كاذبا ثم ان من ذهب المطام ان الصدق
 مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقة وفي اثبات الآية كليهما ترد فان اللازم من اطلاق الكاذب على الخبر
 المطابق للواقع ليس الا ان الصدق ليس مطابقة الواقع معط لكون يجوز ان يكون مطابقة الواقع والاعتقاد
 معا لا مطابقة الواقع معط كما هو مذهب المستدل وكذا لا يلزم كون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد معط لجواز
 ان يكون عدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع لكن فيه بعد ظاهر ولذا لم يذهب اليه احد واما كون الصدق
 مطابقة الواقع والاعتقاد مع مذهب اليه المحاط ثم انه رحمه الله سكت عن بيان اثبات الآية لمذهب المستدل
 به في الصدق والكذب بل يفرق في جانب الصدق لغيره مذهب الخصم ولم يفرق في جانب الكذب اصلا
 ان يثبت اليه ان هذا الدليل لا يثبت المتعني المسدل به بل انما يثبت مذهب الخصم اما في جانب الكذب فظ
 لانه اطلق الكاذب على الخبر المطابق للواقع فبطل على ان الكذب ليس عدم مطابقة الواقع ولما لم يفرق
 له في جانب الصدق ويحتمل ان يثبت اليه ان هذا الدليل يثبت مذهب المستدل في جانب الكذب لانه
 اطلق الكاذب على الخبر المطابق للواقع لعدم مطابقة الاعتقاد الكذب يكون عدم مطابقة الاعتقاد واما
 انه يجوز ان يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع فبغير جد لانه يذهب اليه ويحكم ولم يذهب اليه
 احد واما في جانب الصدق فلا يثبت الا في مذهب الخصم ويمكن ان يوجه اثبات الآية لمذهب المستدل في
 جانب الصدق ايضا لعدم انعادهما فصرح ان من ذهب اليه ان الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد وذهب اليه
 ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد لما اثبت الآية ان الكذب ليس عدم مطابقة الاعتقاد لاطلاق الكذب مع مطابقة الواقع

ولم يفرق

ثبت لصدق ليس مطابقة الاعتقاد لان القول بان الصدق مذهب ان الكذب عدم المطابقة لعدم
 مطابقة قول لم يقل به احد ليس شئ ليس شئ لان الراد للاستدلال في مقام المنع فله ليقول
 لم لا يجوز ان يكون الكذب راجعا الى قولهم شاهد ما عتق رآه خبر فادكره له من خبر لم يصادف
 الموضع لكونه منفا على السند لا يقال لم لا يجوز ان يكون الصدق راجعا الى قولهم شاهد ما عتق رآه خبر فادكره له من خبر لم يصادف
 لانه لا يجهل الروح اصلا لان المستدل ان يقول لان ان المنع كذا فيون في الشهادة ولو سلم فاجبه الذي
 يتقنه بشهاده لا يطابق الواقع لا يطابق اعتقادهم ايضا فلم لا يجوز ان يكون الكذب باعتبار عدم
 مطابقة الاعتقاد وكان رحمه الله لما راي فيما ذكره من المنع معصا سكت عنه في شرح المفتاح واشار المنوع
 فقال الكذب راجع الى قولهم شاهد بناء على كونه اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار لا انشاء
 للشهادة ثم ان المفهوم من شرح المفتاح ان كون الكذب راجعا الى الخبر المتضمن وموان شهادتنا
 من جميع القلب راجع اشارة صاحب المفتاح والمتضمن لهذا الخبر والمشعوبه انما هو ان واللام واسميه
 الجمل فانه يشعر هذا الخبر وموان اخبارنا بانك رسول الله صا در عن جميع القلب وصدق الرغبة كما في قوله
 نت قالوا انما معكم لظهور ان هذه التأكيدات ليست لغير شك اورد الحارفي الحكم وكان هذا الوجه من
 جعل المتضمن لهذا الخبر موثقا لظهور ان التأكيدات انما يؤكد الحكم الذي دخلت امي عليه وانها لم يدخل
 في شهادته في انك رسول الله فالأوجه ان يفسر قوله كذا فيون في الشهادة بان الكذب راجع الى قولهم
 شاهد ما عتق رآه خبر او انما وقع رحمه الله فمادفع لان المصنف ذكر في الايضاح وانه كالشرح للخصم
 ان الوجه الاول من الجواب ان المعنى شاهد شهادته والحط فيها فلو بنا الشك كما يترجم عنه
 ان واللام واسميه الجمل ما لم يثبت في قولهم شاهد وادعاهم فيه الموطاة فجمعا رحمه الله الجواب الاول
 المذكور في الايضاح تفسير الجواب الاول المذكور في التخصيص ويمكن توجيهه بان هذه التأكيدات
 وان دخلت في المشهود به لكنها بشعر بان الشهادة عن جد جديد وصدق رغبة محوزان بجمل
 هذا الخبر وموان هذه الشهادة صادرة عن جميع القلب متضمنة لقولهم شاهد انك رسول الله
 والله يقول رحمه الله فالتكذيب راجع الى قولهم شاهد انه راجع الى شاهد انك رسول الله لا الى شاهد

المتضمن

ولعطاء الشهادة ايضا لا يخفى عن كمال الشهادة لانها تدل على العيان وان للشهود به صار معانيها عند
 السامع ولذا خضع الاخبار بلفظ الشهادة في العداوى والخصومات كما عود في العهد هذا وقد ذكر صاحب
 الكشف في قوله تعالى ولهم عذاب اليم عا كانوا يكذبون ان المراد بكذبهم قولهم انما بانه وباليوم الآخر
 وذكرهم لشيء شرم ان انما اخبار لا انما فيجتمد الصدق والكذب ولو سلم مصمم اخبارا بصدق
 عنهم قال فعلى هذا يجوز رجوع الكذب للشهود وان كان انشاء اي في نسبة هذا الاخبار للحالين
 المواطاة ليس بمعنى تميم الاخبار مشهادتهم اطلاقا لفظ الشهادة على معنى الاقرار واذا وبلغها
 فلهذا طوالت المعنى انهم مخبرون اخبارا حاليا عن المواطاة وليسوا بشاهدين فلهذا جوف في موافقهم شهادة باعتبار
 تضمن خبرا كاذبا وموافق اخبارا نامدا شهادة والمواطاة وان سلم انها ليست مشرطة في وطلق الشهادة
 لكن وليت الموكل ان يكتفي كلامهم على انهم شهداء ثم هذه حقيقة المواطاة فكأنهم قالوا اخبارا شهادة مع المواطاة
 والفروق بين هذا الوجه وبين الوجه الاول ان افسر رجوع الكذب الى النفس تشهد ظاهرا لان الكذب في
 هذا الوجه راجع الى الخبر الذي تنصفه شاهد واما اذا فسر عا ذكر رجوعه فالفرق ان الخبر المنقسم ثم يولف
 شهادة تنافذ مع المواطاة وموافقان اخبارا نامدا شهادة مع المواطاة وسهيا بون باري فظهر
 بما ذكرنا فساد ما قيل ان الحواب الحقيقي هذا الحواب عن الفساد يجوز ومن التحقيق مكان بيان ان
 النظام استدلالا بان نكذب المتناقضين في خبر مطابق للواقع ما وعلى عدم مطابقة الاعتقاد ثم انما استدلال
 ان تعال جعلهم كاذبين في نفس الامر في الخبر المطابق بناء على عدم مطابقة الاعتقاد حتى يسبب ان الكذب
 عدم مطابقة الاعتقاد فانه لو كان كذلك لزم ما نسبته الى اعتقادهم كما ان كونه الكذب لعدم المطابقة
 الواقع في اعتقادهم فوجه الحواب عن استدلالهم ان عن رجوع الكذب الى قولهم انك لا تعلم الله فضلا
 عن رجوعه اليه بحسب نفس الامر لا يجوز ان يرجع الى الشهادة او سمعها ولو سلم رجوعه اليه فلا يمت ذلك بحسب
 نفس الامر لا يجوز ان يكون بالنسبة الى اعتقادهم وح كوزان يفتي الكذب لعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم
 وانما جعل الحواب الحقيقي هو المنع والوجه الثالث لبيان السند لان طاهر الكلام ان الوجه الثالث او الوجه الاخير
 معارضة لكن لو عمل على المعارض لم يتم الحواب لوجه المنع اما على الاول فبان يقال لان رجوع الكذب الى خبر تنضم

سباني ولو

فشهد ولو سلم هذا الخبر لا يطابق اعتقادهم ايضا فلم لا يجوز ان يكون رجوع الكذب اليه لعدم مطابقة
 الاعتقاد واما على الثاني فان عن رجوع الكذب الى تميمها فالخبر الذي سمعته لا يطابق اعتقادهم ايضا واما
 على الثالث فبان يقال هذا المشهور به كمالا يطابق الواقع في اعتقادهم لا يطابق اعتقادهم فلا يتم رجوع
 الكذب اليه بواسطة عدم مطابقة الواقع في اعتقادهم لم لا يجوز ان يكون بواسطة عدم مطابقة الاعتقاد
 وقد محاب عن الآية بان المعنى لغير المتناقضين لعدم كاذب من عادتهم الكذب فلا تعمد عليهم بما عهدت
 ان صدر منهم كلام صادق وهو شهداء ثم برسالته فان الكذب قد يصدق مع الاعتقاد بانه
 مطابق الظاهر ان جعل قوله مع الاعتقاد متعلقا بمطابقة حاله لكن الحال عن خبر المصدر لا يصح على الاصح
 ولذا لم يجعل في توبيخ فصاحة الكلام قوله مع فصاحتها حاله عن خلوص مع انه ابعد عن المناقشة وحالها
 عن خلوص ثم انه رجع ضمير مع في قوله عدتها مع الى الاعتقاد المذكور سابقا المفسر بالاعتقاد بانه مطابق
 وفسر الضمير بالاعتقاد بانه غير مطابق فاحصل في الراجع والرجوع وهذا احد الامور التي اعترض من حملها
 بها على الشارح العلامة حتى قال رحمه الله معنى من العجب كاجل ضمير مطابقة للواقع وقوله مع الاعتقاد ظرفا
 لغير متعلق بالمطابقة اي مطابقة الواقع مع الاعتقاد اي مطابقتها حقيقة وكذا قوله عدتها مع بمعنى عدم
 مطابقة الواقع مع الاعتقاد اي مطابقة مني منها اي عدم مطابقة الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد على ما هو
 معنى السلب الكلي لعدم مطابقة الجميع على ما هو معنى رفع الاجاب الكلي لكان المعنى على ذكره رحمه الله من غير
 اشتاء في اللفظ ولم يحجج الى سان اللزوم من اعتقاد المطابقة ومطابقة الاعتقاد وكذا بين اعتقاد
 عدم المطابقة وعدم مطابقة الاعتقاد لان مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقة يكونان في مذكورين صريحا
 وكان العالم يذهب رحمه الله الى ذلك لوجهين احدهما اعتناء كلام الايضاح ما ذكر فيه مطابقة الواقع
 مع اعتقاد الخ لانه فان قوله له مانع من ذلك التخصيص ولكن ان عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا وعدم
 مطابقة الواقع مع عدم الاعتقاد أصلا وان كان السائل لا يحل من بعد وانه واقف بالواقع على ما ذكره
 مع ان عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد محفل معنى رفع الاجاب الكلي ولزمه وجوب محفل تميم من اقسام
 على ذكره في الكذب ضرورة توافق الواقع والاعتقاد يقال لو لم يتوافقا لم يكن ايضا اعتقاد

المطابقة لمطابقة الاعتقاد واعتقاد عدم المطابقة لعدم الاعتقاد غير اشتباه فلذلك اذا اعتقدت
مطابقة نحو اعتقاد تحتها للواقع فمطابق هذا الخبر اعتقادك وكذلك اذا اعتقدت عدم مطابقة مثل اعتقاد
فوقها للواقع لم مطابق هذا الخبر اعتقادك وذلك لان العاقل انما يعتقد الحكم الذي يعتقد ان مطابق للواقع
واذا كان اللزوم من اعتقاد المطابقة ومطابقة الاعتقاد ساءا لمطابق الواقع والاعتقاد او مخالفا وكذا
بغير اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة الاعتقاد لم يحسن تخيل اللزوم بالتوافق على انهم الواقع في جميع
صور الصلح وفي جميع صور الكذب مجموع ما كان اذا ما بين رجلا واعتقدت انه زيد لكنه في الواقع انه عمرو وقلت
رجلا فهذا الخبر مطابق للواقع واعتقدت ايضا مع مخالف الواقع والاعتقاد وكذا اذا قلت في الصورة
للكوثر رايت بكرا فاعتد الى الكذب فهذا الخبر لا مطابق للواقع واعتقدت مع مخالف الواقع
والاعتقاد اللهم الا ان يقال التوافق في الاول بان الواقع والمعتقد زيدا رجل وفي الثاني عدم روي بكر
فكثيرا ما يقع الخط في هذا المقام ذكر بعض الشراح في موضع مذهب الحافظ ان الخبر ان مطابق للواقع
واعتقد الخبر مطابقة فصدق وان لم يطابقة واعتقد عدم مطابقة فكذب وان طابقة واعتقد عدم مطابقة
اولم يطابقة واعتقد مطابقة فلا صادق ولا كاذب وهو خبط لا ترك فسير من افهم الواسط والمطابقة
مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه وكذلك خبط في تقرير مذهب النظام حيث توهم ان المشكوك
ليس مجرد زاع عن لزوم الواسط وهو ايضا خبط لما سبق له المشكوك خبر ولا يلزم الواسط
ما معنى منه العجب قال السكاكي مروج الصدق والكذب عند بعض الى طبق الحكم لاعتقاد الخبر والى لا
لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل على قوله في قوله شاهدك المتافقين كما ذكره
منك هذا البعض وقال العلامة في شرحه ان قوله طبق الحكم حيث لم يتل هذا الحكم كما في مذهب الحاشية
لا هذا الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع فحمل على مذهب الحاشية وقال رحمه الله في شرحه للفتاوى
خبط عظيم لانه جعل خبره لا طبق الحكم الغير المطابق للواقع مع عدمه الى الحكم الغير المطابق ولم ينظر الى
مورد سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا ولا الى قوله له يشهد ان المنقبة كاذبون ليس بنظامه ملائما
لهذا المذهب لان خبر المتافقين بهذا التفسير واسطه فلا يكفر الآية متمسكاً ثم اخترع مذمبا آخري في نفي الواسط

في بيان

ونعم ان المشهور مع انه لا ذكر في كلام القدم وهو ان الخبر ان مطابق للواقع والاعتقاد جميعا فصدق ولا
كذب ثم قل ومعهما مذهب في غاية السخاوه وهو ان الخبر ان مطابق للاعتقاد فصدق والا فالكذب والظاهر
الحكم وسيبق كلامه يد لان على ان يريد هذا المذهب اقربى على الله كذا بانهم به جنى بعض الشيوخ بيني
استدلال الحافظ بهذه الآية على ان ام متصلة لكنها منقطعة بمعنى بالواحدة على معنى الترتيب في انكار البعث
لان شرط المنفصلة ان يليها احد المتقوسين والآخرة وانهم معصود منها ولا يخفى فلو كان سبي الاستدلال
على ان الاخبار حال الكفر غير الاعتقاد وهذا حاصل على تقدير كون ام منقطعة ايضا لان الاضرب عن نفي
انما يكفر لا غيره فان دفع ما يجوز ان يكون الاضرب عن جرح الكذب الى الكذب مع شاع اخوي يدفع
بانه يجوز وقوع المصطلح بين معنى للماوي ايضا لكان الظاهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يمنع دليلا على عدم
الصدق ولا على عدم ارادته اما الاول وطاهر واما الثاني فانه لو ارادوا به الصدق لم يلزم منه جرحهم بالصدق بل
بالتردد بين الصدق وغيره وعدم اعتقاد الصدق لا ينافي ارادة على هذا الوجه لا يقال في الاستدلال قوله لانهم
لم يصدقوا اصلا لكن حكمهم الله بان غيره اظهره بعد ظهوره او استقامت لا افروقه صرح آقا بعبقري
لانا لمول عدائهم له بقوله لا يريدون بكلام الصدق الذي هو مراد من اعتقادهم لا نوجبه استقامة
يعني ان الصدق بعيد عن اعتقادهم عاب البعد بحث الجوز من اصلا فلا يصح ان يراوا ما دنفى التردد
لانهم مستلزم التجوز لكن لما كان في ذلك لم يصدقوه على هذا المعنى خفا فقال ولوقال لانهم لو اعتقدوا عدم
صدقه لكان اظهر في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر الاول والواو مكان او لان المحصور فيه انما مجموع كلامه
لا اصدما وهو مثل قولهم محتمل الصدق او الكذب وفي بحث لما ذكره رحمه الله في التلويح ان كلامه انما
يعزله اكان الطيور لا ساء الارادة والاختيار ولهذا ذهب المحققون الى ان كلامه ليس بحجة ولا انشاء
ولا صنف بصدق ولا كذب قيل هو البحث ان سياتي في شرح قوله ان قصد الخبر ان الله بالخبر مكره
بصدق الاخبار والاعلام لا من يلمظ بالجملة الخبر والاعلام من غير قصد وشهو لا يتصور فالكلام
اذا خلا عن ذلك الاخبار لا يسمى خبرا وان احتمال الصدق والكذب من لوازم الخبر ولو كان قول مولانا
خبر لكان محتملا لكان ليس كذلك وانت خبير بان الكلام الذي هو خبر لا يلزم ان يكون التصديق الى الاخبار

من ضرب في

من حيث هو معلوم لا من حيث هو
مستبعد بل من حيث هو
مستبعد بل من حيث هو
مستبعد بل من حيث هو

والاعلام كما سياتي لمرحلة كثيرة كثيرة ما نورد الاغراض اذ ومن لا يسلم لنقصه والشهور مدخل في الخبر كيف
سلم ان قول معلوم غير محتمل للصدق والكذب الا ان جعل استعمال مصدقهم ومصدق الجمع لعدم
الاحتمال دليلا عليه وفيه نظر لوجوب علم الخيوط الح وان اراد ان لا فرق بينهما مختلفان في احتمال
الصدق والكذب فذلك لان الصدق والكذب كما ذكر الشيخ انما يتوجهان الى ما قوله وظاهر النتيجة
المعلومة ان مصدق الخبر لا يخلو من عدم استقامة ولا عتق لانها كانت اسارة الى دفع سوال ونزول
من وجهين احدهما ان الاسناد وان تقدم من جهة فهو متاخر من جهة اخرى ومن لزوجه متاخر عن وجهها
لانه وصف لها فلم اعتبر احدي المحتملين في الاخرى والى ان اللفظ الموصوف يكون مستندا اليه وان تافعن
الاسناد باعتبار وصفه فهو متقدم عليه باعتبار رذاته واعتبار الذات ان لم يرجع فلا اعتل ان لا يرجع فدفع من
ذلك بان وجهه انما يتوقف على ذات الطرفين وذا انها لا يبحث عنها اصلاحا فيعتبر في ذلك ما لها من عدم
وكذلك تقدم اللفظ الموصوف باعتبار الذات فلما لم يعتبر الذات لانه لا يبحث عنها لم يعتبر التقدم الذي
باعتبارها اما الحكم او كون الخبر عالما به قبل مما ملزم ولازم فلا يصدق الانفصال بينهما لاحتمالها ولا منع
جمع ولا منع خلوة لا يجب في منع الخلوة ان يستلزم معنى كل من الطرفين عين الآف ولا شك في تقيض
اللازم لا يستلزم معنى الملزم بل يتقيضه ويجب في منع الجمع ان يستلزم عين كل منهما تقيض الآف ولا شك في
عين الملزم لا يستلزم معنى اللازم بل يتقيضه ويجب في كمال الامر ان واجب بان من منفصلة افتق
وما ذكره من الاستلزمات ما غامض في الملزم ويمكن ان يحارب بان من حمله شبيهة بالمنفصلة لا منفصلة
كما حقق في موضع نفسه الثاني في خبرها ما صار الصدق على موضوعها لا باعتبار الوجود لمتنع بين اللازم
يقصد والملازم فينبغي ان يكون احدا لا من صا د فاعلى مصدق الخبر ان خبرا صديقا فاذ لم يصدق الملازم يجب
ان يصدق اللازم وبالعكس وكوزان يصدق كلاهما ان يقصد احيانا لان انفصال على سبيل من كماله
على الخبر ذكر في الاشارات ان لغية الحكمى اصنافا آخر غير مانع الجمع ومانع الخلوة كقولك رايتا زيدا
واما غير كاو العلم اما ان يعبد له واما ان متنع الناس فان قلت مدقق القوم على المدلول
الخبر النظام من كلامه رحمه الله ان القول بان مدلول الخبر هو الاتباع لا الوقوع يستلزم ان يكون مقصود الخبر

بعض اذ ان اراد ان لا فرق بينهما اصطلاحا فموقفه غير قاطع في صحة خبره بل هو غير قاطع في صحة خبره بل هو غير قاطع في صحة خبره بل هو غير قاطع في صحة خبره

اللازم

من الخبر افادة الاتباع لكن من قلل بان المدلول هو الاتباع مصرح بان المقصود بالاغراض هو الوقوع وان
الصدق والكذب باعتبار وان تحقق مفهوم القضية باعتبار تحقده وذلك انهم اختلفوا في لفظ الاتباع
وضعت للصور الدائرية او للامور الخارجية ونسب البعض الى الكمالان ما في الخارج هو المقصود كما في
على الاول لان اللفاظ لا دلالة لها في نفسها على ان الخارج بل دلالة لها على الصور الدائرية او لا والذات و
بواسطة الصور على ان الخارج لا ارتباط بينهما كما في الاتباع والوقوع فضا وضع للاتباع بدل على الوقوع
ويشعر بتوسط الاتباع والكل مستفون على ان المقصود افادة ما في الخارج وما ذكرنا ظاهره في كلامه رحمه الله
وقوله للزمن التافض الوجه ان يقول للزمن اجتماع التقيضين لان الساقض لازم قطعيا مطلقا ونسبي
الاول الى الحكم منها معلومان مما الحكم وكون الخبر عالما به وعلى ان متعلقان بها واقادان واستفادان
متعلقان بها كالتزام والملزوم اما ان يجعلنا مصعنا اي معلومنا او علمنا او افادتين او استفادتين
او محققين ان يجعل الملزوم معلوما واللازم على او افادة او استفادة ونسب الثاني عليه بصير الاقسام
عشر حاصل من ضرب الادب في الابع اربعة منها اقسام الاتفاق واثنى عشر اقسام الاختلاف هذا ان
فرق بين الاستفادة والعلم وان لم يفرق بينهما كان اقسام الاتفاق ثلثة واقسام الاختلاف ستة فالجمع
حاصل من ضرب الثلثة في نفسها هذه احتمالات عقلية وقد ترك منها اقسام الاختلاف عما طرأ على السالكين
من الغايات وما اشار رحمه الله بقوله ويمكن ان يقال يجوز ان يكون قسما منها كما تبين وترك من اقسام الاتفاق
كونها افادتين لان الافادة اما ان ينسب الى الخبر او الخبر واما ما كان فلا يناسب جعلها فائدة ليجعل
الخبر مصدقا لها والشراح العلم جعلها استفادتين والمصنف علمية على ذكر في نفسه كلام السكاكي
هذا ان فرق بين الاستفادة والعلم والافتن جعلها استفادة تفرقة جعلها علمية وبالعكس ثم ان جعلها
معلومية لم يجعل الملزوم باعتبار روضه ما لانه لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في مصص كقيام زيد في الخارج
مثلا وجه الاخبار والمجته فضلا عن كونه عالما به بل جعل الملزوم باعتبار العلم فيها كما افاد رحمه الله بقوله
ومعنى الملزوم ان ادنى الملزوم فقط كما اشار رحمه الله اليه بقوله ويمكن ان يقال على اصدار الوجهين كما استوف
اما في الملزوم فقط فلا لمعرفت كما هو حكم الملازم الجهول للمساو اقلنا اطلق للسكاكي الملزوم اللازم

من الخبر افادة الاتباع لكن من قلل بان المدلول هو الاتباع مصرح بان المقصود بالاغراض هو الوقوع وان
الصدق والكذب باعتبار وان تحقق مفهوم القضية باعتبار تحقده وذلك انهم اختلفوا في لفظ الاتباع
وضعت للصور الدائرية او للامور الخارجية ونسب البعض الى الكمالان ما في الخارج هو المقصود كما في
على الاول لان اللفاظ لا دلالة لها في نفسها على ان الخارج بل دلالة لها على الصور الدائرية او لا والذات و
بواسطة الصور على ان الخارج لا ارتباط بينهما كما في الاتباع والوقوع فضا وضع للاتباع بدل على الوقوع
ويشعر بتوسط الاتباع والكل مستفون على ان المقصود افادة ما في الخارج وما ذكرنا ظاهره في كلامه رحمه الله
وقوله للزمن التافض الوجه ان يقول للزمن اجتماع التقيضين لان الساقض لازم قطعيا مطلقا ونسبي
الاول الى الحكم منها معلومان مما الحكم وكون الخبر عالما به وعلى ان متعلقان بها واقادان واستفادان
متعلقان بها كالتزام والملزوم اما ان يجعلنا مصعنا اي معلومنا او علمنا او افادتين او استفادتين
او محققين ان يجعل الملزوم معلوما واللازم على او افادة او استفادة ونسب الثاني عليه بصير الاقسام
عشر حاصل من ضرب الادب في الابع اربعة منها اقسام الاتفاق واثنى عشر اقسام الاختلاف هذا ان
فرق بين الاستفادة والعلم وان لم يفرق بينهما كان اقسام الاتفاق ثلثة واقسام الاختلاف ستة فالجمع
حاصل من ضرب الثلثة في نفسها هذه احتمالات عقلية وقد ترك منها اقسام الاختلاف عما طرأ على السالكين
من الغايات وما اشار رحمه الله بقوله ويمكن ان يقال يجوز ان يكون قسما منها كما تبين وترك من اقسام الاتفاق
كونها افادتين لان الافادة اما ان ينسب الى الخبر او الخبر واما ما كان فلا يناسب جعلها فائدة ليجعل
الخبر مصدقا لها والشراح العلم جعلها استفادتين والمصنف علمية على ذكر في نفسه كلام السكاكي
هذا ان فرق بين الاستفادة والعلم والافتن جعلها استفادة تفرقة جعلها علمية وبالعكس ثم ان جعلها
معلومية لم يجعل الملزوم باعتبار روضه ما لانه لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في مصص كقيام زيد في الخارج
مثلا وجه الاخبار والمجته فضلا عن كونه عالما به بل جعل الملزوم باعتبار العلم فيها كما افاد رحمه الله بقوله
ومعنى الملزوم ان ادنى الملزوم فقط كما اشار رحمه الله اليه بقوله ويمكن ان يقال على اصدار الوجهين كما استوف
اما في الملزوم فقط فلا لمعرفت كما هو حكم الملازم الجهول للمساو اقلنا اطلق للسكاكي الملزوم اللازم

على المعلومات وكان اللزوم منها باعتبار العلم لا يثبت على ذلك بقوله كما هو حكم اللازم المجهول المساواة لان حكمه
 هو ان العلم لا يثبت على اي بوجه يستلزم العلم باللازم من غير عكس الجاهل مساواة الية لان العلم بوجوده المستلزم
 انما يلزم من العلم بوجوده اللازم اذا علم مساواة الية فاذا جعلت لم يلزم فعل هذا بقوله المجهول المساواة
 على حصة الضرر من غير ان يثبت كفاية من الاعم فيكون في اثباته على الاعم فائدة جليظة وعلى ما ذكره رحمه الله لا يظهر له
 فائدة يعتد بها لان وجهه هو انه لو ذكر الاعم لا يختص بالاعم الواضح لكن هذا الحكم لا يختص بل هو من الاعتقادي
 فذكر المجهول المساواة كفاية من الاعم مطلقا لكونه لازما لذلك بخبره انه لا يخبر في سبب الحكم الى الواضح مع عدم
 اختصاصه به وبثبوته في الاعتقادي ايضا لانه لا يلزم من محجبه نسبة اليه اختصاصه به وليس المقصد هنا الى
 ما في هذا الحكم وموضع وجهه للتحجب بيان جميع مواضع ولو نسبت الحكم معنا الى الاعتقادي لكان وجهه ويكون
 اشارة الى لزوم اللزوم باعتبار العلم لكن لا يصح ال جعل المجهول المساواة كفاية عنه لان تلك الاشارة جاحلة
 فيه ايضا بنحو حديثه وبما يلزم حكم اللازم المجهول المساواة مولد العلم بوجوده المستلزم العلم بوجوده اللازم
 من غير عكس والعلم هنا انما اعتبر بالنسبة الى نفس اللزوم واللازم لا الى وجودهما معا وعلى انما ذكر المجهول
 المساواة وازاد اللازم الاعم لكونه اولي بجهولية المساواة لعدمها في ان اطلاق الجاهل بالشئ في صورة
 الجرم بقدره لا يثبت ونعم الظاهر توجيهه ان اللزوم منها لما كان باعتبار العلم بهما كان اللزوم اللازم
 في الحقيقة علمه من ان لم يفرق من الاستفادته والاحتمال وان فرق بينهما قلت في وجهه ان اللزوم باعتبار
 دفع الوجود فان الاعم والمزوم في الحقيقة استفادتان لاستفادتان واطلاق اللازم والمزوم على ما هو
 كذلك في الحقيقة ليس كذلك موافق ما اوردته المصنف لانه جعل الاولى التي هي الغاية علم الخطاب حكم
 من الجاهل واستفادته من الثانية هي لادنها علم كونه الجاهل عالمه وفيه ملاحظة يجوز ان يجعل المصنف الاولى
 والثانية نفس الحكم وكون الجاهل عالمه وانما ذكر العلم لان اللزوم باعتبارهما وهو مصدر بيان اللزوم
 وغاية ما يمكن لشرحه ان امتناع الشئ ظاهر في امتناع وجهه والظاهر ان هذا امتناع الاولى والثانية على
 امتناع وجوده مولد من جعل الاولى والثانية على العلم قوله وهو خلاف ما صرح به صاحب الكتاب حيث قال
 واما الحالة المتعبد بها في المسند اليه في لو كان المقصود من الكلام اعادة السماع فائدة بعد غلبتها والى البتة في ذلك

متنوع

يعتد

الجاهل كما ثبت في الحكم او لازمه كما عرفت في اول قايون الخبر ولازم العلم وهو انك تعلم حكمه ايضا وهو
 علم به الحكم من الجاهل بقية فبذلك لا علم بالعلم من غير الخبر كما اذا شاع لا يستلزم وجود الخبر والخبر
 فضلا عن علم الخطاب بخبر الجاهل عالمه والاول باطل لا يقال اذا اخبر بعد خبر وعلمنا انه الحكم
 فعلمنا بكونه تعالى عالما بالحكم كان حاصله قبل ذلك لعلمنا بانه تعالى احاط بكل شئ على وهذا الحكم مندرج فيه
 قطعا لانه منع محقق علمنا بانه تعالى علم هذا الحكم خصوصه قبل علمنا به خصوصه فان قيل كثر ما سمع
 بمثل ان يورد هذا على المقدمة الاولى الغاية مع ان لا يحصل العلم بها عند حصول الاول كما ان قوله وايضا
 يورد على المقدمة الثانية الغاية لا مع ان لا يحصل العلم الاول عند حصول الثاني وكذا ان يورد على مقدمه من
 دليل المقدمة الاولى وهي ان مله حصول العلم بها سماع الجاهل من الخبر ويورد هذا الاحتمال انه اقصر على ذكر
 السماع ولم يوضح حصول العلم بالحكم وفيه وجهه ان يقال لان السماع مله فانه حصول صورة
 الحكم في ذهن الجاهل لا بد من السماع بنفسه ونفوس العمل في الحال الجاهل بالنسبة الى الجاهل ويمكن
 يقال مدعيت مما قدنا ان مرادنا ان ما هو اللازم حقيقة للفايدة هو كونه الجاهل عالمه اي يكون مولد
 للفايدة باعتبار وجهه التحقق لا باعتبار العلم واللازم المقصود الغاية فيحتمل ان يكون هو المقصود من اللزوم
 باعتبار علمه فان يكون هو العلم والمزوم باعتبار وجهه وكلاهما اما الاول فالحافظ على السبب من اللزوم
 ولازمه واما الثاني فانه جده اللزوم فانه يحتمل اللزوم باعتبار وجهه وما وافي الاول محقق من اللزوم
 فان اللزوم فيه باعتبار العلم في اللزوم والوجود في اللازم قوله مستحضر الجاهل لانه يقال مستحضر الحكم
 لان مقصوده ان يكون الخطاب مستحضر الحكم وما ساء له عند ورود الخبر متى لا يحصل علم بالحكم من الجاهل
 وان كان ذلك بالفايدة مقل في الحوائج من جهة انه ان لا يراه بالفايدة ما يعم لازم فائدة الجاهل لانه فائدة ايضا
 فانه دفع انه لا وجه لتخصيص الفائدة بالذكر فان وجه العلم بها لا يقتضي عدم العلم والخبر ويحتمل ان يكون قصد رحمه الله
 لانه ان الفائدة محمولة على الشيء اللغوي اي ما يكون مقصودا من الجاهل فكيف يمكن ان يلقى الجاهل الى العالم بالفايدة
 ولا يسمع كونه عالما بما فائدة الخبر والمقصود من فان هذا العلم يقتضي عدم الالمام وكان اختيار رحمه الله
 ذلك لان الحكم على المعنى الاصطلاحي سواء اراد الغاية معط او مع لانه لا يصفو عن ثوبه مستدرك

ان

والسائر العارفين بما بين يديك يعني لئلا يجيب بقوله مو كتاب بصدد الاخبار والاعلام للسائر العارفين
بما بين يديك ولازمها فصل منزلة الجاهل بذكر الاطراف يقال الجيب ليس بصدد الاخبار والاعلام
السائر بل بصدد جوابه فانه لا شك لئلا يترتب عليه لم يكن بصدد الاعلام الحق سبحانه عاده كالحكم فانه امر لا
يليق باحاد المؤمنين بل ان تقع لما سال لزم الجواب وان شئت لئلا يترتب عليه ما ذكرنا انما يقام
السند وحاج اليه لاثبات او غيب وفي منزلة العالم فانه يدعى منزلة الجاهل بذكر لست الخيرة باعتبار
خصوصية الفائدة بل باعتبار جعل العلم بالشيء منزلة الجاهل فانه ورد كلام رب العزة شاعدا عليه ثم الغاية
في تنزيل العلم منزلة الجاهل ليس باعتبار خصوصية العلم بل باعتبار وجهه الذي هو عدم فاعود
الآية الثانية شاعدا عليه ثم لا شك لئلا يترتب الاية الاولى انما نزل على جعل وجه العلم بالحكم المذكور وهو ان
ما له نصيب في الآخرة منزلة عدم وهذا الحكم ليس اعم من فائدة الخيرة وكذا الآية الثانية انما تنفذ جعل وجهه الذي
بمنزلة عدم وان لم يكن العلم حصوله في الآية الاولى اعم من فائدة الخيرة وفي الآية الثانية ثم اشار الى
زيادة النعيم وان وجهه الذي سوا كان هو العلم او غيره على تامله ولذلك سكت عن حديث المصوم في شرح
المفتاح وقاية ما يمكن لئلا يقال ما دللت الآية الاولى على تنزيل العلم منزلة الجاهل لا يتوقف على لئلا يكون المعلوم
فائدة الخيرة فعد علم بالايم ما ذكره من النعم او انه اراد بالعدم محله ذلك ان عدم الاختصاص ما لفائدة نفس
على هذا حال الآية الثانية ثم انه نقل في الحاشية صاحب التنقيح اعتراض على ما ذكره من التميز في الآية الاولى
وهو ان صدر الآية نصهم بالعلم بان لا اخلاق ولا منصف في ذكر الشرائع في الآخرة وقوله وبليس ما شرع
يبين غاية المضرة في الآخرة على مقتضى كلامه ليس الموضوع للعدم العلم والعلم التام المستقر عليه لو كانوا يحلفون
متعلق بمصوم ليس شرعا في صدر الآية اثبت عليهم بعدم المنفعة وفي آخرة اثبت عليهم بغاية المضرة
فلم يخلق العلم والجهل ما واحد حقيقة ان للباحات ليس لها منفعته انما في الآخرة ولا مضرة فيها ايضا
ممكن ان يعلموا ان لا اخلاق لهم في الآخرة ولا يعلموا ما يلحقهم من المضرة والعذاب مما ذكره رحمه الله في شرح
المفتاح ان مودى ليس شرعا او مودى من اسرار ما في الآخرة من خلاف واحد ومورد ما ذكره
وعدم تعلق نفع في الآخرة وترتب نصيب عليه لا بدفع ذلك لانه قد علم ما ذكره المضرة لئلا يترتب موداها

من العلوم

كثيرة

واحد فان مودى احد ما عدم المنفعة ومودى الآخرة وجهه فاية المضرة وسلك احدهما عن الآخرة كان
البا حاشا فكيف محذوران ولكن لئلا يقال ليس معنى قوله لو لم يكن اشتراكا في الآخرة فخلق ان ليس
نصيب واجد على ذلك الشرائع بل ان من ارتكب هذا الفعل ليس له في الآخرة نصيب اصلا وسفاهة المضرة
ونهاية الدناءة فعلى هذا يتصور ما لا يمكن من كلامه رحمه الله على هذا كما لا يخفى فان قلت مدفوعة
الشرائع ورد آية كاية البينة لا يوفى على علمهم بها فاما معنى تعليل المدحومة بعلمهم بها في قوله لو كانوا
يعلمون قلت حاشا الشرائع ليس مضمون ليس شرعا بل مودى ان لا يردوا ان اسعدوا كما ذكره رحمه الله
ولو سلم ما مراد استدماهم الشرائع وعدم اياه ذنبها لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الامثال اما
اولا فلان هذا الخبر ليس على ايهم وان فرضي ذلك فلا معنى لاسات علمهم بالجهل برؤية الشرائع وقد
اثبت صدر الآية ما ينافيه لاثبات علمهم برؤية الشرائع واما ثانيا فلان ان فرض علمهم بالجهل برؤية الشرائع
فلا فائدة لئلا يعلمهم هذا منزلة الجاهل فان جهلهم في حقهم التام في تلك العلم موجب علمهم حيث
الشرائع ومولا يعلم وجهها لئلا يعلمهم هذا منزلة الجاهل لان ارتكاب الشرائع انصب هذا العلم من مقابل
اعني جهلهم بذلك الجاهل لا يوافق ما في المصاحح لانه صريح في لئلا يعلم المنزل منزلة الجاهل هو علم الجاهل
ما من استواء ما في الآخرة من خلاق وكلام القائل بالاول صريح في لئلا يعلم المنزل هو علم الجاهل
قوله ليس لهم علم بان من استواء الجاهل اعني جهلهم اصل الكتاب هذا الحكم وكلام القائل الثاني صريح في لئلا يعلم
العلم المنزل هو علم الجاهل اعني جهلهم لئلا يعلموا اي علم اصل الكتاب بان من استواء الجاهل اعني جهلهم
في المصاحح في غاية الظاهر وما رويت اخر رويت فلما رويت خلقا اذ رويت كسبا او ما رويت
اذ رويت صورة وفيه انه لا بد لئلا يفقد النفع والاثبات على شيء واحد ليجب ان لا يترتب الجاهل منزلة عدم
وعلى كل من التفسير ينزل ما يترتب على شيء واحد فالاول لئلا يكتفى في بيان الشرائع بان وجهه الذي من عليه
جعل كعدم لان ما رتب عليه من الاثر ليس من جهة ما رتب على فعل البشر فالرحم الصادر عن علمه السلام
قد نفي عنه هذا الاعتبار **قوله** فاذا كان قصد الخيرة ما ذكر فينبغي ان يعلم ان قوله فينبغي للسرور لكن وجهه غير
ظاهر لان ما ذكره لا ينبغي ان يقتصر على قدر الاصلح حذر عن اللغو حكم مستقر تام فعله المذكورة غير متفرع

بالآخرة

كلامها

اي

ان صدر من الكتاب

على السابق والسوية بان المراد في الوقت ذكر انه معنى لا مساعد على العبارة بل السوية لمراد كرم
الاقتضا حكم جعله فصل بقوله فان كان الخاطب الخ ولا شك في نفع هذا على ما ذكر من ان قصد الخبير ان يشار
ان هذا السوية بقوله وان كان الى تفصيل بقوله ولا مساعد لمراد بان ما ذكرناه ينبغي ان يقتصر على قدر الحاجة
واسم في نفع ما تضمنه قوله فان كان الخاطب وعمله لا يرفع الحاشية او لا يرفع عليها هذا الحكم وتوقع الال
ولف لم يكن ظاهر الوجه بدون سلاطة نفع الحكم عليها لكن يظهر وجهها خالي الا من من الحكم والردود
نفي اما ان يراد ما حكم المتدين ومواد اكل لمر النسبة واعد اول مستب ووقع او وقوع النسبة اول وقوعها
ومعنى حلو الا من من المتدين عدم انصاف بالتصديق وعدم قيام التصديق به ومن وقوع النسبة عدم
ايه وعدم حصول الوقوع فيه وعلى الاول يحتاج الى الاستدلال بقوله والتردد في الاصل في التردد في التصديق
مخرج من غير هذا الحكم الذي اريد به التصديق و مراد بالضمير معنى آفة الحكم وهو وقوع النسبة وعلى الثاني
لا يخاف اليه لكن في ثبوت قصور من جهة ان حلو الا من من الوقوع بالطلاق مساو لعدم التصديق وعدم قصور
ايه فيستغنى عن قوله او التردد فيه لان موجب تصور الوقوع معنى تصور المدلول عليه بحلو الا من من معنى التردد
فيه فينبغي ان يتردد حلو الا من من الوقوع بعدم التصديق وقوله رحمه الله اي لا يكون على وقوع النسبة الخ
بمجرد ما ذكرنا من الوجهين واما قول المصنف متردد في الحكم طاب فحله على الاستخدام على كل السابق **باب**
واسبب الخ لا على نفع المصنف السكك بخود نحو لا رب فيه ونحو الاسلام من عن التاكيد يدل على انها
من المؤكدات واجيب بان تاكيد المس على الاستعانة بل على سبل التبع فان كان هناك موكد آفة بعد اجماع
اجماع المؤكدات والافلا وكلام الابيضاح مشعرا بانها ليست من المؤكدات مطلقا حيث مثل صورة خازن الا من
بقوله عمرو واصب وقاله قوله نعم انهم بعد ذلك يثبتون الدائبات الموت بتاكيد من لمر الخاطب منزل
من بان في احوال الموت لتمامهم في العمل والاعراض والاعمال ما بعد وظاهر ان لمر واللام في الآية من المؤكدات
فلم يحدث سبب الخ منها لان في الآية ثلاث تأكيدات والظاهر ان بناء كونها موكد على افادتها الدوام
والثبات بمعنى تاكيدها بتمام المدلول من الفعل لانها انما يدل عليه في هذا المقام اللهم الا ان يستند بتاكيد الخ
بوجه عدم دلالتها على التيقن على اعطى الجنب المنقول نقله رحمه الله في الحاشي ان موالد واية فكانه او في قوله

بقوله حسن بقوة ووجوب توكيد حيث لا يوصف فيه للمكلم الخاطب وعلى تقدير ان يكون استغنى عن صيغة العلم
يحتمل ان يعود العايد فيه الى المكلم او الخاطب لكن الوجه ان يجعل المعلوم بالخبر في الجواز لكن يشترط
فيه ان يكون للسائل ظن لا يبعد ان يكون هذا مخصوصا بان يكونه طائفي التاكيد ومجيبا لقابلية فلا يبعد ان يكون حسن
الاثبات بانها موقوفة على كل الشرط واما سائر المؤكدات فليست كذلك فليس بها ذكره خاصة للقول باعتبار
انهم اطلقوا حسن التاكيد في صورة التردد عن هذا الشرط وان قيد به بل مخالف لهم باعتبار انهم لم يفرقوا بين التاكيد
بان وبغيره وانه قد فرق ولا يصح من هله بان كلامه مخالف لكلام السككي والمصنف بل لا يبعد العكس لاحتمال
انه لم يجعل بطلان جعله في الجواب خلافا له دليل على ما ذكره من الاستراط حتى سوجه عليه انه لا يلزم من ذلك
الظلال والظاهر انه اضرا ما ذكره من الاسرار وقوله لانه يودي الى الترسيم في بيان المستحسن في حكم
الواجب وركه وجب عدم الاستقامه كترك الواجب مؤكدا بالضم لما ذكر في الكشاف ان رنا علم
جارح في القسم في التاكيد كشهد الله فكيف مؤكدا واما السككي والمصنف فلم يجعله مع المؤكدات فليست في وجه
ان يوضها بيان المؤكدات التي يصح جعل الحكم الملقاه و رنا علم علم على ان ليست من اجزاء قولهم انا انكم
للمسلون وقيل ان التاكيد ينبغي ان يقتصر بالنسبة الى الخاطب اي يستعمل للتاكيد ما يكون مؤكدا عند لان التاكيد
باب انه بدو وانكاره موجب لمر كونه مؤكدا عند وقوله بناء على ما علم لا بعد التاكيد على زعم الكفار الغير المصدقين
للمحق سبحانه ولا ينبغي فيها وكان المراد عموم مويد ما ذكر في الكشاف انه لا يسل عند ملك انطاكيا من الاثني
من اسلكها قال الله الذي خلق كل شيء وبيس له شريك في الملك ويس في هذا الوجه سوي اسناد مجازي واحد
ومما استلوه بالارسل الى الله على موافقه ما ذكر في التفسير ان رنا علم انهم انشروا قد وجه بان الرسل ارادوا بقولهم
اذا انكم رسلون من رسل الله وان تكذبهم في كونهم رسلهم رسول الله لان كونهم رسلين من ذلك الرسل
فان الخطأ بان انتم يتناول الرسل والمرسل طلبا للخاطبين على الغائب ان نفي الرسل عنهم تغليبهم رسلهم عليهم
ففي هذا الوجه تغليبهم مع او انهم هو رجوع التاكيد في قولهم انا رسل الله من رسول الله الى كونه رسلهم رسول الله
لا لكونهم رسلين من ذلك الرسل بل هذا هو الظاهر دون الاول انما ساقى الرسل الله من رسول الله رسلهم رسلهم
بل في الرسل من رسول الله ايضا لان منافاة البشير للرسل الله عندهم شاه على الرسل بحسب ان يكون من

ان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

جنس المرسل ايضا كالمسؤول ان مجانس المجانس مجانس وفيه لزوم بناء على منافاة البسببية للمرساله
عندم لما ذكره من وجوب المجانس المرسل فالمرسل في اثباته ^{منه على ان يكون} كذا في الاشارة منهم
لكذب الكاذب من ابي على قوله في المرة الاولى متعلق بقوله كذبوا ولو جعل متعلقا بالحكاية او بقوله لم يخج
المرسل العذر لان ليس في الكلام دلالة على كذب الخ في المرة الاولى وقد ورد على قوله لا اتحاد للمرسل والمرسل
ان يدوا الخبر اذا انفوا احد التواتر لا يجوز كذبهم وكان قيل ذلك جازما مع اتحاد المرسل والمرسل ودفعه ظاهر
ما سمعوه ويحيى نقل في الحواشي هكذا وجدت اسم الاسن والثالث في بعض كتب التفسير فكنته وبني
لكثرة الكتاب ولا وثوق ما عليه بل الاظهر غيره وهو ما ذكر في شرح المفتاح ان الاسن قيل ما حيى بولس
بفتح الباء الموحدة واللام وقيل بولس بواو الس والثالث سمعوه له ان الخبر لما كان استنفاضا مستقديا
بنفسه كما ذكر لم يعم الام المعنوية مع عدم الفعل ولزم صحتها مع تاخير فانه لا يجوز ان تقاربت لزيد على المر
كلمة اللام للمعنوية كما يجوز لزيد صرحت وانما يجوز ذلك في غير الفعل نحو ضارب لزيد معنوية لزم جعل اللام في له
زائدة كما في ردف لكم نعم لومع ان جاء استشف في الشيء كما جاء استشف في صح ما ذكر من غير زائدة اللام ولو
جعل ضمير المملوح ان لا يعلم كبح الى ذلك ثم الظاهر انه لا يلزم من قوله فيستشف استشف في المرة رد ان الظاهر
اي استشف في استشف ان يصير مترددا طالبا بالفعل كما ان رايه بقوله والمراد ان الكلام للمقدم الخ
وان صار مستنفاضا بالفعل وقد يلزم ان الاستشفاف المذكور بالفعل سلم التردد بالفعل فيرد عليه ان لا يفتقر
ما نحن فيه لان الخاطبة مترددة طالبة حقيقة فلا يستقيم جعل غير الطالبة كطالبة وجاز بان ليس المراد من
قوله فيستشف ان يصير كذلك بالفعل بل من شأنه ذلك وان كان صار طالبا بالفعل لكن التاكيد ليس باعتبار
ذلك بل باعتبار تقديم المملوح الذي من شأنه ان يصير الخاطبة طالبا ولا نحن في هذا لان كونه معنى كلام المتن
بجعل غير ان يدركا لبايلا اذا قدم اليه ما يلزم له بالخبر فيصير مترددا فيه ولا نحن في ذلك لانه لا يكون الخاطبة غير
سايرة حتى يجعل كاليدل كونه سايرا حقيقة ولين اعرض عن ذلك كونه القسم الآف وهو ان مقدم المملوح الذي من شأنه
ان يصير الخاطبة مترددا في غير ان يصير كذلك مترددا مع ان التردد ظاهر فيه جدا ان يكون معلوما او
محموسا لا لعل الدليل ما يلزم من العلم العلم بالمدلول وانه عبارة عن مجموع التصديقات المترتبة الموصلة الى المدلول

وهي تمنع ان يكون محسوس فكيف يصح ما ذكره الدليل كونه معلوما ولا يتدفع عن الانكار لعدم التامد فكيف
يصح كونه الدليل محسوسا لاننا نقول المراد بالدليل هنا ما هو مصطلح الاصول اعني ما يمكن التوصل به الى النظر في
المدلول بغير خبري ولا يلزم من صحة العلم العلم بالمدلول ويجوز ان يكون محسوسا ولا سعد لمراد ما لا مد مع
الاستحضار في محوز ان محله الدليل على المعنى الاول ولا يستلزم معلومية الارتياع ولكن يبقى اشكال المحسوسية
ويمكن دفعه بان كنه في محسوسية الكلام محسوسية الاكثر في المدار وجب تنصيفها ان ما يمارى من العقار
ومعنى تامة تامل به ومنها ان الصيغة في قوله لخير الحكم لدلالة المدكر عليه ومنها ان ما يمارى من العقار وضمير الحكم
في ما يمارى عليه والمقصود بالي الخية المنكر في المحضر قبل مع كونه ان يكون مع وجوده في نفس الاو وفي نظر
لان محض وجوده لا يكفي في الارتداد ما لم يكن حاصلا عنده ويتوجه عليه انه لا يلزم من كلام القائل ان محض وجوده كاف في الارتداد
لانه كونه المعنى اذا كان متناك في نفس الاو من الشواهد ان ما يمارى المنكر ارتدع فلا ارتداد ليس لنا لكونه مع
للتأمل في ما هو ظاهر في التمثيل لان الذين انما يتبادر اليه واما السطير على تشبيه تنزل وجوده الانكار منزلة
عدمه بناء على انه لا يرد بل وجوده الرب من عدمه بناء على انه لا يرد فلو ان كان محسوسا لكن الذين لا يتبادر اليه
كيتاذه الى التفسير وح لا كونه مثالا لما نحن فيه في قوله اذا جعل وجوده الرب من عدمه لما يمارى في علمه لا ريب فيه
هذا الحكم منكره المتناوفا لساكن وجوده المنكر فعلى هذا المعنى كونه مثالا ايضا بان ينزل انكارهم هذا منزلة عدم
لوجوده المراد والجواب ان الخاطبة بهذا الكلام موافقة لغيره واصحابه رضي الله عنهم ولا ريب انهم لا ينكرون وجوده
الذي يمارى ساكنون هذا الحكم لان انكاره مبني على انكار كونه الرب من عدمه المبني على انكار وجوده المراد ايضا
اذا تنزل وجوده الرب من المتناهي منزلة عدمه فصار الرب محسوسا باعتبار ما يمارى في علمه لا يمارى في علمه
على وجوده الرب من الانكار ولين اعرض عن العرف فالظاهر ان المراد ان لا يكون مثالا لغيره الا باعتبار جعل الرب
كالعدم من غير اعتبار او آخر من جعل الانكار المذكور كالعدم وهو ان كلامهم مع حال هذا الحكم هو انما لا ينبغي
ان يربط به دليلان احدهما القيان باعتبار كمال اللغة واجازة على انما سبب مصطلح الاصول وكذا ان كلامهم مع ان
من دل على نبوتهم بالمحجوات وكل ما هو كذلك فلا ينبغي ان يرتاب فيه على ما هو مصطلح اهل المطر والمناسب لما اقتضاه وجهه
من لزم معنى كونه الدليل مع الحكم ان كونه معلوما او محسوسا عنه لان جعل الدليل هنا ما هو الاول على سبق بيانه وقد يرضى

كل من يدق ويدق
اصل الفل انما هو

بأنه لا يرد منها مبالغة في اللفظ وهو كماله في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ
فيها ويرى هذا ولا يخفى فيه وفيما لا يرد منها مبالغة في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ
السهم وهو ما لا يخفى فيه وفيما لا يرد منها مبالغة في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ
نفسه أو اللفظ في نفسه وفيما لا يرد منها مبالغة في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ
دافعا في موطنه من حيث أنه وإن كان لا يرد منها مبالغة في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ
هو الضمير لا يرد منها مبالغة في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ
زيد كان دافعا لنوم السهم أيضا ولا شك في استثناء هذا المانع في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ
وهو في العادة انتساب اللفظ إلى اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ
العدل في أول من ارتكب عدم الصبر لكن لا يرد منها مبالغة في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ
قلت لعل وجه الكناية قد تعلق على اللفظ وعلى ذكره واستعماله في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ
اللازم والنقص نظر في الأول فوفها باللفظ المحض وإن كان لا يرد منها مبالغة في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ
أولها الكلام كناية أي ذكر هذا الكلام كناية بالمعنى الذي ذكره السكالي على مقتضى كونه الكناية لفظا يكون الكناية
نفس الكلام ثم وجه الكناية في الكلام المحض عن التأكيد في مقام انكار المخاطب لعلها تستلزم معنى
فإن معنى هذا الكلام في عرف السلفاء خلوه من المخاطب وإذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل
بإستلزامه وهو تنزيه المنكر منزلة الخالي فإن هذا المعنى يستلزم خلوه من استلزامه أو وضع من استلزامه علم
المخاطب بما يزيل الأثر المحلوك وكذا الكلام المؤكدة المحررة في مقام خلوه من المخاطب معناه في فهم انكار المخاطب
أو ترده ولم يقصد به هذا المعنى عند إيراد في هذا المقام بل استلزامه وهو يزيل الحال منزلة المنكر أو المتردد
هذا المعنى يستلزم انكاره أو ترده استلزاما أو وضع من استلزامه ملازمة المخاطب لادارات الانكار أو تقديم
المطلع لا يرد منها مبالغة في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ
على تقدير كونه ذكر اللفظ فقد صرح ما ذكره رحمه الله أن الإيراد كناية عن غير اشتباه والمناقشة في العبارة بعد توضيح
المقصود ليست من دأب المحللين بل قولها يرد منها مبالغة في اللفظ لا يرد منها مبالغة في اللفظ

الظاهر

سوق الكلام مع المنكر على معنى لأن معنى الكلام المنسوق مع المنكر ثم قوله فلو كان لسكر الاسلام لزارير بالقول
المعنى المصدرين يكون كناية بالمعنى المصدرين الذي ذكره السكالي ولزارير بالقول يكون كناية بمعنى اللفظ وكذا
الحجوع عن التأكيد أي مثل الكلام المؤكدة الكلام المحررة في أن لا يجب في كل منهما ما سبق أن يجب أن يكون في اللفظ رد
الانكار في المؤكدة وكون المخاطب على الذم من تحقفا أو تقدير في الوجه كان من المعكول كان من ناقص خبره
أن لا يكون على معنى بأنه لا يكون أن جعل العلق عن المصدر وإن جعل عن المظنون فلا حاجة إلى تقدير الجار وقوله
كان أنه لا يكون كلاما تاما أن يؤول تعالى شوبت اللحم شيئا والاسم الشواء والنشوء السكر الخجب
ضرب من العدو والبازل البعير الذي انتشق نابه وذكر في السند التاسع ويرى كان في الناصه ويقال للناشي
أيضا بزل والاسم الناقه المؤثقة الخلق التي استند أن يكون ضعيفا يلف على السهل المنفوق المنفوق
ولغيره والناشي بسبب السبب أو الصفات ضاربا وميلها وقيل المراد من لفظ خلد بها
جهد معها على أن يكون الباء صلة لللف ولذا ذكره بالاسم الظاهر على القوم ذكره وإن الأصل أن المؤكدة
إذا أعيدت مؤكدة فأنما يغير الأولى وقار رحمه الله أنه ليس على إطلاقه وأنت خير بان تحلف للأصل في
موضع أو موضع لا سافي أصالة لأن الأصل معنى الكثير السامح وليس كان بمعنى التاعة فالخلف في موضع محدودة
لا سافي طهارة كيف والتأكيد عليها قائم وهو أن الأصل في التوقيف العهد الخادج فيكون المعرفة المعادة حار بها
للمعرفة الأولى فإذا كان الأصل والظاهر أن المعرفة غير الأولى فكيف يكون معرفة المعرفة مؤكدة دليل المخالفة
ومقتضيه لها وبذلك فالظاهر أن المعرفة المعادة كالمضمر في أن الظاهر منها عين الأولى كالنظر من النظر فيرجع
على عين المذكور سابقا ويحتمل الأول للغاية كما يحتمل الثاني من يرجع إلى في ضمن المذكور ولو يأتي بالضمير منها لا يحتمل
العود إلى مطلق للتقصير الذي في ضمن الأسناد الخجيري كما في المظهر يحتمل أن مراد به هذا المطلق على أنه لا يظهر أي
إطلاق الأسناد دأب لأن كثير من الأمور المذكورة في باب الخبر لا يختص بها وإنما يخص به لأن ذكره في بابها لأنه أعظم شأنها
من الانتفاء ونقص يذكر الخبر دون الانتفاء وذكر لأن الذكر في أصلها يميز كاف في خبره وأما على كذا
على المقابلة إلى حال الخبر على أنه قد ذكر المصنف فيما بعد أن الجواز العقلي غير محتسب بالخبر فيه نوع إشعار بالاسم
الأسناد الخجيري إلى الحقيقة والجواز حتى احتج إلى بيان عدم اختصاص الجواز بالخبر ولم يبين عدم اختصاص الحقيقة

وممكن

الأسناد

لان عدم اختصاص الجازم بغيره عدم اختصاصها لاستدراك الجازم اياها على ذكر السكاك والمصنف غاية
ما يمكن لنزاع اذا كان المقصود تقسيم **الاسماء** الخبرية كان الموضع موضع الاضمار سبق المرجع صريحاً فلما عدل
الى الاظهار واطلق خبره قد اخبرني علم ان ليس المقصد الى تقسيم الاسناد الخبري بل تقسيم مطلق الاسناد وانه
لا يصف عن شوب لم نقل اما حقيقة او مجاز كلامه مشعر بانه لو كان كذلك لكان في تقسيمه في قول من
ومن ذلك على عدم الحكم اما الاول فلان النظام للمبتدأ في اشارته المقام هو الانفصال للمانع من اطلاقه سواء كان
مع الحكم او بدون لانه هو الذي يضبط الالف م واما الثاني فلان العبارة ان يعم في شام هذا الموضع هو المنفصل فلما
عدل عنها الى منه ومنه فلا بد من نكتة والاضمار بعدم الاضمار اللازم من الانفصال على ما هو الظاهر المتبادر يصلح
نكتة فيجمل عليه فاندفع لنزاعه منه ومنه كما لا يدل على الحكم لادله على عدمه ايضا وظاهر ان البحث في الحقيقة الجاز
يعني لنزاعه وان كان معنى الحقيقة العقلية وعدم معنى الجاز العقلي ونطبق الكلام عليها تطبيقاً على معنى
الحال وهو ذلك لا يكفي في الدخول في المعاني والالكان الحقيقة والجاز اللغويان ايضا من مباحث المعاني لان الحال
قد يتضمنا ما لا بد من ان يكون اللفظ من حيث انها تطابق باللفظ معنى الحال والوجه عن الحقيقة الجاز
ليس من هذه الحقيقة ولو بحث عنهما من هذه الحقيقة يكون من المعاني سواء كان من عقليته او لغوية فالفرق
منهما بحال الاول من المعاني والثاني من البيان بغير حكماء ولذلك ذكر في بعض السورح ان الحق انها اخلان في المعاني
من جهة ان استلحق عطاقة مقتضى الحال وفي البيان من جهة التعلق ما يراى الكلام في بدالك مختلف في الوضوح
ولو بحث عنهما من جهة الاول يكون من المعاني لكنهم لم يفعلوا كذلك ولا يبعد لنزاعه المصنف قد نظر الى النظام
وان العقلي على اختاره من اقسام الاسناد وهو من احوال اللفظ بخلاف اللغوي فانها نفس اللفظ لكن
بقي خارجا عنه ان معنى التوزيع على هذا الحال وهو لنزاعه لا يطابق الاعتقاد خارج فلا حاجة الى اعتبار التعليل
في سببه نقاء الخروج الى ما لا يطابق الواقع الاعتقاد ساء على انه قد كان خارجا بقوله ما موله ولم يدخل به في قوله
عند المسكلم اعتمادا على انه يفهم ما ذكر في تعريف الجازم انه ذكر فيه قيد التناول منهم من اعتبر عدم تناول
في تعريف الحقيقة لعلها واذا لم يكن هناك تناول ونصب فربما على ان المراد صلافة ظاهر يفهم منه ان ما ذكره على
وفق اعتقاد عدم الاطلاع على السر ابرفاذا لم يطالع عليها معنى الاول على الظاهر وكلام المسكلم بما يفيد لنا

قد

كن

عنه

لما الحكم الذي حقه في النظام لاني نفس الاول لعدم الاطلاع عليه والمفهوم من قوله الكلام لفاذا ما عند المسكلم ما عند في الظاهر
فانهم لم يذكر انما هو مكان التوضيح للافاضة حيث قال المفاد به **الاسماء** خبرية عن الملابس قبل ان يفهم تعريف الجازم
وليس شيء لانها متباينان فاحذر قبيحاً واحدا لا يكون ذلك اذ ذلك بعينه في تعريف الآخر بل ربما يجعله ليل على
اعتبار عدم ذلك البينة كالمسبق من الاعتقاد في تعريف السكاك ويمكن لنزاعه انه سند ذكر بعد التوسل للفعل
مطالبات شتى الى وفهم منه ان الحقيقة به الاسناد الى الملابس الذي هو الفاعل فيما نرى له والمنقول فيما نرى له لا يفتقر
المفهوم ان اسناد الفعل الى الملابس المذكور حقيقة فهو الاسناد الى الملابس المذكور اذ غاية الاوران بوضوح
ذكر لنزاعه اسناد الفعل الى الملابس المذكور حقيقة كليا لكن لا عابا على الكل المتكسر كليا وليس فرض انعكاس كذلك
فالذكر اسناد الفعل دون معناه فاللازم ان كل حقيقة من اسناد الفعل لا شك في عدم استقامته لظهور
من الحقيقة اسناد معنى الفعل لانا نقول النظام ان قصد المصنف بقوله وللنقل مطالبات شتى الى تغيير
التعريفين والحقيقة كما صرح به رحمه الله بمعنى لنزاعه الحقيقة والجازم اذ كرفيه لا يعم وغيره واما الاقتصار على
ذكر الفعل دون المعنى فلانه هو الاصل وحال معناه يعرف بالعيان اليه ومنها مكان الاول لنزاعه النظام لنزاعه
هو الفاعل والمنقول الحقيقيان لا اللفظان لانهم قالوا في عينه راضيه انه اسند فيه الى الملابس الذي هو
المنقول ومعلوم لنزاعه انما هو منقول حقيقي لانه موصوفه لاللفظي بل فاعل لفظي وفي خبر النهر وصام نهار
وبني الاميرة المدينة انه اسند فيها الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب معلوم انها مكان وزمان وسبب
بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل حسيه واذا كان الملابس هو الفاعل الحقيقي فتوقفا انما هي اقبال وادبار
ككون اسناد معنى الفعل الى الملابس الذي هو الفاعل لتمام الاقبال باناقة وصورة عنها والاولى لمرجح اشار
ذلك ما ذكره سلمه انه ان المراد الاسناد الى ما موله على وجه اسند اليه ولا اقبال ليس ثابتا للنافع على وجه اسند اليها
فان الاسناد على وجه الحال بالمواطاة اي معنى هو وثبوتها انما هو على وجه الاشتقاق ان هو موصوفه به وهو ما يمكن
ان يحج ايضا بان يراى الاسناد الى ما موله على وجه كونه ثابتا له واسناد الاقبال اليها ليس على وجه ثبوتها لها او يراى
الاسناد الى ما موله من حيث انه موله واثني لنزاعه الشيخ انما لنزاعه حجة على المعنى ويعترض على لغة عليه اولا
وعلى الاول لا يستقيم في توجيه كلام المصنف جعل مثل انما هي اقبال باليس حقيقة ولا حجاز لنزاعه الشيخ مجازية

وان اسناد ان يكون خبرية

سي

لان توصيف كلامه بما عاين كلام الشيخ لا يدفع الاعتراض عليه وعلى الثاني لم يعم ما ذكر سابقا ان توصيف المصنف
غير ممكن بخروج ما لا يكون منسندا او حقا او كذا لم يعم السؤال بانماضي اقبال على توصيف الحقيقة لان محاذرة انما
هي على راي الشيخ فلا يلزم على المصنف القول **بما لا يكون** او دفع ما خيّر الشيخ الكافي يقال لما عرفت فخرج المصنف على
المسالك ان توصيف يقتضي ان يكون المصنف في فعل او معناه حقيقة وليس كذلك واجاب بالمنع واستدل
وايدى بقول الشيخ وهو اصحاب المحرر وطبق المصنف ان الشيخ رئيس في هذا الفن بالغ في الاسناد والظاهر حكم بعدم
انعكاس توصيف المصنف سائر على قول الشيخ هذا الحكم بالحقيقة في غير السند فحاله الى الجواز ولزم من في العبارة مبالغة
ومجازية انما هي الاقبال لا يحتاج الى التمسك بقول الشيخ بل يمكن اعادة الدليل قول وجوابه لزم معناه او يتوجه عليه
انه يستلزم ان يكون محاصصا منها زيار الانسان فيه وما هو من النهر بل المآد وما رحت التجار بل انما هو مع انها حقيقة
قطعا على ان الاسناد الذي في صورة النبي لا شك ان اسنادا حقيقيا ولا يصرف عليه التوقيف والحق ما نقله عنه لعدني
احوالي ان هذا كلام ظاهري والتحقيق **ان** اريد ما صام بهارة اقطر وما نام على شهر وما رحت التجار خست **والثمة**
كفر محاربا ولا بان يراى في الصوم حقيقة عن النبي مثلا يكون حقيقة فمحاربا الشيخ الكافي السؤال طامنا لم يعم دخول
المجاز المعنى مثل ما صام بهارة اقطر وما نام على شهر في الصوم فغير لازم لان اريد بهارة اقطر بهارة مطهر للصوم
المعنى معنى الاضطرار ليس ثابتا للنهار فلا يلزم دخوله في التوقيف بخلاف اقيام المعنى الى نهي القيام وهذه فانه
ثابت لمزيد وان اريد نفي الصوم حقيقة عن النهار فلا شك انه ثابت للنهار حقيقة لعدم اقيامه في ذلك فاما صام بهارة
مثلا بالمعنى الادريج غير حاضرا في توصيف الحقيقة والمعنى الثاني حقيقة داخل في توصيفها وانما مثلها في صياح فليخرج
عن اسكان لان اريد به الاستفهام عن نبوت الصوم للمحيط في النهار مجاز وان اريد الاستفهام عن نبوت
النهار فانه كما اذا قلنا انما رك صائم ام انت حقيقة مع انه ليس في الصورة من الاسناد الصوم بمعنى وهذا الى
النهار ويمكن جعله بياضا ملوفا **بما لا يكون** الى غير الملايس لا يظهر للفتنة بالملايس فائدة ان يكون في توصيف المجاز اسنادا
الفعل الى الملايس لا يكون له والاعتبار ان يكون ذلك الملايس خائرا للملايس الذي يكون له فامره زائد لاجابه اليه بل
بما لا يكون له السقيفة على ان المجاز في الحقيقة هو الاسناد الى غير ما هو له ففعله الاسناد الى غير الملايس الذي هو مولد بوصف
ان يكون المجاز في الحقيقة لان ما هو اعم والملايس الذي هو مولد على زعمه رحمه الله كاسق في الكافي يكون

هذا هو المعنى الذي في قوله
بما لا يكون

هذا هو المعنى الذي في قوله
بما لا يكون

اعم من الاول ضرورة ويمكن لمزيج ان الفتنة بان للواقع لان المذكور هنا ملايس غير ما هو له وهو ملايس غير
ملايس مولد لا اخص منه لان العجب غير ملايس مولد من غير ما هو له باعتباره ان يجوز ان يكون الا له ما هو له وغير ملايس
وامتناع هذا الجواز من ان لا يفسد غير ملايس مولد للملايس **بما لا يكون** اسمي مجازا حكيميا اما باعتبار ان كل مجاز عقلي
انما هو مجاز في الحكم والاسناد اما ظاهرا او مقدر كما هي او باعتبار ان المجاز وان كان في الاضطرار والافتقار لكن الحكم
اسرف منها ما يعتبر الاسرف في وجه التسمية او لزم الاضطرار والافتقار منسوبان الى الحكم لا اسنادها اياها فالجواز
فيها منسوب الى الحكم مكنون حكما لما عرفت من المنسوب الى المنسوب الى الذي منسوب الى ذلك النبي واما تسمية
بالمجاز في الايات اما باعتبار ما ذكره رحمه الله ان المجاز في النبي فرع المجاز في الايات او باعتبار ان النبي لم يجعل معنى
الايات لا يكون مجازا حكيميا فعنه وعلى الوجهين لا بد من اعتبار الاسرف لان الايات لا يكون حكما واما تسمية بالاسناد
المجازي فاما باعتبار الاسرف او لان الاسناد معنى مطلق التسمية والوجه ان كل لفظ من المذكور من مجاز عقلي
مع الاسناد لا مطلق المجاز العقلي لان قال من الاسناد مجاز عقلي **وله** من الحقيقة فيما نقله عنه رحمه الله في الكافي ان
من في من الحقيقة يابنه وفي من الفعل اعتدائه على معنى انك تطلب موضع من الفعل والظاهر ان جعلها متعلقة بخلاف
حالا عن الموضوع ومقتل ان يكون من الحقيقة معلما بسبب ذلك وكذا قوله في الموضوع وكلف المعنى من هذا الاحتمال او غير
ما ذكره رحمه الله في قوله من الحقيقة لان المطلوب على ما ذكره نفس الحقيقة وعلى ما ذكره من هذا الاحتمال الاول الذي يرجع من الحقيقة
اليه وهو المعنى المجازي ثم انه قبل ان يذكر قوله او الموضوع لان المجاز العقلي يجوز ان لا يكون له حقيقة عند الشيخ في الايات
او لا يطلب ما يرجع من الحقيقة اليه لانتفاءها وفيه تامل لان الظاهر ان الموضوع الذي نزل اليه من العقل انما هو الحقيقة
وانما بما يمنع من ان سائر الحقيقة طلبها والظاهر ان اشارة الى التناول طلب المال عن المرح وانه محتمل ان يكون
مصدرا بمعنى المفعول ان المرحوع عن المرحوع اليه على الحد في الاتصال وان يكون اسم مكان ثم انه تعالى من نفسه الشيخ
لما و ان حاصله ملاحظا بسبب اسناد اليه ما هو في الحقيقة ومناسبة اياه **فانه** اقلت جبي النهار ولا حظت
انك انما اسندت الجريان الذي يكون له ان النهار لا مكانه فقد تطلبت الحقيقة ولا حظت ملايسة المكان لها وما ذكره
رحمه الله من نصب القرينة فيصير علامة لذلك اما في عليه لان حاصله هو ما يمنع من ذلك قوله رحمه الله فيما سيجي من قوله
المعنى خلق له الافعال كلها واخذ الكافر بآثاره وادبر القصد الى ان اسناد الى السبب فان الظاهر من قوله والقصد

هذا هو المعنى الذي في قوله
بما لا يكون

من

العقل

موضع

بيان المعنى التأويل وما هو مدركه بوجه احدى الجوانب العقلية كالمعنى وكما قد تدعى الموضوع الاصل الذي يصفى الموضوع
 وهو الموضوع الذي لا يغيره للملاحظة خلافاً منها كما ذكر العقل بعد موضوع الحسنى الذي يصفى الفعل لا يغيره للملاحظة
 بينهما وكلامهما مشروط بالقرينة فكما ان ذكر في تعريف الموضوع كونه لعل في موضوع العقل كونه للملاحظة
 تحققة ان المصنف ذكر حقيقة الموضوع لتبين لفظه ملائمة شتى الى النقصان واسناد الى غيرهما للملازمة مجاز
 وانما ان لا يبدى المصنف ولا يبدى لفظاً من قرينة فلو كان التأويل نصب القرينة لم يكن له ذكر هذا الكلام بعد وجه يعتقد
 بدو الظاهر لتبين قوله بهذا بيان شرط المجاز بعد ذكره كونه من تعريف المجاز المعنوي وذكر العلاقة في تعريف
 شرط قيام القرينة للمعنى عن الحقيقة والثابت ان اذا قيل جري النهر وقصد اثبات جري حقيقة النهر ولا شك ان
 اسناد الفعل الى ملائمة غير مأمولة وقرينة المجاز منسوبة ومضى استحقاق قيام الجريان بالنهر عقلاً ان لم يكن مجاز
 قطعاً بل حقيقة وان كان كلاماً كما قد بان فيلزم ان قيل ان ثبت الربيع البعل لم يعلم حال الفاعل على الحقيقة كما سياتي
 ان قوله ان سبب التغيير واقفي التغيير على حقيقة ما لم يعلم ان قابلية يرد فاعلم بيقار هذا كلام ذكر رحمه الله تعالى
 على تعريف التأويل بنصب القرينة وانما المذكور في المتن ان لم يحل على المجاز وان لا يستلزم الحلال على الحقيقة بغيره لتبين
 موقفه اذ هو حتى يعلم حال قابلية شتى مختلفة جمع شئت في اللفظ الثابت المعقود فاذا كان شتى جعله كان
 للناس سبب لتفسير عموقات وكما قد اشار الى ان معنى التفوق منها الاختلاف ويجوز لتفهم المختلفة
 تمام الصلوات لادانها معانها لان الفعل لا يستلزم اليها فان قيل ان اريد به ان لا يستلزم الى الموضوع مع باقيها
 على حاله فكذا الموضوع لانه لا يبقى منضوباً عند الاسناد اليه وان اريد ان لا يستلزم اليه اصلاً لمجموع حواجز لتبين
 في استوى التأويل والحقبة ما اسناد الفعل اليها يقال اخذ في هذا الموضوع من تعريفه بعد التأويل مع ان لا ينفصل
 معقول الفعل وعند الاسناد اليه لا يبقى ذلك قطعاً اما الاول فظاهر واما الثاني فلان مصاحبة معقول الفعل انما يستلزم
 مع التأويل معنى من فوائدها زوالها واما الموضوع فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبالا اسناد اليه لا يتغير ذلك
 والمضروب لم يوجد مفهومه ولا اخذت في مفهومه فكذلك في مفهوم الموضوع مع وعند الاسناد الى الاول لا يتغير
 وعند الاسناد الى الثاني يتغير نصب وكذا بعد التأويل معنى مع ايضاً وهذا القدر يكفيهم لتجوز الاسناد الى الاول
 دون الثاني معنى غير الفاعل في المعنى الفاعل انما جعله الاول مع الضمير الفاعل والمفعول مطلقاً ثم بين ان المراد بهما

المراد

على الدرس

شئ

الى الفاعل
بنفسه

ولم يجعل المرجع لولا هو المقيد لان الضمير انما يرجع الى ذكر سابق ولم يذكر الا المطلق ففعل المرجع اولاً وقيداً ثانياً وكما
 كان المعنى على المقيد بقرينة ان ذكر ان الاسناد في المعنى له والمفعول في المعنى له حقيقة فانه يقتضي ان يكون المجاز هو الاسناد
 الى الفاعل في غير المعنى له والمفعول في غير المعنى له وان شئت قلت الاسناد الى غير الفاعل في المعنى له وفي المفعول في المعنى له
 واعلم ان اسناد الفعل الى المعنى له اجازة او حقيقة كما يستلزم اليها ان يجعل هذا الجواز في مفعولاً ينفصل
 بغير الاسناد الى حقيقة ثابتة كما يقتضي ما ذكرناه اسناد الفعل الى المعنى له والمفعول الى المعنى له وان جعله فاعلاً لا ينفصل
 الاسناد اليه مجازاً او ايالة اسناد الفعل الى المعنى له والمفعول الى غير المعنى له لا يبعد ان يحد قوله فاسناده الى الفاعل
 الى فعل التغيير وثباته على الظاهر الا ان الغلب من دفع ذلك من اجل ان ذلك الغير يشابه الى الظاهر ان وجه ملازمة
 الفعل لغير مأمولة بغير الاسناد اليه مجازاً وكذا يمكن كونه من الاسناد مجازاً من غير مأمولة الى اعتبارها به الى الاول
 في ملازمة الفعل بغير الملازمة بما ذكره من خفاء دلالة عليه وعدم الاصباح لا بد من توجه فكله موارداً الى وجه
 الملازمة ولزك في ذلك لكن ملاحظة ما به مأمولة اخذ في موضوعه فان الاسناد لغير مأمولة فاسناد
 يكون صرفاً الى غير الملازمة ومن جهة منهما ولذلك اعتبره المصنف في الايضاح متفتياً في ذكر صاحب الكشاف فقال
 المصنف فاسناد الى غير الملازمة مأمولة في ملازمة الفعل مجاز وقار صاحب الكشاف وقد استدل الى غير ذلك
 الاشياء على طريق المجاز المعنى استعارة وذلك لملاحظة ان الفاعل في ملازمة الفعل ثم قال المجاز العقل في اسناد
 الى شئ يتلبس بالنفس في الحقيقة فلم يعتبر ملازمة الفعل لاساساً واقتصر على تلبس الاسناد بمأمولة ولزك ان
 محمل ان يكون قصد تلبس به من جهة استعارة في الملازمة فليس هو التشبيه الذي يفاد بكان اما
 ان يجعل هذا وصفاً لا يلائم التشبيه هو ان كان مقصود الاول بقاء على الزادوات التشبيه من كان والكاف ونحوها
 انما وصفت لافاق التشبيه فطلق هو ان كان مقصود الاول بقاء على الزادوات التشبيه من كان والكاف ونحوها
 فاد بكان مقصوداً فادته اذ ليس كل تشبيه كذلك ولزك ان ينفذ اداة التشبيه فعل الاول ليس على تشبيهها
 بدو ان كان من بعض الوجوه فان يقال ان ثبت الرفع متجه لم يصدق تشبيه الرفع بالعلامه بل قصد
 اثبات لا يتم من لوازم الفاعل للربيع كما ثبت في ذكر من يصدق التشبيه فلات ركن التشبيه في ذلك المطلق لفظ التشبيه
 على التشبيه وعلى الثاني يجوز من تشبيه لكن ليس مقصوداً بالافادة بل المقصود نسبة الاثبات الى الربيع هو

كان

والنافية فانما يصار الى النسبة لما في هذه التسمية وهذا خلاف ما جعل الاستقارة بالكناية على ذكره السكاك كان
التسمية ج كون مقصودا وهذه النسبة قد بدت ويمكن الجواب عن الاول انه ليس عذبة في الجاز لان شرط الاستقار
ان الملا بس في كلامه والمبتدأ ليس ملاك في الخبر وكذا الموصوف للصنفية ما عرفت في الملا بس هو ان يكون
ملافا ملا بس للملا بس في المقبول والمبتدأ في المقبول في ان يكون المقبول في المقبول
ذكره المصنف في الملا بس ان ملا للمفعول بواسط لا يدرج فيه الرمان والمكان والسبب لان كل مقصود بواسط
وملا بس المقبول بواسط اوفى والاولى من عمل ذكره من غير المكان بناء على ان هذه اعم من الحقيقة وقوله المعتبر
عند صاحب الكشف لفرقة بذلك وجه آخر في الجواب عن الثاني معنى ان المعتبر ليس المستند اليه الجازي بالحقيقة
الملا بس المقبول الجازي والتلبس هنا قائم فان الاستدلال بسلطان الحكم كونه صاحب وكذا الضلال بالخطا
البعيد والعذاب بالمعذب ج يستغنى عن مونة تعميم الملا بس بوجه عليه لانه الاستقار في توجيه كلام
المصنف لا يشترط الاستناد الى الملا بس ملا بس لانه المستند اليه الجازي ملا بس للمفعول فالمقصود من نقل
كلام الكثر في انه لا يفي هذا السؤال عليه وهذا اذا اوجبه ما ذكره من التلبس على ظاهر الطلاقة والاما اذا قيد بكونه
من جهة اشتراكها في الملا بس فينتج عليه ايضا ولكن في عمل ايمان هذا ان قوله تعالى فما رحمت
عما رتهم فان العجالة سبب للدرج وقد جعل اشارة الى ذكره في رساله الكتاب الحكيم والاستدلال بالحكم الضلال
البعيد والعذاب اللبم ولما يقع هذا في الاخير اذا الضلال سبب للبعد والعذاب للالبام دون الاول اللهم
الا ان سكتك من النسب الاضافية واللايقية انما لم يذكر الوضعية من غير جبر ونهر حار لان المستند في الجاز
العقل يجب ان يكون فعلا او مفعلا فالواقع صفة لما فعل او صفة له ومصدره والالتفات خارج عما في فعله ما ذكره
وفي الاولين يكون الجاز في اسناد الفعل او الصفة الى المضمير مسانولها التعريف بلا شبهة فالذكر في الكتاب
تفريع على اثنين من حقق الجاز العقل في غير الاسناد من الاضافة والايقاع لكن جعل التوفيق المطلق بناء على تعميم
الاسناد للفرع واللازم ما في ذلك لا مضايقة عدم حقق الجاز في الاضافة والايقاع اذا الجاز في صورتيهما انما هو
في الحقيقة في الاسناد اللازم لهما لا فيهما وايضا مفعول الجاز العقل المذكور في مقابلة الجاز العقل في الاسناد
خاصه الجاز العقل ان ملا للاسناد والاضافة والايقاع ما عرفت المطلق بناء على جعل للاسناد مساويا للاسناد

هذا

ان

على ما سبق

واللازم

الاسناد في صورة الاضافة والايقاع لانه يكون التوفيق للجاز العقل في الاسناد خاصة وللاولى لانه ان يكون
نفس الاضافة والايقاع مجازا على ما هو الظاهر او لا فان جعل الجاز في صورتيهما هو الاسناد اللازم لهما
لانفسهما وعلى الاول يتبين ان يكون التوفيق للجاز الاسناد في خاصة لا المطلق لان المذكور في التوفيق الاسناد
الهم الا ان جعل الاسناد على محله النسبة وعلى الثاني لا يكون الجاز لان الاسناد اما صريح في الكلام او لا فانه ولا
يتحقق في مطلق الجاز العقل ان ملا للاسناد وغيره ثم ان على الاول اذا جعل التوفيق المطلق يتوجه عليه المذكور
في الكتاب انما هو الجاز الاسناد لانه قال ومنه للاسناد مجاز عقلي وجعل الاسناد في مطلق النسبة غاية
البعد وكذا جعل القسم اعم من المقسم من وجه اللهم الا ان جعل مرجع التوفيق قوله وهو اسناد الى مطلق الجاز
العقل المذكور في ضمن الجاز العقل الاسنادي وقد يكون كناية ليقال الجاز في صريح ايضا لان التسليم او قمت
في علي العموم صريحا وهذا الايقاع مجاز عقلي لا مفعول لا كلام في هذا الجاز بل في الجاز المكنى عن هذا الجاز وهو
اسنادا نحن معنى الجازية الى العموم فان التسليم انما يقع على التصديق كون في هذا التركيب مجازا لانه انما
ويمكن اسنادا في رجا يدعي لانه ليس فيه الجاز واحد هو المكنى الاسنادي لان ايقاع التسليم على العموم انما
يكون مجازا لانه كونه محمدا قد مر فظاهر كلام السكاك والمصنف فانه يفهم من ظاهر كلام المصنف اختصاصه بالاسناد
وكذا من ظاهر كلام السكاك حيث فسر الجاز بكلام المفادير الج و انما مر حذر الكلام على المصطلح وهو القول
كما يفهم من المتعارفين ليس التوفيق محمدا على انه ذكر فيه انه قديمنا ورحم الكذب لم يذكر اذ اوجب بقول الجاهل
لان عدم القول بالشيء ليس قولاً بعدد بل من ان قال لو قلت خلافا ما عند العقل امتنع طرده بقول الجاهل
فلو كان التوفيق محمدا لامتنع امتناع الطردية لان مبنى امتناعه على قوله في التعريف ولما يلدان
يقول بوجه عليه ما ذكره سلم له ان مناصف الكلام السكاك حيث حكم بانه لو قال خلافا ما عند العقل يدخل فيه
قول الجاهل فخر خلافا ما عند الحكم لوجه وعلى ما ذكر من تفسير ما عند العقل يكون قول الجاهل مقبولا
لما عند العقل اذا ثبتت الدبيع مما تصور العقل فلا بد من خلافا ما عند غاية ما يمكن لتسليم
من جهة رحمة الله لانه صرح بكلام السكاك في لفظه خلافا ما عند الحكم فابعد من اخرج قول الجاهل اذ قال
بحكمي الخليفة الكعبه دون قوله خلافا ما عند العقل فانه ليس في ثنائان افايدتان ولا يفتق في ذلك مضمون

مع

ص

موجه

ب

احديهما فيه خروج قول الجاهل بخلاف ما عند العقل لا ياتي في كلام السكاكي وانما ياتي في لود خله نحو كس الخليفة
الكعبه وربما يقال لم يقصد بقوله ما حصل عنده وثبت بحجها تصور بل ما ثبت عنده ولم ينتف وما حيله
العقل بالبداهة او بالنظر الصحيح فليس ثابته عنده بل مستنبط وقوله تصور الكواكب من تصور اللازم للتصور
يقال صورت الشيء فتصوره في قول الشاعر تراءى جوه الارض كيف تصور على ما هي ففتح المكان تصور
الكواكب المكان وجوه فلا يخرج قول الجاهل بخلاف ما ثبت عند العقل لانه منتف عنه بنظر الصحيح
ما ذكرت من تقدير كلام المصنف مشوكا وجه الاشعار انه يعجز عن السكاكي انه يجوز توهم
الجاهل بالكلام المتعارف بخلاف ما عند العقل عن خلاف ما في نفس الاول وساول ويلزم منه ان يصح توكيد بانساق الفعل
او معناه الى غير ما يولد في نفس الاول فيزاد في توكيد غير ما يولد في نفس الاول لكن لا يعني انه على بعد تسليم ما ذكر
من اللزوم لانهم ان يزداد في تعريفه غير ما يولد في نفس الاول لحوال ان ياد غير ما يولد عند المتكلم لان المسند
اليه في الجواز يجوز ان يكون غير ما يولد في نفس الاول وعند المتكلم ايضا وقد وجه الاشعار بانه يفهم من كلامه ان
مثل كس الخليفة الكعبه يكون المسند اليه خلاف ما يولد في نفس الاول وهذا بعد من الاول لان مثل عند
كس يكون خلاف ما يولد في نفس الاول يكون كذلك عند المتكلم ايضا مع انه لا يلزم من كون بعض امثلة الجواز كذلك
كون كلها كذلك والظاهر من كلامه عن هذا الاشعار عاروا ما توجه الاشعار بان المتبادر من اطلاق ما يولد في
نفس الاول فلا يصلح توجيهها للاشعار اصطلاحا بل توجيهها بالتقوية ارادة بقرينة فكره في مقابل الحقيقة فاذا
جعل الحقيقة اسنادا الى ما يولد عند المتكلم في الظاهر كان الجواز اسنادا الى غيره يقال في كونه قول عند المتكلم
منتفعا بالنظر الذي مولد كما ذكر في تعريف الحقيقة لكن صرح رحمه الله في المحقق بانه متعلق بمعنى الغير حيث قال
سواء كان الغير غيرا في الواقع او عند المتكلم وبين معنى التعلقين فرق فانه على الاول سعيد ثبوت الفعل
لما يولد بكونه عند المتكلم وغير ما يولد بكونه مطلقا من هذا القيد متناو لا ياتي غير ان في الواقع لا عند المتكلم وعلى الثاني
بالعكس يجوز ان يكون غير ما يولد بالمعنى الاول غير ما يولد بالمعنى الثاني وبالعكس بانه اذا زعم المتكلم في شئين
اتحادهما وانما ما يولد فيصنف على احداهما غير ما يولد في نفس الاول عند المتكلم وهو الشيء الآخر فلا يصح عليه
انه متغير عند لانه عينه عند وكذلك اذا زعم في شئ انه ما يولد لكنه خلاف الواقع فهذا الشيء غير ما يولد في نفس الاول

وليس غيرا عند لانه عينه عند ويمكن ان يقال لم يقصد بغير ما يولد في الحقيقة وانما قصد به معنى
القول ان شئ لم يكن له كما تقول ضرب من شئ غير ذنب لانه ذنب لانه شئ متغير لما هو ذنب فامل
وح يدخر نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم من اطلاقه وهو ان ثبت الربيع العقل فعند ما ذكر في السؤال من قول
الجاهل ان ثبت له العقل الاول وايضا ما يذكر بعد من قول الجاهل المدرك في اسق يعلم قريبه على الز
المراد بقول الجاهل الذي حكم بوجوبه وكذا اراد بقول المعتزلي ما سبق ذكره في تعريف الحقيقة وهو قوله
خلق الله الافعال كلها لمن لا يعرف حاله وهو محققها منه لا ما ذكر في السؤال من قول المعتزلي بقرينة انه حكم بعد ذلك
الاخراج ما في السؤال ولا يهمل ما ذكر سابقا من اطلاق قول المعتزلي وجه ظاهره فانه دفع ما ينضم انه ان اراد بنحو
قول الجاهل في الجواب ما ذكر في السؤال على ما هو الظاهر ففاسد ان اراد فيه خلافا للظاهر وكذا حال
قول المعتزلي اذ لم يلقن اعاد رحمه الله كلامه اشارة الى انه يجوز معطوف على نفس المجزوم لا و فوج
معطوف على مجموع الجازم والجوهر والافاعاد بها بما يحل بالمقصود وهو مفهوم الملقى للعلم والحق وهو يتوقف
على وقوف اوفي سياق النفي لتفيد العموم ان في احد الامر من والاعادة في وجهها عن سياقه لانه كونه مجموع
الحازم والمجزوم معطوف على مثل فيكون المعنى على احد النفيين وما ذكرنا يصلح ومما لهدم اعاده المصنف
واما اعادته رحمه الله فاعادته لاعتدائه الى ما ذكرنا وانه المبدي والمعيد وجه الدلالة عليه لمن قال
بما يولد توجه ارادة وان افعله الشعراء السامر ونسب طلوع الشمس وغروبها كل يوم بذلك قال بانه المبدي والمعيد
والمتنق لان ذلك دليل اسلامه والمسلم يقول بهذا اولان من قال بذلك قال بهذا لعدم العايد بالنفس
وايضا كونه الاعاء بوجه و ارادة يدل على كونه متقيا وكس طلوع الشمس وغروبها بوجه يدل على كونه متفيا بمبدأ
معيد وما يقال من جمع هذا اسنادا بمنزلة الجاهل بغيره انما هو قبله على العكس بل قدح بان الحال على الصلاح
والاسلام اصلي واسلم اما حقيقان وضميما لا يخاف انه يجوز ان يكونا حقيقتين عقليتين ويجازي
عقليتين ومختلفين كواثبت العقل فصار الربيع واحي النهر اطاعة او فلان فانفسد الوضع فعمله لن يكون لاجل
ان المصنف انما ذكر الجواز الاسنادي لا الاساسي والاضافي اولانه على الحقيقة والجاهل على نفس الطوف والخيار
عند لانه الحقيقة والجاهل العقلين انما يوصف بها الاسناد لا اللفظ وكذا المراد بشتاب النان لا

ما هو المفهوم من اطلاقه
وهو ان ثبت الربيع
دون ما ذكرنا

واجري ما اوردته
في قول النهر اطاعة

ان شباب الشخص حال فاقه به معنى لنرى شباب الزمان بما يكون له من طراوة وما يتوهم فيه من القوة حيث
ينفي الاشجار والنباتات ويحذف تلك لا بما ذكر من ازدياد قوت الارض فانه حال الارض او قوتها لا الزمان ولكن وجهه
بان محل الازدياد على المتعدى ويجعل مضافا الى المفعول والازدياد الزمان للقوى او قوة الزمان يزداد
موجبها القوى او بان مراد حال يكون للزمان عند ازدياد القوى **ففيه اشكال** وهو ان لم يشرط في الحقيقة
والجهاز العقلية كغير المسند فعلا او معناه محو ان يكون محلا وفي وصفها بالحقيقة والجهاز اللغوية نرد لان
اخذ الكلام في توينها يتنفي لنرا توصف بها ويتوهم الجواز المنفرد بالكلية الاستعارة وغيره والاستعارة
الى التفصيل وغيره مع ان التمثيل وكب قطعاً يقتضي صوار وصف المركب بها اما بالجواز فلو جوب صدق
للقسم على الاقسام اللهم الا ان يجوز كون القسم اعم من وجه واحد لانه تفسير الجواز بالكلية وما يار مثل ان باعتبار
الاعم الاغلب او انه توفيق لنوع من الجواز غالب الوقوع واما بالحقيقة فلان كل ما يوصف بالجواز باعتبار الاشجار
في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعارة في الموضوع له لانه لنرى الجواز مستلذا للحقيقة نظام
وان لم يحل فلا شبهة في لزوم المعنى الحقيقي للجواز وان مقتضى وجوب جواز وصف اللفظ بالحقيقة باعتبار الاشجار
فيه وقد سمي جواز وصفها بها بوجهين آخرون احدهما انه يجوز ان يكون باعتبار ما فيها من المفردات وصفاً للشي
موصفاً لجزء لقولهم ثوب اشكال ونظرة اشباح موصفاً لجزء بالحقيقة او كان جميع مفرداته مستعملة في غير
وصفت له او بالجواز اذا استعملت في غير او البعض في عينه البعض في غيبة لانه يصدق على الجميع حيث
ان مستعمل في غير الموضوع لان المركب من الموضوع وغيره والثاني ان مقتضى لزوم المركب موضوع بالنوع
مستعمل لنكون استعماله في الموضوع له حقيقة في غير مجاز الكلف واللازم الحكم وتوينها بالكلمة اما المفرد
لانه عدم الوضع في المركب او للتردد فيه فاخذ ما هو المتيقن واحداً بالتردد وفيه على الغائب اولاً ولنقطع
بأن وضع في المركب لكنهم اكتفوا بما هو الاصل لظهور ظهور حكم الفرع بالمعيار وذلك لنرى هذا الوجه الكا وجه
للاشكال بانه لا اشكال وصف المركب بها اشكال اعصار الاقسام في الارض لا ابتداء الاعصار على الوصف
في القرآن كثيره ذكره الروي على جملة الكروا وجود الجواز العقلي في القرآن ولنا قدم للاقسام لا الحكم فلان
ان لثمة لاخص القرآن **نصب على ان مفعول به في الكشف ان مفعول به اي كيف سحر انفسكم يوم القيامة**

نرد ان

ب

وموله ان يتقن على الكفر ولم يوسوا وحوار لنرى كثر ظاهراً اي مكلف لكم بالسقوى في يوم القيمة ان كثرتم في الدنيا ويجوز
ان يتنصب بلختم على ما قبل قد تم وقوله يوم يحمل الولدان يعني لم يحل له لان يوم القيمة او نصاً بتقدير اعني
والظاهر لنرى كثره مستغنى عنه ومنه ان النهر فضل لانه ليس فيه اسناد او اوهى بل ليعلمها وفصل قوله ليت
النهر جار لانه ليس فيه او اوهى اصلاً ما لم يورد لم يقل بالمسند اليه لان قيام المسند بما هو المسند اليه في الواقع يعلم
ليس مستغنى عنه فلو ذكر المسند اليه ليجب ان يوجب العلم اليه اي من جهة الفعل اشارة الى قوله عظامه
وجهه ان يحل غير اعني نسبة الاستحالة الى القيام ويجعل الاستحالة لازمة ولا يلزم صحة كون العقل في علمها بل
يكفي كونها فاعلاً للاستحالة المتعدية على ما ذكره وان العسر كما يكون فاعلاً لمعنى الفعل المذكور محو طاب نفس زيداً
كونه فاعلاً لمعديه كواستاء الاثامه فان الماء فاعلاً للملأ لا لامتلاكه او لانه مخوفنا الارض عيوننا فان العيون
فاعل للتحقق لا للتفكير **موقوف فاعلاً او مفعولاً** اما فسر موقوف بالحقيقة عوف الفاعل او المفعول للحقيقة لانه لا
خفاء في موقوف نفس الاسناد فانه له معنى ظاهراً معلوماً فلا تنقسم موقوف الى ظاهري وخفي واما مجرى الحقائق
والظواهر في موقوف الفاعل او المفعول الحقيقي واما الموضوع بانه لا يلزم لكونه للجواز حقيقة واما لانه لم يكن له
فاعل او مفعول حقيقي فليس به لان الكلام في الموقوف لا في الوجه وموقوف الشيء لا يوقف على وجهه اي قول
ابن المنزل في الايضاح انه لان نواسخ قبل موقوفه لا في المفعول فلا حاجة وقيل ان لثمة في اللفظ في الايضاح ليس
عليه معنى وله اعلم حقيقة الحال وكان ادوع في قوله لما ادوع من ذقن الحسن الى وجهه دفع لما يرا اي من نوع مخالف
منه في البيت في ما استمر ان المعاد مثله الكرامة والطباع محبوبه على معاداف المعاداة وكثرة المساند بقدر
الحمد وذلك انه بكل نظر يرى حسناً آخره حقيقة اخيراً من ذقن جباله فاعلم ان ذلك اي اقدم في نفس تقدير ذكره
اشكالاً والنظام ان ما على وجه ان العبد خالق لا فاعلاً للاختيارية فالتقدير عند الشئ اقدم من لثمة وعلم ان يقال كثر
نسبة الفعل الى الفاعل حقيقة لا يتوقف على كونه مخلوقاً فانك تقول ضرب زيد وادع ردموا بلداً كذا حقيقة مع لثمة
الضرب والاعدام مخلوق الله تعالى بعد ان ينسب الاعداء الى النفس حقيقة مع انه مخلوق له تعالى لا النفس بهذا
الحال يشهد الى قوله في الخ خيرة الصيرة وتوسط الواديز اسمها وخيرة التاكيد للصوق كقوله وكنت مما
سهمي الوعيد وقيل الاول الى الخ على تجويز الواد في المضارع المشبث او على تقدير البعد اي وانا مضرب والخبرة

محمود ف ان صيرته هالكا وقيل الواو لعطف احد الطرفين على الآخر على تقدير المعطوف المضمر و قد ذكرنا في سطر
على صيرته والعدول في المعطوف على المفارغ لقصد الاختصار والاختصار **قوله** فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي
يرجع اليه الفعل ان اراد هذا المعنى ما وضع له لفظ الاقدام والتعريف فاذكرنا وجهه يستلزم ان لا يكون محذورا في
اللفظ نفسه مسلم لكن وجهه ممنوع والاستدلال على وجهه بوجهه التقديم والصيرورة على الحقيقة غير مستقيم وهو
ولنا اراد به ما هو المراد والمقصود من الكلام وهو ظاهر من قوله المعنى الذي يرجع اليه الفعل وهو التقديم لا الجرح
فوجهه مسلم لكن استلزامه لعدم الجواز في اللفظ ممنوع وكيف والمعنى الحقيقي للفظ هو الاقدام وهو غير التقديم ضرورة
وغاية ما يمكن لنقل الاقدام الحقيقي المستدل الحق مجازا حاصل معناه ومحل مواده التقديم لا الجرح فالتقديم
منها معنى حقيقي للاقدام المستدل الحق مجازا فوجهه معنى الاقدام الى التقديم ملاحظ التجوز في الاسناد فان رجوعه
في شرح الفتح والاصل في كلام الشيخ اقرب الى الصواب بالمطالع مقصود الكلام اذ ليس القصد منها الى اقدام
بل التقديم وصيرورة على ما صرح به الشيخ وفما لا يتوهم من اعتراض الامام يعني ليس المراد منها اقداما وتصيرا
يطلب فاعلا وانما هو موصوف مقدمه للتحقق الموصوف هو التقديم والصيرورة انتهى كلامه يعني لنذكر كونه
لفظ الاقدام والتصير لكن لم يقصد بهما الى اقدام وتصير محققين بل اليها موصوفين وان لم يوجد الم يطلب الفاعل
فان دفعنا فاعله من المعنى الى كونه اني انه اذ لم يكن هناك اقدام بل قدوم كان هناك مجاز لغوي في السند لا عقلي في الاستناد
وذلك لانه لا يلزم من استواء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم الجواز في اللفظ بل انه مستعمل في اقدام موصوف
لا يقال قد ذكرنا في التخييلية مجازا على قول السكاك ان الاظفار لم يوضع الا للاظفار المحققة واستعمالها في الموصوف
يكون مجازا فالاقدام في الموصوف يكون مجازا لانه يقال استعمال الاظفار في الصورة السببية بالاظفار المحققة ولا شك
في كمالها فلم يستعمل الاقدام منها الا في الاقدام الحقيقية الا انه موصوف مفرغ من الوجه وانما يكون مثل الاظفار لو استعمل
في او موصوف سببية بالاقدام الحقيقية وليس فائدة ذكر الاقدام مستعملا في اقدام موصوف مع ان الموصوف
هو التقديم في المبالغة في مدخله الحق في التقديم حتى جعل مقده اذ لا شيء او خلة مدخلية التقديم من المقدم بل انه
هو الموصوفه ومتر عجاج حصول هذه الغاية الى توهم مقدم وفرن وجهه وعلا اسناد الاقدام الى الحق حتى
يشارك اقدام موصوف مقدم موصوف انتهى كلامه كعاج اليه وينقل الاسناد من الحق فغاية

مما معنى حقيقي للاقدام المستدل الحق مجازا فوجهه معنى الاقدام الى التقديم ملاحظ التجوز في الاسناد فان رجوعه

الوجهية

مدخلية

ح كعاج يوجد فاعل حقيقي بحيث اذا اسند اليه يكون حقيقة وتوهم ما ذكرنا من عدم الاحتياج الى نقل الاسناد عن
المقدم الموصوف قول الشيخ لا يستطيع في توصيفه وبذلك لنترجم له فاعلا قد نقل عنه الفعل وجعل للوي ووجهه
فان قيل التقديم او حادث لا بد له من اجاد وموصوف يلزم من وجهه وجهه الاقدام والمقدم فكيف يصح ما ذكر
ان الموصوف هو التقديم ولا اقدام موصوف بغير المراد بالاقدام منها او عالج يطلق عليه الاقدام في العرف فانك اذا
ذكرت زيد اعلى ذلك الى موضع ادخله اليه او خرجت به وجرت اليه بقا انك اقدمه هذا الموضع ولا شك
هذا الاقدام ليس لانه لوجهه التقديم وقد حجاب بان الاقدام وان كان موصوف في نفس الاقدام لم يقصد
وقال اقدمي بل كحق ولم يلتفت لخطا اليه اصلا فامتنع ارادة الاقدام بقوله مناهي عما حجب الى مقدم والاعتبار
وانت خبير بان هذا بوجوب التجوز في الاقدام وربما يفهم من قول الشيخ هذا ان الجواز العقلي لا يجب لنكون له
حقيقة عقليه ومناهي لاشبهه به اصلا ولا يرد عليه احد من قطع بيانه انما معنى في هذا الكلام وجهه فاعلا
حقيقي لنقل الاسناد من الفاعل الجازي ونقل الاسناد من الفاعل بشيئونه اوله فاصلا يرجع الى تقديم
الحقيقة للجواز وقوله هذا حكم في هذا المعنى وقوله سببا ليس هو واجب لنكون للفاعل فاعله التقديم اذا انت
فعلت الفعل الى صارت حقيقة محتمل ان يكون مراد فاعلا في التقديم قد اسند اليه اوله ونقل عنه الى الفاعل
الجازي واذا نقلت من الالف الى الفاعل صارت حقيقة فبما المحتمل على الحكم بعبارة اخرى قوله ان بقا كانت
وقوله اللامع فالحق فبما ان كثر على الناطق ولكن سوق كلام الشيخ حيث ذكرنا الموصوف انما هو التقديم والعبر
بنحو ان نفي الفاعل الحقيقي راسلانه اذ لم يكن اقدام لم يكن مقدم **قوله** وكذا لا معنى لقولنا خلق من خلق يخلق
قد يافس فيه بانا لان عدم صحة ان يقال خلق الابن من ابيه قال له تخلفكم من نفس واحدة **قوله** كالاستخدام
فيل هو استخدام ملامع للتشبيه ودفع بان شرط الاستخدام ان يكون للفظ معنيان وليس للنهار معنا معنيان
لان النهار الذي ادعى كونه صايا ليس شيئا غير النهار وقد وجهه بان ليس القصد الى التشبيه كما يقول الاسم كزيد
وجواب لنزني من الاعتراضات يتار اذا كان المراد بالربع حقيقة الربع لم يكن اسناد الانبات اليه حقيقة ولن
ادعى كونه للربيع قادرا على ان لا يات بالانبات اما سند حقيقة الاربعة فادعاء ولا يمكن لنقل القصد
بالانبات او معنى شبيه بالانبات الحقيقي كما هو من سبب السكاك في التخييلية واسناد هذا الاول الفاعل الادعاء

حقيقة لان السكال صرح بان الالبات معنا او محقق واذا لم يند الادعاء المذكور كونه اسنادا لالبات بل الابع حقيقة
فصحة في نفي الجواز العقل نظم في سلك الاستعارة بالكناية يكون غايها ولا يبعد لنقل اذا ادعى الراسع قادر
مختار لبيع اسناد الالبات اليه فينبغي ان يثبت قدر المحاراج في حكم هذا الاسناد ولا تصفو عن شوب **فاما** اعتراض
قوى ومواز قسم الجازم الى الجواز المسل والاسعارة ونسبها الى المصحة والمكينة فيكون المكينة مجازا لغير
في قول الهند مستعمل في الموت بادعاء السبعة لم يكن مستعملا فيها وضع بالتحقيق وفي غير ما وضعه بانا ويد
والجواز عند ما استعمل في غير الموضوع بالتحقيق **وبما** منهم لم ينف على هذه السكال فان قيل يجوز ان يكونوا
واقفين عليه لكن اجابوا بوجه آخر فقالوا بهم هذا يدل على المراد بالعبارة جعلها استعارة بالكناية هو
الصاحب الحقيقي لها وبالنها وهو الصائم المحتق وبها ان نفس العلم حقيقة وبالبيع هو الواجب تعالى حقيقة **فاما**
مع الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا احق وان لا اعتبار بالراجع الى المسند اليه لذاته غير راجع اليه من حيث **مسند** اليه
لان راجع اليه من حيث الوصف في ان الامور العارضة وحسب انه مسند اليه بالاعتبارات الراجعة اليه لذاته
محل بحث وتوجيه لزم له بالراجع اليه لذاته ما يرجع اليه لا بواسطة الحكم او المسند فتقوله لا بواسطة الحكم تفسير
لقوله لذاته وقيل انه يلزم لزم كونه البيان اعم من المبين لان الراجع اليه لا بواسطة الحكم لزم لزم راجع اليه من حيث مسند
اليه ولا يرد سبل يجوز ان يفيد بالحقيقة المذكورة ثبوت السابق ويمكن ان يرجع الضمير في لذاته الى المسند اليه
ما هو هذا الوصف فيرجع الى الراجع اليه من حيث هذا الوصف **قوله** اما حذف قدمه لان لا يرتب عليه من
مقتضيات الاحوال ما يرتب على الذكر في تنكيره وتثنيه وتثنيه وناخير مكان تقديمه اول في طريق التعليم
وما ذكره رحمه الله من انه عبارة عن عدم الالبان الخ فينبغي عليه لاجاد شكك لزم عدما سابقا فلم عدم لاحق
فلم لم يعتبر الاصح مع ان الحذف عبارة عن عدم اللاحق لانه اسقاط ودفعه ان عدم السابق هو الاصل
اول مع ان الواقع منها هو عدم السابق لان المحذوف في الكلام لم يكن موجها فيه اولا بل لم يأت في الاصل
ما عباد الاصل والواقع اول من ملاحظه في دلالة العبارة مدح وفوق مدلولها وذكر سبل لزم الانسب
هذا النفي ان الذكر لاصالة لا يستدعي وجوب نكته زائدة عليه والحذف طائفة الاصل استدعي نكته باعنه عليه وفيه
ان نفس الاصل نكته باعنه على الذكر كير النكته لباعنه على الحذف فعدم استدعاء الذكر نكته زائدة على اصالته

اصالة لا يوجب ان يكون ادنى في استدعاء النكته من الحذف ويمكن دفعه بان الاصل وان كانت نكته لكنها
نكته ظاهرة بمقتضى نكته الحذف ليست كذلك والحذف يقتضي ايرين اراد ما سوى حذف الفاعل
في المبني للمفعول كما استدل به لا يحتاج الى الغيبة بل الى الوضوح الداعي معط ولا سعد ان يقال لا يفهم حذف الفاعل
في هذه الصورة من اطلاق الحذف لان ما يطلق حيث يصلح لتقدير المحذوف في هذه الصورة لا يصلح له
اصلا ويؤكد انهم اطلقوا القول بان حذف الفاعل لا يصلح وما سدد كمن حذف الفاعل في هذه الصورة
لا مانع ما ذكره بان لا يفهم من الاطلاق وقيل معناه انه حيث نظر الى ظاهر الغيبة اما ان يريد لغير الغيبة
ظاهرا وباطنا وكونه عند ما ينظر الى ظاهره لا ما ينظر الى باطنها وهو المراد بالحقيقة فالظاهر ان خالف عن التحصيل
واما ان يريد كونه عند ما ينظر الى الظاهر الذي هو الغيبة فالفرق بينه وبين الوجه الاول ان وجه في الاول عدم
البحث عن الالحقة باعتبار ان ركن من الكلام ولم يحتمل في التا بعدد سطر الى الحقيقة بل انما حوز بالنظر اليها
باعتبار جواز تعلق غرض فني فالفرق بوجهين **واما** حال بعيد لان ما ذكر من العدول ليس محققا بل على
التحصيل لان تحقيق العدول سوفق على كونه الدال عند الذكر هو اللفظ معطو وعد الحذف هو العقل فقط وليس
شي منها متحققا بل الكلام من موطر في الدلالة على العدد من كلامه انما يقول ولا عند الذكر الى انما يقول الدال عند
الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه طريق الحكم لا يوجب وثباتا في ما يصعب لانها في كان وجه الصحة ان الكلام في الدلالة
اللفظية فالمتصور في ما هو اللفظ معطو وهذا لا مانع لزم كونه للعقل من موطر في ما هو الواقع ولا عند الذكر كونه الاصل
بالكلية على اللفظ فتقار الى العقل في الدلالة ولا عند الحذف على العقل لان الصفة في الدلالة اللفظية لا يقال فكيف يصح
ما ذكره من الاعتماد عند الحذف على دلالة العقل مع انه لا يوصف بالدلالة اللفظية اصلا لان هذا بناء على الظاهر وما
ذكره من حصر الدلالة في اللفظ ساء على الحقيقة على انه لا مانع من نسبة الدلالة الى العقل باعتبار ان مد ظاهرها هو العلم
ما ذكره من وجه عدم التوقف لاسماء العدول بسبب ان الدال عند الذكر ليس هو اللفظ معطو فان قيل
ان الدلالة اللفظية لا يوصف بها الا اللفظ لكن وجوبها عند الحذف بل عند ولا عقلية على المحذوف من غير حاجة
الى اللفظ المدلول وليس اعتبر الدلالة اللفظية عند فني ما كونه بابتة للكلام بواسطة القرائن يقال انما
في العادة فهم للعاني وتفهيمها من اللفاظ حتى لزم المفكر ما جى نفسه بالفاظ تحفيله كان الدليل على استند اليه

المقام واما توهم المنع فما ذكرنا ان محذور من هذا الفاسق عام الشبهة باعتبار ان محورها فيه في نفسه لاني
هذا المقام لان القرينة مما دللت على اختصاص سبب المقصود وهو كمال احد فسطوط يظهر مما ذكرنا ان محذور
النسبة في التوجه الصحيح ليس معنى محورها للمقصود وغيره يعني به وهو انه اذا كان مقتضى الذكر هو محذور
النسبة للمقصد مع ارادة التخصيص بمعنى منه فما وجه قوله عام النسبة الى كل مسند اليه ان كمال يصلح ان مسند
اليه هذا الوجه فيكون مسندا اليه له ومحذور النسبة لا يقتضي ا يصلح له كاف في ذلك والحوار ان المراد من كل مسند
اليه هو المقصد او ان ما ذكرنا من حالات المقضية للذكر فلا يخفى ان يكون المحذور لبعض ما يصلح له من المقصد
وارادة التخصيص معين من هذا البعض مما مقتضى اخرى لم يذكرنا وهو ايضا حكم يقال حاصل الكلام هنا
ان توفيق المسند اليه لاجل انه يوجب تخصيص الحكم لان تخصيصه بحسب تخصيص طرية وتخصيصه بوجوب
اتية القابضة ولا يخفى ان المسند اليه طرية فاللازم ان القابضة حتى يوجب تخصيصه بناء على ان تخصيص طرية
الحكم بوجوب تخصيصه بل المسند اليه اللازم هو الحكم ولا يتصور تخصيصه متوقفا ولا يتوقف المسند اليه المذكور في
الكلام فبناء على الكلام على كون اللازم حكما ليس كما ينبغي ولا اقرب ان يقال تعرف المسند اليه كما يوجب تخصيصه
الحكم الذي هو القابضة بوجوب تخصيصه لانها موجه كمن افادته اتم فان لازم القابضة في قولنا نريد حافظا للتورية
مخصص بالنسبة الى اللازم في قولنا شي ما هو محذور وان القابضة في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني لانه مقتضى
مختلف تخصيص النكرة قد سبق الى التهم انما حسن التهم الفرق بين التخصيص بحسب الوضع وعدمه لوتساويا
في مرتبة التخصيص وليس كذلك لان المعروف اشارة الى يوجب الخطاب من المعين من حيث انه معين واما النكرة
فلا اشارة فيها الى معين من حيث معين اصلا وانما هي عبارة عن او معين في الواقع وبينهما بون باني ويمكن ان
يقال قصته الى ان كليهما مستعمل في المعين لكن التبيين في المورد داخل في وصفها كونها موضوعا للمعين من حيث هو
معين بخلاف النكرة فان التبيين لم يطر في وصفها بل لا سيما فيها انما هو بحسب الاستعمال وقد يترك
الخطاب مع معين ذكره رحمه الله في شرح المفاتيح قوله وحق الخطاب ان يكون مع معين من حق العبارة ان يكون
المعين متعلقا بهذا الخطاب لا لاخطيب مع والخطاب مع فقولنا هنا اي الخطاب مع معين لم يرد على حق العبارة
وما يمكن من توجيه كلام المفاتيح في الجواب ان يجعل قوله مع معين متعلقا بالخطاب لا بالخطيب فلا يمكن هنا ولا على ان لا

س

الاسباب منها ان يرجع ضمير غير الى فاعل يترك تحتها للمقابلين المتروك والمأني به يقال يترك الخطاب
مع معين الى غير هذا الخطاب او يترك المعين في الخطاب الى غير المعين وكان رحمه الله اراد ان يحافظ على عبارة
الايضاح وقد يترك الى غير معين لكن كان يمكنه ان يحفظ مع رعاية مقتضى المقابلين ما ختيا ما ذكرنا من العبارة
التي هي لكن الاوجه سهل **قوله** على سبيل البدل وهذا ظاهر اذا كان ضمير الخطاب وادعا او شئنا انما اذا كان
معنا فانما ظاهر انه اذا قصد غير المعين مع جميع الخطابين على سبيل التمثول الى تناسلت حاله العظيم في الظهور
قد ينشأ فيه بان صدق الشرط لا يقتضي وقوع المقدم فصدق قوله ولو تدرى مع ما حذف من جملته اعني
لرايت امر اقطعا وكجو لا يقتضي وقوع مقدمها وموردية كل احد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل
الشرط لكان المقصد خطاب تدرى الى المحذور على حال ظهور شناعة حاله وقباضه امرهم لدا لهما على ان يظن
حالهم لا يختص بروية احد دون احد بل كل من يراهم فخطبهم وكلام الحق يحتمل التعهيد مان يراهم فخطبهم
اوهم وقباضه شانهم ووصف الحال بالقطعة في قوله حالهم لم يقطعة باني عن هذا التوجيه مسبقا لغيره خذ
مضاف لوصفيه اي فظاه حاله العظيم او حاله العظيم من حيث فظاهتها بالضمير الغائب
كان المناسب ان يحترز عن الاضمار بل هو فظاه الامم العمد الخارج ايضا لانه ايضا اضمارا نانيا وكان نظرا الى
انه لا يلزم في العمد تقدم الذكر وكفى العلم بالمعروف واما في الضمير الغائب فلا بد من سبق الذكر به ما واثبت
خبريا بالاضمار نانيا يكفيه تقدم العلم غير حاجه الى تقدم الذكر اللهم الا ان يقال الاضمار نانيا انما يصح او
يحسن اذا كان بعد الاضمار ولا يمكن ان يكون بعد ضمور في الجمل فليس بالمر بعد التسليم اشارة الى تقديم المنع
وهو ان يقال لان امصار الاسم المختص في العلم فان الضمير مختص به يقال وليس على الوقوم منه واما باني
في تقع من هذا المنع بالنظر الى المقصود فان مقصوده ان يلد ان قوله باسم مختص يعني بما سبق من القيد ومجمله
دخول الضمير في الاسم المختص وعدم خروجه به لا يقتضي في هذا المقصود لانه لا يخفى بالاختصاص بالقيدين السابقين
ايضا فلا يمنع من اخذنا منها لان معنى الاشارة ان يحصل ما لا بد من لوجوبها او باحد ما مع دخول في الاثر
لاظهار الاشارة وحاي بان الظاهر ان المراد بالاسم المختص يكون اختصاصه بطريق الوضع والضمير ليس
كذلك لانه موضوع لدلت له الاعم الكامل واختصاصه انما هو باختيار الغلبة وليس ان المراد الاختصاص في الجملة

في المقصد بوجوبه

او بحسب الاستعمال هو محج باحد القيدتين الباقيتين بناء على ان مفهوم كل بقا لنظر الى الاحضار بعينه ولا
كان بالسط الى الموضوع العارض بحسب الاستعمال فليس الاحضار ابتداء واذ كان خارجا بامداد من الآف
لم يكن الاخير متبينا لانا نقول هذا موقوف فيه اشارة الى انه لا حسن هذا التفسير لانه لا بد من
اعتبار معنى اوله في معنى الابتداء كما في اختيار سابقا وما يستعمل عن البعض لا يقال ان كليل يطلق
الابتداء على كليل بواسطة قولهم ان الموضوع مستند الى تعالاه ابتداء او بواسطة لان تعالاه
فداعتبه الاولوية ثم لان معنى الاستناد ابتداء انه مستند اليه اولا ومعنى الاستناد بالواسطة ان الاستناد
الى شيء آخر اولاهم اليه تعال ولا يستقيم هذا الاعتبار ايضا لانه ليس معنى الاحضار بواسطة فيما ذكر من
الصعود الى الاحضار او لا يبنى آخر ثم واما فسر الابتداء ابتداء بنفسه ثم فسر هذا التفسير بنفسه لفظ
ولم يفسر ابتداء بنفسه لفظ ليس يبنى ويوان فيما قبل الاحضار بواسطة انما هو الاحضار بنفسه لا بنفسه لفظ
لانه في الحقيقة احضار ما كوا سطة ايضا لا يقال المستند اليه انما هو اللفظ لا المعنى كما تقدم في صدر احوال الاستناد
الخبرين فاما معنى قولهم نفس لفظ لانه تعال المستند اليه وان كان هو اللفظ لكن المحضر هو المعنى جانا قول
احضار على صنف المضاف اليه او الاستخدام وقد عرفت ما ذكرنا وجه بعد هذا التفسير او لا وجه عدم الملازم
وثانيا من وجه نفس بنفس لفظ والثالث من المفهوم الظاهر من الاحضار بنفسه لفظ ان لا يتوقف
على شيء آخر لكنه موقوف على العلم بالوضع ولو لم يتقدم هذا بعد لم يبعد الرابع انما كان احضار ابتداء احضار
بنفسه لفظ لم يحسن تقييد ذلك باسم محض بل بطور ركائنه والخاص بالاشارة اليه بقوله ولو اراد ذلك الخ
لا يقال التزام بين المعنيين ممنوع فضلا عن الاتحاد فان المضمير للمكمل او المضاف لم يفسر كل منهما مدلوله بنفسه
لفظ مع انه ليس محضابه وايضا الاحضار بالاحضار بالاسم المحض وليس بنفسه لفظ لتوقف الاحضار
به على اللفظ الغلبه وموضوع الاستعمال لانه يقال الاحضار بضمير المكمل او المضاف ليس بنفسه لفظ لان ما
له هو المفهوم الكلي والاستعمال هو الجزئي فاحضار يتوقف على اعداد الوضع ايضا وقد سبق في المراه الاضطرار
بحسب الوضع فلا يكون اللفظ محضابه وقد يجاب بان الظاهر ان المراه بالاسم المحض نفس هذا الاسم المحض
على وزن بنفسه لفظ ومعناه معناه وايضا فلا لازم مما ذكر ان يكون الاحضار بنفسه لفظ احضار من بالاسم المحض

منه ان لا يكون
مع التناظر وهو لا
منه ان لا يكون

المحتص منفع الاسم لفوا استعمال الاحضار عليه ولا يصح عن ثوب لان لنا سبيلين فوق من الاحضار بالاسم المحض
وبنير الاحضار بنفسه بان التام احضار وما ذكر من كون الاسم لفوا فانما يتم لو كان الاسم فانيا والا فذلك الاسم يجوز ان يكون
لحقيق الماميه بهذا ولا يبعد لزوجه كلام هذا القائل بما وافق ما ذكره رحمه الله ولا يجز عليه شيء مما ذكرنا وهو ان
يقال احتراز بالابتداء عن المضمير الغايه والموقوف بلام العهد الخارجي لان الاحضار فيها بواسطة تقدم الذكر
فكون الاحضار فيها ثانيا لا اول مرة وعن الموصول لانه بواسطة العلم بالعلم ان العلم بثبوت العلم لان
الموصول موضوع لما عده ثبوت العلم فالاحضار فيه ايضا ثانيا لان هذا المعنى لا يحتاج الى توسط الواسطة
بل ذكرنا محل الا ان المضائق في العبارة بعد وضع المراه ليست من ابر الحمل لان اللفظ الموضوع للمعنى
انما هو العلم فيل سلفنا ذلك لكن انما يتم ما ذكر لو كان المذكور الاعلى لكن الاسم المحض لا يلزم ان يكون لفظ
موضوعا للمعنى كما هو في الجواب انه قد سبق ان المراه بالاختصاص ما هو بحسب الوضع طرح للعرض وايضا
ما لا يتوقف الاحضار فيه على شيء بعد العلم بالوضع على ما هو معنى الاحضار بنفسه لا يكون اللفظ موضوعا للمعنى لان
ما وضع لفهمه على استعمال المعنى لا يكون الاحضار فيه بنفسه لفظ بالمعنى المذكور وما وانت جدير بان بناء ما
ذكره على ما اشتهر ان المعارف غير العلم لم يوضع للمعنى بل للاستعمال فيه وهذا ما يذكره الرضى بقوله
الموقوف ما وضع لشيء بعينه وهذا منهم ما على القول عن الوضع العام من خصوص الموضوع لانه حقيقة بنفسه
المحقق فان هذا مثلا موضوع لكل من رايه وضمير المكمل لكل سلك وضما وصادق لا يلزم اشتراك لابتداء
على تقدير الوضع ولا يجوز في استعمال اللفظ في الجواب لانها غير الموضوع لخواجيات المعينة الخاصة فلما كان الموضوع له
لكن لو حصل في وضع اللفظ لهما او عام لو حصلت به الخصوصيات بكونه مشارا اليه او متكل مثلا كان الموضوع
لخاصا والوضع عاما فاعمل بعدا شيئا قولهم الموقوف ما وضع لشيء بعينه جارا على ظاهره وبعد التناظر التي هي
بعد الخطية الصغيرة والكبيرة التي سانهما كيت وكيت عدفت الصلح للامام اشارة الى ان العبارة لا تحيط بها
يعنى يرد عليه بعد الاعتراضات التي اثارها وقد بينا ان لا يكون التخصيص موجبا فينبغي ان يشار الى قول
البعض لانه خال عن هذا التخصيص واما التوجيه بان لزم من تغييره الابتداء بالمعنى المذكور بعد ان اثارها
بالسا والتي احد ما عدم ملا هذا المعنى لما هو المفهوم من لفظ الابتداء والآثار اتحاد مع هذا التفسير فينبغي

172

ان يصار الى قول البعض لسدغ البعد الاول فحين ان الظاهر انه اشار بموله بعد الساق التي الى التجاوز
 الى ما ذكرناه فبكون معنى الكلام انه يلزم بعد التجاوز كما ذكرنا عدم توجب التخصيص فيصا الى قول البعض
 والمتبادر الى الفهم ان المصير يدفع هذا الاسم بعد التجاوز وليس انما ليس اشارة الى التجاوز فالتبادر الى
 المصير يدفع هذا الاسم وحده او مع احد البعدين او كليهما وايضا ان كما يدفع البعد الاول دفع الثاني ولا يخفى
 على الخفيف ان الوجه ما ذكرناه اولاً اما الاول فلان الاضداد اول زمان الذكر ان اجوز على طلاقة كما هو النظام يمنع
 وصحة في العلم لان الاضداد في موقوف بقدم العلم بالوضع ولين انهم في العلم في عدم متنا الاضداد في وضع
 مفهوم على استعمال في زمانه لا في زمانه الا في زمانه لا في زمانه الا في زمانه لا في زمانه الا في زمانه لا في زمانه
 نايما فلان على هذا التقدير يكون قد ابتداء في الحقيقة المعارة ولا يكون لقوله باسم محتسب في غاية اصلا سوى
 محقق المقام وعلى اذكرة وجهه وان كان الاسم المحتسب يخرج عن غير العلم لكن كيف لقوله ابتداء في غاية المقام
 الغائب كالقاعدة قوله بعينه اوج اسم الجنس وقاعدة الاسم المحتسب اوج ما سواها مما سوى العلم فليتنا
 مددت ممددة اما بتقارونها ان ما قبلها على ما هو قياس تخفيف الهمزة وح كونه التزام الادغام في مخالفا
 للقياس لان الادغام فيما يحرك المثلان نحو ضرب بكر وشم مقبل من الجائز لاخر الواجب والما حذف حركتها فيكون
 مخالفا لقياس تخفيف الهمزة لكن لنوم الادغام ح يوافق القياس بهذا الاسم لا يخ من خلاف قياس فحين توفيق
 بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعال خارجا من دائرة القياس وطرق العقل ثم جعل علما بالبطريق
 الاختصاص بناء على انه لم يطلق على غير تعال اصلا او بطريق القبله العدمية بيا على الله هو الاله خذ
 الهمزة معقضي القياس مع اطلاقه على المعبود بالحق مطلقا فان لم يرد به الاستعمال كالدولة والعبود
 فانها من الاعلام الغالبة عليه تقديري لان مع اطلاقها على غير الكونية معقضي القياس ولم يرد به الاستعمال
 لما افاد التوحيد قد ينشئ في ما لا يقر انه لم يوجد المفعول الكلي الاسم الفرد فاذا حكم بالوجود
 نعين ذلك الفرد بالاماد وتكافئ هذه الكلمة فان معناه لا الوجود الاله والجواب انه لما بدل اللفظ الاعلى
 وجه هذا المفهوم الكلي وانه عمل بحسب المعيار ان يكون في نفس فرد هو هذا الفرد او غيره وان يكون في نفس فرد
 او اكثر فلا يتعين وجه هذا الفرد بحسب دلالة اللفظ وكفى في هذا حاشي التوحيد فيجب ان يكون اللفظ المعني

عنه

عنه

حق لا يقال قد صرح في الكشف بان لفظ الله بالنسبة عن المعبود مطلقا حق كان او باطلا ولعل الاله الموصوف
 باللام عن المعبود بالحق لان المنكر منا محل على المعبود حق بعبارة ان المراد الحدال انما هو في المعبود حق وهو
 المقصود بانبات الوجه وحصره وذلك للتعيين بكثرة المعبودات الباطلة والاتفاق عليها الان هذا للبرهان
 انما هو بحسب الوضع الاول ليس معناه انما هو باليد استعمالنا في الموضوع له بالوضع الاول لظهور بطلان قطعنا
 ونصريحه خلا فحين قال وحسب علم ان ابا الهيثم استعمالنا في الشخص المسمى به برهانه لهم بالاعتبار
 في الكنى المعاني الاصلية عند استعمالنا في المعاني العلية فاذا اطلق ابولهيب على الشخص حل بهذا الاعتبار على كونه
 ملايا للهيب فيلزم بواسطة دلالة على انه بهذه الحال كونه جنسيا واذا عرفت ذلك عرفت ان قوله لا حقا
 ان يعلم ان الساق في قوله سابقا ان اللزوم باعتبار الوضع الاضافي بل تحفة وثيقة وما يدل على ان الكناية
 انما يدل ذلك على ان الكناية باعتبار ان هذا الشخص لزم ان جنسها باعتبار الوضع الاضافي لا غير فلا يجوز ان
 يكون باعتبار الوضع العلمي اعتبارا قد استشهد بعض الدواعي في ضمن اطلاق بعض اسمائها ببعض الاوصاف
 بينهم هذه الصفات من سنة الاسماء كما استشهد حاتم بالجهنم في ضمن اطلاق هذا الاسم فيهم الجوه من فلو عثر
 باسم آخر ان كان لم يسم بهم يجوز ان يكون اشتها راي لهيب كونه جنسيا سيما ان علماء من فيجوز ان يرد
 هذا الوصف بطريق الكناية على اعتبار المعنى العلمي من غير دخل للوضع الاضافي كما لا بد من انهم الجوه حاتم
 لوضع الاضافي فان قيل لا بد في الكناية من معنى اعلى ومعنى كسبي سئل من الاصل الى وليس الشخص
 المسمى بالي لهيب كونه جنسيا فان اعتبر الانتقال من الشخص اليه باعتبار انه لا يتم له كفره ينبغي ان يكون كل لفظ
 مطلق على كونه جنسيا وفاد طامه وان اكتفيت بانها هو الوصف من الاسم للاشتها فليجعل
 ذلك كناية مسكنا لئلا يجوز ان يعتبر الاسقال من الشخص بواسطة اشتها بالوصف له ومنها عت وهو
 انهم شرطوا في الكناية ان يكون المقصود هو المعنى الكسبي وهو مناط النفي والاثبات بعيد جدا ولا يبعد لئلا يقال
 فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من غير انهم مستنبطات البراكيب والاطلاق الكناية عليه على سبيل التشبيه او
 استعمال الكناية في جوه معنى الحقا ولو قلت رايت اليوم ايا لهيب فان اردت كافر جنسيا وهو وصف كونه جنسيا
 يشبه كان استعان كما ذكره وان اردت به مفهوم الكسبي للزوم باعتبار ما ذكرنا من اشتها كالمعقول لزم

والاصح ان يقال
 ان اللفظ التزام كونه
 الشخص منادى
 وهو كونه جنسيا
 وهو المقصود والاصح
 ان اللفظ التزام كونه

ويريد مفهوم الشجاع كان مجازا وسلا او كناية ثم ان قصدت حينا مخصوصا ولا حظت خصوصا كان مجازا
متفرعا عن مجاز او كناية والا كان مجازا في حقه واصح ولا بعد لتخصيها ما ذكر رحمه الله بان قصد المفهوم انما يصح في
مثل زيد او لم يلبس واما في مثل رايت ابا لهب فلا فليتامر ولهذا صح جعل الذي يورس صفة للفتار
والموصوف لابد ان يكون اوصافا او صاوبا او في ذي اللام والموصوف ظاهرا فيبتغي المساواة لانهم
الانسان لا يخصص فيه اي لم يعتبر فيه التخصيص فجاز ان يكون مختصا كما في الصورة المذكورة لا يقال لا يخصص
فيها اطلاق لان الانسان الكلي ان قيد بالفريد على اخص من الكلي الى الكلي لا يقال في التخصيص لخصيص
وخاصة بل انما يخصص ببعض الشيوع ولا شك في حقه لاجل صفة هذا الكلام فيلزم منع بل الاول ان
يعلق بانه اذا لم يكن للمكلم علم بغير الصلة كيف يتأتى من الحكم على الموصول شي والاك ان الشيء معلوم الثبوت
منه للموصول فكيف له علم بحال الموصول غير الصلة واجب بانه لم ينف العلم بغير الصلة مطلقا بل بالاحوال
المختصة فبما يجوز ان يحكم عليه بغيره مختص وفيه انه ان اريد بالاختصاص معنى الحكم بلزم ان يكون العلم بالاحوال
المختصة في موصولها وهو ممنوع وان اريد بزيادة التعلق فالظاهر وجه في الحكم به بغيره فائدة يعتقد بها
ويمكن لزوجه تخصيص الماطب بان المعتبر في الموقوف انما هو علم الماطب ولذا قالوا الموقوف ما يعرف بما يذكر فجه
علم المكلم بالصلة دون غيره لا معنى ايراد الموصول مالم يكن للماطب علم كذلك وانما لم يجمع بينهما اشارة الى ان الموقوف
في ايراد الموقوف هو موقوف الماطب دون المكلم والاحتياج الى موقوف للمكلم في الموقوف والكثرة على السواء يعني شيئا
وموان علم الماطب بالصلة دون غيره كما ينبغي ايراد الموصول موصولا بالماضي ايراد الموصوف نكرة او موقوف
موصوف بها على السواء من غير ترجيح لاصحها والرفع بانه انما يعتبر اقتضاء المقام للموصول بعد تحقق ما يقتضيه
مطلق التعريف لانه انما دفع النكرة الموصوف دون الموقوف فلا بد له من صاوال ما ذكر رحمه الله في شرح المفاتيح
ان الاقتضاء يتحقق بمجره الملازمة والمناسبة فلا تداخل في المعنى والمقتضى وكما هو الحال في الما سبب ان لا
يطلق الاقتضاء الا اذا كان للمعنى ربحان في الجمل وقد سبق مني مقتضيات ذكر المسند اليه لغير المعنى
العم من الموجب والمرجح فلا يعجزان لتقني بالربحان بالاضاف وكما كان المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واكثر
اي تقدير العوض ووجه ايتار على تقدير المسند اليه او المسند بان مبداه كونه في بيتها ومولى لها في ذلك هو

سواء كان الموقوف
موصولا بالماضي
او موقوفا على
الماضي

العوض اذ يدونها في زمانه بمر التفرقة الاخرى لان مجاز كونهما في بيت تحقق المراودة والمسند اليه من غير اعتبار
كونها صاحبة البيت مستندة والمنافسة عليه ظاهرة لان التي تكتفي مع في بيت لا يتغير تعلقي التي موفى منها كجواز
وجوهنا آخرة بينهما كما هو الظاهر وكذا كونهما مستندة بقرينة المراودة والمجاورة لا يفرق اجتماعهما مع في
بيت فالاول ان يطلق العوض عن التقييد باحد الامور الثلاثة او تنبيه الما طب على ظاهره يقال النبي امان
يخص من ذكره الباطن المشعر بالخطا فيلزم تحقق الاية فيه ايضا فانكاره مع البات النبي متدافع واما من انهم
في العوض من مثل هذا الكلام فظاهر الما طب في هذا الظن فهو كالاول سواء واما ان يحصل من مجموع الكلام فيجوز عليه
ان الكلام في المعاني الموصولة ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي في الموصول ان وجه بناء امان ان يرد
العوض الذي بني اساس الخبر عليه او وجه بناء الخبر على المبتدأ ومن الاول لا بد ان يرد بالوجه الطرز والطريقة كما ذكر
لا اعله وعلى التام ان يرد ببناء اخر سواء المبتدأ فلا يجوز ان يرد بالوجه معنى العلم لانه لا يطرد في اكثر المواضع
كلهم واما ان يرد ببناء اسناد وربهط يجوز ان يرد بالوجه معنى الطريق والعلم وقد يرجح ارادة العلم
بما ان ارادة الطريق لو حسن استدراك لفظ البناء على عدم صحة الاستدراك فلان الموصي اليه طريق
الخبر وان لم يطرأ واما عدم الصحة فلانه ليس بناء الخبر على المبتدأ الا طريق واحد فلا وجه لاعتبار الاية
اليه اذ لابد من تعدد في الموصي اليه وطهران هذا السؤال لا يجزى على ما ذكر رحمه الله من ايراد الوجه الطريق
الا على ارادة المعنى الآخر ويجه على ارادة العلم لانه مصرح فلا يستقيم الاجابة اليها وان وصيان المصريح
انما هو اذات العلم واما عليتها فبالاجابة ووجه ان ترتيب الحكم على المسوق بغيره لانه يدفع بان الناس
بالاجابة عليه لما في ثبوت الحكم لا لانيته واسناد الى الموصي بالتعظيم لانه ان قد استمر من سوار
وموان حصول من المعاني التي جعل الاية في جعلها الاية فلا يستقيم جعل وجه اليها واجاب
عنه رحمه الله في شرح المفاتيح بان الاية متحقق في هذه الاشياء وجعل تلك المعاني متفرعة عليه مناسبة لكونه
ابن الاصل المجهول بعد التوطية والتمهيد في جعل مقتضى المناسبة وانت غير بان الانسب تكملة هذا المسالك
لفواز معنى التوسل ووجه جعل الاجابة هذا السؤال في رجح ارادة العلم مع الوجه بانه اذا جعل على
معنى العلم يستقيم جعل ذكر الصلة التي من علمه بناء الخبر ووجه اسناد وسلب ال من المعاني لانه انما يعنى

ذكره ونسبته الحكم الى الموصول بها فان يعظم شيعته انما فهم من نسبة الحكم الى من كذبوا واذا علموا على
 معنى الطراز واليدية المستقيم جعل الايات الى طراز الجبر وسبيل اليها لانها انما يحتمل نسبة الحكم الى الموصول
 غير ذلك كقولهم انما علموا على طراز الجبر ويدل عليه ان اذا قيل خبر الذين كذبوا شيعته كان التفسير يعظم
 حاصله من غير تفاوت مع استقاء الايات المذكورة وحط بالبارجوايب ظاهره وهو ان المصنف قد علم ان المعاني يمكن
 حصولها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول بصلية اما الاو فواضح استقناؤه من اعتبار الايات
 الثاني وقطع على اعتبار الايات في حاية الخلافة لكن الغرض من هذا هو ان يبين ان الكلام في معاني الموصول
 لا مجموع الكلام الذي يكفر الموصول من جملة مقتضى وضعه ان حصول هذه المعاني هو موقف على اعتبار الايات
 قطعا اذا نظر الى غير المصنف بعينه لا اعتبار من غير حاجة الى زيادة ما لم يوافق مقتضى ولا علينا ان يثبت
 عليه في شال فان تعظيم حجتهم على هو الموضع بحمل من مجموع الكلام اعني من نسبة الحكم الى المكدب ولا
 حاجة في ذلك الى اعتبار الايات ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر اماوه الى الخبر من جنس الجبيل والخبر
 فصول ذلك الى التفسير يعظم ولم يعتبر في الايات لم يات كل اصلا ان يصل من نفس الموصول اليه
 ويقتضيه من هذا في غاية الوضوح واذا اخفقت ما ذكرنا انتهت لما في الوصل بذلك السؤال الى روضح
 حمل الوجه على العلم وتفتت على علمه واستقام عدم استفادته وسوق الكلام ثانيا على ما قد اوردنا في علمه
 المصنف اذا اشار بلفظ ثم واسم الاشارة القرب في قوله تفرع على هذا بعد الاشارة باسم الاشارة البعد
 في قوله او ان يوصي بذلك الى جعل المسند اليه موصولا كما يصرح بان الاشارة الى الايات فلو كانت محسوس
 كان الانسب تقديم المحسوس بقيد المشاهدة الذي هو اوضح بعد الاشارة قدم المشاهدة باعتبار انه وحدث يكفي
 اشتمال على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا لوجه ارادة المعلوم بقينا ناشئة فان التبرك لا يتقبل
 فيه شجرتان الاولى شجران لانها فرعان عن الشجر والى شجر واحد الشجر كثر ونمر قوله او ذكر الموصوف
 لان الوصف الاصلي من ذكر هذه المعاني ما تفرع عليها من التعظيم والتحقيق وتفرع على العتب والبعد اكثر ولذا
 قصروا الذكر عليه لانه انما بحث عن الزايد على اصل المراد فهو بان الزايد على اصل المراد لا يرد على تفرع الوصف
 واللفظ لا يرد على عدم تعلق بظ المعاني عاذا ذكر على كونه ما يقرر الوضوح واللفظ ونسبته التفرع بان المعاني انما بحث

قوله

انما علموا على طراز الجبر
 وسبيل اليها لانها انما يحتمل نسبة الحكم الى الموصول

عن العايد على اصل المراد وما ذكر في الجواب من قوله وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم الجبري لانه لا
 يلزم ان يكون زائدا على تقدير الوضوح فلا بد ان يجه الجواب بان طريق المنع كمن الوجه لا يخرج عن المنع ويطلق
 المنع بالتسليم ويقال هذه الجاهات وان كانت تقرر في الوضوح واللفظ لكن المعاني انما بحث عنها حيث
 ان اذا اخفقت اما ذكر المسند اليه عايد على قوله مكرامه الاشارة القرب ليكن الكلام مطابقا لمقتضى
 الحال وهذا الاعتبار يرد على ما تقرر الوضوح ويورد ان صاحب المصنف ذكر في الحال قد عرفت في الاعتقادي
 ناديه الى الزيد من دلالات وضعه فورد عليه لتطبيق الكلام على هذا النوع من المعاني في الجواب
 يكون خارجا عن نظر المعاني لانه انما بحث عن الزايد على المعاني الوضعية ويجوز ما يدل عليها ما اول منزلة اصوات في
 نظر فاصحا بان المسك اذا قصد تجريد طهره من الخواص يرفع عن ذلك عن منزلة اصوات الجوانات فكل
 المناسب انما يقتصر رحمه الله على ذكر في صدر الجواب ان اللفظ مطر فها من حيث كذا المعاني من حيث كذا
 كان الجواب تاما لا يبي عليه شبهه واما ان ذكرنا في اللفظ طهره لانه يرد هذا اذا قصد انما المسند اليه باسم العلم
 يلقى في الجواب الالتزام ولا يضر الا يري اهم يحوي عليه المسند اليه وهو بغيره ويتركه جميع ذلك يدل على
 حايته بطريق الوضوح الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكرنا من الاعتبار حصل لزيد على الوضوح تعلق به بط المعاني
 وهو الدين بؤمنون والمراد منه انفس الذات الموصوفة بالصفات المألوفة وانما لم يعتبر عنها
 بنفس الموصول الصحيح في ذكره بدون صفة ولست الصفة المذكورة اعني الايمان حواء من المشار اليه بالخارجا
 فكيف وقد علم الايمان من جملة الاوصاف التي عقبها المشار اليه وانما لم يحمل المشار اليه المتغير لانه لا يصح ان
 لا حسن على تقدير ان يكون الدين بؤمنون بالصفت منقطعا عن المتغير على سبيل الاستسفاف لانه على هذا
 التقدير يقتضي اسم الاشارة اشارة الى الدين بؤمنون المتغير لا يقال على هذا التقدير كونه المراد بالدين
 بؤمنون مع المعاني ايضا واللام يجمع جواب الاستسفاف ولذا قال صاحب الكشاف في الدين بؤمنون
 في هذا التقدير كالجاري على المتغير لانه يقول لما ذكرنا عقب المشار اليه ما وصف كان المراد به اللفظ الذي
 اسير باسم الاشارة الى لفظ وهو معنى الدين بؤمنون المعنى للغير وان اهدى في الواقع وليترشح صدر
 المتغير المشار اليه لكن يكلف فان قلت جعل المشار اليه الدين بؤمنون لا يجمع ايضا على التقدير الاول فليترشح

كغير الذي جاز على المتغير فاستويا تقار عكن ليرفوق بينهما بان اذا كان جازيا عليه عكن ليرفوق الاشارة الى
 اشارة الى الاقوى غير مكلف بخلاف ما اذا كان منقطعاً فقد يروى لو سلم ان الالاستة آية المقصود وهو صريح في المشار الى
 الذين حاصروا من اجراء نصابهم بالادعاء المذكورة وذلك بناء على مقدمتنا ان اسم الاشارة لا يكون
 اشارة الى غير محسوس مما قد لا ان يكون هناك ما يجعل كالمادة ولا يلاحظ ذلك والى ان لا يعلق الحكم بالمشق وما
 في معناه آية كونه مناط الحكم باحد الاسماء فان اشير بقوله او يكبر على صدي الى الذين يوسخرونهم ولم يبين
 باعتبار انهم وصفوا باوصاف جعلهم كالمادة فلا يلاحظ في الاشارة انما هم ما فصار بمنزلة اولئك
 الموصوفين بالصفات المذكورة فدل على ان هذه الصفات وانما هم ما مناط الحكم المذكور من الهدي والفلان
 واحد كان او اشتر الطائفة ان اراد ذلك الا انه ادعى فردا واحدا او اسنوا واطلاق الحكم على الفرد
 لا يحسن صاحبه لان الفرد ليس بنفس الحكم من النوع بل المركب منها وما ينضم اليها من المنخفضات كما ان النوع
 ليس بنفس الحكم من الجنس بل المركب منها وما ينضم اليها من الفصير وكان الداعي الى المسامحة الاشارة الى
 ان المعروف بلام العدد نفي على حقيقة التي كان له قبل التوقف على القول بوضع اسم الاشارة الجنس ليس الحكم
 من غير حاصره الى اعتبار ما دل عليه من غير ما مله من غير فان لفظ ما دل عليه كان يعبر عنه كونه ان وان كان عاما
 لكن محصيه الحكم بالتحديد لا تضاهيه بالذكور وبما يتناقض في كونه ذلك محضوما للعموم ما حسب المعنوم
 فالحكم اذا قلت الانسان كاتب لم يلزم تقييد الانسان محصيه بالكاتب وذلك صريح في القول وقد كلف
 غير الكاتب يرجع الضمير الى الانسان المذكور فالاولى ليرفع الذكر معناه باعتبار العلم بوجه الاول لانه
 يعلم من ذكره انما يتجرب في مظهرها انها حسيبة ذكرا وطلبت لاختصاص التجريد وكان في قول المصنف الذي
 طلبت امره لمران اشارة الى ذلك ويمكن لمن يقال ما ذكره من الذكر بطريق الكناية لا يلزم ان يكون يتجسس
 بالذكور بل يجوز ان يكون ما عتبارا لما حصى التجديد علم ان مطلقا هو الذكر وليس مذكور صريحا

عن كتابه لعمري نوفي في او اسطر المسالك

صفره بالخير والظفر سنة اربع مائة

وصلى الله على محمد وآله
 رحم الله امره الطريفي
 هذا الكتاب وقرئ كتابه
 فانتحة الكتاب



173
Hüseyin Paşa

173

Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kişi:	AMEA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni sayı	
Eski sayı	384